الجزء الثاني من مذكرات

الفريق أول / محمد فوزي



استراتيجية المصالحة

• الفالوجة للنشر •

الجزء الثاني من مذكرات

الفريق أول / محمد فوزي



استراتيجية المصالحة

• الفالوجة للنشر •


khatab

الجزء الثاني من مذكرات

الفريق أول / محمد فوزي

استراتيجية المصالحة





قائمة المحتويات

■■■



مقدمة

أكتب الجزء الثانى من مذكراتى عن «استراتيجية المصالحة»، وهى الاستراتيجية التى انتهجتها مصر تحت قيادة الرئيس أنور السادات، الذى نجح فى إخفاء أسبابها ودوافعها الواقعية عن الشعب.

والمصالحة هنا تعنى الصلح والتعايش السلمى مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للاستعمار الجديد.

كما يعتبر الجزء الثانى من مذكراتى مكملاً للجزء الأول من الناحية الزمنية حتى مايو ١٩٧١، غير أنها أخذت الطابع الاستراتيجى العسكرى من وجهة نظرى فى إيضاح سبب ودوافع استراتيجية المصالحة التى اتخذها الرئيس السادات هدفًا له.

وكانت ملامح وأهداف استراتيجية المصالحة قد ظهرت فى الأفق السياسى والعسكرى البعيد بعد أن تولى الرئيس أنور السادات حكم مصر فى أكتوبر ١٩٧٠.

وقد دونت مشاهداتى وانطباعاتى وأحداث ووقائع هذه الفترة، من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية حتى ١٣ مايو ١٩٧١، دون تعليق أو تحليل أو تحريف فى المضمون تاركًا لمؤرخى عصرنا الحالى هذه المهمة الصعبة.

وقد اعتمدت على الله وعلى مفكرتى اليومية الخاصة، التى كنت أدون بها الحدث وتوقيته ومكانه وبطله أيضًا، طول فترة مساهمتى فى العمل من أجل الوطن من موقع قيادى قريب جدًا من هذه الأحداث. ثم تابعت عن بعد باقى خطوات الرئيس السادات لتحقيق استراتيجية المصالحة حتى نهايتها، كما عاصرت نتائجها وتأثيرها على مسيرة الصراع العربى الإسرائيلى أيضًا، فتجسد أمامى إطار واضح لأسباب ودوافع وردود فعل استراتيجية المصالحة مع الاستعمار الجديد وإسرائيل.

وكانت نتائج التطبيق العملى لاستراتيجية المصالحة وتأثيرها، خاصة على الإرادة القتالية وشعور الانتماء الوطنى والهدف الاستراتيجى والأمن القومى، دافعًا قويًا لى لتدوين ما عاصرته من أحداث ووقائع وتطورات سياسية وعسكرية وقعت فى بداية مسيرة المصالحة

مع الاستعمار الجديد وإسرائيل. وكانت توقعاتى مع نفسى عن هذه البداية أقرب إلى الواقع المؤلم الذى انتهت إليه هذه المصالحة.

وتلقائيًا وجدت نفسى - وأنا أدون سطور هذه المذكرات - أذكر الفارق الكبير فى الهدف وفى التطبيق وفى النتائج بين استراتيجيتين: الأولى، استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل والتى طبقتها الدول العربية جميعًا فى الفترة المميزة فى تاريخ الأمة العربية من ١٩٤٨ حتى ١٩٧٠، والثانية، استراتيجية المصالحة التى طبقها الرئيس السادات من ١٩٧١ حتى وقتنا الحاضر. واسترشدت فى كتابة هذه المذكرات بقول الرئيس محمد حسنى مبارك للشعب يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٤ «إن الصدق هو أقصر طريق إلى الإقناع، وأن احترام الحقيقة والمصارحة بالواقع هو احترام لوعى الشعب».

ولما كانت دروس الماضى والخبرة العلمية والعملية وأهداف ومصالح الشعب هى السبيل إلى وضع وتخطيط استراتيجية المستقبل، فقد بذلت الجهد عند تدوين هذه المذكرات كى أبرز الحدث الذى عاصرته بشخصى كواقع تاريخى بعيدًا عن أى اتجاهات. كما حرصت أن يكون المنطوق اللفظى الذى صدر فى الحدث كما هو حتى لو كان مرتجلًا، إذ إن واقعية النطق والقول فى مثل هذه الظروف تعتبر أمانة لدى كاتبها ومسجلها. وهدفى من ذلك كله هو إيضاح دروس الماضى كى تضيء الطريق لفكر وأسلوب الأجيال الصاعدة وأن يكون فى تسجيلها واستيعابها منفعة للجميع.

وبدأت الفصل الأول عن «الاستراتيجية عامة» لتكون مدخلًا علميًا يوضح التعريف التاريخى والعلمى ومبادئ وقواعد ومجالات الاستخدام العلمى لجميع أشكال الاستراتيجية.

وجاء الفصل الثانى موضحًا أسلوب تطبيق استراتيجية المواجهة ضد الاستعمار وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وكيف تمكنت مصر من أن تواجه الاستعمار فى كل مكان من الوطن العربى وفى إفريقيا، وكيف نجحت فى تصعيد مبادئ التحرر الوطنى وسياسة عدم الانحياز، الأمر الذى جعل من القاهرة مصدر الإشعاع التحررى والمواجهة ضد اتجاهات الاستعمار وإسرائيل، كما أبرزت تأثير التضامن العربى على بقاء توازن القوى بين العرب وإسرائيل طوال فترة المواجهة.

ثم أوجزت القول عن معارك الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، التى استغرقت ثلاث سنوات، بوصفها قمة معارك المواجهة، التى أثبتت أن إرادة القتال هى الأسلوب الوحيد لتحقيق الهدف الاستراتيجى العام للمواجهة. ولم تنجح إسرائيل ولا الولايات المتحدة الأمريكية فى زعزعة المقاتل المصرى لفقد ثقته فى نفسه، أو فى سلاحه أو فى الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه. وحققت مصر النتائج السياسية والعسكرية التى بدأت هذه المعارك من أجلها وكان أبرزها هو تحقيق التفوق العسكرى على إسرائيل، الأمر الذى جعل مصر مؤهلة سياسيًا وعسكريًا لاستثمار معارك الاستنزاف للقيام بمعركة شاملة لتحرير سيناء بالتعاون مع القوات السورية فى الجولان.

ومن أجل إيضاح التفوق العسكرى على إسرائيل فى الفترة من أواخر ١٩٧٠ حتى آخر ١٩٧١، حرصت أن أدقق أكثر فى البيانات والاتفاقات العسكرية والدعم العسكرى لكلا الطرفين من اجل إظهار هذا التفوق وتأكيده. وفى تقديرى أن هذا الواقع التاريخى المتميز لتفوق قواتنا فى القوى العسكرية، والذى بنى على دماء شهداء معارك الاستنزاف، لن يتكرر إطلاقًا فى ظل استراتيجية الصالحة.

وفى الوقت الذى كانت قواتنا المسلحة المصرية والسورية تستعد لدخول معركة شاملة لتحرير الأرض، وقعت حادثتان استراتيجيتان- فى سبتمبر ١٩٧٠- أثرتا على الموقف الاستراتيجى العام فى المنطقة العربية، إلا أنهما لم يؤثرا على التفوق العسكرى العربى على إسرائيل: وهما تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر. وقد سجلت الحدثين بالتفصيل إذ أنهما أنسيا فى وقفة حزينة إلى حين.

وحل الرئيس السادات مكان الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فأقبلت على تسجيل صفاته، واتجاهاته، وأسلوب عمله، ومقدار معرفته، وإلمامه بمهام منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة. واهتممت بانعكاس هذه العوامل على ما هو قادم على تنفيذه من مهام عسكرية لتحقيق أمانى أفراد القوات المسلحة والشعب بالنسبة لمعركة تحرير الأرض، التى كان الرئيس عبد الناصر قد وافق على تنفيذها قبل وفاته بأسبوعين فقط. وخلصت فى الاستنتاج عن شخصية وصفات القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى أنه مؤهل لتطبيق

استراتيجية أخرى غير المواجهة.

وشعرت بأول اتجاه للرئيس السادات بالنسبة لمعركة تحرير الأرض وتنفيذها فى الوقت المناسب، عندما أعلن عن مبادرته من أجل حل جزئى فى ٤ فبراير ١٩٧١، موضحًا أمله فى إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى عن طريق الحل السلمى، مستبعدًا معركة تحرير الأرض بالقوة. وكان هذا الاتجاه مخالفًا لاستراتيجية مصر العسكرية التى بدأت منذ عام ١٩٦٧. كما كان هذا الاتجاه بداية خلافات فى الرأى السياسى بينه وبين المجموعة القيادية، التى كانت تشاركه فى مناقشة وتخطيط الاتجاهات المصرية.

وكان الرئيس السادات يريد أن يطوع القيادة السوفيتية لتأييده ودعمه الشخصى فى قيادته الجديدة، فلم ينجح، وكان الجدل والنقاش الحاد فى مؤتمر القمة المصرية السوفيتية يومى ١، ٢ مارس ١٩٧١ خير دليل على ذلك. وبدأت القيادة السوفيتية تنظر إلى القيادة الجديدة فى مصر بعين الشك وأصبح التعامل بالحذر مكان الثقة المتبادلة والصداقة والتعاون بين الدولتين.

وكان لتصميم الرئيس السادات على إبراز ميثاق طرابلس وإعطائه أولوية عن أهم الموضوعات المصيرية للشعب– وهو المعركة– تأثيره السيئ فى نفوس المواطنين، وفى قمة العمل السياسى أيضًا، فتعمق الخلاف السياسى بين أعضاء القمة السياسية والدستورية فى مصر. وأثر أسلوب وطريقة الرئيس السادات فى تسيس المناقشات على مستوى القمة، كذا فى تسيير أمور الدولة، بحيث وضحت الأمور على السطح. وبدأ المواطنون يتشككون وهم حيارى بين شكل الحكم والهدف وبين مضمونه، بين ما تذيعه وسائل الإعلام وبين حقيقة أهداف الرئيس السادات. وانعكس ذلك كله على أفراد القوات المسلحة.

وفى نفس الوقت الذى كانت إجراءات إقامة الاتحاد الثلاثى فى طريقها إلى التنفيذ، تعمد الرئيس السادات تصعيد شعارات المعركة بهدف إظهار تمسكه بالهدف الاستراتيجى العام للشعب. ذلك مع محاولة الضغط على الإدارة الأمريكية التى كان قد ارتبط باتجاهاتها وطلباتها عن طريق الاتصالات المباشرة السرية معه شخصيًا، سعيًا وراء قبول إسرائيل أحد الحلول السلمية حيث كان الرئيس السادات قد دخل فى مساومات معها لإنهاء الصراع

سلميًّا.

وكنت حريصًا منذ البداية على بدء معركة التحرير الشاملة في توقيتها المناسب بالتعاون والتنسيق والربط مع القوات السورية في الجولان. وكان حرصي هذا - سواء في مضمونه أو توقيته - لا يتفق مع ما يهدف إليه الرئيس السادات، فوقع الخلاف بين الرئيس السادات وبيني في الأسلوب، وفي الاتجاه وفي التوقيت. الأمر الذي دعاه لاتخاذ أسلوب المناورة والخداع معي حتى يفوت على فرصة الصدام، واتخاذ موقف من جانبي يحرجه سياسيًّا وعسكريًّا وشعبيًّا.

وكان أسلوب المناورة والخداع متمثلًا في الاستجابة لرغبتي في تنفيذ وبدء المعركة، فأصدر إليّ توجيهات القائد الأعلى للقوات المسلحة ببدء المعركة وحدد تاريخ قيامها أيضًا، ولكنه فاجأني في آخر لحظة برفضه توقيع توجيهاته التي أصدرها لي. واعتبرت هذا التصرف من جانب الرئيس السادات تراجعًا منه عن استكمال مسيرة المواجهة، التي بذلت القوات المسلحة جهدًا تاريخيًّا لتحقيقه.

وقدمت عن قناعة وتصميم استقالتي التي اعتبرها الرئيس السادات عملًا خارجًا عن طاعته، وقرر محاكمتي عسكريًّا.

وفي المحاكمة العسكرية التي أوضحت تفصيلاتها لأول مرة - ضمن فصول هذا الكتاب - ثبت أن الاتهامات التي قذف بها الرئيس للشعب يوم ١٤ مايو ١٩٧١، متهمًا الوزراء الذين استقالوا بالخيانة العظمى وتدبير انقلاب عسكري ضد السلطة الشرعية، هي افتراء فاضح. وثبت أيضًا أن معارضيه السياسيين - وهم قمة السلطة السياسية والدستورية في الدولة - كانوا يعارضون الرئيس السادات بأسلوب الجدل والنقاش الديمقراطي، بهدف الحفاظ على أهداف وأسلوب استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل، التي جاهد الشعب فيها طوال ربع قرن.

وبعد أن أطاح الرئيس السادات بمعارضيه السياسيين والقائد العام أيضًا، خلت له

ساحة السلطة، وانفرد بإصدار القرار، وتمكن من تحقيق استراتيجية المصالحة مع الاستعمار الجديد وإسرائيل.

واستخلصت في الفصل الأخير ماهية استراتيجية المصالحة، وتأثيرها على إرادة القتال، وعلى شعور الانتماء الوطني، وعلى الأمن القومي. كما أوضحت النتائج التي برزت من التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية، مبيناً الدروس التي يمكن للأجيال القادمة استيعابها- عندما يشاء الله سبحانه وتعالى- تمهيداً لوضع وتخطيط وتطبيق استراتيجية عليا جديدة.

●●●


١
الاستراتيجية العامة



الفصل الأول

الاستراتيجية العامة

إن الحرب ظاهرة عامة منذ خلق الله الإنسان، وسوف تبقى مدى الحياة، وسوف تستمر شعوب الأرض فى حشد قواها وتدبير إمكاناتها وتنمية قدراتها من أجل تحقيق مصالحها، سعيًا وراء تقدمها ورخائها وأمن مستقبلها. ووضع النظريات الاستراتيجية سيبقى الشغل الشاغل لمخططى المستقبل لهذه الشعوب، كما أن أى استراتيجية فعالة للغد يجب أن تبنى على خبرة ودروس الأمس.

إن لفظ الاستراتيجية قديم قدم الزمن، وارتبط من بدايته بالمعارك الحربية، وعرفه القادة والمفكرون بأنه فن استخدام القوة العسكرية كوسيلة للحصول على الهدف من القتال. وظل التطور فى تعريف معنى الاستراتيجية يزداد وضوحًا كلما وضعت خطط المواجهات الحربية وإدارة عملياتها فى الميدان، ليكون فن الاستخدام العمل للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد الميدانى للحصول على الغرض الذى يسعى إلى تحقيقه، أى أن الاستراتيجية طبقت فى المحيط العسكرى وبالذات فى نطاق المعارك والصراعات العسكرية فقط. وكانت العلاقة فى ذلك الوقت بين السلطة السياسية الحاكمة للدولة وبين القادة العسكريين محدودة إلى أن قام «مولتكه» بوضع تعريف أكثر شمولًا لماهية الاستراتيجية، إذ قال إنها فن استخدام الإمكانيات المادية التى خصصت للقائد العسكرى بأفضل الوسائل لتحقيق الغرض الذى تهدف إليه السياسة العليا للدولة فى مسرح عمليات محدد. أما مسؤولية القيادة السياسية فهى وضع سياسة الحرب، ولها حق تغييرها حينما تحتم الظروف ذلك.

وتطور تعريف الاستراتيجية مع تطور مجال الحرب واتساعه إذ عرفها «ليدل هارت» بأنها فن استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الغايات السياسية. وأبرز لأول مرة اسم «الاستراتيجية العليا» التى تشمل حشد وتنمية وتنسيق وتوجيه كل موارد الدول للحصول

على الهدف السياسي من الحرب، وهو الذي تهدف إليه السياسة القومية للأمة. ومنذ ذلك الوقت اندمجت موارد الدولة المادية والمعنوية والحضارية، والشعب ومصالحه المختلفة وأهدافه مكونة العناصر الأساسية التي تخطط على أساسها الاستراتيجية العليا للأمة. وأصبحت القوات المسلحة- وهي جزء عضوي من الشعب- هي أداة التنفيذ العملية لهذه الاستراتيجية العليا.

وانبثق من الاستراتيجية العليا للدولة توجيهات واضحة ومحددة لمحيط العمل العسكري للدولة أطلق عليها «الاستراتيجية العسكرية» توضح أساسًا شؤون الدفاع عن الدولة والتزاماتها العسكرية. كما انبثق من الاستراتيجية العليا للدولة توجيهات محددة وواضحة في شؤون الشعب والدولة متسقة ومحددة من الاستراتيجية العليا للدولة.

وتحددت شؤون الحرب والسلام في الاستراتيجية العسكرية على مستويين: مستوى سياسي عسكري، وتشمل توجيهات القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو في نفس الوقت رئيس الجمهورية بمعاونة كل من مجلس الدفاع الوطني ووزير الحربية (الدفاع)، ومستوى عسكري استراتيجي، ويشمل توجيهات وزارة الحربية (الدفاع) والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي يضم قادة القوات المسلحة.

واستلزم الأمر إزاء هذا التقسيم بين المستوى السياسي والمستوى العسكري الاستراتيجي صدور تشريعات قانونية تحدد العلاقة والمسؤولية والسلطة لتنظيم شؤون الدفاع عن الدولة، كما تحدد أسلوب القيادة والسيطرة والإدارة على القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية.

ولكي تزول الفرقة، في إصدار التوجيهات والقرارات في شؤون الدفاع عن الدولة، صدرت قوانين في أغلب الدول لتشكيل مجالس تخصصية لكل من المستويين لإرشاد وتوجيه ومساعدة كل من رئيس الجمهورية ووزير الحربية (الدفاع) في كل ما يخص شؤون الحرب والسلام. كما تم الربط والتنسيق والتعاون بين المستويين السياسي والعسكري الاستراتيجي في تشكيل مجلس الدفاع الوطني من بعض الوزراء السياديين في الدولة، مثل

وزراء الخارجية والداخلية والاقتصاد والتخطيط والمخابرات العامة بالإضافة إلى وزير الحربية (الدفاع)، وبينما يتم التخطيط لشؤون الدفاع عن الدولة على أعلى مستوى لتوفير الإمكانيات المادية والمعنوية وتدبيرها للقوات المسلحة، كي تتمكن من تنفيذ مهام الاستراتيجية العسكرية بنجاح والتي حددتها الاستراتيجية العليا للدولة.

وقضى هذا التنظيم ومفهومه على الفاصل الكبير بين الاستراتيجية العسكرية التي كان ينفرد بها القائد العسكري، وبين الاستراتيجية العليا للدولة ومضمونها السياسي والاقتصادي والمعنوي.

إن وضع وتخطيط أي استراتيجية عليا للدولة يعتمد على قدرات ومصالح وإمكانات الشعب وآماله، وهي واقع متغير ولكن على فترات زمنية طويلة، كما أن بناءها يعتمد على خبرة سياسية واقتصادية وعسكرية دقيقة ومتأنية، بشرط أن تكون المعلومات والإحصاءات عن الإمكانات والقدرات صحيحة. ولنجاح استراتيجية الدولة العليا يعتمد على دعائم أساسية في تحديد ووضوح الهدف الاستراتيجي العام، وفي الإمكانات المادية والمعنوية، وفي ضمان مصالح الشعب في أمنه وتنميته وتقدمه.

أما نجاح الاستراتيجية العسكرية فيعتمد على تفوق القوات المسلحة في ميزان القوى على العدو. وهذا التفوق يقاس من ناحية الكم بالتعداد البشري، كذا بتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة، والتي يشملها التطور التكنولوجي الحديث سنويًا بحيث تواكب العصر دائمًا. أما من ناحية الكيف فإن القدرة القتالية، على استخدام الأسلحة والمعدات الحديثة والتدريب الشاق المتواصل لرفع كفاءة المقاتل في البر والجو والبحر، أصبحت ضرورة تتمشى مع تطور أساليب القتال والأسلحة والمعدات العسكرية في العالم.

ويأتي العامل الأساسي في معادلة ميزان القوى، وهو توفر إرادة القتال للقائد والضابط والجندي في كل مكان وزمان في مسرح العمليات، إذ إنه العامل المؤثر للحفاظ على معنويات المقاتل دائمًا. فكثيرًا ما فشلت قوات ضخمة العدد والتسليح والإمكانات في تحقيق أهدافها بسبب غياب عنصر إرادة القتال لدى المقاتلين.

ولكى تكون إرادة القتال مؤثرة وفعالة يجب أن تنمى فى المقاتل إحساسه ووعيه السياسى يعززه تيار فكرى وعقائدى سياسى أو دينى حتى يكتسب القتال صلابة وعنادًا يحققان للمقاتل استمراره على هدفه والحفاظ عليه ضد عدو قد يفوقه عددًا وعُدَّة.

إن التزامات ومطالب الحرب الحديثة والتى تحولت تلقائيًا لتكون حربًا شاملة جعلت معنى ومضمون الاستراتيجية العسكرية يتغير نتيجة لتغير هذه الالتزامات. والشمول فى هذه الحالة له بعدان:

فالبعد الأول، يشمل استغلال كل وسائل وإمكانات الدولة والشعب، أى شمولها فى الاستخدام للحصول على النصر النهائى.

والبعد الثانى، يشمل وضع أراضى الدولة ومرافقها الحيوية ومواصلاتها المختلفة لخدمة مطالب والتزامات الحرب الشاملة وبذلك تتحول كل أراضى الدولة ومياهها وأجوائها إلى مسارح عمليات حربية.

والتزمت الاستراتيجية العسكرية فى هذه الحالة هدف الحرب، وسميت استراتيجية الحرب الشاملة. ولم تبالغ الولايات المتحدة الأمريكية عندما أطلقت عليها «الاستراتيجية المطلقة» بعد أن استكملت إمكاناتها المادية بكفاية، وعاونت الحلفاء بدخولها الحرب العالمية الثانية ضد قوات المحور. وانطبقت التسمية «مطلقة التفوق فى الإمكانات المادية» على مضمون الشمولية فى الحرب».

وهنا نوعان للحرب الشاملة من وجهة نظر التسليح المستخدم فى كل منها، كما وضع لكل استراتيجيته وقواعده وأساليبه، كذا محاذيره أيضًا: وهما الحرب التقليدية والحرب النووية، كما أضيف أسلوب آخر لا يزال فى مجال التجربة والخبرة الميدانية، وهو حرب السيطرة على الفضاء الخارجى والذى يعمل ويغطى البعد الرابع بالنسبة للكرة الأرضية وغلافها الجوى. وسأقتصر فى إيضاحى هذا على الحرب التقليدية وهى السائدة فى عالم اليوم.

جاءت التسمية للحرب التقليدية نسبة إلى نوعية التسليح المستخدم في هذه الحرب، وهي الأسلحة التي عرفها العالم منذ قديم الزمن. وإن كثرة استخدامها في حروب القرن العشرين جعلتها تتطور تطورًا كبيرًا أضاف إلى قدراتها القتالية صفات أكثر تأثيرًا في قوة النيران ودقتها، كذا في خفة الحركة وسهولة الاستخدام. كما أثر هذا التطور الفنى في أسلوب وإدارة العمليات الحربية، كذا في تنظيم وإعداد المقاتل داخل تنظيمات وتشكيلات ميدانية جديدة أوجدت شكلًا ومضمونًا جديدًا من وجهة نظر القيادة والسيطرة وإدارة العمليات الحربية.

وبالرغم من هذا التطور الفنى الكبير في التسليح وفي الأداء ظل الإنسان المقاتل هو المحور الأساسي لاستخدام واستغلال هذا التطور، ويبقى وحده يحمل أكبر عامل من عوامل النصر وهو إرادة القتال.

كما أثر التطور التكنولوجي في التسليح، وفي المعدات، وفي الذخيرة، وفي وسائل الاتصال، والسيطرة، حيث اتسعت رقعة العمل العسكرى وشملت مسارح عمليات بعيدة ومتعددة تدور فيها عمليات عسكرية في وقتٍ واحد مع ضمان القيادة والسيطرة الميدانية في نفس الوقت.

ويتم الجهد الحربي في استراتيجية الحرب التقليدية في ثلاثة مستويات رأسية هي: المجال الجوي- المجال السطحى (سطح الأرض والماء)- مجال العمق المائي، مع إضافة مجال آخر غير منظور ولكنه يساعد ويؤثر على الجهد الحربي في المجالات الثلاثة، وهو جهد المخابرات لتوفير المعلومات.

والقوات المسلحة التي تعمل في هذه المجالات هي القوات الأرضية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوى، والقوات الخاصة التي تطورت أخيرًا وشكلت قوات الانتشار السريع. ولا يمكن لأى قوة من هذه القوات النوعية أن تنفرد وحدها في مسرح عمليات منفصل أو جبهة عامة وتحصل على نصر عسكرى، بل إن جميع القوات أو أجزاء منها تشترك معًا في أي مكان أو زمان لإمكان الحصول على النصر تحت قيادة عليا واحدة.

ولا يقتصر الجهد العسكرى على قوات دولة بذاتها، بل إن وحدة الهدف الاستراتيجى أدت إلى تجميع قوات مجموعة دول فى مجالات العمل الحربى الثلاثة، فى مسرح عمليات عالمى وكونت كتلة أو مجموعة قوات دولة حليفة تشترك وتساهم معًا فى حرب شاملة نظمتها استراتيجية الحرب التقليدية.

وضمت أسلحة الحرب التقليدية أسلحة تدميرية خاصة مثل أسلحة الحرب الكيميائية وأسلحة الحرب البيولوجية. وإن كان لاستخدامها بعض المحاذير الدولية، فإن جميع الدول ما زالت تديرها وتطورها فى الكم والاستخدام، وما زال الهيكل التنظيمى فى كل الدول يضم تشكيلات ووحدات نوعية من هذه الأسلحة الخاصة بهدف استخدامها فى معادلة التفوق النوعى والتكنولوجى على الخصم.

ولا توجد أسلحة تقليدية تستخدمها القوات الرئيسية يمكن أن تسميها أسلحة هجومية أو أسلحة دفاعية كما هو وارد خطأ فى كثير من الأحيان، إنما جميع الأسلحة تعتبر تدميرية قاتلة للعدو ومعداته وأسلحته. وتعلو صفات بعض الأسلحة فى أسلوب الاستخدام، أنها مميزة فى العمليات الهجومية بسبب تمتعها ببعض الصفات مثل الدبابة التى تعتبر فى نفس الوقت عنصر قتال أساسى فى العمليات الدفاعية.

وأضافت الثورة التكنولوجية أبعادا جديدة على الأسلحة والمعدات ووسائل الاتصالات اللاسلكية والأجهزة والنظم والشبكات الإلكترونية والطاقة والسرعة مما عقد المشاكل الاستراتيجية عند التطبيق العملى ولو أنها لم تغير مبادئها، وسوف يستمر الإنسان فى الاكتشاف والاختراع والتطوير فى آلة الحرب، طالما أن احتمالات حدوثها قائمة بين شعوب الأرض.

وكان أبرز ما ظهر حتى الآن فى ميدان التطبيق العملى هو التطور الكبير فى الأسلحة المضادة لجميع أسلحة القتال، كذا فى تطوير الذخيرة والمفرقعات كى تصل إلى أعلى درجة دقة ممكنة، كذا فى ارتفاع معدل التدمير. فهنا تسابق فى هذا المجال بين الدبابة والمدفع المضاد للدبابات، وأيضًا بين الطائرة المقاتلة وبين الصواريخ أرض جو المضادة لها، وهكذا فى كل

أنواع الأسلحة والمعدات، كما شمل التطور أسلحة الاختراق وذخيرتها وصواريخها وأسلحة الصد والوقاية والتأمين، ودخلت أجهزة الرؤية والتنشين كي يتحصل السلاح إلى الإصابة المباشرة من أول طلقة، كما دخل الاستخدام في الأجهزة والمساعدات الإلكترونية والأشعة المتعددة القدرة على الأسلحة والأجهزة والشبكات كي تزيدها قدرة ودقة عما هو وارد في مجال التطبيق والاستخدام.

والدول المتقدمة تكنولوجيًا حريصة على الرقابة والسرية لإخفاء هذا التطور الفني الحديث في أسلحتها التقليدية عن العدو حتى لا تخسر المفاجأة الاستراتيجية الفنية عند استخدامه في الحرب المقبلة. ولو أن هذه الرقابة والسرية تقللان من قوة الاندفاع في المزيد من التطور والاختراع، لكنهما في نفس الوقت لا تمنعان البحث والاجتهاد في هذا المجال، بل تزيدان التعقيد في الارتباط الوثيق بين التطور الحربي والتطور الصناعي والبحوث الفنية لكل منهما. ومن المعلوم أن البحوث الفنية من أجل دفع عجلة التطور في التسليح والمعدات العسكرية ونظم السيطرة والتقنين سابقة في المجال الحربي عنها في المجال الصناعي وغيره، وتفرج هذه الرقابة عادة بعد انتهاء الحرب حيث يستفيد من نتائجها العلمية تطور الصناعة عامة.

إن توافر الإمكانيات وحشدها لتمكين القوات المسلحة من الحصول على النصر في المعارك المتواصلة أصبح موضوعًا معقدًا من وجهة النظر الاقتصادية في أمرين هما: استغلال هذه الإمكانات بالقدر الذي يطلبه القائد العسكري، والاقتصاد في استهلاك هذه الإمكانات بالكاد، إذ إن الاتجاه الاقتصادي مثلًا يوفر للعمل ما يكفي لأدائه ولا يستخدم قدرًا أكبر من الوسائل والإمكانات لأداء هذا العمل تطبيقًا لمبدأ الاقتصاد القوى. لكن القائد العسكري- على العكس من ذلك- يستغل وسائل أكثر لأن القوى العسكرية إذا كانت تكفي بالكاد للاستيلاء على الهدف، فإنها تتعرض في نفس الوقت لخسائر جسيمة وتحتاج إلى زمن أطول. أما إذا تفوقت هذه القوة في الإمكانيات والعدد على العدو فإن اقتحام الهدف والاستيلاء عليه يتم بأقل خسائر ممكنة في المعدات والرجال وفي أقصر وقت.

كما يمكن استمرار استخدام هذه القوة طالما أنها متفوقة فى هدف تالٍ.

قد يبدو هذا الأمر بديهيًّا، ولكنه قلما يكون مقبولًا عندما يفسر طلب القائد العسكرى زيادة الرجال والمعدات بمعدل أسرع- مما يبدو أكثر من اللازم فى ظاهره- بأنه دعوة أكيدة للإسراف. وبذا يكون من واجب القادة العسكريين المخططين أن يقنعوا القيادة السياسية دائمًا بقبول مبدأ الإسراف المعقول فى هذا المجال، إذ أن الشعب الذى يخوض الحرب وهو يملك فائضًا من الأسلحة والمعدات والإمكانيات هو الذى يحقق النصر غالبًا.

وبالرغم من وصول الحياة البشرية إلى هذه الدرجة من الحضارة والتطور العلمى والتكنولوجى فإن هدف الحرب لم يتغير، وهو إجبار العدو لقبول إرادتنا، وهذا لا يتحقق إلا بتدمير أداة القتال ومقوماتها البشرية والمادية للعدو. لذلك فإن الحرب ستظل شاملة من وجهة نظر الاستراتيجية العليا لأى دولة أو مجموعة دول.

وإذا كانت استراتيجية الحرب الشاملة يجوز أن تتم على مراحل زمنية تؤدى نهايتها إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى، فإن الخلط بين تنفيذ إحدى مراحل استراتيجية الحرب الشاملة وبين ما يقال عنه «استراتيجية الحرب المحدودة» يعتبر مفهومًا خاطئًا، إذ إن الأولى هدفها تدمير قوات العدو الرئيسية وإجباره على تنفيذ إرادتنا، أما الثانية فليس لها هدف استراتيجى نهائى.

ويقتصر القيام بعمليات حربية محدودة على حالتين فقط، تعتبر ظروفهما مؤقتة وهما:

١- عمليات عسكرية محدودة إلى أن تتوافر الإمكانات الكافية، أو عنصر قتال هام.

٢- عمليات عسكرية محدودة إلى أن ينضم حليف قوى الإمكانات حيث تتحول بعد انضمامه إلى حرب شاملة.

كما توجد حالة ثالثة تحد من استمرار العمليات المحدودة بين إرادتين متصارعتين، عندما تتدخل قوة سياسية دولية لها القدرة على وقف هذه العمليات المحدودة. وهذه الحالة ليس لها أى مضمون فى تخطيط ووضع أى استراتيجية لكلتا الدولتين المتصارعتين.

والعمليات المحدودة عامة تقتصر على معركة حدودية أو أكثر تنتهي بوقفة تعبوية أو بوقف إطلاق نيران، أو بهدنة مؤقتة فقط. لكنها لا تنتهي بكسر إرادة قتال الخصم.. إلى أن يزول السبب المؤقت للعمليات المحدودة وتتوافر الإمكانيات، ثم يستأنف القتال مرة أخرى، وعندئذ يطلق على العمليات المحدودة اسم مرحلة قتال من مراحل الحرب الشاملة.

ومفهوم العمليات المحدودة يصدر ويقنن دائمًا من الدولتين العظميين بوصفهما المموّلتين للسلاح والمعدات العسكرية لجميع القوى المتصارعة في العالم الثالث، وليس من مصلحتهما اتساع نطاق العمليات الحربية في هذا الجزء من العالم لتكون حربًا شاملة بين هذه القوى، حتى لا يكون هذا الشمول دعوة ساخنة لتورطهما في هذه العمليات المحدودة. ومتابعة كل منهما للآخر في نشاطه ودعمه بالسلاح لأي قوة تواجه قوى أخرى في العالم الثالث تجعلها تعملان على تعادل ميزان القوى بينها تقريبًا حتى يكون الصراع المسلح بينها ذا بعد معين ويهدئ الصراع إلى حين. فإن مصلحتهما المشتركة في هذا المجال تدعوهما لإطلاق هذه الصفة دائمًا على النوع من العمليات العسكرية، وطالما أن ميزان القوى العسكرية في هذه العمليات والتطبيق السليم لمبادئ الحرب واستغلالها مع توافر إرادة القتال هي العوامل التي تميز كفة الميزان بين قوة وأخرى، ويتحصل على نصر محلي أو وقتي دون الوصول إلى الهدف الاستراتيجي النهائي للحرب.

واستراتيجية الحرب الشاملة لها طابعان: الأول هجومي والثاني دفاعي. وتحدد قدرة الدولة وإمكاناتها المادية والبشرية والاقتصادية والمصالح الوطنية كل طابع منهما. فالدولة التي تبني استراتيجيتها على العمليات الهجومية ترى أن العدوان بهدف التوسع والسيطرة على جيرانها هو السبيل لتحقيق مصالحها الوطنية وضمان أمنها القومي، وفي هذه الحالة تكون هي البادئة بالقتال. وأساليب العمليات الهجومية داخل نطاق الاستراتيجية العسكرية كثيرة يعرفها القادة العسكريون ويكون هدفها دائمًا نقل المعركة إلى أرض الخصم والعمل على تدمير القوة الرئيسية له.

أما الدولة التى تبنى استراتيجيتها على العمليات الدفاعية، فترى أن تأمين وضمان أمنها القومى يأتى فى مقدمة إجراءاتها العسكرية، وتكون الوقاية وتأمين سلامة أراضيها وأهدافها الحيوية هى الأساس الذى يرتبط بخططها الاستراتيجية.

ويعتمد أسلوب العمليات الدفاعية على أبعد المناطق الطبوغرافية مناعة فى اتجاه عمليات العدو الهجومية، وتعمل الدولة على تحصينها وتأمينها بأقل عدد ممكن من القوات والمعدات العسكرية، والاحتفاظ دائمًا بقوات احتياطية مدرعة خلفها وعلى أجنابها وقوات أمن واستطلاع أمامها، مع تحصين وتأمين باقى الأهداف الحيوية فى داخل مسرح العمليات المنتظر. وتعتمد العمليات الدفاعية على وجود مخزون استراتيجى من القوى المادية والبشرية. كما تعتمد الدولة على قدرتها فى التعبئة الشاملة السريعة لإمكاناتها وعلى أن يكون الجزء الهام من قواتها الجوية والبحرية على درجة عالية من الاستعداد للقتال دائمًا بحيث يمكنها فى حالة مفاجأة العدو لها أن تعمل على صده وإجهاض سريع قوى لقوته الرئيسية بضربات ردع قوية ومؤثرة. وإذا نجحت هذه الخطوات فإن العدو سوف يفقد عامل المفاجأة، وتتحول العمليات الدفاعية إلى حرب شاملة.

والعمليات الدفاعية عادة ما تكون مؤقتة، ويعتمد أهم عنصر قتال فيها على عمليات الهجوم المضاد التى تقوم بها القوات الاحتياطية التعبوية أو القوات الاحتياطية الاستراتيجية. وعمليات الهجوم المضاد فى الدفاع هى فى حد ذاتها عمليات هجومية فى أسلوب تطبيقها.

والدولة التى تبنى استراتيجيتها على الدفاع دائمًا ما تجهز جزءًا من قوتها الضاربة للقيام بعمليات ردع قوية ومؤثرة ضد هدف حيوى وهام للعدو أو عملية إجهاض سريعة ومتكررة ضد القوة الرئيسية للعدو. ويتم هذا الردع القوى عقب اكتشاف عزم العدو القيام بعملياته الهجومية على قواتها. وتؤثر هذه الضربة على إرادة العدو وقدرته القتالية فى دفع عمليات الهجوم أو تثنيه عن عزمه فى استمرار العمليات الهجومية.

وتعتمد قوة الردع على قدرة وكفاءة القوات الجوية والقوات البحرية، وهى التى تجهز مسبقًا وتحسن تدريبها للقيام بهذا النوع من الضربات. كما يجب أن تضع الدولة فى تقديرها قدرة العدو للقيام برد مماثل بحيث يكون التصعيد المتبادل فى هذه الحالة محسوبًا بدقة من وجهة نظر حساب المكسب والخسارة.

وشملت الاستراتيجية العسكرية بعض عمليات عسكرية لها طابعها المميز فى أسلوب القتال يكون هدفها تثبيت العدو وذلك بإشغاله بقتال متلاحم والعمل على إنهاكه وتقليل فاعليته، ومن ثم استنزاف قواه لحين إعادة تجميع وتنظيم القوات البشرية والمادية حيث تنتقل إلى معارك حاسمة مع العدو. وعادة ما يأخذ هذا الأسلوب من العمليات طابع الاستمرار والقدرة على التحمل مع التصميم على الهدف الذى تميزت به هذه العمليات. ودائمًا ما تكون هذه العمليات مؤقتة وهى لا تنتهى بنتيجة حاسمة، ويطلق عليها اسم طابعها المميز فى أسلوب قتالها مثل: معارك العصابات- معارك الأرض الضيقة سواء مناطق سكنية أو غابات- معارك استنزاف... إلخ.

ويمكن أن يقترن موقف دولة أو مجموعة دول- فى إقليم جغرافى واحد تتفق فى سياستها واقتصادها وشؤونها العسكرية وأهدافها- لمواجهة عدو واحد ويكون طابع هذه المواجهة سلبيًا حينًا وإيجابيًا حينًا آخر، ويظهر فى تخطيطها وتصرفاتها معًا طابع العداء ورفض التعايش السلمى لإحساس هذه الدول بأهداف هذا العدوان التوسعية- أو الاستغلالية- على حساب شعوب هذه الدول- وفى هذه الحالة يطلق على استراتيجية هذه الدول «استراتيجية المواجهة» وتكون المهمة الأساسية فى استراتيجية المواجهة هى حصار هذا العدو لحين التفوق عليه والقضاء على أهدافه وإرادته، مثل الطابع الاستراتيجى العام الذى مارسته الدول العربية معاً ضد إسرائيل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٠.

كذا لو قامت دولة على نبذ الحرب كمبدأ أساسى فى استراتيجيتها، وغيرت استراتيجيتها العامة من المواجهة فى الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ومسرح عملياتها إلى استراتيجية مضادة للأولى، تكون السلبية فيها هى العامل المُحكم فى

تخطيطها لمستقبل شعبها ويقرار منه. وتقترن هذه الحالة عادة باتفاق أو معاهدة صلح يكون طابعها الهادنة مع العدو والتعايش معه. وهذه الحالة ينطبق عليها «استراتيجية المصالحة».

والتطبيق العملى لأى استراتيجية عسكرية يعتمد على مبادئ هى: المحافظة والتصميم على الهدف- الوقاية وتأمين القوات- توفر المعلومات والاستطلاع- المفاجأة- خفة الحركة- السرية والخداع- التعاون- توفر إرادة القتال والمعنويات- احتياطى عام فى القوات والأسلحة والمعدات والإمكانات- الاقتصاد فى القوى. وهى نفسها مبادئ الحرب والتى لم تتغير منذ بدأت المعارك الحربية، ويمكن وضع أسبقيات لهذه المبادئ عند التطبيق العملى فى تنفيذ الخطط الاستراتيجية حسب الظروف الزمنية والمكانية. إنما لا يجوز أن تكون الأسبقية فى تطبيق مبدأ من المبادئ على حساب فقد أى مبدأ من المبادئ الأخرى.

أما أسلوب تطبيق هذه المبادئ فقد تغير فى مفهوم المعسكر الشرقى عنه فى المعسكر الغربى، كما تغير التنظيم فى التشكيلات الميدانية وفى قيادة القوات أيضًا. ففى مسرح عمليات الحرب جاءت مجالات العمل للقوات فى ثلاثة مستويات هى: التحرك والعمل الاستراتيجى ثم التعبوى ثم التكتيكى فى المعسكر الشرقى، بينما هى التحرك والعمل الاستراتيجى ثم العمليات ثم العمل التكتيكى فى المعسكر الغربى. وكلا المعسكرين متفق من ناحية الشكل، واقتصر الخلاف فى المستوى الثانى وحدود تطبيقه فى الميدان فقط.

وفى تنظيم القوات- أفراد ومعدات- فى الميدان حددت المستويات الثلاثة كى تعبر عن المهمة الميدانية التى يعمل التشكيل الميدانى فيها فنقول عن الأنساق الأولى فى الدفاع أو الموجات الأولى فى الهجوم: إنها وحدات تكتيكية، ونطلق على الوحدات والتشكيلات التابعة لها محليًا أنها تشكيلات تعبوية، ونطلق على القوات الخلفية فى الجبهة أو مسرح العمليات أنها تشكيلات استراتيجية.

كذا بالنسبة للقوات الاحتياطية للجبهة أو مسرح العمليات، ففيها الاحتياطى المحلى أو التعبوى للتعزيز أو سد الخسائر، وفيها الاحتياطى الاستراتيجى العام. وكذا تنطبق هذه المستويات على الإمكانات أيضًا فنقول: المخزون التعبوى للمعدات والأسلحة والذخيرة

الموجودة خلف الجبهة مباشرة. وتطلق اسم المخزون الاستراتيجي العام وهو مطالب القوات جميعها في مسرح العمليات والمعد مسبقًا في عمق الدولة.

وهكذا تطلق هذه المستويات على المواقع العامة حسب أهميتها النسبية في مسرح العمليات أو الأسلحة والمعدات الخاصة بمقدار استخدامها في النطاق التعبوي أو الاستراتيجي.

وإذا تجاوزت هذه المستويات إلى الأفق العالمي يمكن أن نقول عن منطقة الشرق الأوسط: أنها منطقة استراتيجية من وجهة نظر القوتين العظميين بالنسبة لموقعها الجغرافي، أو شرايين مواصلاتها، أو المخزون الاستراتيجي العالمي في الطاقة الذي تتميز به.

ويضاف لفظ الاستراتيجية إلى مبادئ الحرب عندما يراد التدليل على مستوى العمل أو التحرك في التطبيق العملي لهذه المبادئ فنقول «مفاجأة استراتيجية»، أو «تجمع استراتيجي»، أو «التعاون استراتيجي»، أو «استطلاع ومعلومات استراتيجية»، هكذا بالنسبة لباقي مبادئ الحرب المعروفة.

كما يمكن استخدام لفظ ومضمون الاستراتيجية عند تعريف مستوى الفاق أو تحالف أو تعاون بين دولتين لتحقيق هدف استراتيجي موحد أو مشترك، مثل الرغبة في تحقيق تعاون استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، أو إتمام تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي هذه الحالة يستوجب التحالف الاستراتيجي توحيد الجهود العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والنقل... إلخ. بين الدولتين، ولو على مراحل.

كما يميز أي لقاء على مستوى عالٍ في الدولة، أو بين دولتين، أو مجموعة دول متقاربة في أهدافها ومصالح شعوبها، ويمس موضوع اللقاء ركائز وأسس الاستراتيجية العليا، فنقول في هذه الحالة «لقاء استراتيجي».

أما استخدام لفظ الاستراتيجية للتعريف على مضمون موضوعات فرعية أو جزئية سواء داخل نطاق الاستراتيجية العامة أو خارجها، مثلما نقرأ أحيانًا في الصحف أو نسمعه

في الإذاعات من موضوعات عن «استراتيجية النفس الطويل»، ويكون المقصود التدليل على أسلوب القتال أو العمل الإنتاجي الذي يستغرق وقتًا طويلًا محتفظًا بنفس الجهد، أو «وضع استراتيجية للتنمية الصناعية»، ويكون المقصود وضع خطة أو متابعة للتنمية الصناعية، أو «استراتيجية جديدة لصناعة السياحة في مصر»، ويكون المقصود «خطة جديدة للسياحة في مصر».

وتعتبر كل هذه التسميات تجاوزًا في استخدام لفظ الاستراتيجية، ويكون هدف الكاتب أو المذيع هو تضخيم الموضوع وزيادة ثقله وتأثيره لدى القارئ أو المستمع، ولكنه لا يقصد مضمون الاستراتيجية أو معناها.

إن وضع وتخطيط الاستراتيجية العسكرية عامة لأي دولة له ضروريات وتحضيرات عند تحديد اتجاهاتها ومراحلها، وهي التزامات واجبة الإعداد والتجهيز ومتابعة التنفيذ من أعلى مستوى في الدولة، كما تخصص لها الميزانيات والمساعدات اللازمة حتى تصل قدرة الشعب وقواته المسلحة ومسرح عملياته إلى المستوى الذي يجعل من السهل على القيادة السياسية في الدولة أن تصدر القرار باستغلال هذه القدرات والإمكانات في الحرب. وينحصر هذا الإعداد في:

إعداد الشعب للحرب:

هو إعداد يستغرق سنوات، ويشمل التعليم والثقافة والتربية والتوجيه السياسي والوعي الوطني ومعرفة العدو والحليف والصديق من الشعوب المجاورة. والهدف الأساسي من هذا الإعداد هو التأهيل الشعبي وغرس عقيدة فكرية دينية ثقافية سياسية تتولد عنها إرادة الشعب في القتال لتحقيق مصالحه وأهدافه.

إعداد القوات المسلحة للحرب:

وهو إعداد للإنسان المقاتل داخل حجم من التشكيلات المقاتلة والإدارية والفنية لأفرع القوات المسلحة الرئيسية، يتفق على بنائه وتنظيمه بعد وضع الخطة العسكرية

الشاملة التي تحقق الهدف الاستراتيجي العسكري في الاستراتيجية العامة للدولة. كما يتم تدريب وإعداد هذه القوات مسبقًا بحيث تتوفر فيها المرونة في مقابل أي متغيرات غير متوقعة في الخطة، وأن تصل قدرتها القتالية والفنية إلى مستوى يسمح لها بالمواجهة الناجحة مع العدو والتفوق عليه وكسر إرادته. كما تدخل خطة التعبئة العامة للشعب والإمكانات المادية ضمن أعداد القوات المسلحة. وتميز خطة التعبئة بالمرونة والسرعة يعتبر أمرًا ضروريًا في كفاءتها، كما أن متابعتها عمليًا كل ستة أشهر بالتجربة العملية لا يقل أهمية عن وضعها.

إعداد الدولة كمسرح عمليات للحرب:

حتمت خطط الاستراتيجية العامة للدولة بعد أن تحولت إلى شاملة إعداد أراضي الدولة، وأهدافها الحيوية، ومرافقها، وإنتاجها الزراعي والصناعي، وخدماتها الإدارية والعمرانية، بتخطيط شامل وتجهيز لمواجهة أعباء الحرب الشاملة التي تدخل أراضي الدولة في نطاقها. إن الإعداد المسبق لمرافق الدولة، وخطوط مواصلاتها، ومناطق التخزين، والإنتاج لضروريات الإعاشة للشعب وللقوات المسلحة، أصبح ملزمًا خلال خطط تنمية الدولة والشعب اقتصاديًا واجتماعيًا، ولا مانع من وضع أسبقيات في التنفيذ وعلى سنوات بشرط متابعتها سنويًا من أعلى مستوى في الدولة. وهذا الإعداد تطلق عليه أجهزة التخطيط العمراني والبيئة خطط استغلال أرض الدولة.

إعداد وتوجيه اقتصاد الدولة للحرب:

هو أصعب الموضوعات في إعداد الدولة والشعب للحرب، خاصة إذا كانت الموازنة المالية للدولة تمول بالعجز سنويًا، أو أن يكون الشعب مستهلكًا أكثر منه منتجًا، أو أن موارد الدولة السيادية غير كافية لمعادلة المطالب في التنمية وفي الدخل القومي. ونتيجة لصعوبة هذا الموضوع نجد أن الموقف الاقتصادي كثيرًا ما يضغط ويؤثر على الاتجاهات السياسية في استراتيجية الدولة عامة. وأقرب الحلول للتقليل من هذه الصعوبة هو العمل على التضامن والتحالف مع دول مجاورة أخرى تتفق أهدافها الاستراتيجية مع الدولة المحاربة. وأصبح

هذا الاتجاه هو السائد في عصرنا الحالي بسبب الصعوبة في إيجاد الاحتياطي المالي لإعداد وتجهيز المطالب المادية والإمكانات المطلوبة للدولة المحاربة. ومن هذه الزاوية في اقتصاديات الحرب ظهرت الأحلاف والمحاور التي تضم دولًا وشعوبًا كثيرة وضعت استراتيجيتها كي تواجه إمكاناتها معًا مطالب والتزامات الحرب الشاملة.

وعند تطبيق هذا الاتجاه على شعب مصر، خاصة وهو لا يملك أهم عنصر من عناصر القتال، وهو التسليح وتصنيع المعدات العسكرية والإمكانات الأخرى الضرورية للحرب الشاملة، يكون من الضروري أن يسعى الشعب إلى:

١- تضامن ووحدة هدف ومصير مع الدول العربية، وهي جميعًا متفقة في الهدف الاستراتيجي العام.

٢- الحفاظ على توازن سياسي مع القوتين العظميين ذواتي الإمكانات الحربية الضخمة على أن يتم هذا التوازن على أساس تبادل المصالح المشتركة، وليس على أساس التبعية المطلقة لإحداهما.

وبهذا يمكننا القول أن نجد حلًّا مقبولًا للمعادلة الصعبة في توفير ضروريات استراتيجيتنا العامة وتحقيق وضمان أمننا القومي معًا.

أما الاستراتيجية العامة لأي دولة فترتكز بصفة دائمة وسائدة على ركائز أمنية أساسية هي:

١- أمن الدولة وحدودها.

٢- أمن شعب الدولة.

٣- أمن النظام السياسي للدولة.

وعلى ذلك نجد أن مضمون الأمن القومي لأي دولة أو مجموعة دول متحالفة أو متضامنة، يطابق تمامًا مبادئ واتجاهات وأسس الاستراتيجية العامة لها.

وبعد التوضيح البسيط لمضمون الاستراتيجية العامة فإن واجبنا في هذا المجال هو إيضاح كيفية توفير القدرة على فرض السيطرة التي يمكن أن تتحقق بالآتي:

١ - تنمية الشعب وقدراته في جميع الاتجاهات.

٢ - دفع الإنتاج الصناعي على قدر ما يمكننا.

٣ - تقوية وتطور عناصر معينة في القوات المسلحة.

وكي تصبح القوات المسلحة قادرة على التطور حتى نهاية هذا القرن، يجب أن يتوفر لها الدعائم التالية:

١ - تفوق بحري وجوي قادر على إجهاض تحضيرات العدو الهجومية.

٢ - التطور في مجال العلم والتكنولوجيا، إذ إن المفاجآت التكنولوجية ما زالت ممكنة.

٣ - رفع قدرة وإمكانات المخابرات بأنواعها والاستطلاع الاستراتيجي بهدف الإلمام التام بقدرة وأساليب العدو. كذا الإحاطة بما يجري حولنا، إذ إن هذه الدعامة هي الصخرة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها كل استراتيجية.

٤ - الاهتمام بقدرة وسيادة الإنسان ملك المعركة، وذلك في:

- تثقيفه ووعيه.

- ولائه وانتمائه.

- إرادته وحريته.

٥ - نظام تعبئة كفء ومرن.

وبعد ذلك يمكن أن تكون هناك حياة نعيشها نضمن فيها الأمن القومي لأمتنا إلى حد معقول، إذ إنه ليس هناك في العالم أمن مطلق ولا ضمان نهائي.







استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل



الفصل الثانى

استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل

ما كاد الاستعمار البريطانى والفرنسى ينهى احتلاله وتنقشع سيطرته ونفوذه عن دول المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، حتى تمكن من وضع قاعدة استيطان جديدة للعصابات الصهيونية فى قلب الوطن العربى «فلسطين». ولم يكن اختيار الاستعمار لهذه البقعة من أرض العروبة سوى تجاوب مع رغبته وتخطيطه فى استمرار نفوذه وسيطرته على الممرات المائية التى تتحكم فى طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وكانت استراتيجية السيطرة العالمية فى أوائل القرن العشرين تعتمد أساسًا على قدرة الأساطيل البحرية ومطالبتها بالقواعد والتسهيلات البحرية، بالإضافة إلى التخطيط المدبر من الاستعمار فى اختيار أرض فلسطين كخط انقسام جغرافى يفصل دول العالم العربى إلى قسمين. وسعت الصهيونية وإسرائيل بعد سيطرتها على أرض فلسطين إلى تحقيق باقى أهداف الاستعمار فى تفتيت الصف العربى وكسر تيار القومية العربية التى وضعت وحدة العمل العربى وتضامنه أساسًا لمناهضة الاستعمار وإسرائيل فى المقام الأول.

وكانت الصهيونية العالمية وربيبتها إسرائيل امتدادًا طبيعيًّا لاستراتيجية الاستعمار فى الوطن العربى، ووضعت منذ البداية أهدافًا رئيسية لمنهج عمل لتوطيد سيطرتها على أرض فلسطين أولًا، ثم امتداد هذه السيطرة حولها حتى تحقق أملها التاريخى «من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل»، وكانت هذه الأهداف هى:

١- تأمين وجود وكيان دولة إسرائيل.

٢- العمل على تطويع الإرادة العربية لقبول الوجود الإسرائيلى قسرًا أو طواعية.

٣- خلق الظروف المناسبة لتحقيق غاية إسرائيل فى إقامة دولة تضم معظم يهود العالم داخل الرقعة التى تطلق عليها الحدود التاريخية لأرض إسرائيل.

أى أن إسرائيل كما قال «بن جوريون» تخطت فى أهدافها ما تخططه أى دولة أخرى فى العالم للحفاظ على أمنها القومى فى إقليمها وشعبها ونظامها السياسى إلى قضية أخرى اعتمدت اتجاهاتها على ضمانات بقاء إسرائيل وشعبها على قيد الحياة. وعلى ذلك قام مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى فى اتجاهاته على:

١- الاعتماد على القدرة العسكرية الإسرائيلية لتحقيق الأمن القومى الإسرائيلى.

٢- البحث عن حليف، دولة عظمى تقدم ضمان أمن إسرائيل، وتكفل الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى.

٣- العمل على زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بصفة مضطردة.

٤- العمل على إضعاف القدرة العربية، وخاصة فى المجالات العسكرية.

٥- التوسيع الإقليمى.

وكان ذلك واضحًا منذ بداية الصراع العربى- الإسرائيلى عندما أيدتها ودعمتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى الجولة الأولى عام ١٩٤٨، بينما أيدتها بريطانيا وفرنسا فى الجولة الثانية عام ١٩٥٦، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية هى السند الأقوى والمطلق فى الجولة الثالثة عام ١٩٦٧ وما بعدها.

وكان قصور الرؤية وغياب الوعى القومى بمخاطر تهديد الأمن القومى للوطن العربى فى أن الدول العربية لم تدرك بُعد المخطط الصهيونى للاستيطان فى فلسطين. كذا عمق التأييد والدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى من معظم دول العالم لنجاح هذا الاستيطان فى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل العنصرية العدوانية، والتى يمكن أن تهدد أمن كل دولة عربية ويتحقق لها الهيمنة والنفوذ على أرض وشعوب الوطن العربى بالتدريج.

ولم تخف الصهيونية هدفها فى الاستيطان من أجل وطن قومى لليهود بعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، عندما أعلنت الغرض واحد جاءت إسرائيل إلى الوجود، ليس لمجرد إعطاء الحرية والاستقلال لنصف مليون يهودى على أرض فلسطين يوم ١٤ مايو ١٩٤٨، ولكن لإيجاد وطن قومى ذى سيادة ونفوذ ورخاء لكل اليهود الذين ينتظرون خارجها».

ولم يكن تحرك أربعة جيوش عربية إلى فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ إلا مساعدة مباشرة لعرب فلسطين من أجل الحفاظ على حقوقهم المشروعة على جزء من أرض فلسطين فقط، ومنع مجموعات ثوارات من التنظيات الصهيونية - والتي توحدت لتكون جيش الدفاع الإسرائيلي - من استكمال مخططها التوسعي على أرض فلسطين.

وبالرغم من منح لقب القيادة العليا لجيوش الدول العربية في فلسطين للملك عبد الله ملك شرق الأردن في ذلك الوقت، فإن توحيد سلطة القيادة الميدانية العليا والتنسيق بين جيوش الدول العربية لم يتحقق، فانفصل الجهد العسكري لكل جيش عن الآخر وحلت العاطفة القومية مكان العمل العربي الموحد في الجولة الأولى عام ١٩٤٨. وكان الفشل العسكري في هذه الجولة نتيجة لعدم تطبيق أسس ومبادئ استراتيجية المواجهة التي تعتمد أساسًا على التضامن العربي، وتوحيد الجهود العسكرية والسياسية، والاتفاق على خطط استراتيجية عسكرية تلتزم بها الدول المشتركة في المواجهة العسكرية، وأخيرًا توفير إرادة القتال لدى شعوب هذه الدول.

وبالنسبة للشعوب العربية كان الفشل في الجولة الأولى سببًا في تصعيد الشعور القومي للعرب، وبداية مرحلة جديدة من العمل العربي الموحد ضد التهديد الجديد لأمن الدول العربية واستقرارها.

بدأ ظهور الإجماع العربي في الفكر وفي الهدف واتباع استراتيجية المواجهة ضد إسرائيل عندما تم الاتفاق الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية في ١٩٥٥/١٠/٢٩ فتولد عنه تشكيل قيادة عسكرية مشتركة اتخذت القاهرة مقرًا لها.

وأخذت مصر المبادرة في تحديد مراحل العمل القومي الموحد ضد إسرائيل والاستعمار معًا، وعملت على إعادة تنظيم وتسليح وتدريب قواتها المسلحة كي تكون السند الأول في تلبية مطالب استراتيجية المواجهة التي اتفقت ومطالب الأمن القومي أيضًا. وأتذكر ما قاله الرئيس عبد الناصر في هذا المجال عندما حاضر ضباط القوات المسلحة المصرية في صالة محاضرات الكلية الحربية في مارس عام ١٩٥٥، وقرر بإصرار عزم الثورة على مناهضة

ومواجهة الاستعمار في كل مكان من الوطن العربي حتى يتحقق تحريره واستقلاله. ثم تأتي مرحلة تضامن قومي يحقق الإرادة العربية والأمن القومي للوطن العربي من خلال استراتيجية مواجهة ضد الاستعمار وإسرائيل داخل وخارج الوطن العربي.

وبدأت ملامح استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل تتحدد وتظهر لدى القادة والحكام في كل الاتجاهات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما شملت خطط التنمية الداخلية أيضًا، واتسع مجال الوعي القومي ليشمل شعوب الأمة العربية كلها.

ونجحت مصر لأول مرة في كسر قيد الإمداد بالأسلحة والمعدات العسكرية من الدول الاستعمارية، وفتحت طريقًا جديدًا للتعامل مع الدول الشرقية في هذا المجال، كما تحدد كيان العدو ليكون ممثلًا في دول الغرب الاستعمارية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وتحددت ملامح تلك الاستراتيجية أكثر عندما عزمت مصر على تحرير سياستها الخارجية، ونجحت في تأسيس مجموعة عدم الانحياز في باندونج عام ١٩٥٥، وقامت بتأييد ومساعدة حركات التحرر والاستقلال في الوطن العربي وإفريقيا، وخاصة الثورة الجزائرية. وفي نفس الوقت بدأت خطط التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات الكبرى معتمدة على إمكاناتها الذاتية ومساعدات مادية وفنية من دول الكتلة الشرقية، فدبر الاستعمار البريطاني والفرنسي مع إسرائيل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ على أثر نجاح مصر في إعادة قناة السويس للمصريين.

وكان نجاح مصر في صد هذا العدوان نجاحًا لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وأصبحت القاهرة مركز الصدارة في ملاحقة الاستعمار لتقليص سيطرته ونفوذه في كل مكان في الوطن العربي وإفريقيا.

وكان إتمام الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة أعمق دليل يحقق البعد العملي في استراتيجية المواجهة مع إسرائيل، حيث تم حصارها بين جبهتين متحدتين

في شمالها الشرقي وجنوبها الغربي، وأصبح مجال العمل الإسرائيلي التوسعي محاصرًا داخل نطاق العمل العربي الموحد من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦١.

وكان التأييد والمساعدات العسكرية والاقتصادية والثقافية المباشرة لليمن الشمالي عام ١٩٦٢، والمساعدات الفعالة لليمن الجنوبي هو تطبيق جرئ لاستراتيجية المواجهة مع الاستعمار في أقصى جزء من الوطن العربي. ونجح الصراع العسكري المصري المؤيد بتيار التحرر الوطني داخل دائرة التضامن والتعاون والدفاع المشترك العربي في تثبيت أقدام الثورة التحررية في الشمال اليمني وانحسار النفوذ والسيطرة البريطانية عن جنوبه، كما امتد هذا الصراع شرقًا ولاحق المستعمر المستغل في الخليج العربي حيث أشعل الوعي القومي ضد استغلال الاستعمار لبترول العرب، ولكن العرب من جعل بترول العرب للعرب. كما نجحت استراتيجية المواجهة ضد الاستعمار في تأمين مدخل البحر الأحمر خلال السنوات من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٦ ليكون هذا البحر للعرب وحدهم.

وبات واضحًا أن استراتيجية المواجهة في طريقها إلى النجاح بعد أن اتسعت محاور المواجهة غرب وشرق الوطن العربي، كما ظهرت ملامح تأمين أقطار الأمة العربية ضد مطامع الاستعمار وإسرائيل.

وقامت الدول العربية بتعزيز علاقتها الثنائية تأكيدًا للتعاون والدفاع المشترك، وتم عقد اتفاقية جدة عام ١٩٦٥ بين مصر والسعودية، كما عقدت مصر وسوريا اتفاقية دفاع مشترك عام ١٩٦٦ كان هدفها مواجهة أطماع إسرائيل التوسعية، كما قامت الأردن بتوقيع اتفاقية مماثلة مع مصر في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧، انضم إليها العراق حين وقع طاهر يحيى رئيس وزراء العراق على الاتفاقية يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧، وبذا أصبحت أربع دول عربية في المواجهة مع إسرائيل، ولكن كان هذا التضامن متأخرًا فلم يتم أي تحضيرات أو خطط عسكرية موحدة على مسرح عمليات الدول الأربع، الأمر الذي لم يحقق الجهد العسكري الموحد عندما قامت إسرائيل في ٥ يونيه ١٩٦٧.

وبالرغم من هزيمة دول المواجهة في يونيه ١٩٦٧، فإن الإجماع والتضامن العربي وهو ركيزة استراتيجية المواجهة لم يتأثر، بل زادت فعاليته عندما أكدت جميع الدول العربية في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ صمودها في مواجهة التوسع الإسرائيلي، وصدرت عنه قرارات اقتصادية بدعم مصر والأردن ماديًا لتمكينها من الصمود ضد إسرائيل، بالإضافة إلى القرار السياسي للمواجهة. وكان لهذا الإجماع العربي على التضامن والصمود والتمسك باستراتيجية المواجهة أثره في إجهاض النصر الإسرائيلي في المعركة من الناحية السياسية، فلم تتمكن إسرائيل من الحصول على معاهدة صلح أو اتفاق أو استسلام كما كان يتوقع الاستعمار وإسرائيل. كما أن إسرائيل لم تتمكن من كسر أو تقليل إرادة القتال لأي دولة من دول المواجهة.

واستأنفت مصر معارك الصمود تبعتها معارك الاستنزاف لمدة ثلاث سنوات تمكنت خلالها من إعادة بناء وتنظيم وتدريب وإعداد قوات مسلحة جديدة أعادت الموقف العسكرى على الجبهة المصرية إلى موقف أفضل كثيرًا مما كانت عليه قبل معركة ١٩٦٧، بل وحققت تفوقًا في ميزان القوى مع إسرائيل، وتصاعدت إرادة القتال وفتحت مجال العمل العسكرى الموحد بالتعاون مع القوات السورية التي استعادت مقدرتها على القتال أيضًا بهدف استعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وكان العمل العسكرى الموحد قد اقتصر على الجهود العسكرية المشتركة بين مصر وسوريا في القيادة والتخطيط والإعداد والتنسيق لمعركة التحرير الشاملة ضد إسرائيل.

وكان التأييد والتعاون والتضامن والدعم السياسي والعسكرى قد تصاعد في نطاق الدول والشعوب العربية معززًا لإرادة مصر وسوريا في الصراع العسكرى مع إسرائيل لتحرير الأرض، واستمرت المواجهة والقتال حتى أغسطس ١٩٧٠.

اتساع نطاق المواجهة:

وقفت مصر مع جميع الثورات التحررية الأفريقية التي قامت ضد الاستعمار ابتداء من ثور الماو ماو في كينيا عام ١٩٥٣، ثم ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، ثم ثورة الكاميرون عام

١٩٥٦،ثم ثورة الكونغو عام ١٩٦٠، إلى ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو.

كما وقفت مصر مع شعب روديسيا (زيمبابوي)، وقطعت علاقتها مع بريطانيا عام ١٩٥٦ احتجاجًا على إعطائها السلطة لغير أهلها الشرعيين، واشتركت مع مصر فى هذه المقاطعة ثمانى دول أفريقية.

ونجحت مصر عام ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج فى تأسيس مجموعة عدم الانحياز من دول العالم الثالث مكونة واجهة سياسية عريضة لمناهضة الاستعمار وإسرائيل، تكونت على أثرها المجموعة الأفريقية الآسيوية فى الأمم المتحدة، وظهرت لأول مرة القدرة الجديدة لأفريقيا على المستوى العالمى.

وأنشئت الرابطة الأفريقية فى أواخر ١٩٥٥ على هيئة جمعية لها نشاط سياسى وثقافى لتقديم كل التسهيلات للمكاتب السياسية التابعة لحركات التحرر الوطنى الأفريقى، والتى ضمت جميع الحركات التحررية فى القارة الأفريقية. وبذا تجمعت خيوط الثورة الأفريقية فى القاهرة حتى أصبحت مصر هى السند الأول والقاعدة الأساسية للقوات التحررية فى أفريقيا*.

وفى القاهرة عام ١٩٥٧ عقد «مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية» ضم عددًا كبيرًا من حركات التحرر من ١٩ دولة، وأصبحت القاهرة هى العاصمة السياسية لحركات الاستقلال فى القارتين الأفريقية والآسيوية، كما اختيرت القاهرة مقرًا دائمًا لسكرتارية مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية.

وشجعت مصر الثورة الجزائرية لاتخاذ القاهرة مقرًا للحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر برئاسة فرحات عباس فى عام ١٩٥٨ واعترفت بها مصر على الفور، بالإضافة إلى الدعم العسكرى والإعلامى الذى قدمته مصر للثورة الجزائرية من ١٩٥٤ حتى استقلالها عام ١٩٦٢.

(*) من كتاب «عبد الناصر والثورة الأفريقية» تأليف محمد فايق من دار المستقبل العربى- القاهرة.

كما لعبت مصر دورًا تاريخيًا في مساندة القوى الوطنية في الصومال من أجل استقلالها الحقيقي والحفاظ على مقومات الشخصية الصومالية ووحدة جميع الأراضي، إلى أن حصلت الصومال على استقلالها عام ١٩٦٠.

كما اشتركت مصر مع دول ميثاق الدار البيضاء في يناير ١٩٦١ مع زعماء أفريقيا الثوريين عبد الناصر - نكروما - سيكوتوري - موديبوكيتا - قيادة الثورة الجزائرية، بهدف مقاومة الاستعمار والسيطرة الأجنبية في دول غرب أفريقيا. وكان ميثاق الدار البيضاء تجسيدًا حرًا لضمير الشعوب الأفريقية المعبرة عن آمالها.

وفي مارس ١٩٦١، في القاهرة ظهر أدق تعريف للاستعمار الجديد من خلال المؤتمر الثالث لكل الشعوب والتنظيمات الوطنية الأفريقية، والذي ربط الاستعمار الجديد «بدول الاستعمار الغربي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا»، وكانت مصر هي أول دولة توفر السلاح لحركات التحرر الأفريقية، وتتولى نقله بطرق مختلفة إلى أن شاركت الثورة الجزائرية بعد استقلالها مع جهود مصر إلى أعماق القارة الأفريقية، ثم توالى الدعم بكثافة من دول الكتلة الشرقية، بعد أن عرفت حركات التحرر طريقها إلى هذه الدول.

والتحق كثير من طلبة القوى التحررية الأفريقية بالكلية الحربية المصرية لإعدادهم عسكريًا، وشكلوا بعد ذلك قيادات عسكرية وسياسية في أقطارهم بعد تحررها. كما كانت إذاعة صوت أفريقيا من القاهرة عاملًا حيًّا بالغ التأثير على حركات التحرر الأفريقية، خاصة بعد أن نجحت الإذاعة الموجهة من القاهرة مستخدمة اللغات المحلية للمواطنين الأفريقيين بالإضافة إلى اللغات المستخدمة رسميًّا في هذه الدول والتي شملت دول غرب ووسط وشرق وجنوب القارة الأفريقية.

وفي ٢٥ مايو ١٩٦٣ - أمكن عقد مؤتمر على مستوى القمة لجميع دول القارة الأفريقية في أديس أبابا لإيجاد صيغة مناسبة لوحدة الفكر والتضامن الأفريقي.

ويعتبر قيام منظمة الوحدة الأفريقية، واشتراك جميع دول وشعوب القارة الأفريقية

وتضامنها لتحقيق أهداف المنظمة هو تيار جهود منظمات التحرر الوطنى الإقليمية داخل القارة الأفريقية الممثلة فى جهود منظمات القاهرة والدار البيضاء ومونروفيا وملجاش التى واجهت وحاربت الاستعمار فى أفريقيا منذ نشأة تيار وفكر التحرر الوطنى فى أفريقيا.

إن الجهود المصرية فى المجال الخارجى لمساندة وتأييد ودعم حركات التحرر الوطنى مكنت كثيرًا من الدول الأفريقية من الحصول على استقلالها وحريتها، كما أنها أوجدت شكلًا من أشكال المواجهة الإيجابية ضد الاستعمار وإسرائيل. وفى نفس الوقت مكنت مصر من توسيع دائرة أمنها القومى فى المجال الأفريقى، وذلك بانتشار واتساع نطاق العمل التحررى ضد الاستعمار وإسرائيل فى المجال السياسى والعسكرى والثقافى، وعلى المستوى العربى فى أكثر القارات أهمية لدى المستعمر الغربى بوصفها مصدر الخامات الصناعية المتميز فى العالم.

وكانت مصر خلال فترة التحرر والاستقلال لدول العالم الثالث وخاصة أفريقيا هى مركز الإشعاع والتحرر وتصاعد الوعى القومى العربى والأفريقى خلال السنوات بين ١٩٥٥ وعام ١٩٦٦، الأمر الذى جعل الاستعمار وإسرائيل يعادون القاهرة وثورتها ومبادئها وأسلوبها ونشاطها فى المجالين العربى والأفريقى.

وكان عام ١٩٦٤ ظاهرة بارزة لتأكيد الجهود المصرية التحررية ضد الاستعمار وإسرائيل، إذ كانت القاهرة مكانًا مختارًا لدى شعوب العالم الثالث فى عقد مؤتمرات موسعة على مستوى القمة.

ففى يناير عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر القمة العربى.

وفى يوليه عام ١٩٦٤ عقد أول اجتماع لمجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية.

وفى سبتمبر عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر القمة العربى فى الإسكندرية.

وفى أكتوبر عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر دول عدم الانحياز.

وكان العامل المشترك فى كل هذه المؤتمرات هو مناهضة الاستعمار وإسرائيل، وبذا أصبحت مصر هى مركز الجهود المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من قبل دول وشعوب العالم الثالث.

ولم تكن هذه الجهود المعادية للاستعمار الجديدة والصادرة من القاهرة منذ عام ١٩٥٥ سوى الواجهة الحقيقية لاستراتيجية المواجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتى اتسع مداها وتركزت فى عواصم دول العالم الثالث خلال عشر سنوات فقط.

كما كانت الجهود الداخلية فى الوطن العربى الممثلة فى قوة تيار وأمل القومية العربية والتضامن العربى والوحدة القومية، كذا فى خطط التنمية الصناعية والزراعية والتطور الاجتماعى مدفوعة بنفس القدر والمستوى مثل الجهود الخارجية الموجهة ضد الاستعمار وإسرائيل.

غير أن الجهود التنظيمية والتدريب فى القوات المسلحة فى أغلب دول الوطن العربى لم تصل خلال هذه الفترة إلى مستوى الجهد والفاعلية التى ظهرت واتسعت فى الجهود الخارجية للتحرر الوطنى والاستقلال خاصة فى أفريقيا، كذا فى قدرة تيار القومية العربية ومظاهر وأسس التنمية الداخل.

وبرز فى هذه الفترة ضرورة التزام العرب بتعميق واستثمار التضامن العربى حتى يتم التوازن بين الجهود الخارجية والجهود الداخلية على مستوى الوطن العربى ضد الاستعمار وإسرائيل.

وكان التضامن العربى هو المدخل القومى لوضع إمكانات وقدرات وقوات الوطن العربى كله لتمكين استراتيجية المواجهة من الوصول إلى تفوق فى ميزان القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية على إسرائيل. كما كان التضامن العربى دعوة شرعية لإنشاء وتكوين قيادة عسكرية ميدانية للعمل ضد إسرائيل، وأن تكون لها الصلاحيات والسلطات التى تقود هذا الحشد الضخم من القوات العربية بطابع قومى، وأن تتحمل مسؤوليات وتنفيذ خطط استراتيجية المواجهة على مستوى الوطن العربى كله. وبذا كان التضامن العربى هو السلم الحقيقى والطبيعى لتطبيق أول مبادئ الحرب، وهو «التجميع والحشد» ضد قوى العدوان على الوطن العربى.

وشكلت دول المواجهة الداخلية- مصر والأردن وسوريا والعراق- الطوق الجغرافى الداخلى وكانت قواتها المسلحة تشكل الجبهات الاستراتيجية حول إسرائيل، وكان واجب الدول العربية الأخرى مساعدة ودعم هذه الجبهات بالإمكانات المادية وبالقوات الإضافية. وتمثل هذا التخطيط الاستراتيجى العام للمواجهة مع إسرائيل فى إنشاء وتكوين جبهتين استراتيجيتين. الأولى غربية من القوات المسلحة المصرية، والثانية شرقية تضم القوات الأردنية والعراقية والسورية والمقاومة الفلسطينية واتحدت الجبهتان تحت قيادة مصرية(*) فى التخطيط والتنظيم للعمل ضد إسرائيل. وكانت الجبهة المصرية (الغربية) تمثل المجهود الرئيسى فى المواجهة، وبذا تحقق التوازن الجغرافى الاستراتيجى للجهد العسكرى العربى حول إسرائيل.

وكان لمصر بوصفها الكتلة البشرية والحضارية الكبرى ولقدرتها على التحرك السياسى والعسكرى والأدبى فى المحيط العربى أثره الواقعى فى تصدر العمل العربى خلال فترة استراتيجية المواجهة مع إسرائيل. كما تمكنت مصر نتيجة لذلك من الاحتفاظ بميزان القوى فى المجابهة مع إسرائيل واقعًا حيًّا طوال ربع قرن.

وانعكست أهداف استراتيجية المواجهة على الشعب المصرى وظهرت إيجابياتها فى الجهد والعرق وفى التطور فى كل ميادين العمل الوطنى لخدمة المجهود الحربى بالقدر الذى لا يؤثر على خطط وتطور التنمية والإنتاج والخدمات.

وأخذ هذا الجهد طابع التحدى تدفعه المعنويات والأمل وعمق الانتماء الوطنى والقومى للمواطنين جميعًا، وكان الفخر والاعتداد بالمنجزات الوطنية والقومية يتغلب على مشاعر الخسارة والحزن الذى يصاحب الاستشهاد فى ميدان المعركة عند المواجهة المباشرة مع إسرائيل. وشعر كل مواطن بهويته القومية واعتداده بوطنه وقوميته قبل اعتزازه بنفسه، وكان التعاون والجهد وإنكار الذات الذى يبذل لتنمية الدولة والشعب يغلب على المشاكل اليومية والنفسية والمعيشية التى تحيط بالمواطن على مر سنين المواجهة مع إسرائيل.

(*) توليت قيادة الجبهات العربية ضد إسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١.

وكانت القوات المسلحة فى وضع يجعلها فى حالة استعداد دائم ساعية لرفع قدراتها القتالية بالتدريب المتواصل والدعم بالسلاح والمعدات وتطويرها وتحديثها مع تطوير أسلوبها فى القتال بين جولة وأخرى، ذلك بالإضافة إلى سعى الدولة والقوات المسلحة للحصول على المعلومات الاستراتيجية عن العدو بصفة مستمرة.

ولم تكن حالة استعداد وتعبئة القوات المسلحة الدائمة، كذا نموها وتطورها خلال سنوات المجابهة مع إسرائيل، تشكل عبئًا ماديًّا غير عادى على حساب تنمية موارد الشعب وتطوره، إذ إن التنمية كانت تدخل فى نطاق وتخطيط رفع قدرات الدولة الدفاعية.

ولما كان الهدف الاستراتيجى السياسى للدولة واضحًا ومحددًا ومتفقًا مع الهدف الوطنى والقومى فقد تمكنت القوات المسلحة المصرية من تحديد اتجاه المجهود الرئيس لها، كما تمكنت من وضع خطط انتشار وتوزيع القوات المسلحة والعمليات المنتظرة وإعداد مسرح العمليات التى تتفق جميعها مع الهدف السياسى للدولة، وهكذا توضحت الرؤية للشعب.

وبوضوح الرؤية، وتحديد الهدف الاستراتيجى السياسى والعسكرى، ومعرفة العدو واتجاهاته وأهدافه، ومعرفة الصديق وميوله، ومتابعة القيادة السياسية لحتمية التطور والتنمية، والسعى لرفع القدرة الدفاعية للدولة والقوات المسلحة، وتجاوب وتصميم الشعب على مواصلة المسيرة وراء قائد أعطى المثل العليا فى قيادته لشعبه وفى قوميته وسعيه للوصول إلى الحد الأدنى فى التضامن العربى وفى إيمانه بالهدف القومى- بكل ذلك تمكن القائد الزعيم جمال عبد الناصر من الحفاظ على ميزان القوى فى المنطقة العربية، الأمر الذى جعل من استراتيجية المواجهة مع إسرائيل هدفًا قوميًّا لجميع شعوب الوطن العربى.

واتسمت الجولات العسكرية خلال فترة استراتيجية المواجهة مع إسرائيل ببعض الصفات التى انفردت بها دون المواجهات الاستراتيجية الدولية المعاصرة، إذ إن الجولات الثلاث عام ١٩٤٨، وعام ١٩٥٦، وبين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٠، تكررت بنفس الخصوم (العرب وإسرائيل) ونفس الأسلحة التقليدية ونفس أسلوب إدارة العمليات الحربية داخل

مسرح عمليات محدد ومعروف. كما كان القادة والضباط الذين خاضوا الجولة الأولى هم أنفسهم الذين خاضوا الجولة الثانية والثالثة، في الأولى كانوا قادة سرايا أو ما يعادلها، وفي الثانية كانوا قادة كتائب أو ما يعادلها، وفي الثالثة كانوا قادة تشكيلات ميدانية مؤهلين لمعرفة أرض المعارك وأساليب القتال لكل طرف.

إن فترات الصدام المسلح «المعارك» كانت محدودة، فالجولة الأولى استغرقت ١٠ أشهر والجولة الثانية حوالي شهر، أما الجولة الثالثة فأخذت طابعًا مميزًا أطلق عليها حرب الاستنزاف واستغرقت ثلاث سنوات. وكان البادئ في الجولات الثلاث هي إسرائيل مما أضفى صفة الاعتداء كأسلوب يحقق المبادأة ويعمل على نقل المعركة إلى الأرض العربية.

وكانت فترات التوقف الاستراتيجي خلال فترة المواجهة ليست طويلة بالقدر الذي يجعل استراتيجية المواجهة تنقسم إلى فترات منفصلة تدعو لنسيانها. كما أنها ليست قصيرة بالقدر الذي يجعل جولاتها متشابكة كما أن فترات التوقف الاستراتيجي لم تخل من اشتباكات أو حوادث قتال متفرقة على الجبهتين. وظلت حالات الترقب والتخطيط، والحصول على المعلومات والتجميع، والاستعداد، والتطوير، والدعم بالسلاح والمعدات، وإعادة التنظيم، والبحوث، ورفع مستوى القدرة القتالية، هي طابع كلا الطرفين استعدادًا للجولة التالية.

وكانت هذه السمات المميزة لمسرح عمليات المواجهة العربية- الإسرائيلية هي السبب الذي منع أي طرف من الطرفين من إحداث المفاجأة الاستراتيجية لأي منهما طوال فترة المواجهة.

ولم يتمكن طرف من طرفي الصراع- العربي الإسرائيلي- من كسر إرادة القتال للطرف الآخر في أي جولة من الجولات الثلاث فيجبره فيها على إنهاء القتال أو الاستسلام وعقد صلح، بل إن الجولات الثلاث انتهت بتدخل هيئة الأمم أو القوتين العظميين لوقف إطلاق النيران وإعلان هدنة دائمة أو مؤقتة مع وضع حواجز دولية للفصل بين المتصارعين إلى حين.

كما تميزت فترة استراتيجية المواجهة بسمات أخرى حضارية دفعت بعجلة التقدم والنمو العلمى والفنى والإدارى للجيوش العربية، ثم فى الحياة المعيشية لجميع المواطنين. كما كانت خطط التنمية فى جميع المجالات الإنتاجية أو الخدمية،والتى اعتمدت على الجهد الذاتى وإمكانات الشعب وقدراته صفة مميزة طوال فترة المواجهة.

ولم تكن مطالب الجهد الحربى عائقًا لنمو الإنتاج الشعبى أو إحباط معدل النمو الطبيعى للدخل القومى.

كما كانت المواجهة مع العدو دافعًا لتطور فن القتال وأساليبه، فتقدمت القوات المسلحة فى فنون إدارة الرجال، وأساليب الإمداد والتموين، والإعاشة، والإخلاء، والإصلاح، كما تطورت أساليب التدريب الحديثة لإعداد المقاتل الصالح للسلاح المتطور والحديث، مع تطور أساليب القتال وانتشار الجبهات العسكرية فى مسرح عمليات دول المواجهة.

وتطورت جميع الجيوش العربية نتيجة للقتال المتواصل خلال ربع قرن بعد ركود فى الحركة وفى الصراع دام قرنًا من الزمان لم تمارس فيه الجيوش العربية أى شكل من أشكال القتال. كما اندفع فكر القادة والضباط ومعاهد ومراكز البحوث للقوات المسلحة خلال هذه الفترة من المواجهة إلى التطوير والتحديث والتنظيم على أسس علمية نتيجة للخبرة القتالية التى مارسوها. وتطورت تشريعات تنظيم أسلوب الدفاع عن الدولة عن الدولة وأسلوب القيادة والسيطرة على القوات أيضًا.

وصاحب ذلك كله تنمية روح التعاون والقتال والوعى السياسى والوطنى فى إطار وحدة العمل الوطنى التى شملت الشعب كله وراء هدف واحد وواضح، وهو الحفاظ على أمن الوطن وسلامة أراضيه. كما عزز تيار القومية العربية والتضامن القومى كى يكسب الجماهير الدافع المعنوى والقتال للحفاظ على الأمن القومى للوطن العربى كله.

ولم يكن هذا التطور فى الفكر وفى الإنسان العربى وفى الدولة وليد رغبة ظاهرية بقدر ما كان التزامًا عقائديًّا لمواجهة عدو كشف عن نياته وأهدافه منذ البداية.

إن استراتيجية المواجهة المعتمدة على ركيزة وحدة العمل العربي والتعاون الأفريقي واتساع المواجهة على نطاق دول عدم الانحياز تعتبر ضررا محققًا لأهداف إسرائيل التوسعية. وهي في نفس الوقت مانع للحد من تغلغل السياسة الأمريكية التي تريد أن تفرض نفسها على الأمة العربية، وأن تجعل منها منطقة نفوذ أمريكية لخدمة المصالح الأمريكية وضمان تأمينها.

وأخيرًا، فإن استراتيجية المواجهة وما يصاحبها من إرادة القتال والحفاظ على الأمن القومي وضماناته هي اعتبار ضمني لاكتساب ثقة وتعاون واحترام الدول العظمى في العالم.

•••




٢


معارك الاستنزاف هى قمة المواجهة



الفصل الثالث

معارك الاستنزاف هى قمة المواجهة

تغلبت إسرائيل فى معركة يونيو ١٩٦٧ على قواتنا المسلحة فى سيناء، واحتلت أراضى عربية ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، إلا أنها لم تتمكن من إنهاء إرادة القتال لدى العرب أو تجبرهم على التسليم بشروطها حيث إنهم لم يقبلوا الهزيمة، أى أن معركة يونيو ١٩٦٧ لم تنه الصراع العربى الإسرائيلى. كما أن إسرائيل لم تنجح فى استغلال انتصارها الخاطف على العرب فلم يحدث أن استسلم أى نظام عربى أو تم توقيع عقد صلح مع إسرائيل. وانتهت معركة يونيو ١٩٦٧ مثلما انتهت الجولتان السابقتان فى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ بقرار دولى بإيقاف إطلاق النيران.

ولم ينقض عشرون يومًا على هذا القرار، وأطلقت النيران مرة أخرى ووقعت معركة رأس العش فى ١/٧/١٩٦٧. واستمر القتال مع إسرائيل على جبهة قناة السويس آخذًا شكلًا جديدًا من أشكال الحروب، اصطلح على تسميته بحرب الاستنزاف وكانت استمرار لمعركة يونيو ١٩٦٧، وكوّنا معًا أطول فترة قتال بالمواجهة مع إسرائيل استمرت ثلاث سنوات بهدف منع الوجود العسكرى الإسرائيلى على قناة السويس من أن يصبح أمرًا واقعيًا.

كان هدف الاستراتيجية العسكرية المصرية فى المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف هو تحقيق الصمود لإظهار عزيمة المقاتل المصرى، ومنع العدو من استغلال نجاحه وتهديد الكيان الوطنى والقومى. وكان الشعور العام للمقاتل امتلاء قلبه غيظًا من المكسب الرخيص الذى حصلت عليه إسرائيل فى معركة لم يتمكن هو من مواجهة العدو فيها. وكانت الرغبة فى الثأر هى طابع التصرفات الفردية والجماعية للوحدات المقاتلة التى تجمعت بسرعة غرب قناة السويس.

رفض الشعب المصرى هزيمة ١٩٦٧، وطالب القيادة السياسية والعسكرية بالصمود والقتال مصممًا على استعادة الأرض بالقوة، وأعلن على أثرها الزعيم عبد الناصر هدف الشعب والقوات المسلحة متمثلًا فى ضرورة «إزالة آثار العدوان»، و «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وبذا استبان الهدف الاستراتيجى العسكرى للقوات المسلحة المصرية، كما توضحت الرؤية للشعب وأجهزة الحكم التى بدأت تركز جهودها بحماس متضامنة مع القوات المسلحة فى التخطيط وإعادة التنظيم وبناء قوات مسلحة جديدة على أساس علمى وعلى مراحل حفاظًا على كيان الوطن أولًا وانطلاقًا لتحرير الأرض بعد ذلك. وكانت هذه أول مرة خلال فترة المواجهة العسكرية مع إسرائيل - والتى بدأت منذ عام ١٩٤٨ - أشعر فيها بمشاركة شعبية حقيقية لتحقيق هدف وطنى تحملت تبعته القيادة العسكرية منذ ١١/ ٦/ ١٩٦٧. كما أصبح الشعب باندفاعه وعزيمته السند القوى لزعيم الأمة لمناهضة إسرائيل ومن يساندها، وتحول الشعب إلى وعاء واسع ومرن لدعم قواته المسلحة الجديدة بالمقاتل الصالح المؤهل علميًا، كذا بالدعم المعنوى الراسخ، فكان الشعب هو المقوم الأساسى لنجاح القوات المسلحة فى إقامة صرح جديد مكنها من الوصول إلى هدفها فى زمن محدود.

وتأيد القرار المصرى بحتمية إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض بقرار قمة عربية فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، مع ضرورة الحفاظ على حق الشعب الفلسطينى بالإضافة إلى دعم مصر والأردن اقتصاديًا.

وكانت الدول الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى قد قررت تأييد الموقف العربى بعد هزيمته ١٩٦٧ سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، والوقوف ضد أهداف المعتدى: إسرائيل ومن يساندها فى اغتصاب الأرض العربية عن طريق الحرب، بالإضافة إلى سرعة إمداد مصر وسوريا بالأسلحة والمعدات الحربية لتعويض خسائرهما فى المعركة وتمكينهما من الصمود لوقف الأعداء والتعاون فى المجال السياسى على المستوى الدولى، وإرسال المستشارين العسكريين للمساعدة فى إعادة تنظيم وتشكيل أول أنساق للدفاع غرب القناة.

وبذا أصبحت هزيمة الشعب المصرى وقواته المسلحة- والتصميم على القتال لتحرير الأرض وإزالة آثار العدوان- مؤيدة بقرار على مستوى القمة العربية سياسيًا واقتصاديًا، وجاء الدعم السياسى والعسكرى من دول الكتلة الشرقية مؤيدًا لهذه العزيمة. وأصبحت هذه الدعائم الثلاث هى المقومات الأساسية والعملية التى بدأنا على أساسها حرب الاستنزاف.

كانت معارك الاستنزاف تجربة فريدة لمصر، سواء فى شكلها أو أسسها أو الفترة الزمنية التى استغرقتها. وأقرب تعريف لها هو: تطبيق حالة من حالات القتال تناسب الموقف العسكرى والسياسى لمصر عقب هزيمة ١٩٦٧. وهى فى نفس الوقت تدلل على موقف عسكرى مصرى لا تريده إسرائيل التى كانت بعد احتلالها لسيناء، تصمم على دوام وقف إطلاق النيران وجعل الجهود الأمريكية- الإسرائيلية تركز على إرغام مصر لقبول الأمر الواقع وتنفيذ السياسة الأمريكية فى المنطقة والاستسلام للمطالب الإسرائيلية.

وكانت المبادرة فى المرحلة الأولى من هذه الحرب للجانب المصرى الذى أصر على عدم قبول الأمر الواقع الذى تنشده إسرائيل.

كما كانت هذه الحرب أيضًا هى أول تجربة يمارسها الشعب وقواته المسلحة معًا فى بذل الجهد المركز فى اتجاهين متوازيين فى وقت واحد: **الاتجاه الأول** إعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب وإعداد القوات المسلحة، **والاتجاه الثانى** قتال العدو بالمواجهة على جبهة قناة السويس.

وعندما اتسعت هذه المواجهة وازدادت حدة القتال واشتركت طائرات كلا الطرفين فى الصراع شملت أرض الجمهورية ومدنها ومنشآتها الصناعية والحضارية وخطوط المواصلات كمسرح عمليات مشترك مع جبهة القتال مما أدى إلى جذب الشعب ومنظماته الدفاعية لتوحيد الجهود الإدارية والعسكرية لحماية الأهداف الحيوية والدفاع عنها. وشعر المواطنون جميعًا نفس شعور المقاتلين على الجبهة وارتفع الإحساس بالمشاركة فى القتال يصاحبه الرغبة فى التضحية حفاظًا على الكيان الوطنى.

وفى الوقت الذى كان الصراع السياسى يدور بين العرب وإسرائيل تساندها الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة لاستصدار القرار ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧، تمكنت القوات المسلحة المصرية من إنشاء وتنظيم النسق الدفاعى الأول مدعمًا باحتياطى مدرع غرب القناة، وبذا ضاعت على العدو فرصة استغلال أى نجاح آخر ضد مصر واطمأنت السيادة السياسية والشعب إلى عدم قيام العدو باحتمالات عدائية أخرى.

ولم يكن القرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ ختامًا لهزيمة أو وسامًا للمنتصر، إذ إن الإيضاح الصريح فى ديباجته «بعدم جواز غزو الأراضى عن طريق الحرب» يعتبر اعترافًا دوليًا بعدم تكريس احتلال سيناء والأراضى العربية الأخرى بالقوات المسلحة الإسرائيلية.

ولما كانت إسرائيل قد فسرت بنود القرار ٢٤٢ حسب مفهومها التوسعى أصبح الواجب فى إجبارها على ترك سيناء بالقوة إمرًا مشروعًا يدخل فى نطاق حرب التحرير. وازدادت قناعة أفراد القوات المسلحة والشعب المصرى بالتوجيه القيادى «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وأخذت القوات المسلحة على عاتقها عدم السماح للقوات الإسرائيلية بتعزيز احتلال سيناء وترسيخ أقدامها والعمل على إزعاجها وإحداث أكبر خسائر فى أفرادها ومعداتها، حتى يشعر الجندى الإسرائيلى على الجانب الآخر من القناة أن ما اكتسبه من الأرض يصعب عليه الاحتفاظ به، وأن احتلال سيناء تم بدون رصيد.

ونجحت القوات المسلحة نتيجة لعنف قصفها للمواقع الإسرائيلية واقتحامها لخنادقها ومشآتها فى أن أفقدت الجندى الإسرائيلى معنوياته وهو قابع فى خندقه شرق القناة، وبات يشعر أن استمرار بقائه فى هذه الحالة سوف يعود عليه بالهلاك.

وحدد الرئيس عبد الناصر الموقف السياسى والعسكرى بعد صدور القرار ٢٤٢ بقوله: «إننا نعرف منذ البداية أننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح وهى اللغة الوحيدة التى تفهمها إسرائيل وأن الأمريكيين والإسرائيليين يعرفون جيدًا أننا لم نهزم فى الحرب طالما لم نتفاوض مع إسرائيل ولم نوقع صلحًا معها ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية».

هكذا انتهت معركة يونيو ١٩٦٧ على بقاء الأرض فقط فى حوزة إسرائيل. ولم يهتز الكيان القومى أو السياسى أو القيادى فى مصر، ولم تصل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهدافها السياسية التى كانت تطمع فى تحقيقها عقب معركة يونيو ١٩٦٧. وأصبح الواجب محددًا للقوات المسلحة المصرية فى إزالة العدوان الإسرائيلى من سيناء بالقوة تمهيدًا لحل القضية الفلسطينية بعد ذلك.

المسلحة

وكان القتال مع العدو فى مواقعه الجديدة فى سيناء منذ البداية هو الحل الوحيد الذى يمكن للقوات السلمة من خلاله الاحتفاظ بإرادة القتال وتنميته، وتحقيق هدفيها: وهما إعادة بناء وتنظيم وتدريب وتطوير قواتها، كذا إعدادها القتال لتحرير الأرض. ولو أن إسرائيل طبقًا لأسلوبها المعروف لا يمكن أن تترك عملية بناء القوات المسلحة وتطويرها وتجميعها وتحضيرها لمعركة التحرير دون محاول إجهاض، إلا أن القتال نفسه طبقًا للتخطيط والمراحل الزمنية يعتبر أفضل وسيلة عملية لرفع الكفاءة والقدرة القتالية للمقاتل. وتبقى عملية القتال بالمواجهة مع العدو طريقًا لمعرفة العدو على حقيقته وكشف أساليبه فى القتال.

وكان أسلوب القتال منذ البداية فرصة عملية لقادة الوحدات والتشكيلات الميدانية والطيارين ورجال الدفاع الجوى وقادة القطع البحرية لإظهار كفاءاتهم وقدراتهم القتالية وتحمل المسؤولية والممارسة العملية على المستوى التكتيكى ودوام الاتصال عن طريق القتال مع العدو يوميًّا. وعندما يحل توقيت العمليات الهجومية الشاملة لتحرير الأرض سوف تكون من وجهة نظر المقاتل وقائد التشكيل الميدانى أنها عملية استمرارية فى القتال، ولكن على مستوى أشمل.

وكانت ممارسة القتال منذ البداية خير وسيلة لإزاحة الخوف الذى أحيط به المقاتل العربى فى الجولات السابقة، بسبب حرص العدو على إتمام عملياته الحربية دون مواجهة حقيقية مباشرة بين الجندى المصرى والإسرائيلى.

وقد مكنت قدرات القوات المسلحة فى بدء الاشتباك مع العدو واستمراره برًا وبحرًا وجوًا- والقوات فى أوضاعها الدفاعية السليمة- من مواجهة العدو بالقتال، الأمر الذى ساعد على رفع القدرة القتالية والفنية فى جوانب لم يكن من السهل توفرها من غير قتال، فكان استخدام الأرض والساتر فى المواقع الدفاعية بكفاءة يحقق فى نفس الوقت أمن المقاتل وأمن المعدات من قذائف العدو، وتصبح عادة عملية لقائد الوحدة الميدانية والجندى المقاتل خلال هذه الاشتباكات المستمرة نهارًا وليلًا ويحقق أمن القوات فى الميدان فى نفس الوقت.

كما ساهمت الدقة فى التصويب على أهداف المدفعية الميدانية، خاصة على أهداف بعيدة مع استغلال أفضل وسائل الكشف والاستطلاع الجوى فى رفع كفاءة وقدرة ودقة المدفعية، لأغراض تجميع وتركيز النيران، كذا فى القصف المضاد الأمر الذى برز خلال المعارك والاشتباكات الميدانية مع العدو.

كما مكنت الاشتباكات اليومية- مع العدو فى الجو- الطيارين ورجال الدفاع الجوى والعاملين على أجهزة الرادار والرصد والاستطلاع من التغلب على تأثير أعمال العدو الإلكترونية بالتداخل على شاشات أجهزة الرادار أو الشوشرة على ترددات اللاسلكى فى الوقت الذى لم تكن قد دعمنا قواتنا بأجهزة إلكترونية مضادة، فارتفعت بذلك قدرة وحدات الدفاع الجوى وأسراب القوات الجوية للعمل ضد طيران العدو، بالإضافة إلى تطوير أسلوب توزيع الأهداف والتوجيه السليم للمقاتلات فى الجو، كذا فى أسلوب تنظيم التعاون بين القوات الجوية ولواءات الدفاع الجوى فى جبهة القتال.

وكانت ممارسة القوات البحرية على أعمال الدورية وتأمين الشواطئ المصرية فى البحرين الأبيض والأحمر- مع دوام رفع درجة استعدادها القتال الكامل وتحسين وسائل الاستطلاع البحرى وتأمين الاتصالات المتنوعة مع قواعدها وتنظيم تعاونها مع كل من القوات الجوية ووحدات الدفاع الجوى فى القواعد البحرية- خير درس عمل لرفع كفاءة وقدرة الوحدات البحرية عمليًّا. وكان إنشاء وحدات الضفادع البشرية ووحدات الإنزال البحرى وليد هذه الاشتباكات مع العدو وتلبية للتخطيط الهجومى الذى مارسته القوات البحرية خلال فترة حرب الاستنزاف.

كل هذه الجوانب لم تكن متاحة لأفرع القوات المسلحة الرئيسية والتشكيلات الميدانية والمناطق العسكرية في ظروف سلمية مهما تحصلنا على إمكانات هيكلية لخلق ظروف مطابقة أو قريبة لحالة الحرب. وكانت النتيجة المباشرة لممارسة القوات المسلحة لهذه الواجبات تحت ظروف القتال هي رفع مستوى التدريبات القتالية والفنية، الأمر الذى وفَّر على القيادة العامة للقوات المسلحة الزمن المستهدف فى خطة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة استعدادًا لمعركة تحرير الأرض.

وكان من الطبيعى أن تتخذ القوات المسلحة غرب القناة أوضاع الدفاع، وأن تبدأ هذه الأوضاع فى المراحل الأولى بدفاع سلبى حتى يكتمل شكل الدفاع ومقوماته، ثم يتحول بالتدريج إلى دفاع إيجابى، ثم إلى دفاع إيجابى نشط.

كما كان هذا التدرج فى أوضاع الدفاع وإيجابياته مرتبطًا بتنمية وتطور حجم ودرجة كفاءة وقدرة القوات المسلحة التى بدأت من الصفر. وكان العامل المساعد فى هذا التطور فى أوضاع الدفاع وتنشيطه والمبادرات التى برزت بين القوات على الجبهة فى قتالها مع العدو هو توفر إرادة القتال بين جميع القوات، الأمر الذى ساهم فى سرعة دوران عجلة البناء، بالإضافة إلى ارتفاع معنويات القوات والشعب معًا.

وكان الهدف من تنشيط الدفاع ودفع الوحدات الصغيرة للعبور وقتال العدو على الجانب الآخر هو استنزاف العدو بإحلال أكبر خسائر فى أفراده ومعداته، فى حين كان العدو يهدف إلى استمرار حالة وقف إطلاق النيران لخدمة مآربه السياسية.

واضطر العدو إزاء نشاط وإيجابية القوات المسلحة غرب القناة - واستمرار الاشتباكات اليومية لجميع الأسلحة وارتفاع نسبة خسائره فى الأفراد والمعدات بالإضافة إلى الإزعاج والقلق لتهديد خطوط تموين ومواصلات قواته فى سيناء - أن يضاعف قواته على الجبهة وأن يدعم مواقعه الدفاعية شرق القناة بوحدات عاملة ووحدات من المظلات بدلًا من الوحدات الاحتياطية. كما بدأ يغير أسلوبه القتالى بإنشاء خط دفاعى بطول ١٧٠ كم فى مواجهة قناة السويس، واضطر لتحصين هذا الخط بإنشاء نقاط دفاعية قوية مستخدمًا

الأسمنت المسلح والحديد حماية لأفراده ضد قاذفات المدفعية المصرية، الأمر الذى كلفه أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، مع إنشاء خطوط خلفية على المحاور الرئيسية الثلاثة المعروفة فى سيناء، مع تواجد احتياطى تكتيكى وتعبوى مدرع لمساعدة قواته وتأمينها على الجبهة،واضطر العدو إلى تمركز وحدات صغيرة فى المناطق الهامة على شاطئ خليج السويس وخليج العقبة وفى عمق سيناء فازداد حجم القوات الإسرائيلية لتأمين شبه جزيرة سيناء المحتلة، وبذا لم يقتصر الاستنزاف على خسائره فى المواجهة فقط، بل فى حتمية تأمين باقى سيناء أيضا، الأمر الذى أثر على استمرار تنمية البنية الاقتصادية فى إسرائيل.

ففى أوائل عام ١٩٦٩ كانت أوضاع القوات الإسرائيلية موزعة فى المناطق الدفاعية فى سيناء. ففى جبهة قناة السويس تمركز «٢ لواء مشاة» على خط المياه فى ٣٧ نقطة تعاونها «٢ كتيبة مدفعية ميدان»، «٢ كتيبة صواريخ هوك» مضادة للطائرات، وتمركز خلفها فى العمق التكتيكى «٢ لواء مدرع». وفى شرق المضايق تجمع «لواء مدرع»، «ولواء ميكانيكى» يكونا الاحتياطى التعبوى للجبهة. هذا بالإضافة إلى «٢ لواء مدرع وميكانيكى» فى عمق سيناء بين الحدود الخلفية لجبهة القناة وقيادة المنطقة العسكرية الجنوبية فى بئر.

كما اضطر العدو إلى تمركز كتيبة مشاة فى كل من سدر وأبو زنيمة ومدخل وادى فيران والطور مع قيام مجموعات سرايا متحركة للربط والتأمين بينها على طول خليج السويس. وعلى الجانب الآخر من شبه الجزيرة بين إيلات ورأس نصرانى على خليج العقبة، ركز العدو القوات الأرضية والبحرية والجوية لتأمين وتشغيل قاعدتين بحريتين فى إيلات ورأس نصرانى، ومطارين فى إيلات وشرم الشيخ، مع تواجد قيادة فرعية لجنوب سيناء فى شرم الشيخ. كما تمركز «لواء ميكانيكى» وبعض كتائب المعاونة فى شمال إيلات.

واتخذت إسرائيل طريق شمال سيناء، محورًا للإنشاءات الإدارية والتخزين، ومعسكرات للراحة والتدريب، بالإضافة إلى قوات خطط المواصلات والإمدادات والتموين وخط مواسير المياه الذى يبدأ من العريش إلى القنطرة غرب ثم عين موسى جنوب القناة.

وكان هذا المحور أكثر ازدحامًا بأفراد ومنشآت العدو، بالإضافة إلى قوات سبعة مطارات فى شبه الجزيرة، هى العريش، والسر، وتمادا، والمليز، وشمال إيلات، وشرم الشيخ، والطور.

ووصل مجموع أفراد العدو فى شبه الجزيرة إلى ما يقرب من خمسين ألف ضابط وجندى. وعملت القيادة الإسرائيلية على تغييرهم كل ثلاثة أشهر منعًا من استمرار انخفاض معنوياتهم التى شاعت بين قوات إسرائيل لبقائها فترات طويلة فى الملاجئ الوقائية فى مناطق سيناء الدفاعية.

وكان لتطبيق أسلوب حرب العصابات ومهاجمة العدو ليلًا ونهارًا، وخاصة فى المواقع الساحلية لخليج السويس والجبهة وشمال سيناء، والعمل خلف خطوطه وفى العمق التكتيكى أثره الفعال فى إشعار الجندى الإسرائيلى بأن دفاعه عن سيناء أمر مكلف للغاية، وأن احتفاظ القوات الإسرائيلية بأمن سيناء يكلف إسرائيل واقتصادها القومى الشيء الكثير.

وكان عماد القوات الإسرائيلية لتأمين سيناء يعتمد على الوحدات المدرعة والقوات الجوية أساسًا، الأمر الذى جعل التخطيط العسكرى المصرى فى العمليات الحربية يتركز على سلاحين مضادين أضيفا بكميات كبيرة داخل تسليح التشكيلات الميدانية، كما فى إنشاء وحدات متنوعة منفصلة عمادها الأسلحة المضادة للدبابات مثل « R.B.G.»، والأسلحة المضادة للطائرات مثل «سام ٧ والمدفع ٢٣ مم» الموجه راداريًا، وكلاهما ضد الطيران الواطى. وكان لهذه الأسلحة سمات مميزة وتأثير على سلاحى العدو البارزين فى عمليات الاستنزاف.

وكانت إسرائيل فى بداية حرب الاستنزاف تعتقد أن الاحتفاظ بالأرض يكون عن طريق تأمينها بقوات رمزية خاصة وأنها تعتمد على مانع مائى هو قناة السويس. ولكن سرعان ما تغيرت هذه الفكرة واضطرت إسرائيل إلى ملء كل المواقع العامة بقوات كبيرة كما أسلفت - بفضل نشاط قواتنا وجرأتها ومبادرتها فى الوصول إلى هذه القوات واستنزافها.

وكانت إرادة القتال المصرية هى السبب فى إجبار إسرائيل على تعديل خططها على جبهة قناة السويس؛ فتحول أسلوب التأمين إلى أسلوب الدفاع التقليدى وما يتبعه من إنشاء خطوط دفاعية واحتياطى تعبوى للدفاع عن مساحات كبيرة. وفى منتصف عام ١٩٦٩ بدأت إسرائيل تستكمل أسلوب الدفاع بعمل خطوط مضادة لاحتمالات هجوم شامل لقواتنا عبر قناة السويس.

وهكذا انتقلت إسرائيل إلى حالة الدفاع فى عملياتها فى سيناء لأول مرة فى تاريخها العسكرى.

والجدول التالى يبين موقف الخسائر فى الجانبين المصرى والإسرائيلى من يوليو ١٩٦٧ حتى آخر عام ١٩٦٩ وكان هذا الموقف جزءًا من الدراسة عن تقييم الموقف العسكرى العام الذى تم فى يناير ١٩٧٠ بحضور القائد الأعلى للقوات المسلحة وقادة الأفرع الرئيسية وقادة الجيوش الميدانية ورؤساء الهيئات ومديرى الأسلحة المختلفة والمستشارين السوفيت.

المعدات	الأفراد		مدفعية	دبابات	عربات مختلفة	لنش	طائرات
القوات	قتيل	جريح	وهاون			بحري	
قواتنا	٦٠٠	١٤٠٠	٤٠	٢	٩٢	٢	٣٤
العدو	١٦٠	٢٥٠	٢٤	٤٨	٤٩ منها ١٦ نصف جنزير	-	١٠ تدمير ١١ إصابة

ويتضح من هذا البيان أن خسائرنا أكبر عدديا إلى أننا بمقارنة نسبة الخسائر على كل من القوتين المصرية والإسرائيلية وتأثيرها على حجم ومعنويات كل منها نجد أن التأثير النهائى وقع على إسرائيل إذ لو نسبنا خسائر الأفراد فى كلا الطرفين مقابل جملة القوى الشعبية القادرة على حمل السلاح لوجدنا أن إسرائيل تحملت قتيلًا أو جريحًا من كل ٢٥٠٠ فرد بينما فى مصر نجد شهيدًا واحدًا أو جريحًا فى كل ١٠٠٠٠ فرد.

وفى هذا المجال أضع فى الاعتبار حرص الرئيس عبد الناصر - فى تقبل المعلومات عن خسائر العدو - على الدقة الشديدة كرد فعل لما كان يحدث من مبالغات عن خسائر العدو خلال معركة يونيو ١٩٦٧.

ولو احتسبت نسبة الخسائر والأفراد والمعدات التى حدثت للقوات الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف كلها لوجدت أنها أكبر من الخسائر التى حدثت لإسرائيل فى الجولات السابقة وعلى كل الجبهات مجتمعة. ومن هنا أطلقت إسرائيل اصطلاح حرب الاستنزاف على هذه الفترة من القتال والتى استمرت ثلاث سنوات من يوليو ١٩٧٦ حتى أغسطس ١٩٧٠ كتجربة لم تمارسها إسرائيل فى حروبها السابقة، وانتهت بخسارة لإسرائيل فى قواتها المسلحة وفى بنيتها المادية والمعنوية أيضًا.

وكان تعدد العمليات الصغيرة عبر قناة السويس ونجاحها عاملًا مؤثرًا فى تعاطف الشعوب العربية وجذبها نحو مصر وقواتها المسلحة وكان تصعيد العمليات العسكرية ضد إسرائيل فى منطقة القناة طريقًا طبيعيًا وقوميًا لتقريب العرب إلى مصر، والعمل على دعمها فى صراعها المسلح ضد إسرائيل، ووصل التقارب العربى عن هذا الطريق - طريق القتال - إلى حد مقبول من التضامن من أجل معركة تحرير الأرض.

وكان لمتابعة الرئيس عبد الناصر لتطور سير العمليات الحربية على جبهة قناة السويس والبحر الأحمر، كذا نمو وتسليح واستعداد التشكيلات الميدانية لإنجاز مهامها فى خطة عمليات تحرير سيناء التى وضعت فى أول عام ١٩٦٨، تلك المتابعة التى كانت تتم كل ستة أشهر كان لها أثرها الكبير فى دفع عجلة القوات المسلحة لتحقيق هدفها النهائى فى تحرير الأرض فى التوقيت الذى حدده الرئيس من قبل.

وقد شهدت سنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ حرص الرئيس عبد الناصر على القيام بلقاءات متابعة على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة، وقيادات الأفرع الرئيسية - البحرية الجوية - الدفاع الجوى - القوات الخاصة - الجيوش الميدانية، وقادة المناطق العسكرية عام ١٩٦٨.

وتمت لقاءات المتابعة عام ١٩٦٩ على مستوى قادة الفرق الميدانية، وقادة لواءات البحرية والجوية والدفاع الجوى والقوات الخاصة.

أما فى عام ١٩٧٠، فقد كانت لقاءات الرئيس عبد الناصر على مستوى قادة كتائب صواريخ الدفاع الجوى، وقادة أسراب القوات الجوية.

وعلى سبيل المثال، فقد حضرت لقاء الرئيس عبد الناصر يوم ٥/ ٧/ ١٩٦٩، الذى تم فى مقر القيادة العامة رقم (١) بمدينة نصر، وحضره من قادة الفرق المشاة والميكانيكية والمدرعة: لواء سعد مأمون- عميد على الشيخ- عميد سعيد إبراهيم- عميد مصطفى شاهين- لواء سعد عبد الكريم- لواء عبد المنعم واصل- عميد تيسير العقاد- عميد حسن عبد اللطيف- عميد خيرى حسين- عميد عبد الغفار حجازى، بالإضافة إلى قادة الجيوش الميدانية ورؤساء الهيئات والمديرين فى القيادة العامة للقوات المسلحة.

وكان تحالف مصر وسوريا من أجل المعركة فى أغسطس ١٩٦٩ ثمرة من ثمرات تصميم القيادة المصرية على استمرار القتال ابتغاء تحقيق الهدف الاستراتيجى القومى.

وفى أواخر عام ١٩٦٩، كانت القوات المسلحة قد استكملت هيكلها التنظيمى وحجم قواتها والذى خطط بناءه على أساس الخطة ٢٠٠، فقررت القيادة السياسية تصعيد العمليات العسكرية على الجبهة وفى العمق التكتيكى والتعبوى فى سيناء. وكان الموقف السياسى فى المنطقة قد شجع على إحداث هذا التصعيد بهدف زيادة الضغط على العدو وإحداث أكبر خسائر فى قواته ومعداته. وقد تمثل هذا الموقف السياسى فى نجاح ثورتى السودان وليبيا وإعلان مبادئها التى تؤيد موقف مصر السياسى والعسكرى وصراعها مع العدو الإسرائيلى ومن يحالفه، بالإضافة إلى ما وصل إليه التضامن العربى من مظاهر دلت على قدرات مصر وصمودها ضد أهداف إسرائيل التوسعية فى المنطقة وتعنتها فى تنفيذ مقررات مجلس الأمن.

وكان تصعيد مصر لحرب الاستنزاف قد أدى عملياً إلى تعبئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية فى العالم بوصفها الحليف المؤيد لإسرائيل، مما أدى إلى قلق الولايات المتحدة على علاقاتها ومصالحها فى المنطقة العربية.

وكان رد فعل إسرائيل على هذا التصعيد فى جبهة القتال أن حاولت استخدام قواتها الجوية فى قصف أهداف اقتصادية واجتماعية فى العمق بهدف تشكيك الشعب فى قدرة قواته المسلحة والضغط على القيادة السياسية لوقف تصعيد العمليات العسكرية على جبهة قناة

السويس. لكن هذه الخطوة من جانب إسرائيل جاءت بنتيجة عكسية لما كانت تتمناه هي والولايات المتحدة، فقد ارتفعت الروح المعنوية، وطالب الشعب بالرد الفوري على أهداف إسرائيلية مماثلة. وسافر الرئيس عبد الناصر والوفد المصري إلى موسكو في ٢ يناير ١٩٧٠ حيث عقد مع الاتحاد السوفيتي اتفاقًا، كان نقطة تحول في الصراع مع إسرائيل، إذ قدمت إلى مصر قوات سوفيتية بأسلحتها ومعداتها لدعم الدفاع الجوي والقوات الجوية. وأخذت هذه القوات على عاتقها حماية العمق الاستراتيجي لجبهة القتال وإدارة عملياتها القتالية تحت إشراف القيادة المصرية. وحدثت المواجهة الجوية بين الطيارين السوفيت والطائرات الإسرائيلية في منطقة السخنة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٠، امتنع على أثرها العدو الجوي عن القيام بأي محاولة لاختراق العمق المصري. وتحولت القوات السوفيتية القتالية إلى عامل ردع عسكري وسياسي لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

التجمع الرئيسي

ونتيجة لهذا التواجد القتالي نجحت القوات المسلحة في إنشاء وإقامة أكبر شبكة دفاع جوي- هي الأكثر تطورًا في العالم- بمنطقة قناة السويس، فحققت حماية التجميع الرئيسي للقوات قرب القناة، كما أصبحت هذه الشبكة أول خطوة تحضيرية للقوات المسلحة المصرية كي تأخذ حريتها في الحركة شرقًا بعبور القناة والاندفاع تحت ستر وحماية هذه الشبكة حتى المضايق الاستراتيجية في سيناء.

وأحدثت هذه الشبكة وقدراتها على الحركة وفاعليتها وكثافتها خللًا جسيمًا في ميزان التفوق الجوي الذي كانت تمتلكه إسرائيل في منطقة القناة قبل تمركز هذه الشبكة. وإذا أضفنا قدرات قواتنا الجوية والوحدات المضادة للطائرات داخل تنظيم التشكيلات الميدانية المهاجمة عبر قناة السويس لوصلنا إلى نتيجة مشرقة أبرزت حقيقة استراتيجية تحدث لأول مرة: هي تفوق قدراتنا القتالية على العدو وتغيير ميزان القوى في المنطقة. وكانت هذه الحقيقة هي الثمرة الأخيرة لحرب الاستنزاف.

ويبدو تقييم حاييم بارليف للتغيرات التي حدثت في تصريحه للصحافة الأمريكية يوم ٩/ ٣/ ١٩٧٠، أي بعد وصول صواريخ سام ٣ إلى مصر، إذ قال: «على المرء أن يقع في

تصوره أن صواريخ سام ٣ دفاعية، ولكن هذه الصواريخ سوف تعطى مصر قوة هجومية، وأنها سوف تخلق شعورًا بالحرية بأن تفعل ما تريده». واعتمد بارليف فى قوله هذا على المميزات الفنية الهامة التى يتمتع بها هذا النوع من صواريخ سام ٣ إذ إنها فى حركتها تعتبر نصف آلية بالإضافة إلى اعتمادها على الوقود السائل.

كما عبر الجنرال موشى ديان عن تهديده بعد المواجهة الجوية التى هرب فيها الطيارون الإسرائيليون يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٠، إذ قال: «إن إسرائيل لن تسمح بنشاط جوى معادٍ فوق منطقة القناة، كما أنها لا تسمح بإقامة نظام دفاع جوى مصرى يشمل صواريخ سام ٣، لأن هذا يخل بالتفوق الجوى الاستراتيجى لإسرائيل على القناة». وذهب تهديد ديان أدراج الرياح، ونجحت القوات المسلحة المصرية فى إنشاء وإقامة أكثر شبكات الدفاع الجوى تطورًا فى العالم.

ولم يكن أسلوب تغطية العمق المصرى بقوات جوية صديقة أمرًا غريبًا على إسرائيل، إذ أنها مارست نفس هذا الأسلوب عندما اشترطت فى اتفاقها الثلاثى مع بريطانيا وفرنسا قبل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ أن يتكفل الحلفاء بغطاء جوى على المدن الإسرائيلية قبل أن تبدأ قواتها الهجوم فى سيناء. كما أنها استعانت بطائرات وطيارين أمريكيين للاستطلاع والتصوير الجوى الليلى لمنطقة عملياتها ليلة ٦، ٧ يونيه ١٩٦٧ حتى يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية أن تركز كل جهدها على القذف الجوى والمعاونة القريبة لقواته الأرضية التى هاجمت سيناء.

وفى الوقت الذى تمكنت فيه القوات المسلحة المصرية من تغيير الموقف العسكرى فى منطقة القناة لصالحها، بالإضافة إلى التواجد السوفيتى القتالى فى مصر، وقف الرئيس عبد الناصر فى أول مايو ١٩٧٠ يناشد الرئيس نيكسون وقف دعمه بالطائرات الفانتوم لإسرائيل، وهى الطائرات التى تستخدمها إسرائيل فى قذف أهداف الشعب المصرى الاقتصادية والحيوية مقابل عدم تعريض المصالح الأمريكية فى المنطقة للخطر.

وبعد شهر واحد فقط أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن دعمها المستمر لإسرائيل سوف يعرض مصالحها وعلاقاتها مع العالم العربي للخطر، وأن التواجد السوفيتي القتالى سوف يزداد كلما تصاعدت العمليات العسكرية، وأن خسائر الطائرات الأمريكية الفانتوم والأسكاى هوك آخذة فى الزيادة. وكانت حصيلة خسائر إسرائيل من هذه الطائرات قد وصلت فى شهر يونيو ويوليو إلى ١٨ طائرة تدمير وأكثر من ٥٠ طائرة إصابة، تحركت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت مشروعًا للتسوية الشاملة على الجبهات الثلاث يتضمن وقف إطلاق نيران مؤقت تمهيدًا لمفاوضات غير مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة فى نيويورك.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شعرت منذ بداية تصعيد مصر لحرب الاستنزاف فى أواخر ١٩٦٩ بأن النتيجة النهائية لهذا التصعيد سوف لا تكون فى صالح إسرائيل، بالإضافة إلى ما يسببه هذا التصعيد من تعبئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى، وما يترتب على ذلك من الإضرار بمصالحها الحيوية فى المنطقة. كما تبين لها التطور الخطير الذى حدث فى المنطقة نتيجة لتواجد القوة القتالية السوفيتية فى مصر واحتمال ازديادها، مما يؤثر على التوازن الدولى فى المنطقة لصالح الاتحاد السوفيتى، فى حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تركز مجهودها الرئيسى فى حرب فيتنام.

كما رأت حكومة نيكسون أن هذا الوضع التصعيدى الخطير فى القتال يمكن أن يقوض الهدف الأمريكى الخاص بالوفاق بين القوتين العظميين فى الشرق الأوسط.

كما يزيد من احتمالات المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى كانت تتجنبه الإدارة الأمريكية.

وقد حول استمرار تصاعد القتال على جبهة قناة السويس البنية العسكرية والسياسية لدى الشعب المصرى والمقاومة الفلسطينية فى الجبهة الشرقية وفى سوريا، بل وتعدى إلى شعوب الوطن العربى كله - إلى حالة من الصلابة والتحدى قد تنقلب إلى حرب تحرير شاملة ضد إسرائيل، الأمر الذى يعود على الولايات المتحدة بلطمة أخرى تضاف إلى لطمة فيتنام.

كما تبين للولايات المتحدة الأمريكية أن الخسائر الجسيمة التى لحقت بإسرائيل - خاصة فى الطائرات - جعلت الصراع ينقلب إلى استنزاف للمعدات الأمريكية فى أيد إسرائيلية وشعرت بخطورة الموقف، وبدأ الحديث الجاد فى الإدارة الأمريكية وفى هيئة الأمم عن التسوية الشاملة المرتبطة بانسحاب إسرائيل شامل من الجبهات الثلاث.

أما إسرائيل فقد تبين لها أن الخسائر فى الأفراد والمعدات وطول زمن الحرب قد أفسد عليها خططها فى التنمية وفى دفع عجلة التطور الاقتصادى، وأن الروح المعنوية للجنود الإسرائيليين قد تهاوت بطول بقائهم فى الخنادق وتعرضهم للقتل يوميًا من المصريين الذين تجرءوا فاقتحموا المخابئ الإسرائيلية، واستخدام القنابل اليدوية، والسلاح الأبيض ضد الإسرائيليين القابعين فى ملاجئهم شرق قناة السويس، وأن حرب الاستنزاف جعلت احتلال إسرائيل لسيناء مكلفًا للغاية، بدليل أنها اضطرت أن تقبل فى نهاية الحرب ما كانت ترفضه فى بدايتها، إذ إنها تراجعت عن أسلوب فرض المفاوضات المباشرة على مصر وقبلت أسلوب المفاوضات غير المباشرة. كما أنها تراجعت عن مطلبها فى الحلول الفردية مع كل دولة من دول المواجهة، وقبلت مبدأ التسوية الشاملة المرتبط بالانسحاب الشامل من الجبهات الثلاث.

وتعتبر حرب الاستنزاف من وجهة نظر إسرائيل هى الحرب الوحيدة التى خسرتها خلال فترة المواجهة العربية التى استمرت ربع قرن، إذ عندما أعلنت رئيسة وزراء إسرائيل فى التليفزيون عن وقف إطلاق النيران كان رد الفعل الشعبى يتساوى مع لو كانت إسرائيل قد توصلت إلى تسوية سلمية. كما أعلنت أن نشرات الأخبار لن تبدأ بعد اليوم بالصوت الحزين لتذيع أسماء شباب إسرائيل الذين سقطوا فى المعركة، وأن خسائر إسرائيل فى القتلى وفى المعدات الثمينة قد جعلت حرب الاستنزاف غالية التكاليف بالنسبة لإسرائيل - هكذا قالت مائير.

أما أبا أيبان وزير خارجية إسرائيل فقد سجل قوله عن حرب الاستنزاف: «إن قصف المدفعية المصرية مع الغارات البرية والجوية عبر قناة السويس كان يسبب لنا خسائر قاسية فى

القتال، مما يؤدى إلى إضعاف قواتنا، وإن وقف إطلاق النيران قد تم استقباله فى إسرائيل بشعور الرضا».

كما أقر الكاتب الإسرائيلى مالى بيليد- وكان برتبة عميد فى الجيش الإسرائيلى: «إن فشل الجيش الإسرائيلى من الناحية العسكرية فى حرب الاستنزاف يمثل أول معركة يهزم فيها فى ساحة القتال منذ قيام إسرائيل لدرجة أننا فى إسرائيل قبضنا على أول قشة ألقيت إلينا... أى وقف إطلاق النيران».

أما شاه إيران فكان تعليقه لوزير الخارجية محمود رياض فى مارس ١٩٧١ عن حرب الاستنزاف «أنه من الضرورى على مصر أن تقوم بعمل عسكرى لتحريك الموقف وأن حرب الاستنزاف التى شنتها مصر ضد الاحتلال الإسرائيلى قد كبّدت إسرائيل خسائر فادحة كان الإسرائيليون يخفونها، ولكنهم شكوا إليه- أكثر من مرة- من ضخامتها».

أما من وجهة نظر مصر فيكفينى القول أن جهود القوات المسلحة فى المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف منعت العدو الإسرائيلى من استغلال انتصاره العسكرى فى يونيو ١٩٦٧، والذى كان يبغى من ورائه استسلام مصر وقبول شروط المنتصر، وأن حرب الاستنزاف مكنت مصر من بناء قواتها المسلحة الجديدة، وأن الكفاءة والقدرة القتالية مع التطور فى الدعم بالسلاح المتطور والمبادأة فى قتال العدو فى ظروف عكسية لم تكن فى صالحنا منذ بداية الحرب، مع توفر إرادة القتال التى أراد العدو أن يفقدنا روحها، واستعراض كشف الخسائر والمكاسب خلال وقائع هذه الحرب وتأثير ذلك على ميزان القوى فى مسرح العمليات.. كل ذلك أكسب مصر قدرًا مقبولًا من التفوق العسكرى يمكنها من التحرك لتحرير سيناء وإزالة آثار العدوان تمهيدًا للانتقال إلى وضع عسكرى جديد يسمح بمعالجة الصراع لإعادة حقوق الشعب العربى فى فلسطين بالتعاون والتنسيق مع دول المواجهة العربية.

وأخيرًا، كانت حرب الاستنزاف نقطة تحول فى مسارات القوات العسكرية المصرية، إذ إن اهتمامها الأساسى ارتكز على واجبها الأول فقط، وهو الحفاظ على الأمن القومى للوطن وسلامة أراضيه داخل الإطار الطبيعى والسياسى للدولة. كما أعدت حرب الاستنزاف

التي استمرت ثلاث سنوات متصلة مع إسرائيل في مسيرة صراع المواجهة على أنها الجولة الرابعة مع إسرائيل. وهي الجولة الوحيدة التي اعتبرتها إسرائيل خاسرة من وجهة نظرها.

وقد حققت حرب الاستنزاف - بالتأكيد - النتائج السياسية والعسكرية التي قامت من أجلها داخل نطاق استراتيجية المواجهة. إذ إن مصر استطاعت أن تحبط مخطط إسرائيل في تثبيت الأمر الواقع باحتلالها سيناء، واعتمدت في نفس الوقت على استغلال نقاط الضعف في إسرائيل المتمثلة في قلة العنصر البشري وصعوبة الإنفاق العسكري في حرب طويلة المدى.

كما تمكنت مصر من إضاعة فرص استغلال إسرائيل لنجاحها العسكري في معركة ١٩٦٧، بل وأفقدتها ميزة المبادأة التي تمتعت بها في الجولات السابقة.

كما منعت حرب الاستنزاف إسرائيل من نشر سيطرتها وتحركاتها على مسرح أحداث الشرق الأوسط العسكرية والسياسية، وباتت تتلهف على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لوقف هذه الحرب.

كما أثبتت حرب الاستنزاف لشعوب الأمة العربية والمقاومة الفلسطينية أن مصر لا زالت زعيمة حركة القومية العربية وهي خط الدفاع الأول ضد إسرائيل.

وتزامنت حرب الاستنزاف مع بدء مفاوضات القوتين العظميين والأربعة الكبار بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وكان تصعيد القتال على طول قناة السويس يستهدف الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى لتجنب فرض تسوية مبنية على نتائج حرب يونيو ١٩٦٧.

وبالرغم من هذه الحقائق فإن بعض الكتاب الصحفيين الذين دأبوا على تحطيم أهداف استراتيجية المواجهة عامة ادعوا أن معارك حرب الاستنزاف لم تحقق أي نتائج سياسية أو عسكرية، بل وحبذوا ادعاءات إسرائيل والاستعمار بخطأ القيادة السياسية والعسكرية المصرية لتصميمها على تنفيذ قرارها بهذه المواجهة.

ولو أعاد هؤلاء الكتاب الصحفيون ذاكرتهم وراجعوا الموقف السياسي والعسكري قبل وبعد معارك الاستنزاف التي استغرقت ثلاث سنوات من يونيو ١٩٦٧ إلى أغسطس ١٩٧٠ لما أقدموا على هذا الاستنتاج الخاطئ والمغرض.


٤
تغيير ميزان القوى



الفصل الرابع

تغيير ميزان القوى

تدفقت على مصر خلال فبراير ومارس ١٩٧٠ وحدات مقاتلة سوفيتية بأسلحتها المتطورة وأطقمها ومعداتها من الجيش العامل السوفيتي استكمالًا للقدرات القتالية الجوية وقوات الدفاع الجوى المصرية بهدف حماية العمق المصرى ضد الغارات الجوية الإسرائيلية. ونجحت القوات المسلحة على أثر ذلك في بناء وتنظيم أكبر شبكة دفاع جوي- من حيث تطورها- غرب قناة السويس، أمكنها تحطيم وإصابة أكثر من ٦٨ طائرة مقاتلة قاذفة حديثة أمريكية الصنع طراز فانتوم ف٤، وسكاي هوك ٤ خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٧٠.

وكان هذا الدعم الجديد ردعًا عسكريًا وسياسيًا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تأثيره على تغيير ميزان القوى في المنطقة لصالح مصر.

وكانت القوات المسلحة المصرية قد استكملت فى هذا الوقت حجمها المدرب واستعدادها طبقًا لمتطلبات الخطة ٢٠٠، وارتفعت قدراتها وكفاءتها القتالية والفنية نتيجة للاشتباكات المستمرة مع العدو طوال ثلاث سنوات بحيث استطاعت بالدعم السوفيتى الأخير- الذى شارك فى مسؤولية الدفاع الجوى عن العمق- أن تكون جاهزة للانتقال إلى مرحلة تحرير الأرض الشاملة.

وكانت حرب الاستنزاف بمراحلها المختلفة وتطور القوات المسلحة فى حجمها البشرى وتسليحها وتدريبها وتجهيز مسرح العمليات خلال عمليات دفاعية نشطة برًا وبحرًا وجوًا، كانت قد أدت بالتدريج وتحت ظروف القتال إلى تجميع استراتيجى لقوات جيشين كاملين مدربين معززين بتسليح ضخم ذى نوعية ممتازة ومؤثر ضد عنصرين من الأسلحة التى تعتمد عليها إسرائيل: وهما الدبابات والطائرات.

وقد أصبحت المتغيرات الثلاثة المذكورة موضع تقدير واهتمام لدى الإدارة الأمريكية وإسرائيل اللتين اعتبرتا أن هذا التطور فى الموقف العسكرى المصرى ما هو إلا التحضيرات

الابتدائية لمعركة التحرير الشاملة، وأن كثافة التواجد السوفيتي القتالي في مصر - واحتمال تعزيزه بقوات سوفيتية إضافية كلما ازدادت حدة القتال وتطوره - سوف لا تكون في صالحها.

واضطرت القيادة الإسرائيلية أن تطلب من الإدارة الأمريكية بعد فشل اختراق طائراتها للعمق المصري يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧٠ بسبب تصدى الطائرات السوفيتية لها وتحطيم طائراتها أما حائط الصواريخ سام غرب قناة السويس، تطلب اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع الاتحاد السوفيتي من توسيع نطاق مساعداته ودعمه لمصر في حرب الاستنزاف، كما طلبت إسرائيل تزويدها بأسلحة متطورة كي تعيد التوازن العسكري الذي اختل نتيجة للدعم السوفيتي القتالي لمصر.

كما تقدمت رئيسة وزراء إسرائيل مائير بطلب محدد للرئيس نيكسون للمساعدة في معالجة التهديد الذي فرضه صواريخ سام التي نجحت مصر في إقامتها غرب القناة. واستجاب الرئيس نيكسون في ٧/٤/ ١٩٧٠، وأرسل شحنة من أجهزة التشويش الإلكترونية وكمية من قنابل شرايك كي تستخدمها إسرائيل ضد الصواريخ سام. ولكن هذه الصفقة لم تكن كافية لمعالجة الموقف، إذ عندما استخدمت إسرائيل هذه الأجهزة الإلكترونية في غاراتها على منطقة غرب القناة يوم ١٨/ ٧/ ١٩٧٠ اتضح أنها مؤثرة - تأثيرًا ضعيفًا - على أجهزة ومعدات صواريخ سام ٢ فقط، وكان عددها محدودًا في المنطقة. وكانت الولايات المتحدة قد اكتسبت هذه النظم الإلكترونية من تعاملها مع سام ٢ الذي كان منتشرًا في حرب فيتنام، وبذا لم تكن هذه الأجهزة مؤثرة على الأدوات ومعدات صواريخ سام ٣، وسام ٧، والمدافع الرادارية ٢٣ مم، وكانت هي السائدة في شبكة الدفاع الجوى المصرية.

ولقد وصلت الإدارة الأمريكية إلى تقدير للموقف العسكري والسياسي في الشرق الأوسط عقب هذه المتغيرات التي أثرت على ميزان القوى في المنطقة، بالإضافة إلى ما فقدته من تعاطف الشعوب العربية نحوها بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل، وما قد ينتج عن ذلك

من تعريض المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة للخطر.

وكان التقدير الأمريكي للموقف قد شمل أيضًا حصيلة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الفائرة خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، كما تبين للولايات المتحدة أن التأييد السياسي والعسكري لإسرائيل بدأ يكون شعورًا عدائيًا لدى العرب، تطور بعد ذلك إلى أعمال تطرف وإرهاب وعدم استقرار في المنطقة، خاصة بعد ظهور الفدائيين وقوى مضادة في العالم العربي متمثلة في انقلاب العراق في يوليو ١٩٦٨، وثورة السودان في مايو ١٩٦٩، والإطاحة بالملكية المحافظة في ليبيا ونجاح ثورتها في سبتمبر ١٩٦٩.

وبسبب التأييد السياسي والعسكري المطلق لإسرائيل، مع قيامها بتهديد العمق المصري، لجأت مصر لدعوة الاتحاد السوفيتي إلى تواجد قوات قتالية سوفيتية في دول المواجهة العربية لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية.

وانتهى تقدير الإدارة الأمريكية الذي كان يجري بحذر وبسرية بالغة إلى أن أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على أمرين:

الأول: التقدم بمشروع يهدف إلى التسوية الشاملة على الجبهات الثلاث لدول المواجهة العربية مع إسرائيل، مع وقف مؤقت لإطلاق النيران تمهيدًا لمفاوضات غير مباشرة يحضرها جميع أطراف النزاع تحت رعاية الأمم المتحدة يشرف عليها السفير جونار يارنج ممثل السكرتير العام. وكان هذا المشروع يعتمد في جوهره على مبدأ «تكريس انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل التزامات بالسلام»، وقدم هذا المشروع يوم ١٩/٦/١٩٧٠.

الثاني: استمرار إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم إسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية، الأمر الذي أوصل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى أدنى حد. وبدأت إسرائيل تنتقد وزير الخارجية الأمريكي «روجرز» والإدارة الأمريكية إعلاميًّا، وكان هذا الإحجام يسبب قلقًا وتوترًا لدى إسرائيل، إذ إنها خرجت بعد حرب الاستنزاف وقواتها الجوية منهكة، مما سبب خللًا في ميزان القوى في المنطقة.

وكانت إسرائيل خلال إعداد الإدارة الأمريكية للمشروع قد اعترضت على بعض عناصره، وأظهرت رغبتها في وقف دائم للنيران، وأنها غير مستعدة للالتزام بقبول مبدأ الانسحاب الكامل من جميع الأراضي على الجبهات الثلاث، وأنها تفضل المفاوضة المباشرة مع كل دولة من دول المواجهة على حدة. ولكن قام وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي في ٢٥/ ٦/ ١٩٧٠ بإعلان نص المشروع على العالم دون أن يعطى لاعتراضات إسرائيل أي اهتمام.

واضطرت إسرائيل إلى الموافقة على المشروع يوم ٣١/ ٧/ ١٩٧٠ تحت ضغط الرأى الشعبي داخل إسرائيل الذى كان متأثرًا بالخسائر الجسيمة في الأفراد والمعدات، كما أعلن كل من موشى ديان وزير الدفاع وأبا أيبان وزير الخارجية بتصريحات يعلنان فيها ضرورة التجاوب مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها الحليفة ومصدر التسليح والدعم الوحيد لإسرائيل.

كما وافقت مصر على المشروع الأمريكي من موقف قوة عسكرية وسياسية، وتم إيقاف إطلاق النيران ساعة ١٠٠ يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠، ولمدة تسعين يومًا.

وكانت قوات الدفاع الجوية المصرية قد تمكنت في الليلة السابقة لوقف إطلاق النيران من تحريك نسق كامل من الصواريخ سام ٣ إلى أقرب خط هجومي غرب قناة السويس، ولم تتمكن إسرائيل من اكتشافه إلا بعد مرور عدة أيام من إعلان وقف إطلاق النيران. وشعرت إسرائيل بقلق وانزعاج، إذ إن هذه الخطوة المفاجئة والجريئة من قوات الدفاع الجوى المصرية سوف تعطى مصر الميزة الاستراتيجية لتغطية هجوم التجمعات الكبيرة الجاهزة للتحرك والهجوم من مراكزها غرب قناة السويس للعبور والاندفاع شرقًا حتى المضايق الاستراتيجية دون أي إعاقة من الطيران الإسرائيلي الذى أصيب بالشلل لوجود شبكة الدفاع الجوى المتطورة في مسرح عمليات الهجوم المصرى، فسارعت بالإدعاء الكاذب بأن مصر خالفت القواعد الملزمة لاتفاق وقف إطلاق النيران، وحملت الولايات المتحدة مسؤولية ذلك، وهددت بالعمل على مهاجمة هذه الشبكة لإجبار مصر على إعادتها إلى أوضاعها السابقة بعيدًا عن قناة السويس.

ففي ١٤/٨/ ١٩٧٠ وقبل أن تتأكد المخابرات الأمريكية من أن انتهاكات مصرية في منطقة قناة السويس قد وقعت، وافق نيكسون على صفقة أسلحة قيمتها سبعة ملايين دولار بصفة عاجلة استجابة لطلب إسرائيل، مشتملة على أجهزة إلكترونية وقنابل شرائك وقنابل عنقودية يمكن استخدامها ضد الصواريخ، مع التأكيد على ضرورة ضمان السرية المطلقة لهذه الصفقة خاصة بالنسبة لمصر حتى لا تستفز الرئيس عبد الناصر.

تواطؤ مكشوف:

في ١٩/٨/ ١٩٧٠، تقدمت الإدارة الأمريكية بمذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية تبلغها بدعوى إسرائيل الخاطئة بانتهاك مصر لاتفاقية وقف إطلاق النيران دون أن تجزم هذه الإدارة بوجود أي مخالفات في هذا الموضوع.

وفي ١/٩/ ١٩٧٠، قرر نيكسون بعد تقييمه للموقف في الشرق الأوسط مع كيسنجر وروجرز إرسال ١٨ طائرة فانتوم ف-٤ إلى إسرائيل وهو العدد الباقي من صفقة عام ١٩٦٨ مع إخطار مصر بذلك. وكان هذا الدعم جزءًا من تعويض خسائر إسرائيل في حرب الاستنزاف. وكان أسلوب إمداد إسرائيل بهذه الطائرات غريبًا، إذ قام طيارون أمريكيون من احتياطي السلاح الجوي الأمريكي - بملابس مدنية - بقيادة هذه الطائرات من ولاية ميسوري إلى قاعدة جوية شرق الولايات المتحدة، إلى جزر الأزور، إلى قبرص، حيث تم تغيير العلامات الأمريكية إلى إسرائيلية، ثم هبطت في إسرائيل وتقاضى كل طيار أكثر من ١٠٠٠ دولار للرحلة الواحدة. واستغرقت عملية الإمداد ثلاثة أسابيع، كانت القوة الجوية الإسرائيلية في ذلك الوقت (أكتوبر ١٩٧٠) على درجة استعداد كاملة توقعًا لقيام مصر باستئناف القتال بعد انتهاء الأشهر الثلاثة الأولى لوقف إطلاق النيران في أوائل نوفمبر.

وفي ٣/٩/ ١٩٧٠، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية المصرية تؤكد فيها الإدارة الأمريكية وجود مخالفات مصرية لاتفاقية وقف إطلاق النيران.

وفي ٦/٩/١٩٧٠- أعلنت إسرائيل رفضها لإجراء أي اتصالات مع يارنج. وبذا دللت هذه المراسلات على وجود تواطؤ مكشوف للقضاء على المبادرة التي اقترحها روجرز باسم الولايات المتحدة، كما تبين أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها الاستمرار في أي موضوع تعارضه إسرائيل.

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد أرسلت مذكرة للحكومة الأمريكية يوم ٤/٩/١٩٧٠ شرحت فيها وجهة النظر المصرية بشأن موضوع الصواريخ، وأوضحت أن إسرائيل تحاول أن تتعلل بترتيبات وقف إطلاق النيران للتخلص من التزامها بالمبادرة الأمريكية. كما تضمنت المذكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تستجيب لوجهة النظر الإسرائيلية وللضغط الإسرائيلي.

وقد أكدت القيادة العسكرية في مصر أن تحريك النسق الأول من الصواريخ سام إلى الشرق قد تم قبل تاريخ وقف إطلاق النيران، وأن التعديلات التي تمت داخل نطاق شبكة الصواريخ ما هو إلا إجراء عسكري لتأمينها، وأن إعادة تنظيم مواقع الصواريخ من داخل المنطقة المقصود بها وقاية الشبكة نفسها من أي هجوم مفاجئ يقع عليها في أي لحظة. كما أكدت أن القوات المسلحة المصرية ليس لديها أي ضمان لمنع إسرائيل من هذا الهجوم.

كما ذكرت وزارة الخارجية المصرية أنه عندما تقدمت الولايات المتحدة بمشروعها وعدت بأنها سوف تحجم عن دعم إسرائيل بالمعدات والطائرات الفانتوم واسكاى هوك خلال فترة وقف إطلاق النيران المؤقت، وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية
وصواريخ
دعمت إسرائيل بأجهزة إلكترونية وصورايخ موجهة جو/أرض، كما أن وزير دفاعها صرح بضرورة دعم إسرائيل بالمزيد من الأسلحة والطائرات. وذكرت وزارة الخارجية المصرية أنها تعتبر هذه الإجراءات مخالفة للتأكيدات التي أعطتها لنا الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وقد ثبت أن إسرائيل قامت بتحصينات لخط بارليف، مع زيادة قواتها وأسلحتها في هذا الخط، وهذه مخالفة صريحة لترتيبات وقف إطلاق النيران.

وبذا توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على اتباع سياسة الموازنة التى قررتها خلال قيامها بدور الوسيط لحل النزاع، وأن الولايات المتحدة لا تهتم إلا بأمن إسرائيل فى المنطقة.

وهكذا انتهت مبادرة روجرز إلى الفشل.

ولم يكن تقدير الرئيس عبد الناصر بعيدًا عن الموقف الذى وصل إليه الخداع الأمريكى وقدرة إسرائيل وتأثيرها على الإدارة الأمريكية، ففى بداية تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع فى أواخر يونيو ١٩٧٠ وخلال مناقشة الموقف العسكرى فى حالة قبول مصر للمشروع. قال: «إن جميع حساباتنا يجب أن تقوم على أساس أن فترة وقف إطلاق النيران- وهى ثلاثة أشهر- سوف تنتهى دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الشامل، مما يستدعى استئناف العمليات الحربية بعدها مباشرة لتحقيق المرحلة الأولى من خطة تحرير الأرض، بشرط ألا يتجاوز ذلك ربيع عام ١٩٧١». وكان الرئيس فى تقديره هذا يضع فى اعتباره عاملين رئيسيين هما: عدم بقاء القوات الميدانية غرب القناة فترة أطول من ثلاثة أشهر خوفًا من انخفاض روحها القتالية والمعنوية. وكان العامل الثانى هو استغلال فترة تفوقنا على إسرائيل وقيام قواتنا بعمليات تحرير الأرض.

وعندما تدارس الرئيس عبد الناصر المشروع الأمريكى مع القادة السوفيت فى زيارته الأخيرة للاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٧٠ مع التدقيق فى الخطوات الواجب اتخاذها سياسيًّا وعسكريًّا بعد انتهاء فترة الأشهر الثلاثة، كان الاتفاق واضحًا على ضرورة استئناف القتال مع إسرائيل، وانتقل الحديث بعد ذلك إلى عرض احتياجات مصر من الأسلحة والمعدات الجديدة. كان أهم عناصرها نظامًا كاملًا لشبكات إلكترونية لصالح قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية ووحدات الاستطلاع لكل من مناطق قناة السويس والقاهرة والدلتا والإسكندرية. وكان العنصر الثانى هو إمدادنا بمعدات العبور- كبارى اقتحام متحركة، ومعدياته، وناقلات برمائية، ومركبات برمائية تسمح بعبور قوات الجيشين الثانى والثالث على نسقين اثنين فقط. واستجابت القيادة السوفيتية، ووقَّعت عقدًا قيمته ٢٨٢ مليون جنيه

هذه الصفقة الضخمة، وهى الصفقة التى تناولها الرئيس السادات بعد ذلك للتشهير بالاتحاد السوفيتى عندما ادعى فى كتابه «البحث عن الذات» أن الرئيس عبد الناصر قال له عقب وصوله مطار القاهرة عائدًا من هذه الرحلة «مافيش فايدة».

وعندما أعلن الرئيس عبد الناصر موافقة مصر على المشروع الأمريكى فى ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠ أمام أعضاء المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى، كان تقييمه لنجاح هذا المشروع لا يتعدى ٠,٥٪. كما اعتمدت دراسة الرئيس الشخصية للمشروع والتى كان أساسها تقدير المكسب والخسارة، كذا الدراسة الدقيقة التى تمت بمعرفة وزير الخارجية محمود رياض- اعتمدت على إتاحة الفرصة للمبادرة الأمريكية كى تكسب مصر الرأى العام العالمى، ولتستفيد القوات المسلحة بتنظيم ورفع كفاءة واستعداد شبكة الدفاع الجوى فى القناة، وتستكمل استعدادها بوصول احتياجاتها النهائية من الدعم السوفيتى الأخير تمهيدًا لاستئناف العمليات الحربية بعد فترة وقف إطلاق النيران مباشرة. ويستتبع ذلك أنه إذا فشلت المبادرة تقع مسئولياتها على إسرائيل التى تؤكد للمرة الأخيرة رفضها لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ ٦٧ الذى يقضى بالانسحاب من الأراضى العربية على جميع الجهات نظير التزامات بالسلام، وستظهر الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم بانعزالها، وأن العلاقة الخاصة بينها وبين إسرائيل سوف تعرض مصالحها فى المنطقة للخطر.

وفى أواخر أغسطس ١٩٧٠، وبعد آخر تقدير موقف سياسى وعسكرى يقدمه كل من وزيرى الخارجية والحربية للرئيس عبد الناصر، أصدر توجيهاته الأخيرة لى بالاستعداد لمعركة تحرير الأرض مبتدئًا بالمرحلة الأولى- الخطة جرانيت- بعد انتهاء فترة الأشهر الثلاثة لوقف إطلاق النيران أى فى ٧/ ١١/ ١٩٧٠. وكانت ملامح فشل المبادرة الأمريكية ظاهرة فى الأفق القريب. كما أكد لى الرئيس عبد الناصر استعداده لتوقيه قرارات المعركة على خرائط الخطة العسكرية لكل فرع من الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والجيشين الثانى والثالث وخرائط الخطة لكل إدارة متخصصة، كذا خريطة قرار معركة الجولان والتى كانت معدة من قبل وموقعًا عليها بموافقتى للتصديق النهائى خلال رحلة الرئيس إلى

لتوقيع

مرسى مطروح، والتى تقررت فى الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر.

وكانت الخطة «جرانيت»، وهى المرحلة الأولى من خطة تحرير سيناء حتى الحدود الشرقية (الخطة ٢٠٠)(*) تعتمد أساسًا على عبور فرق الجيشين الثانى والثالث لقناة السويس عنوة، وإنشاء رؤوس كبارى على الشاطئ الشرقى للقناة، تندفع منها القوات إلى المضايق الاستراتيجية تعاونها ثلاث فرق ميكانيكية، شكلت الاحتياطى التعبوى للقوات المهاجمة، وفى معاونتها المباشرة والقريبة وحدات من الدفاع الجوى والقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة حيث يتم الاستيلاء على المضايق وتأمينها. وكان التقدير الزمنى لإتمام هذه المرحلة هو أربعة أيام.

وكان هذا التخطيط العسكرى قد بدأ منذ ١٩٦٨، وأخذ يتطور كل ستة أشهر بناء على المتغيرات التى تطرأ على قواتنا وقوات العدو حيث تجمع هيكل الخطة ٢٠٠ لتحرير سيناء كاملة، وتم التدريب العملى المشترك للقوات المصرية عند انتهاء بناء وإعادة التنظيم والتسليح والإعداد طوال عام ١٩٧٠ على هذه الخطة، كما كان هذا التخطيط متسقًا ومتلازمًا فى الهدف وفى التوقيت مع القوات السورية بالنسبة لتحرير الجولان منذ أغسطس ١٩٦٩ عندما تم توحيد القيادة السياسية والعسكرية لمصر وسوريا للعمل المشترك ضد إسرائيل.

وكان قرار الرئيس جمال عبد الناصر بمعركة تحرير الأرض يعتمد أساسًا على تفوق القوات المسلحة المصرية استراتيجيًا فى الكم والكيف على القوات الإسرائيلية، وعلى أن حرب الاستنزاف التى خاضتها القوات المسلحة والشعب لمدة ثلاث سنوات قد أضفت على مصر موقفًا يتيح لها أن تحرر الأرض بالقوة بعد أن فشلت محاولة التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات.

(*) تفصيلات الخطة ٢٠٠ ومراحلها بالتفصيل مبينة فى مذكراتى عن حرب الثلاث سنوات من ص٣٦٥ إلى ص ٣٩١.

وكانت العوامل الأساسية التى أكدت تفوق مصر على إسرائيل وقدراتها على التحرك بغرض تحرير الأرض على المستوى الاستراتيجى هى: تجميع أكثر من ٢٠٠٠٠٠ مقاتل بأسلحتهم وذخيرتهم ومعداتهم فى أكبر تجميع قتالى شهدته المنطقة غرب قناة السويس، وهذا هو العامل الاستراتيجى الذى جعل التفوق العددى ظاهرة حقيقية فى مصر. وكان هذا الحجم من القوات المدربة والمؤهلة للهجوم يشكل من ناحية التنظيم والقيادة والسيطرة فى جيشين ميدانيين* هما الثانى والثالث، بشكل وضعًا يحقق المبدأ الأول من مبادئ الحرب، وهو تجميع القوى لبدء معركة هجومية فى الوقت الذى يقرره المهاجم (مصر) قبل أن تتمكن إسرائيل من الاستعداد لصد هذا الهجوم. ذلك بالإضافة إلى أن القوات الإسرائيلية المضادة المتمركزة فى سيناء لا تقارن من الناحية العددية والقدرات القتالية بالقوات المصرية المدربة والمجمعة غرب قناة السويس.

كما اتضح خلال حرب الاستنزاف أن قدرة إسرائيل البشرية وأسلوب قتالها لا يمكنانها من تعبئة دائمة لقوات عاملة واحتياطية بصفة دائمة شرق قناة السويس لمواجهة وصد هجوم مفاجئ شامل من القوات المصرية التى تتفوق عليها قدرة وتسليحًا فى أى وقت تختاره مصر، خاصة إذا تم الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد.

كما أن هذه الحقيقة «تجميع القوى» جعلت حصول القوات المصرية على مبدأ المفاجأة فى اتجاه الهجوم أو فى ثقله أو فى توقيته أمرًا ميسورًا، كما وفر على القوات المصرية إجراء التحركات التعبوية الكثيرة التى عادة ما تكشف نوايا المهاجم، كما وفر على القوات المصرية بذل الجهود السابقة لخطط السرية والخداع وهى الإجراءات الضرورية لتوفير مبدأ المفاجأة.

هذا التجميع الضخم الدائم غرب قناة السويس يحقق للقيادة العسكرية المصرية مزايا توفير المراحل الابتدائية والإجراءات التحضيرية للعمليات الهجومية الشاملة عبر قناة السويس بدون مشقة، كما يوفر على القائد زمن إجراء هذه التحضيرات.

(*) الجيش الأول سورى منطقًا تشكيله منذ الوحدة.

كما أن هذه القوات فى مراكزها الحالية قامت بتدريبات عملية أخذت طابع الهجوم الشامل، ووزعت واجبات العمليات الحربية على فرقها وتشكيلاتها فى مختلف الأسلحة القتالية والمعاونة والإدارية، وتم تنسيق التعاون فيما بينها مرات عديدة ابتداء من عام ١٩٧٠ تطبيقًا لعناصر الخطة الهجومية الشاملة التى كانت جاهزة لتحرير سيناء بحيث يمكن تصور مدى إمكانية القيام بالعمليات الهجومية الشاملة عبر قناة السويس لتحرير سيناء.

مضاعفة القدرة القتالية للطائرات المقاتلة القاذفة:

كانت القيادة السياسية والعسكرية بعد معركة يونيه ١٩٦٧ تدرك أن قدرة القوات الجوية هى المحور الأساسى الذى يرتكز عليه تفوق قدراتنا العسكرية عامة. ولم يكن لدى الاتحاد السوفيتى - المصدر الوحيد لإمدادنا بالطائرات المقاتلة القاذفة - سوى الميج ١٧، والميج ٢١، والسوخوى ٧. وكان الطيارون والفنيون المصريون قد توافر لديهم القدر الكافى عن كفاءة وقدرة هذه الطائرات من خلال المعارك السابقة.

وفى أول لقاء قمة فى موسكو فى يوليه ١٩٦٨ عرض الرئيس جمال عبد الناصر موقف القوات الجوية المصرية وقدراتها القتالية والفنية وخاصة فى المدى وفى التسليح، كذا بالنسبة للقدرة على المناورة. وأبدت القيادة السوفيتية استعدادها للتعاون وتنفيذ الاقتراحات الفنية المقدمة من المجموعة الفنية لشئون الطيران والتى كان قد صدر بتشكيلها وواجباتها أمر قيادة على أعلى مستوى برئاسة لواء مهندس طيار أحمد نوح، وعضوية لواء مهندس طيار سمير راقم، ولواء مهندس محمد فهيم ريان.

كانت التعديلات الفنية مركزة على إضافات ومساعدات وتطوير فى التصميم من أجل زيادة مدى الطائرات، وعلى زيادة التسليح (مدافع وقنابل وصواريخ) دون التأثير على قدرة الطائرة فى السرعة أو فى المناورة. وكانت هذه التعديلات الفنية وليدة الخبرة المصرية فى العمليات الجوية، غير أنها تلاقت من وجهة نظر السوفيت مع الخبرة التى تحصل عليها مصممو الطائرات السوفيتية فى حرب فيتنام أيضًا، وخلال اللقاءات والتحضير لتنفيذ هذه التعديلات تبادلت المجموعة الفنية المصرية مع مجموعة مصممى الطائرات السوفيتية الآراء

والخبرات، حيث انتهت بنجاح عمليات تطوير وتغيير قدرات الطائرات القاذفة المقاتلة السوفيتية إلى مضاعفة القدرات القتالية لها سواء في الدفاع أو في العمليات الهجومية خاصة في مدى عمل الطائرات أو في التسليح.

ولكي أوضح الإجراءات والمجهودات التي تمت لتحقيق هذا النجاح بين القيادة السياسية والعسكرية المصرية، وبين القيادة والأجهزة المعنية السوفيتية سوف أدون هنا ملخص محاضر اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات التي تمت خلال عام ١٩٦٩، وهي السنة التي تمت فيها عمليات تطوير قدرة الطائرات القاذفة المقاتلة في قواتنا الجوية.

وكان حرص الرئيس جمال عبد الناصر وتصميمه على نجاح هذا التطوير الفني للطائرات هو المحور الذي ارتكزت عليه سرعة تنفيذ هذه التعديلات بجهد مشترك بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ومصممي الطائرات وممثليهم في الاتحاد السوفيتي، والقيادة العسكرية وقيادات لواءات القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي والورش في القوات الجوية والمجموعة الفنية في شؤون الطيران.

يوم ١٨/٣/١٩٦٩

اجتماع وزير الحربية مع السفير السوفيتي في مقر القيادة العامة بالقاهرة أوضح خلاله السفير حرص القيادة السياسية السوفيتية على معرفة موقف وسائل العبور، وإصرار الجانب العسكري السوفيتي على ضرورة عبور القناة وإقامة رءوس كباري على الضفة الشرقية في أقرب فرصة.

يوم ٢٠/٣/١٩٦٩

اجتماع وزير الحربية والسفير السوفيتي والجنرال كاتشكن كبير المستشارين لتوضيح مدى تجاوب السوفيت في سرعة تزويدنا بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، وخص بالذكر الطائرة الميج ٢١ م (المعدلة) والتي قام مصممو الطائرات في الاتحاد السوفيتي بإدخال التعديلات الفنية التي كان قد طلبها الجانب الفني المصري. والميج ٢١ م كان قد تم إمدادنا بها منذ أوائل العام، كما حدث أن طلبت استبقاء خمس طائرات منها في الاتحاد

السوفيتي لتدريب الطيارين المصريين عليها هناك نظرًا لأنها جديدة وأن المنتج منها يحول مباشرة إلى مصر.

يوم ١٩٦٩/٦/٢٣

قابلني كبير المستشارين السوفيت لإفادتي عن استجابة المارشال جريشكو وزير الدفاع لطلبي بإمدادنا بمعلومات عن مسرح عمليات إسرائيل، وقدم لي صورًا من الأقمار الصناعية السوفيتية شملت:

١- خريطة جوية عن الموقف العسكري بمنطقة السويس التقطت يوم ٣٠ مايو ١٩٦٩.

٢- خريطة جوية عن تنظيم العمليات الدفاعية لإسرائيل في سيناء موضحًا بها مواقع المخازن، والشؤون الإدارية، والمواقع الدفاعية بالتفصيل.

خريطة

٣- مذكرة معلومات ميدانية عن القوات الإسرائيلية في سيناء.

كما أفادني عن رغبة المارشال جريشكو في زيادة عدد الطيارين والملاحين والفنيين المصريين للاشتراك في عمليات الاستطلاع الاستراتيجي في المنطقة. وكان أحد عشر طيارًا وملاحًا مصريًا قد اشتركوا ٢٩ مرة في عمليات استطلاع استراتيجي سابقة استغرقت ٢٨٠ ساعة طيران مع الأطقم السوفيتية على الطائرات ت. ى. ١٦ الاستطلاعية. وفي هذا اللقاء طلبت من الجنرال كاتشكن إبلاغ المارشال جريشكو برغبتي في إدخال منطقة عمليات البحر الأحمر ضمن المناطق المطلوب استطلاعها استراتيجيًا.

وبعد مرور ٧٢ ساعة من هذا اللقاء وصلتني مجموعة صور جوية من القمر الصناعي السوفيتي عن هذه المنطقة بالإضافة إلى صور جوية أخرى.

يوم ١٩٦٩/٧/١٢

اجتماع الرئيس عبد الناصر مع وزير الحربية، وقيادتي القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي، وقادة تشكيلات القوات الجوية والدفاع الجوي، في مقر القيادة العامة رقم (١) بمدينة نصر. وكان هدف الرئيس من هذا الاجتماع هو الاطمئنان على مدى تطور

التعديلات الفنية في القدرة القتالية للطائرات.

واشترك في هذا الاجتماع من قادة اللواءات الجوية المختلفة الطيارون: مقدم ممدوح طليه- مقدم علاء بركات- مقدم علي زين- مقدم سمير أبو غرارة- مقدم كمال درويش- مقدم حسن أبو عجوة- مقدم أبو طايل- مقدم فؤاد حسني- عقيد يوسف بصري- مقدم نبيل كامل- عقيد حسام البشارة- عقيد وفيق رشدي- عقيد نجيب يوسف- عميد عبد المنعم شاكر.

وطالب مقدم طيار حسن أبو عجوة قائد لواء سوخوي بتسليح الطائرات السوخوي بصواريخ جو/ جو، وتكلم عن أسلوب تكوين احتياطي من الطيارين المدربين.

يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٩

اجتماع الرئيس عبد الناصر - وزير الحربية- قائد القوات الجوية- قائد الدفاع الجوي- سفير الاتحاد السوفيتي- خبراء ومصممو الطائرة الميج السوفيتية- كبير المستشارين السوفيت- رئيس المجموعة الفنية المصرية. في استراحة الرئيس بالمعمورة: الموضوع الرئيسي عن الطائرة الميج ٢١ المعدلة بعد تنفيذ التعديلات الفنية.

بدأ الرئيس الموضوع بتقديره للخبراء السوفيت مصممي الطائرة الميج كذا لمدربي الطيران، فقال: «في أي معركة ندخلها مع إسرائيل تضع سمعة الاتحاد السوفيتي في الاعتبار لسببين «الأول أن السلاح المستخدم بواسطة قواتنا سوفيتي الصنع، والثاني أن الخبراء المدربين والمستشارين سوفيت أيضًا»

السوفيت: الطائرة الميج ٢١ م بعد تعديلها زاد مداها في الجو، كذا في تسليحها، وبذا أصبحت طائرة مقاتلة قاذفة متعددة المهام، بمعنى أنه يمكن استخدامها لضرب الأهداف الجوية بكفاءة عندما تكلف بمهمة دفاع جوي، كما يمكن استخدامها في ضرب أهداف أرضية تكتيكية وتعبوية وفي العمق الاستراتيجي عند قيامها بمهمة هجومية. أما عن تسليحها فقد كان بها نقطتا تعليق لحمل صاروخين، وأصبحت بها بعد التعديل أربع نقاط تعليق لأربعة صواريخ: أي أن كفاءتها القتالية عند استخدام الصواريخ زادت مرتين. كما

ستحت الطائرة الميج ٢١ م بمدفع ٣٥٠٠ طلقة/دقيقة أي ٥٠/ ٦٠ طلقة ثانية. وهو معدل عالٍ في توزيع الطلقات على مساحة كبيرة تسمح بإصابة الهدف مع الاحتفاظ بسرعتها ومرونتها في نفس الوقت تطبيقًا لنظرية زيادة سرعة إطلاق النيران يزيد احتمالات إصابة الهدف. وكنا قد اكتسبنا هذه الخبرة من حرب فيتنام بالإضافة إلى خبرة الطيارين والفنيين المصريين في مسرح عمليات الشرق الأوسط. وقد أتاح التسليح الجديد بالمدفع للطائرة الدخول في قتال متلاحم عن قرب مع الميراج، فضلًا عن خاصيتها الأساسية في القتال الجوي على بعد أكثر من كيلو متر واحد نتيجة لتسليحها بالصواريخ جو/جو.

أما في الهجوم على أهداف أرضية فيمكن تحميل نقاط التعليق الأربع بالقنابل أو الصواريخ أو كلاهما معًا طبقًا للمهمة التي يكلف بها قائد الطائرة.

وزير الحربية: إن مدى عمل الميج ٢١ م الذي أخطرتنا به قد تحقق بعد تجارب عملية قامت بها القوات الجوية من قاعدة غرب القاهرة بحضور مجموعة الوزير، فبدلًا من ٥٥٠ كم على ارتفاع منخفض أصبحت ١١٠٠ كم، وذلك بعد تركيب ثلاث خزانات وقود احتياطية. وفي هذه الحالة تبقى نقطتا تعليق في الجناح للصواريخ فضلًا عن تسليح المدفع الجديد.

السوفيت: يمكن في هذه الحالة الوصول بالطائرة إلى التجمعات الرئيسية لطائرات العدو في عمق إسرائيل بحيث يكون التشكيل الجوي المهاجم مكونًا من طائرات ميج ٢١ م محملة بالخزانات الاحتياطية، بالإضافة إلى صاروخين، والمدفع للحماية الجوية، وتغطية باقي التشكيل المهاجم الذي يحمل الخزانات الاحتياطية مع القنابل للقذف الجوي. كما يمكن كأسلوب آخر، تحميل الطائرات للهجوم الأرضي قنابل وصواريخ دون الوقود الاحتياطي، وإتمام القذف الجوي على أهداف العمق في إسرائيل ثم الهبوط في المطارات السورية الحليفة. وهذا يحتاج إلى تنسيق في إدارة هذه العمليات الجوية مع القيادة السورية.

الرئيس عبد الناصر: أوضح أن المعلومات التي قالها مساعد مصمم الطائرة الميج (ميكويان) والمهندس بليا كودين، والجنرال كريلين يوم ١٤/٨/١٩٦٨ في تسخالطبو أن تحميل الطائرة الميج ٢١ م بصاروخين وثلاث خزانات وقود احتياطية تعطي مسافة طيران ٢٠٠ ٢ كم على ارتفاع عالٍ قدره ١٠ كم، ومسافة ٩٥٠ كم على الارتفاع المنخفض ومدى عمل طيران ٥٥٠ كم.

السوفيت: أيدوا الرئيس في هذه المعلومات وذكروا أن المواصفات المكتوبة مدونة بحرص في نوتة الاستخدام للطائرة الميج ٢١ م، وهي ١٧٥٩ كم على ارتفاع ١٠ كم، ٩٨٠ كم على ارتفاع ٥٠٠ متر.

كما أوضح خبراء الطيران السوفيت أن الضرب الأرضي بزاوية انقضاض ٣٠°/٤٠° تكون أنسب في مسرح عمليات الشرق الأوسط عن زاوية الانقضاض التي تستخدمها في أوروبا الغربية وهي ١٠°، حيث إن ظروف الرؤية عندكم أفضل لإصابة أدق. كما أوضح الخبراء النتائج التي اكتسبوها في حرب فيتنام في هذا الموضوع، كذا مدى الخسائر التي تحدث للطائرات من وسائل الدفاع الجوي على الارتفاعات المختلفة.

أما بالنسبة لتجمعات العدو الجوية في مطارات سيناء فالمهمة سهلة للغاية، إذ إن هذه التجمعات ليست لها مخابئ خرسانية مثل التجمعات الجوية الإسرائيلية في العمق، وجميع أنواع الطائرات السوفيتية سوخوي ٧ والميج ٢١ والميج ١٧ يمكنها دخول سيناء وتحقيق مهمتها القتالية الدفاعية والهجومية بسهولة، وأصبحت بعد إضافة التعديلات أفضل بكثير.

يوم ٥/٨/١٩٦٩

اجتماع للرئيس عبد الناصر في استراحة المعمورة ضم وزير الحربية- قائدي القوات الجوية والدفاع الجوي، ومن الجانب السوفيتي- السفير- كبير المستشارين، وجنرالات، وخبراء من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي السوفيتي.

الرئيس: ذكر واقعة نجاح الميج ٢١ في إسقاط طائرتي ميراج يوم ٢٠/٧/١٩٦٩، واعتراف إسرائيل بذلك، وأن هذه الواقعة رفعت الروح المعنوية لطيارينا.

السوفيت: إن موقف القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى على ضوء ما رأيناه هو فارق السماء عن الأرض عما رأيناه عام ١٩٦٧.

الرئيس: أريد أن نتكلم كعسكريين وليس كدبلوماسيين، وأعلن أمام السفير السوفيتى أنه لا يوجد حل سلمى، ليس لأننا لا نريد.. وفى نفس الوقت لا نريد الحرب للحرب، ولا لقتل أولادنا ولكن عدونا أمريكا تريد القضاء علينا، كما أن إسرائيل وهى رأس جسر لأمريكا فى المنطقة تريد أن تحقق أهدافها. نحن لا نستطيع قبول حل سلمى نتنازل فيه عن شبر واحد من أراضينا. إننا قد وصلنا إلى موافقات كثيرة بالنسبة لحق إسرائيل فى الحياة. هذا الكلام قلته عام ١٩٦٧، وبرغم قبولنا القرار الأمريكى السوفيتى الأول (يقصد المشروع الأول للقرار ٢٤٢/ ٦٧) برغم رفض العرب له فإن الأمريكان تراجعوا وقدموا قرار أسوأ، وقد قبلناه أيضًا ولم تقبله إسرائيل. الحل السلمى الأمريكى هو استسلام. لا يمكننا وقف إطلاق النيران مع إسرائيل إزاء هذا الوضع. هم يعلنون استعدادهم لإعادة سيناء إلينا بشرط ألا نتدخل فى استعادة الأراضى العربية الأخرى- هذا يعنى انتهاءنا عربيًّا، ولذلك رفض الاقتراح من جانبنا. لن نستطيع التفريط فى القدس أو أى أرض عربية.

ثم انتقل الرئيس إلى مناقشة قدرة القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى، وقال: «يجب أن نصل إلى تفوق جوى ولو محليًّا، وركز على استغلال قدرة الطائرة الميج ٢١ المعدلة بالنسبة لمداها الجديد».

أما عن إمكانية التعاون والتنسيق مع سوريا فقد قال: «اتفقنا على قيادة موحدة وعمل مشترك مع سوريا (وُقعت الاتفاقية يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٩) والتى تحقق توحيد الجهود العسكرية للقوات الجوية والدفاع الجوى فى كلا البلدين للعمل تحت قيادة واحدة تسمح للطائرات المصرية بالقيام بمهمة عمليات جوية فى عمق إسرائيل ثم الهبوط فى المطارات السورية».

ثم وجه الكلام إلى السفير وكبير المستشارين، وقال: «إننى أطلب طائرات وطيارين ليتواجدوا غرب القناة فقط دون أن يتدخلوا أو يعملوا شرقًا».

ثم وجه الرئيس الكلام إلى لواء طيار بغدادى قائد القوات الجوية: «متى ستبلغ القوات الجوية سن الرشد؟» وأجاب لواء بغدادى فى نصف عام ١٩٧٠.

الرئيس: رأيى أنه فى أول عام ١٩٧٠ يمكن الاعتماد على القوات الجوية حيث يصل عدد الطيارين الممتازين إلى ٣٠٠ طيار، وفى يونيه ١٩٧٠ يمكن تحقيق تفوق جوى فوق منطقة القناة يعاون عمليات العبور وحتى مسافة معقولة شرقًا. وأنه لا يمكن إتمام عملية العبور دون تفوق جوى. واستطرد الرئيس فى القول «لن ندخل أى معركة مع العدو ما لم يكن لدينا تفوق جوى ولو محلى. نتكلم مع السفير عن الحل السياسى، ولكن فى الحقيقة لا يوجد حل والسفير يسمع ذلك. بريجنيف قال ذلك لعلى صبرى وكذلك جريشكو. إذا نجح السياسيون فلا مانع من ذلك ونتمنى لهم النجاح».

السفير السوفيتى: السياسيون لا ينجحون بدون جيش قوى.

يوم ١٩٦٩/٨/١٠

لقاء وزير الحربية مع السفير السوفيتى لتوقيع اتفاقية تسليح معدات حربية قيمتها ٢٣٤٠٠٠٠٠ جنيه تدفع على سنتين. كان تمويلها من ليبيا، وشملت عربات مدرعة بجنزير، ومعدات وأسلحة للتشكيلات الميكانيكية التى شكلت فيما بعد الاحتياطى التعبوى للجيشين الثانى والثالث.

وفى المساء كانت مناقشة الرئيس عبد الناصر معى عن مذكرة قدمت من وزارة الحربية عن موقف الطيارين فى القوات الجوية من الناحية العددية حتى آخر عام ١٩٦٩، والموقف فى منتصف عام ١٩٧٠ على أساس معدل (واحد ونصف طيار) لكل طائرة. ثم قال: «إن هذا الموقف يمثل عنق الزجاجة بالنسبة لاستعداد القوات المسلحة»، ووضع هذا الموضوع فى اعتباره لطرحه فى أول لقاء قمة قادم مع القيادة السوفيتية.

يوم ١٩٦٩/٨/١٢

اجتماع موسع للرئيس عبد الناصر فى مقر القيادة العامة رقم (١) بمدينة نصر ضم وزير الحربية- رئيس الأركان- قائد القوات الجوية- قائد الدفاع الجوى- رئيس هيئة البحوث

العسكرية- رئيس هيئة العمليات- رئيس هيئة التنظيم والتسليح- مدير المخابرات الحربية- بشأن:

١- تقييم نشاط القوات المسلحة المصرية عن المدة السابقة.

٢- مقترحات تخطيط العمل العسكرى المقبل.

٣- الخطة الزمنية لاستكمال الاستعداد القتال للقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوى.

يوم ١٣/ ٨/ ١٩٦٩

استكمال اجتماع أمس فى نفس المكان، والقادة، ولكن عرض الموضوع والمناقشة ركزت على القوات الجوية فقط.

يوم ١٧/ ٨/ ١٩٦٩

اجتماع الرئيس عبد الناصر بقيادات تشكيلات القوات الجوية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة رقم (١) بمدينة نصر.

سأل الرئيس عن السبب فى خسائر الطائرات خلال الفترة السابقة.

وأجاب مقدم طيار حسن أبو عجوة قائد لواء سوخوى أن الخسائر بسبب الخطأ الناجم عن عدم اتباع الطيارين لقواعد الانضباط الجوى. وذكر بالتفصيل أكثر من حادث للتدليل على إجابته. ثم أبدى الرائد طيار محمد عبد الرحمن قائد لواء سوخوى تشككه فى تسليح السوخوى بالرغم من وجود صواريخ من نوع س # ك، س # م، وعدد ٢ مدفع كل ٦٥٠ طلقة/ دقيقة.

ثم تحول الموضوع إلى مناقشة تسليح الطائرة السوخوى، واختلفت آراء قادة اللواءات الجوية، فطلب الرئيس من لواء مهندس طيار أحمد نوح رئيس المجموعة الفنية إعادة شرح التعديلات الفنية التى أدخلت على الطائرة السوفيتية حديثًا، خاصة فى مدى عمل الطائرات كذا فى التسليح- (ذكرنا فى اجتماع الرئيس يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٩)- وأضاف لواء نوح أن الاتحاد السوفيتى صمم صواريخ جديدة ذات مقاسات كبيرة من الأنواع شديدة الانفجار والخارقة للدروع تركب على حاملات جديدة بالطائرات لحمل أعداد كبيرة من الصواريخ

كحل تبادلي للقنابل. وأكد أن الكفاءة القتالية لطائرات الميج ٢١ المعدلة، والسوخوي ٧ بعد التعديل قد زادت في مدى العمل والتسليح إلى الضعف، كما تضاعف تسليح الميج ١٧ أيضًا.

مقدم طيار حسن أبو عجوة قائد لواء سوخوي- الطائرة بهذا التعديل تكون مناسبة.

مقدم طيار على زين قائد لواء ميج ٢١ م- النقيب طيار أحمد شريف اشتبك ست مرات مع الميراج، وأسقط ثلاثًا منها.

يوم ١٩٦٩/٨/٣٠:

اجتماع للرئيس عبد الناصر بمنزله بمنشية البكرى ضم وزير الحربية- لواء أحمد نوح- قائد القوات الجوية ومعه رئيس الفرع الفنى بالقوات الجوية، ومن الجانب السوفيتي- السفير- كبير المستشارين- مهندس بيلا كوف مساعد ميكويان مصمم الميج والجنرال كيرلين والجنرال متشاروف وكان الموضوع هو موقف الطائرة الميج ٢١ المعدلة.

الرئيس: في اجتماعاتي مع قادة القوات الجوية شعرت أن ثقة الطيارين في الطائرة الميج ٢١م أصبحت كاملة، وهم يطلبون المزيد منها، وقالوا إنها أفضل من الميراج، لكنهم ما زالوا يتشككون في مدى عمل الطائرة.

السوفيت: قد تمت تجارب عملية بواسطة الطيار السوفيتي ماسلوف والطيار المصرى عصام، وحملت الطائرة الميج ٢١ بمختلف طرق التحميل الجوى، كذا من أجل الهجوم الأرضى بالقنابل والصواريخ، وجربت على مختلف طرق الاقتراب المنخفض، كذا المنخفض المرتفع، كذا المرتفع وكانت النتائج العملية مطابقة للمواصفات المكتوبة لدى الأسراب الجوية عن هذه الطائرة. المهم هو تخصيص المهمة ثم يتم على أثرها تجهيز الطائرة بالتحميل والوقود المناسبين لأداء هذه المهمة لا تكلف الطائرة بأكثر من واجب واحد في المهمة الواحدة، بمعنى تخصيص طائرات للهجوم الأرضى، وأخرى للتغطية والحماية الجوية.

الرئيس: إن مهمتكم التي قمتم بها في تنفيذ التعديلات الفنية في الطائرات القاذفة المقاتلة قد نجحت تمامًا، وظهر لي ذلك بعد مناقشة الطيارين المصريين عن قدرة الطائرة قبل وبعد تنفيذ التعديلات.

السوفيت: بالنسبة للطائرة السوخوي قد تمت تجارب عملية مع الطيار سيد كامل، وثبت أن البيانات عن قدرة الطائرة في المدى وفي التسليح مطابقة للواقع العملي. أما بالنسبة للطائرة الميج ٢١ فإن كفاءتها في المناورة أفضل من الفانتوم، وكانت دائمًا في وضع مناسب داخل للفانتوم في القتال الجوي، وبذا كانت لها السيطرة دائمًا، وظهر ذلك بوضوح في حرب فيتنام، وكانت مشكلة الميج ٢١ هي عدم إمكانها استخدام صواريخها جو/ جو، ولذا تم تركيب مدفع داخل جسم الطائرة عند تصميم التعديلات الأخيرة. ولقد حصل الأمريكيون على الطائرة الميج ٢١، واختبروها، فقالوا إنها تفوق جميع الطائرات الأمريكية في العمل الجوي على ارتفاع ٧ كم فما فوق، ولكنها تحت ٧ كم تتساوى معها.

نجحت خطة تركيز الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة على أهم عنصر قتال في قواتنا المسلحة وهو القوات الجوية، الأمر الذي مكن من رفع ثقة الطيارين المصريين في استغلال التطوير الفني في المدى وفي التسليح وفي المناورة، والذي تم بالتعاون بين المجموعة الفنية المصرية لشؤون الطيران ومصممي الطائرات السوفيتية الذين حضروا

عملياتنا

إلى مسرح علمياتنا للتأكد من التطبيق الميداني لهذه التعديلات.

وكانت حصيلة الاجتماعات واللقاءات المكثفة لكل الأطراف المعنية في هذا الشأن سواء السياسية أو العسكرية، أو لقاءات المختصين في شؤون تسليح الطائرات (تصميم أو تصنيع) وعلى جميع المستويات الميدانية حتى قادة اللواءات قد أثمرت الآتي:

١- قرار القيادة السياسية المصرية بعدم دخول المعركة دون تفوق جوي ولو محلي في منطقة العمليات المقبلة.

٢- الاستجابة السريعة والفعالة من القيادة السوفيتية لإمدادنا بالآتي:

أ- تطبيق المطالب الفنية وليدة الخبرة القتالية الجوية إلى تصميمات عملية في الطائرات

السوفيتية الميج ٢١ م- الميج ١٧ - السوخوى ٧ لرفع كفاءتها القتالية فى المدى وفى التسليح وفى المناورة بحيث تغطى مطالب العمليات الحالية والمقبلة فى مسرح عملياتنا.

ب- تزويدنا بالمعلومات الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية عن مسرح عمليات العدو إسرائيل بصفة مستمرة من صور القمر الصناعى السوفيتى.

جـ- تزويدنا بخبرة حرب فيتنام، خاصة فى مجال الطيران والدفاع الجوى.

د- تمكين طيارينا من الاشتراك فى العمليات الاستطلاعية الاستراتيجية لمسرح عملياتنا.

١- وضوح مدى الاهتمام برفع كفاءة طائرات القوات الجوية المصرية لتحقيق المهام القتالية بعد إضافة التعديلات الفنية ونجاح التجارب العملية المشتركة بين السوفيت والمصريين من أجل:

أ- ضمان فاعلية القوات الجوية فى الدفاع الجوى (سواء لتغطية وحماية الطائرات الهجومية، أو للتفوق الجوى فى مسرح العمليات المنتظر) وخاصة فى مرحلة العبور.

ب- ضرب تجمعات العدو وأهدافه الحيوية فى العمق مع التغطية والحماية الجوية (سواء من الجبهة المصرية منفردة أو بالتنسيق مع سوريا).

٢- إقناع القيادات المقاتلة فى القوات الجوية شخصياً بكفاءة وقدرة الطائرات واكتسابهم الثقة بها فى:

أ- إمكانية العمل الجوى بكفاءة وسهولة فى منطقة سيناء.

ب- إمكانية العمل الهجومى بكفاءة على أهداف إسرائيل فى العمق.

جـ- إمكانية أعمال الوقاية والحماية الجوية للتشكيلات الهجومية فى العمق الإسرائيلى.

٣- ارتفاع كفاءة الطائرة الميج ٢١م إلى الضعف من حيث المدى أو التسليح فضلاً عن مرونتها فى الاستخدام لقدرتها فى تنويع المهام القتالية فى العمليات الدفاعية أو الهجومية.

قياد القدرات الميدانية:

كما أن قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوى تميزتا بعامل استراتيجى هام كان هو الأول من نوعه فى العالم أكسبها قدرة زائدة عند قياس القدرات النسبية فى القتال عامة مع إسرائيل، إذ بانتهاء حرب الاستنزاف كانت القوات المسلحة قد تمكنت بفضل التخطيط والدعم المالى وأجهزة الإنشاءات المدنية والعسكرية من إنشاء الدشم والملاجئ الخرسانية لجميع الطائرات المقاتلة القاذفة، ومراكز القوى الكهربائية، ومراكز إدارة النيران، وأجهزة التوجيه والتحكم، ومقرات القيادة، ومخازن الذخيرة والوقود، وأماكن إيواء الطيارين، وملاجئ القيادة والسيطرة فى جميع القواعد الجوية والمطارات ولواءات الدفاع الجوى سواء المدفعية أو الصواريخ.

ولو أن هذا العمل الوقائى الضخم الذى بدأ منذ يوليو ١٩٦٧ كان رد فعل نفسى نتيجة لهجمات العدو الجوية فى جولتى عام ١٩٥٦، ١٩٦٧ إلا أن إنجازه ضمن خطة إعداد مسرح العمليات للحرب أكسب قواتنا الجوية مناعة ضد احتمالات أى نجاح لاختراق طائرات العدو وقذف طائراتنا وهى فى أضعف حالاتها عندما تكون جاثمة على الأرض.

وعند قياس قدرات القوات الجوية بالتفصيل وإدخال كل الاحتمالات للهجمات الجوية المضادة على قواتنا كنا قبل إنشاء هذه الدشم والملاجئ نقدر حساب المكسب والخسارة بالنسبة العددية لردود فعل طيران العدو على قواعدنا فى التقدير العام للخسارة، أما الآن فلا مجال لحساب هذا التقدير.

وكان نجاح هذه الفكرة مع المتابعة الدقيقة فى إقامتها لزيادة مناعة قواتنا سببًا فى انتقال فكرتها إلى دول أوروبية كثيرة، كذا إلى إسرائيل، إذ إننى اطلعت على بعض صور القمر الصناعى السوفيتى التى كانت تطلعنى عليها القيادة السوفيتية لصور جوية لمطار إسرائيل فى شرم الشيخ، فشاهدت تفصيلات المطار والدشم الخرسانية المشابهة لفكرة الدشم المصرية. ولكن الدشمة الإسرائيلية تضم طائرتين أو ثلاث طائرات كما أن جميع الدشم ليس لها أبواب حيث شاهدت مقدم الطائرات والجندى الحارس برشاشه القصير فى يده

أمام كل طائرة ولاحظت أن فتحة الدشمة فى اتجاه الشرق. ولم تعمم إسرائيل هذه الفكرة فى مطاراتها الأربعة فى سيناء.

وكان من نتائج هذا الانحياز فى وقاية طائراتنا داخل قواعدها، بالإضافة إلى كثافة الدفاع الجوى على جميع القواعد والمطارات الجوية بوحدات صواريخ سام إن اكتسب طيارونا المقاتلون الثقة فى أنفسهم وفى سلاحهم وفى الإعداد والتخطيط فزادت معنوياتهم وقدراتهم القتالية.

وإذا أضفت هذا الإعداد غير العادى إلى قدرات قواتنا الجوية، ومضاعفة عدد المطارات الجديدة ثلاث مرات عما كانت عليه عام ١٩٦٧، وإنشاء ممر جوى آخر لكل مطار، وتنويع وسائل الاتصال الخطى واللاسلكى ومتعدد القنوات، وارتفاع مستوى الكفاءة القتالية الجوية ومضاعفة قدرة الطائرات القاذفة المقاتلة خاصة فى المدى والتسليح، وزيادة عدد الطيارين لأمكن معرفة المميزات التعبوية والتكتيكية التى كانت عليها قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوى وقت أن طرحت الموقف العسكرى لاستعدادنا لمعركة تحرير الأرض على القائد الأعلى للقوات المسلحة فى أواخر أغسطس ١٩٧٠.

وكان نجاح القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى إنشاء وتجهيز أكبر شبكات الدفاع الجوى تطورًا فى العالم فى منطقة غرب قناة السويس، والتى لم تنجح إسرائيل فى إعاقة مصر عن إنشائها وتطويرها، كان هذا النجاح سببًا فى أن تصبح هى المظلة الواقية لحماية التجميع الرئيسى للقوات المصرية غرب قناة السويس. كما تبين لإسرائيل أن قوة وفاعلية هذه الشبكة ستمكن القوات المصرية من عبور قناة السويس، ومواصلة الهجوم حتى المضايق الاستراتيجية فى سيناء بسهولة، وأن تعرض القوت الجوية الإسرائيلية لها سوف يحول منطقة الهجوم المصرى شرق قناة السويس إلى مقبرة أكيدة للطيران الإسرائيلى، وكانت تجربة شهرى يونيه ويوليه عام ١٩٧٠ قريبة لذاكرة وتقدير القيادة الإسرائيلية عندما تمكنت شبكة الدفاع الجوى المصرى من إلحاق خسائر جسيمة فى قوات العدو الجوية. كما قدرت إسرائيل مدى فاعلية الصواريخ المصرية فى شل أقوى سلاح ردع لديها، وعلى ذلك

التجمع الرئيسى

أصبحت شبكة الدفاع الجوى المتطورة الملاصقة لشاطئ الغربى لقناة السويس هى العامل الأساسى لنجاح عمليات الهجوم الشاملة لتحرير سيناء بدون خسائر كبيرة، وأمكن بالفعل شل فاعلية الطيران الإسرائيلى.

معلومات إضافية عن العدو:

إن حرب السنوات الثلاث كانت فرصة نادرة استغلتها قواتنا فى معرفة أقصى ما يمكن من معلومات عن العدو نتيجة للتلاحم البرى والجوى وعناصر الاستطلاع الأرضية والجوية التى تمكنت من التواجد فى عمق سيناء. ولم تكن هذه المعلومات مقصورة على أسلوب قتال العدو التكتيكى فقط، بل شملت معرفة طباعه وقدرته على القتال وأوضاع قواته وتجهيزاته ومعداته شرق القناة بالتفصيل، وكذا خاصية الجنود ومعنوياتهم ونفسياتهم، وتدرجت هذه المعلومات إلى معرفة رأى الجنود الإسرائيليين فى أوضاعهم ودرجة استعدادهم معنويًا للاحتفاظ بسيناء فى أيديهم. وقد تأثروا جدًا بكثرة الخسائر وبطول زمن الحرب، وشعرت إسرائيل أن مكسبها فى احتلال سيناء بدون رصيد، وأنها أول تجربة لم يستعدوا لها مسبقًا. وعندما اتخذت القيادة الإسرائيلية أسلوب الدفاع التقليدى لأول مرة ازداد شعور الجنود الإسرائيليين بالمرارة، إذ إنهم لم يمارسوا أسلوب البقاء فى الخنادق لمدة طويلة قبل ذلك.

وقدرت إسرائيل أن حصول مصر على هذا القدر من المعلومات التكتيكية والتعبوية عن القوات الإسرائيلية نتيجة للعمليات المستمرة فى البر والبحر والجو حقيقة لم تسنح للمصريين فى المعارك السابقة، وأنها سوف تعطى المصريين تفوقًا فى التخطيط التكتيكى والقدرة القتالية فى المعركة القادمة.

القوات البحرية:

إن حجم وكفاءة قواتنا البحرية لا يحتاج منى إلى إيضاح أكثر إذ أن تفوقها على القوات البحرية الإسرائيلية فى الكم والكيف فى مسرح عمليات البحرين الأبيض والأحمر كان ساحقًا. وكان الاهتمام بدعم قواتنا البحرية بعنصر دفاع جوى مؤثر خلال عملياتها البحرية

البعيدة يدخل دائمًا في خطط العمليات المشتركة، كما كان التنسيق والتعاون مع القوات الجوية يعتبر أمرًا حيويًّا لتأمين العمليات البحرية عامة.

وتميزت قواتنا البحرى أخيرًا بعنصر قتالى هام، وهو الوحدات البحرية الخاصة والتى أضافت إلى قواتنا البحرية قدرات هجومية مؤثرة.

وكانت زيادة حجم قوات المهندسين العسكريين فى القوات المسلحة، واتساع تخصصاتها ومسؤولياتها وانتشارها ومقدراتها الفنية والقتالية عاملًا مؤثرًا فى قدرة القوات المسلحة واستعدادها للعبور فى كل مكان من المواجهة وفى أى وقت تحدده القيادة المصرية. وكانت كل هذه الوسائل والإمكانات محمية وقت إنزالها أو تشغيلها على قناة السويس لوجود شبكة الدفاع الجوى المتطورة التى أعدت خصيصًا لحماية العبور.

تسليح متطور للمقاتل:

وكان المميز فى تسليح الحجم الكبير فى القوات المسلحة هو نوعية متطورة من الأسلحة الفردية لها القدرة على التعامل بسهولة مع أسلحة تعتمد عليها إسرائيل فى ميدان القتال وهى الدبابات والطيران. وعلى ذلك أدخل ضمن تنظيمهم جميع التشكيلات، وخاصة ألوية المشاة «أسلحة مضادة للدبابات متنوعة إضافية». وزاد معدل توزيعها بحيث يعطى المقاتل المشاة عندما يتلاحم مع وحدات مدرعة معادية قوة الصد والتدمير، ويكون لرجال المشاة بعد عبورهم القناة القدرة على القتال لحين عبور الأسلحة المعاونة الثقيلة.

وكان السلاح الثانى الذى تميزت به قواتنا هو السلاح المضاد للطائرات الصاروخ سام ٧، الذى يحمل على الكتف، ويعمل ضد طائرات العدو التى تقترب على ارتفاعات منخفضة جدًّا. وكان الاتحاد السوفيتى قد استجاب لطلب مقاتل الدفاع الجوى بعد استخدام هذا السلاح بزيادة وزن المقذوف وزيادة سرعته، وتطور السلاح إلى سام ٧ المعدل، كما كان معدل توزيعه على الوحدات الميدانية كبيرًا.

وكانت هناك ميزة أخرى فنية لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى إسرائيل ملاحقتها حتى ذلك الوقت، وهى عدم تمكن أجهزة العدو الإلكترونية فى الطائرة أو على الأرض من معرفة الترددات والقدرات الفنية للصاروخ سام ٣ وسام ٧، والمدفع المضاد للطائرات ٢٣ مم ذى الأربع مواسير الذى يوجه بأسلوب رادارى خاص. وترتب على ذلك عدم قدرة الطيران الإسرائيلى وأجهزته الإلكترونية والاستطلاعية والإنذارية على الإفلات من التأثير المدمر لهذه الأسلحة الثلاثة، فتحول هذا الواقع إلى زيادة قدرة الوحدات المضادة للطائرات فى التشكيلات الميدانية ضد طيران العدو الواطى.

وعلى ذلك كانت هذه الأسلحة النوعية الحديثة وقدرتها القتالية العالية ومعدل توزيعها الكبير على كتائب ولواءات المشاة التى تمثل الموجات الأولى فى الهجوم عوامل أخرى مؤثرة فى تفوق ميزان القوى على مستوى التشكيلات الميدانية لقواتنا.

أما على المستوى التكتيكى فكان التلاحم القتالى والهجمات الجريئة بواسطة دوريات القتال، أو الوحدات الصغيرة، أو كتائب الصاعقة، أو المعارك الجوية بين الطيارين المصريين والإسرائيليين فرصة جيدة جدًا لمعرفة قدرة وإمكانيات المقاتل الإسرائيلى طوال ثلاث سنوات تمكن فيها المقاتل المصرى من كسر حاجز الخوف الذى صوره العدو كأسلوب من أساليب الحرب النفسية، ونجح فيه خلال الحروب السابقة. وعرفت قواتنا خلال معاركها المحدودة طوال ثلاث سنوات أن التفوق الإسرائيلى الذى استحوذ على عقلية المقاتل العربى ما هو إلا خداع لإظهار القدرة القتالية للجندى الإسرائيلى مسبقًا لأى معركة. ولم تسنح فرصة للتلاحم الواقعى وجهًا لوجه فى معارك سابقة، وبدا ظهر لجنودنا القدرة الحقيقية القتالية للجندى الإسرائيلى، كما ظهرت أمثلة كثيرة لمسها المقاتل المصرى فى معارك التلاحم شرق القناة. وقدرت إسرائيل أن فقد هذه الحقيقة، وكشف أمرها، وإظهار حقيقة ومقدرة الجندى الإسرائيلى الوهمية ستكون عاملًا جديدًا يكتسبه المقاتل المصرى لتفوقه قتاليًا فى المعركة المقبلة، كما أصبح المقاتل المصرى بقدراته القتالية الجديدة ومعنوياته وإرادته هو العامل الأساسى الذى تفوق على كل ما ذكرته من مميزات استراتيجية أو تعبوية

أو تكتيكية. وكانت خبرات ومعارك حرب السنوات الثلاث هى السبب المباشر الذى أتاح هذا القتال أن يغير ميزان القوى العسكرية مع إسرائيل.

القدرات المعنوية:

أما عن المقارنة فى الكيف، فإن القدرة القتالية التى تميز بها المقاتل المصرى خلال عملياته الهجومية المباشرة فى جبهة قناة السويس ولمدة ثلاث سنوات متواصلة، بالإضافة إلى كسر حاجز الخوف الذى كان يغلف الجندى الإسرائيلى، جعلت من المقاتل المصرى أداة قتالية ذات مستوى رفيع للغاية. ولم يكن لدى إسرائيل حتى ذلك الوقت معدات حربية مميزة بصفات فنية غير معروفة لدى قواتنا، إذ إن آخر إضافة من المعدات الإلكترونية الفنية التى وصلت إلى إسرائيل قبل نهاية حرب السنوات الثلاث قد جهزت بها قواتنا أيضًا بدرجة جعلت التقييم العام - بالمقارنة بين القوتين الإسرائيلية والمصرية فى هذا المجال - متساويًا. ولكن كانت كفة الميزان فى الكيف مطوقة للجانب المصرى بدخول شبكة الدفاع الجوى المتطورة، ونجاح رجال الدفاع الجوى فى غرسها على الشاطئ الغربى لقناة السويس مباشرة، بالإضافة إلى قدرتها الآلية وخفة حركتها فى انتقالها إلى أى مكان آخر بمرونة. وكان هذا الوضع الأخير كافيًا لارتفاع التقييم المقارن من ناحية الكيف عامة.

ولو أضفنا عوامل أساسية أخرى كانت متوفرة مثل إرادة القتال، والقدرة القتالية للضابط والجندى، والروح المعنوية، وتهيئة الرأى العام المحلى والإقليمى، وإعداد مسرح العمليات والشعب للمعركة، وتقدير موقف الدولة الاقتصادى مع وجود الاحتياطات للمعركة سواء فى الخامات أو فى القوات نجد أن ميزان القوى فى صالح معركة مصر التى تتسم بالقوة وبطول النفس.

قياس نسب التفوق:

وتأكيدًا على صحة هذا التفوق فى ميزان القوى أسجل بيانًا صدر من مارشال الاتحاد السوفيتى «جريتشكو» وزير الدفاع فى أكتوبر ١٩٧١:

ففى لقاء يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧١ بين القمة المصرية والسوفيتية فى موسكو كانت المناقشة تدور حول القدرات العسكرية للقوات المصرية، وهل الجيش المصرى قادر على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء أم لا؟ وأجاب المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى بالبيان التالى أمام الحاضرين(*): «إن هناك ثلاثة عوامل تحدد مقدرة أى جيش: هى التعداد ونوعية التسليح والكفاءة القتالية، ثم معنويات الجيش، فإذا كان الجيش يتمتع بتفوق فى هذه العوامل الثلاثة يمكن له أن يضمن النجاح». واستطرد فى القول: «إن المقارنة بينكم وبين إسرائيل فى العوامل التى ذكرتها تشير إلى تفوقكم بالنسبة للتعداد ونوعية الأسلحة والكفاءة القتالية». ثم قرأ جريتشكو من بيان لديه مقارنًا بين قوة إسرائيل وقوة مصر وسوريا مجتمعين بالنسبة لكل سلاح من الأسلحة، وأشار إلى تفوق عربى بنسبة ٢ : ١ فى عدد القوات، كذا فى الأسلحة وخاصة فى الدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوى. أما بالنسبة للطائرات فلديكم تفوق عددى يصل إلى ٢ : ١. وذكر أن الطائرة الفانتوم الأمريكية تحمل سبعة أطنان قنابل، وفى هذه الحالة لا تزيد سرعتها عن ٩٠٠ كيلو متر ساعة. وقد أثبتت التجربة فى فيتنام، وفى منطقة قناة السويس أن الطائرة الميج تمكنت من إسقاط الفانتوم وهى محملة. أما بالنسبة للأسلحة البحرية فلديكم أيضًا تفوق على إسرائيل بشكل قاطع. وبالنسبة للمعدات الهندسية فلديكم ما يكفى لإقامة تسعة كبارٍ على قناة السويس، كما وصلكم كل الأجهزة اللازمة لفتح الثغرات، كما يوجد لديكم كتائب خاصة بالتشويش على العدو إلكترونيًا. ولقد أصبح لدينا المعلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالاستطلاع الجوى».

وعلق بريجنيف على هذا البيان بقوله: «بعد أن سمعنا هذا البيان التفصيلى لا يصح أن نسمع حديثًا عن ضعف القوات المصرية، وأنها ليست فى مستوى العدو، إذا كان أفراد الجيش المصرى يرددون مثل هذه الأقوال فإن الجيش فى هذه الحالة يصبح غير مستعد لأى معركة مهما تلقى من أسلحة».

(*) انظر مذكرات محمود رياض - البحث عن السلام وصراع الشرق الأوسط ص ٣٨٢.

وكانت هذه الأقوال قد نبعت من بعض القادة العسكريين في ذلك الوقت وترددت بين القوات، الأمر الذى يؤثر على إرادة القتال في القوات المسلحة، خاصة بعد أن توضح من أحداث مايو ١٩٧١ عدم استعداد الرئيس السادات لبدء معركة تحرير الأرض.

وكان موقف القوات المصرية في أكتوبر ١٩٧١ مثل موقفها تمامًا في أوائل ١٩٧١ فلم يجد أى تغيير في الإمداد والدعم العسكري لمصر خلال هذه الفترة، أى إن المقارنة التى أعددتها كانت مطابقة تمامًا لما أدلى به المارشال جريتشكو عن مقارنة القوات العربية مع إسرائيل في أكتوبر من نفس السنة.

وإذا كان الدعم بالأسلحة والمعدات العسكرية من الدولتين العظميين لكلا الطرفين المتصارعين وهي- الأسلحة والمعدات- أهم عنصر من عناصر التفوق في القوى العسكرية، وإذا كانت الصفقات التى تجمت بها الشأن حجمها وقيمتها المادية هي الدليل لمعرفة تطور ميزان القوى بينهما، فسوف أحاول إظهار هذه الصفقات خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢ لإبراز موقف مصر وإسرائيل بالنسبة لعنصر التسليح ونموه فيهما.

وكنت خلال قيادتى للقوات المسلحة أتابع هذه الإحصاءات المقارنة بيننا وبين إسرائيل قبل مناقشة تقدير الموقف العسكرى كل ثلاث أشهر منذ عام ١٩٦٨.

وقبل أن أوضح المقارنة خلال هذه الفترة يجب أن أذكر بعض الاعتبارات السياسية والعسكرية المواكبة لهذا الإمداد بالسلاح لكلا الطرفين.

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية:

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في حالة «حذر شديد للغاية» طوال أعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩ وحتى شهر سبتمبر ١٩٧٠ بسبب اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل المنتصرة عام ١٩٦٧ لديها التفوق العسكرى على العرب، بالإضافة إلى اتجاه الجهد العسكرى الرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية إلى فيتنام. وتحولت حالة الحذر الشديد للغاية إلى إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد إسرائيل المستمر بالمعدات والأسلحة الحديثة، صاحبها فتور في العلاقات السياسية أيضًا. وبالرغم من تمكن

الرئيسى

إسرائيل من توقيع صفقة طائرات اسكاى هوك قدرها مائة طائرة وفانتوم ٤ قدرها خمسون طائرة فى أواخر ديسمبر ١٩٦٨ كان الرئيس جونسون قد وعد بها إسرائيل فى فبراير ١٩٦٦ فإن شرط التسليم وضع تحديًا لآمال الإسرائيليين، فقد اشترط العقد تسليم ١٦ فانتوم عام ١٩٦٩، وتسليم الباقى عام ١٩٧٠، أى أن تسليم الصفقة استغرق سنتين. ولم يكن هذا أمرًا مألوفًا يدلل على علاقات عادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى هذه الفترة.

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نتيجة لأزمة الأردن بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية، كذا رحيل الرئيس جمال عبد الناصر فى شهر سبتمبر ١٩٧٠، وأصبحت إسرائيل هى الرصيد الاستراتيجى للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

ففى ٥/ ١٠/ ١٩٧٠ وافق نيكسون على صفقة سلاح قيمتها ٦٠ مليون دولار لإسرائيل شملت أسلحة مضادة للدبابات، وطائرة استطلاع إلكترونية سلمت إلى إسرائيل فورًا.

وفى ١١/ ١/ ١٩٧١، وقع نيكسون اعتمادًا بقرض قيمته ٥٠٠ مليون دولار لصالح إسرائيل تحت ضغط عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكى مصحوبًا بسلطات غير محدودة للرئيس نيكسون بهدف الوصول إلى توازن مقبول لموقف إسرائيل العسكرى والاقتصادى فى المنطقة العربية وكانت إسرائيل قد طلبت ١٠٠ طائرة سكاى هوك و٢٥ طائرة فانتوم. وكان بطء الرئيس نيكسون فى استغلال هذا القرض، خاصة من ناحية الإمداد بالطائرات الحديثة واضحًا، إذ إنه لم يوافق على استئناف إمداد إسرائيل بطائرات الفانتوم ٤ إلا فى ٣١/ ١٢/ ١٩٧١.

ثم تصاعد خط الإمداد بالأسلحة المتطور لإسرائيل تصاعدًا ملحوظًا خلال عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ فوصل حجمه إلى عشرة أضعاف حجم الإمداد فى السنوات الثلاث السابقة. وقد كشفت هذه الظاهرة تقرير لجنة مشكلة من أعضاء الكونجرس الأمريكى نشر عام ١٩٧٤ بعد أن زارت اللجنة مصر وإسرائيل، وجاء بالتقرير «أن القوات الإسرائيلية دعمت بتسليح أمريكى خلال عامى ١٩٧٢ وبداية عام ١٩٧٣ بمقدار يساوى ثلاث

حجم قواتها العسكرية عام ١٩٧١، وأن المعونة العسكرية التى تلقتها إسرائيل عام ١٩٧٢ فقط تساوى ٦٠٠ مليون دولار، وهى قيمة أكبر مما قدمه الرئيس جونسون لإسرائيل خلال مدة رئاسته كلها، وكانت معظمها من الطائرات الفانتوم، والاسكاى هوك، وصواريخ شرايك ولوى، وطائرات هليكوبتر ضد الدبابات، وأجهزة إلكترونية متطورة، وبذا أمكن لإسرائيل أن تعيد توازنها العسكرى مع العرب اعتبارًا من بداية عام ١٩٧٣. فى نفس الوقت الذى تمكن فيه الاتحاد السوفيتى من إمداد الجبهتين السورية والمصرية بالأسلحة والمعدات المتطورة أيضًا محافظًا بذلك على ميزان القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل، أى أن فترة التفوق فى ميزان القوى العسكرية لصالح العرب كانت مقصورة على الفترة من أواخر عام ١٩٧٠ وطوال عام ١٩٧١.

الدعم السوفيتى لمصر:

كانت تعويض الأسلحة والمعدات التى فقدت فى معركة يونيه ١٩٦٧، وإعداد القوات المسلحة للصمود هى طابع الفترة من يونيه ٦٧ حتى آخر عام ١٩٦٨. وكان التوازن فى القوى مع إسرائيل فى التسليح والمعدات العسكرية لحجم القوات المسلحة الجديدة هو طابع الفترة من أول عام ١٩٦٩ حتى نهايته. وكانت خطة الإمداد بالأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة بغرض التفوق على إسرائيل هى طابع عام ١٩٧٠.

ركز الاتحاد السوفيتى مساعداته العسكرية لمصر عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة عبر جسر جوى وبحرى كثيف استمر أكثر من عشرين يومًا، عززته بعض الدول الشرقية والعربية أيضًا، وتمكنت على أثره مصر من تعويض خسائرها من معدات وأسلحة. كما نجحت فى إقامة أول نسق دفاعى غرب القناة معززًا باحتياطى مدرع فى نوفمبر ١٩٦٧.

استمر الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية فى إمداد الوحدات والتشكيلات الجديدة التى بدأت مصر فى إنشائها وتجميعها بالأسلحة والمعدات، كما أسهم المستشارون السوفيت فى إعداد وتسليح وتدريب هذه التشكيلات إلى أن تحصل الرئيس جمال عبد الناصر فى يوليه ١٩٦٨ على صفقة كبيرة قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه ثم على أثرها استكمال تسليح

وإعداد التشكيلات الميدانية الجديدة والتى أنشئت تلبية لمطالب الخطة ٢٠٠، والتى تم الموافقة عليها هذا العام وهى الخطة التى تستهدف تحرير سيناء.

توالى إرسال الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتى كل ستة أشهر، وهو المعدل الزمنى الذى كانت القوات المسلحة الجديدة تستوعبه فى التدريب والإعداد. وكان عام ١٩٦٩ مثلًا يحتذى به فى سرعة إعداد وتدريب وتسليح القوات المسلحة الجديدة. وبانتهاء هذا العام كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى درجة التوازن فى القوى العسكرية مع القوات الإسرائيلية.

تركز الجهد بعد ذلك فى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات المتطورة، خاصة فى قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية ووحدات الاستطلاع، وتحقق ذلك بعد نجاح الرئيس عبد الناصر فى عقد صفقة تاريخية مع الاتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٧٠ شملت الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة، كذا قوات سوفيتية ميدانية للمعاونة فى حماية العمق الاستراتيجى لمسرح العمليات فى مصر. وبلغت قيمة هذه الصفقة أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه، واعتبرت من حيث حجمها ونوعية تسليحها ردعًا سياسيًّا وعسكريًّا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة. كما أن معدات وأسلحة وصواريخ هذه الصفقة مكنت قواتنا المسلحة من إقامة أكبر شبكة صواريخ متطورة للدفاع الجوى غرب القناة.

وفى يوليه ١٩٧٠ تمكن الرئيس عبد الناصر من الحصول على صفقة كبيرة أخرى، وصلت قيمتها المادية إلى ٢٨٢ مليون جنيه، وتميزت أسلحتها ومعداتها بقدرات تكنولوجية خاصة بنظم شبكات الدفاع الجوى والقوات الجوية ووحدات الاستطلاع. كما شملت هذه الصفقة موافقة الاتحاد السوفيتى بإمدادنا بلواء جوى لقاذفات ثقيلة صاروخية له قدرات ضخمة فى مهام الردع الجوى، بالإضافة إلى صواريخ جديدة طراز سام ٦، ولواء استطلاع جوى استراتيجى، وسرب ميج ٢٥ يصل مصر لأول مرة.

تحسين الكفاءة القتالية للطائرة الميج ٢١ المعدلة:

كان أهم ما تميزت به رحلة الرئيس عبد الناصر إلى موسكو فى يوليه ١٩٧٠ هو موافقة القادة السوفيت على إدخال تعديل جذرى للطائرة الميج ٢١ معدلة بتغيير محركها إلى محرك آخر حديث.

وكان دافع القيادة السوفيتية السياسية والعسكرية هو تطوير وتحسين طائراتهم المقاتلة القاذفة كي تحقق المهام القتالية في مسرح عمليات الشرق الأوسط معتمدين على الخبرة في القتال باستخدام طائراتهم السوفيتية الصنع في حرب فيتنام وفي معارك الاستنزاف في مسرح عمليات سيناء، وهي مناطق مختلفة عن مسارحهم القتالية في أوروبا والتي صمموا معداتهم العسكرية، وخاصة الطيران على أساسها.

ولو أن تغير هذا المحرك الجديد كان مكلفًا إلا أنه أكسب الطائرة الميج ٢١ المعدلة قوة دفع أكبر مع استهلاك في الوقود أقل نسبيًا. وقام الاتحاد السوفيتي بتصنيع الموتور الجديد بأعداد كافية لطائراتنا الميج ٢١ المعدلة الموجودة لدينا، وتم تركيب الموتور الجديد في ورش ومصانع الطائرات المصرية في مصر. ثم كان الإمداد الجديد من هذا النوع مميزًا بهذا المحرك الجديد.

وكانت هذه التعديلات الفنية في الطائرة الميج ٢١ والتي تمت في عام ١٩٦٩، والموتور الجديد ى ٥١١ هما الأساس الذى اعتمد عليه السوفيت في تصميم وتصنيع الطائرة القاتلة القاذفة الميج ٢٣ فيما بعد.

ونتيجة لهذا التطور الفنى في طائراتنا الأساسية في القوات الجوية المصرية قد أسقطنا من حساباتنا التقديرية في ميزان القوى الجوية في مسرح عملياتنا المنتظر،القدرات المتميزة في الطائرة الفانتوم ٤ بالنسبة للحمولة في القنابل والصواريخ، كذا في المناورة، إذ إنها في حالة زيادة حمولتها تقل سرعتها عن ٩٠٠ كم ساعة، وتحتاج في نفس الوقت إلى حماية جوية. وإذا لم تتوفر هذه الحماية تضطر الفانتوم إلى تقليل حمولتها للاحتفاظ بسرعتها حفاظًا على أمنهاوفى هذه الحالة تزول قدراتها التدميرية.

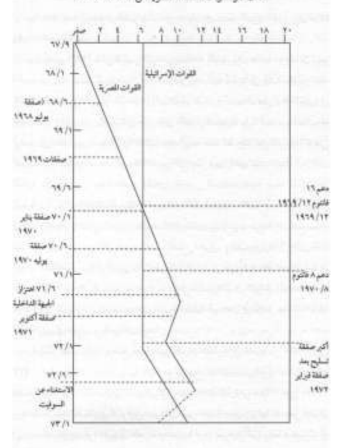
وإذا أدخلنا القدرات والكفاءة القتالية التى اكتسبتها طائراتنا المقاتلة القاذفة الميج ١٧- ٢١ المعدلة، ومحركها الجديد، والسوخوى ٧، وهى الغالبية الكلية في قواتنا الجوية من جهة نظر المقارنة النسبية فى الكيف، لوجدنا أن الطائرة القاذفة المقاتلة قد زادت بعد تعديلها إلى ضعف قدراتها الأولى قبل التعديل.

ودخلت هذه الزيادة في القدرات ضمن حسابنا في تقدير التفوق الجوى بين قواتنا وقوات العدو الجوية.

وفي أكتوبر ١٩٧١ تمكن الرئيس السادات بصاحبه الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية من إتمام صفقة كبيرة مع الاتحاد السوفيتي، وصلت قيمتها إلى ٢٨٨ مليون جنيه. ولكن الظروف الداخلية والخارجية، وأهمها تركيز الرئيس السادات على آماله الكبيرة في إنهاء الصراع المصري- الإسرائيلي عن طريق الحلول السلمية، ونبذ أسلوب القتال،وما ترتب على ذلك من هبوط إرادة القتال. وقد أثرت هذه الظروف على البرنامج الزمني لتسليم أسلحة ومعدات هذه الصفقة أكثر من اثنى عشر شهرًا تخللها توتر حاد في العلاقات الثنائية بين الدولتين نتيجة للقرار المفاجئ للرئيس السادات بإنهاء مهمة المستشارين السوفيت في يوليه ١٩٧٢. وتبع ذلك عودة الوحدات السوفيتية المقاتلة بأسلحتها المتطورة في الدفاع الجوى والقوات الجوية، ونظم شبكات إلكترونية، وسرب ميج ٢٥، وقطع بحرية مساعدة، ووحدات ومراكز تدريب أطقم الدفاع الجوى، والطيارين، الأمر الذى أفقد القوات المسلحة توازنها في القوى لفترة طويلة. وبالرغم من تغير قيادة القوات المسلحة في أكتوبر ١٩٧٢ وحدوث بعض قلاقل أمنية داخل التشكيلات في القوات المسلحة بعدها مباشرة فإن الانتهاء من تسليم معدات وأسلحة الصفقة السوفيتية في أواخر عام ١٩٧٢ قد أعاد التوازن في القوى من ناحية التسليح.

فقرة ٤ وفيما يلي رسم بياني يوضح معدل نمو القوات المصرية في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٢، وتأثير الاعتبارات السياسية عليه، مع توضيح فئة التفوق في القوى العسكرية، كما يتضح ركود الإمداد العسكري الأمريكي لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠، بينما كان الإمداد العسكري السوفيتي مطردًا في نفس الفترة حجمًا ونوعية مما جعل التفوق في ميزان القوى بين قوة الجبهتين المصرية والسورية وبين إسرائيل أمرًا واقعًا وملموسًا في أواخر عام ١٩٧٠، واستمر كذلك حتى نهاية عام ١٩٧١.

معدل نمو القوات المسلحة المصرية من ١٩٦٧ - ١٩٧٢



وإذا كان التفوق فى القوى بين الجبهتين المصرية والسورية وبين إسرائيل قد حدده المارشال جريتشكو فى أكتوبر ١٩٧١ بنسبة ٢ : ١ فإن توحيد جهود القتال ضد إسرائيل فى توقيت واحد، كما كان متفقًا عليه فى خطط عمليات تحرير الأرض فى أواخر ١٩٧٠ وأوائل عام ١٩٧١ وما يترتب على ذلك من تثبيت (ثلث) القوة الإسرائيلية على الأقل أمام جبهة الجولان، فإن هذا التوحيد يمكن أن يصل بالتفوق فى القوى إلى نسبة ٣ : ١ لصالح الجبهة المصرية. بالإضافة إلى ما كنت أتوقعه من إمدادنا بعدد لا يقل عن ٥٥ طائرة ميراج ٣ وميراج ٥ من القوى الجوية الليبية، إذ إن تشجيع الرئيس عبد الناصر لقادة الثورة الليبية لشراء أكبر عدد ممكن من طائرات الميراج من فرنسا، ومساعدات مصر فى أسلوب التعاقد، وإرسال الفنيين والطيارين المصريين للتدريب عليها فى فرنسا تحت ستار هوية ليبية، واشتراك أفراد مصريين فى استلام هذه الطائرات، وتنظيم وإنشاء الأسراب القاتلة فى ليبيا، بالإضافة إلى الارتباط والعلاقة المتميزة بين مصر وليبيا الثورة جعل التقدير فى إضافة هذا الدعم من الطائرات الميراج الليبية أمرًا مؤكدًا.

وغير ذلك لن أضيف أو أشير فى هذه المقارنة لميزان القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل فى هذه الفترة إلى أى احتمالات دعم عسكرى من الدول العربية خارج نطاق المواجهة عند بدء معركة تحرير الأرض، فأى دعم إضافى آخر فى مجال هذه المقارنة فى القوى يدخل فى مجال الاحتمالات المتوقعة، ولا يصح إدراجها فى حسابات الواقع الملموس.

مع وصول معدات وأسلحة صفقة يوليه ١٩٧٠ تمكنت قواتنا المسلحة بعد إضافة الدعم السوفيتى لقواته الميدانية تمكنت من الوصول إلى نسبة التفوق فى ميزان القوى العسكرية مع إسرائيل منذ ذلك الوقت.

وتأثر الموقف الاستراتيجى العام فى المنطقة بسبب حادثين كبيرين وقعا فى شهر سبتمبر ١٩٧٠، هما تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن أعقبها وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، ولكن بقى التفوق العسكرى فى ميزان القوى لصالح الجبهتين المصرية والسورية معًا، ولكن الرئيس السادات لم يكن لديه الاستعداد لإصدار قرار معركة تحرير الأرض لأسباب

وضحتها فى فصول هذه المذكرات، علمًا بأن القوات المصرية والسورية كانتا فى أتم استعداد لبدء معركة التحرير، وأن التخطيط والتنسيق بينهما قد تم على أفضل وجه، وأن التفوق العسكرى للقوات العربية جعل الأشهر الأولى من عام ١٩٧١ هو أنسب التوقيتات لبدء معركة تحرير الأرض.

لقد صرح الرئيس عبد الناصر لى، وللزميل محمود رياض فى أواخر أغسطس ١٩٧٠ بقوله: «إن توقيت معركة الأرض لن يتجاوز ربيع عام ١٩٧١». وكان تقديره سليمًا فى توقيته، وفى رؤيته للبعد القريب معتمدًا على معرفته الشخصية بتفصيلات وتطور أهم الموضوعات تأثيرًا فى نجاح معركة تحرير الأرض.

إن من البيانات والحقائق التى أوضحتها فى هذا الفصل، وهى مستقاة من تسجيلات مدونة عند حدوثها ومن واقعها، تدلل بالتأكيد القاطع على تفوق قواتنا المسلحة فى الكم والكيف على القوات الإسرائيلية ابتداء من أواخر عام ١٩٧٠ حتى أواخر عام ١٩٧١. وهذه البيانات والحقائق تستكمل ما ذكرته فى مذكراتى الأولى عن «حرب الثلاث سنوات» بالنسبة لموضوع تفوق ميزان القوى على إسرائيل خلال نفس الفترة.. ومن متابعتى لمعدل نمو قوات الطرفين بعد ذلك تبين لى أن هذا التفوق فى القدرة العسكرية الذى تمتعت به مصر خلال الفترة المشار إليها لم يتكرر بعد ذلك، الأمر الذى يؤكد صحة التحديد الزمنى الذى حدده الرئيس عبد الناصر لضرورة إتمام معركة تحرير الأرض الشاملة فى ربيع ١٩٧١.

كما أن هذه الحقائق تدحض قول بعض القادة العسكريين الذين تولوا قيادة القوات المسلحة بعد ١٥ مايو ١٩٧١، وغيرهم من الكتاب الصحفيين المشككين.

***



٥

تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن



الفصل الخامس

تصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن

كان الأردن يدخل ضمن التخطيط الاستراتيجى العام مع العراق وسوريا مكونين معًا الجبهة الشرقية ضد إسرائيل. وكانت المقاومة الفلسطينية لها دور إيجابى فى هذا التخطيط، خاصة على الجبهة الأردنية بوصفها امتداد للضفة الغربية حيث يتمركز ويقيم أكبر تجمع بشرى فلسطينى.

وكان الموقف السياسى العام لدول هذه الجبهة هو التنافر وصعوبة التنسيق فى التخطيط العسكرى الإقليمى الذى استوجب تمركز وحدات عراقية وسورية فى الأراضى الأردنية لتميزها الجغرافى وطول مسافة المواجهة مع إسرائيل. وكان هذا التنافر قد تولد نتيجة لاختلاف الاتجاهات السياسية، واختلاف نظم الحكم فى الدول الثلاث.

وكان من الطبيعى بعد معركة يونيو ١٩٦٧، أن تكثف المقاومة الفلسطينية بعد انسحابها من الضفة الغربية فى الساحة الأردنية لتتخذ منها قاعدة انطلاق جديدة لعملياتها الفدائية ضد إسرائيل. وكانت فكرة المنظمات الفلسطينية أن يظل الصراع ساخنًا من خلال العمل الفدائى إلى أن تسترد جيوش الدول العربية مقوماتها مرة أخرى تمهيدًا لتحرير الأرض وإعادة الحقوق الفلسطينية. وكان من الطبيعى ألا تعترف المنظمات بقرار وقف إطلاق النيران الذى وافقت عليه دول المواجهة مع إسرائيل.

لقد عرض الملك حسين موقفه العسكرى بعد المعركة فى مؤتمر الخرطوم (أغسطس ١٩٦٧)، وبين عدم إمكانية استعاضة خسائره فى المعدات والأسلحة بالسهولة الممكنة لمصر وسوريا، بالإضافة إلى تعرض المدن والأهداف الأردنية إلى غارات إسرائيل الانتقامية كرد فعل للعمل الفدائى الذى تقوم به المقاومة عبر نهر الأردن ضد إسرائيل، وأن وسائل الدفاع الجوى ليست كافية للتصدى للغارات الإسرائيلية، وانتهى عرض الملك حسين بضرورة تخطيط وتنسيق العمليات الفدائية مسبقًا مع القوات الأردنية حتى لا تفاجأ بردود فعل إسرائيلية ضد الشعب الأردنى.

ولما كانت دول المواجهة مع إسرائيل غير قادرة فى ذلك الوقت على مساعدة الملك حسين، فقد أقر المؤتمر تفويض الملك حسين لمحاولة «الحل السلمى» من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس إلى الحد الذى يصل إلى عقد صلح مع إسرائيل أو التفاوض معها أو الاعتراف بها، فتصدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيرى إلى هذا الاتجاه بقوله أمام جميع لرؤساء: «لا يوجد رئيس دولة أو ملك لديه تفويض بحل القضية الفلسطينية. وكان المقصود بهذا القول هو الملك حسين، وانتهى المؤتمر بعلاقة سيئة بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية.

وعند بدء الخلافات المحلية فى لبنان الذى تجمعت فى جنوبه أعداد ضخمة من الفلسطينيين بعد معركة يونيه ١٩٦٧، سارع كل من العماد أميل البستانى قائد الجيش اللبنانى، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى القاهرة للوساطة والتفاهم والاتفاق على تنظيم أسلوب التنسيق والتعاون بين الطرفين فى لبنان. وبعد عدة اجتماعات مع وزير الخارجية محمود رياض ومعى تم توقيع اتفاق بين الطرفين فى مكتبى بالقاهرة سمى «اتفاق القاهرة نوفمبر ١٩٦٩» يقضى بتمركز المقاومة الفلسطينية فى منطقة العرقوب بالقرب من الحدود السورية- اللبنانية- الإسرائيلية على أن للمقاومة حرية الحركة فى مناطق الجنوب اللبنانى دون تمركز دائم فيها. واستمر هذا الاتفاق عنوانًا للتعاون والتنسيق بين المقاومة والسلطات اللبنانية لأكثر من ثلاث سنوات.

نمت المنظمات الفلسطينية داخل الأردن نموًا سريعًا، وجندت الشباب الفلسطينى من كل مكان، وشمل تنظيمها السياسى والشعبى جهات ومنظمات فدائية كثيرة كان أهمها وأكبرها جبهة التحرير الفلسطينية (فتح)، وجناحها العسكرى «العاصفة»، وكانت تمثل الاتجاه المعتدل، والجبهة الشعبية الديموقراطية (نايف حواتمة)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) وكلتاهما تمثل الاتجاه المتطرف، بالإضافات إلى منظمات التحرير الشعبية، فلسطين العربية، النضال الشعبى، وجماعات أخرى. وكانت هذه الجبهات والمنظمات والجماعات الكثيرة لا يضمها قيادة عسكرية موحدة، الأمر الذى أدى إلى بروز

اختلاف في الفكر وخلط في المهام وانعكس ذلك على الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والسياسية. وبذا كانت هذه المنظمات تشكل تجميعًا بشريًا ضخمًا طابعه معنوى أكثر من تجميع قتالى مؤثر. وزاد الاختلاف بين المنظمات عندما جذبت معظم حكومات وأحزاب المنطقة العربية منظمة أو جماعة فدائية إلى إيوائها تحت ستر التسليح أو التدريب أو المعونات المالية، وهى في الحقيقة أصبحت مواليه لاتجاهات هذه الحكومات أو الأحزاب. ونتج عن ذلك أن فقدت المقاومة الفلسطينية وحدة العمل السياسى والعسكرى حتى الآن. وصدق الملك حسين عندما قال بصدد الشكوى من تصرفات المنظمات الفلسطينية في الأردن «قد تجمع لديَّ في الساحة الأردنية كل متناقضات العالم العربى».

اتفقت جميع المنظمات الفلسطينية على أن الأردن هو ساحة العمل الفدائى الوحيدة ضد إسرائيل بسبب أن غالبية الشعب الفلسطينى يسكن هذه المساحة، وأن الاتجاه إلى وحدة الضفتين الشرقية والغربية يعطى لشعب فلسطين الحق المشروع في جعل الضفة الشرقية هى القاعدة الرئيسية للنضال.

كما كان الاتفاق بينهم جميعًا على استقلالية العمل الفدائى، وأن يكون هذا العمل مقصورًا على المنظمات الفلسطينية في ساحة النضال وهى الأردن. وبالرغم من خطأ هذا الاتجاه فقد اعتمدت المقاومة على الأعداد البشرية التى كانت تسيطر عليها ولم تعط للقدرات القتالية أى اهتمام.

وكانت فتح وهى كبرى المنظمات ترى عدم استعدادها إلى التصادم مع السلطة الحاكمة في الأردن إلا إذا أقدمت هذه السلطة على الصدام أولًا، بينما كانت الجبهة الشعبية الديموقراطية ترى زيادة قدرة المقاومة القتالية تمهيدًا للسيطرة على الحكم. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فكانت ترى انطلاق الثورة الفلسطينية كى تتخذ كل الأراضى العربية قاعدة انطلاق لمناهضة الإمبريالية والصهيونية العالمية حتى يتحقق هدف تحرير الأرض.

واعتمدت سياسية مصر بعد عام ١٩٦٧ على ضرورة المحافظة على حركة المقاومة الفلسطينية، وتفادى الصدام مع السلطة الشرعية في كل من لبنان والأردن. وكانت مبادرة الرئيس عبد الناصر في اصطحاب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨ وتقديمه إلى القيادة السوفيتية عاملا قويًّا في إمداد المنظمة وفصائلها بالتسليح السوفيتي، وتأييد قضيتها. وكانت هذه المبادرة هي بداية الاتصالات المباشرة بين المنظمة وبين القيادة السوفيتية والتي مهدت طريق الاتصالات والتأييد السياسي والإمداد بالسلاح والذخيرة مع كل الحكومات الاشتراكية أيضًا. كما قامت مصر بفتح معسكرات تدريب للمقاومة في مصر وإمدادهم بالأسلحة والذخيرة والمفرقعات. وكان الرئيس عبد الناصر يرى أن أي تأخير في استعادة الضفة والقدس أو دوام استقرار إسرائيل فيها سوف يعطيها الفرصة لتغير ملامحها لتصبح جزءًا منها.

بدأ الملك حسين يقاوم أعمال التسلل أو القصف بالنيران بواسطة المقاومة الفلسطينية عبر نهر الأردن ضد إسرائيل، وأخذ يزج بالفدائيين في السجون ويصادر أسلحتهم. وكان حسين يرى أن قضية فلسطين هي قضية الأردن، وأنه لا يصح لفئات أو جماعات تدعى العمل الفدائي الفلسطيني أن تمزق وحدة الدولة.

وبدأت المقاومة الفلسطينية في إنشاء قواعد عسكرية داخل الأردن، كما قامت بتدريب وتسليح فصائلها تمهيدًا لانطلاق هجمات فدائية من داخل هذه القواعد بعيدًا عن المدن الأردنية، وعن نظر وعلم السلطات الأردنية أيضًا.

وقد اختبرت قدرة المقاومة على القتال عندما هاجمت إسرائيل قاعدة «الكرامة» في ٢١ مارس ١٩٦٨ بإحدى عشرة طائرة هليكوبتر حاملة جنود جو بالإضافة إلى قوة من الدبابات وعربات نصف جنزير حيث سارع الفدائيون في النقطة بالتصدى لها، وحدث قتال مرير عن قرب خسرت في إسرائيل ٢٩ قتيلًا، وأصيب لها ٩٠ جريحًا وعادت الغارة الجوية دون أن تحقق أهدافها. وكانت الدبابات الأردنية الموجودة في المنطقة قد دعمت المقاومة بنيران مباشرة على العدو، كما كان تصدى المقاومة الفلسطينية للعدو في معركة

الكرامة مظهرًا مشجعًا لرفع معنويات المقاومة والجيش الأردني معًا، وانضم لصفوف المقاومة بعد هذه المعركة أعداد كبيرة من المتطوعين، مما زاد في ثقتها وفي قدراتها القتالية.

وفي أغسطس ١٩٦٨ دفعت المقاومة دوريات كثيرة عبر نهر الأردن من غير إخطار مسبق أو تنسيق مع السلطة المحلية منطلقة من قاعدة السلط، فكان رد فعل العدو عنيفًا، إذ قام بغارات كثيفة أحدثت خسائر للمقاومة والقوات الأردنية أيضًا.

واستمرت المقاومة في عملياتها الفدائية عبر نهر الأردن والحدود الأردنية الإسرائيلية ضد إسرائيل متجاهلة السلطات الأردنية، كما بدأت شعارات رفع معنويات العمل الفدائي تنتشر داخل الأردن، يعقبها تصرفات جماعية وفردية غير مشروعة في القرى والمدن والطرق الداخلية، الأمر الذي أجبر الملك حسين في نوفمبر ١٩٦٨ أن يتخذ إجراءات عسكرية ضد المقاومة بحظر التجول في بعض المناطق المجاورة لغور الأردن. وقامت قوات البدو الموالية بشدة للملك حسين بضرب التجمعات الفلسطينية، وسقط ضحايا من الفلسطينيين. وسارعت المقاومة تطلب حماية الرئيس جمال عبد الناصر الذي تدخل في الأمر وأقنع الملك حسين بعدم ضرب المقاومة. وكان هذا هو الصدام المسلح الأول بين المقاومة والملك حسين.

قامت المقاومة الفلسطينية بعد ذلك بإجراءات وقائية لمواقعها داخل الأردن كما بدأت في إنشاء وتجميع وتنظيم «جماعات الميليشيا الخاصة»، وقيادة الكفاح المسلح، كما أخذت تنظم الجماهير في نقابات واتحادات بهدف تأييدها سياسيًّا ومعنويًّا، وأمكن للمقاومة بعد إتمام هذه الإجراءات الوقائية ودعم قواتها أن تحتفظ بهيبة محلية في مواجهة السلطة الأردنية.

وفي الجانب الآخر قام الملك حسين بإنشاء وتدريب وتنظيم «قوات المقاومة الشعبية» و «قوات الأمن الخاصة» دعمًا لسلطات الأمن الداخلية.

وبعد أن استكملت هذه التنظيمات الأمنية قام مجلس الوزراء الأردني بإصدار بعض التشريعات المقيدة لحركة المقاومة وفاعليتها تقضي بمنع حمل السلاح للمقاومة داخل المدن ومنع تخزين المتفجرات ومنع الاجتماعات والمظاهرات بالنسبة للفلسطينيين فقط. وكان هذا

الإجراء بداية للصدام المسلح الثاني بين المقاومة الفلسطينية وقوات الأمن والجيش في الأردن.

اعترضت قيادة الكفاح المسلح الفلسطينية على هذه القرارات وأخذت في تجنيد واستدعاء التنظيات الفلسطينية وقوات الميليشيا الشعبية التي بدأت تسير في شوارع عمان والمدن الأخرى بسيارات مسلحة حاملة شعارات عدائية للسلطة الشرعية. وتحول الموقف داخل عمان إلى موقف تحد، كما تحولت اتجاهات وأسلحة المقاومة إلى السلطة المحلية بدلاً من العمل ضد إسرائيل. وكان المحرك والمحرض الأساسي لهذه الاعتراضات هو الجناح المتطرف من المقاومة الفلسطينية ويمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) والجبهة الشعبية الديموقراطية (نايف حواتمه).

تحركت قوات الجيش الأردني واحتلت مواقع هامة حول عمان وأعدت الدفعية الميدانية عند معسكرات المقاومة. وعندما استكمل الجيش الأردني حصار عمان في شهر فبراير ١٩٧٠ شعرت المقاومة الفلسطينية بنية وجدية الملك حسين لتصفية المقاومة، فسارعت إلى طلب تدخل رؤساء الدول العربية بدعوى أن المقاومة تقوم بدور واضح في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وفي الاقتراب إلى المستوى الدولي لعرض قضيتهم كقضية تحرير.

تراجع الملك حسين للمرة الثانية إزاء تدخل رؤساء الدول وفك القيود التي صدرت ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن، ولكن المقاومة اعتبرت أن تراجع الملك هو انتصار لها، وقامت برفع شعارات معادية ضد السلطة الشرعية في الأردن معلنة رفض كل الحلول السلمية حتى اقتراح إنشاء دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية.

وفي يونيه ١٩٧٠ وقع الصدام الثالث بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الأردنية بعد أن طوقت القوات الأردنية عمان وقصفت مدفعيتها مواقع «العاصفة» لمنظمة فتح، ودمرت وأتلفت مساكن فلسطينية عديدة في عمان والزرقاء، وسقط ضحايا مدنيون كثيرون.

وكان رد فعل المقاومة الفلسطينية أن قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالاستيلاء على فندقين سياحيين في عمان، واحتجزت فيهما أكثر من خمسين رهينة من الأجانب، كما استولت على مكاتب وكالة غوث اللاجئين.

ومرة أخرى تدخل الرئيس عبد الناصر لدى الملك حسين لوقف إطلاق النيران من الطرفين باعتبار أن منظمة فتح- بالذات- هي أهم الظواهر الصحية في النضال العربي في ذلك الوقت، وهي تجسيد عمل للتحرك الكبير الذي طرأ على الشعب الفلسطيني تحت ضغوط القهر الإسرائيلي. كما استنكر الرئيس عبد الناصر في نفس الوقت أخطاء بعض فصائل المقاومة الأخرى.

تراجع الملك حسين للمرة الثالثة وقبل وقف إطلاق النيران بشروط المقاومة تحت تأثير تدخل الرئيس عبد الناصر، كما أعفى القائد العام وقاد الفرقة المدرعة من منصبيهما، وشكل لجنة تحقيق من الحكومة والمقاومة، كما قام بتشكيل دوريات ونقط دفاعية مشتركة في أماكن معينة من عمان.

وقائد

قدر الرئيس عبد الناصر أن قبول الطرفين وقف إطلاق النيران هو إجراء مؤقت تقديرًا لتدخله في الموقف لمنع الملك حسين من تصفية المقاومة، وأن أسباب التوتر ما زالت قائمة فقام بدعوة الطرفين للحضور إلى القاهرة منفردين.

حضر الملك حسين للقاهرة يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٧٠ وتباحث مع الرئيس عبد الناصر في الإسكندرية في الموقف المتصاعد بالأردن. وكان الملك حسين منزعجًا جدًّا من التصرفات اليومية لأفراد وجماعات المقاومة ضد السلطات الأردنية. وصرح للرئيس عبد الناصر عن الضغط الواقع عليه من ضباط الجيش الأردني لتصفية المقاومة في الأردن. وكان الرئيس عبد الناصر مقدرًا خطورة الموقف إذا تم القضاء على المقاومة، وتأثير ذلك على قدرات وفاعلية الجبهة الشرقية، كذا على الموقف الاستراتيجي في المنطقة العربية كلها، كما كان الرئيس عبد الناصر لا يريد التخلي عن المقاومة الفلسطينية، إذ إنها ركيزة نشطة ضد إسرائيل كما لا يريد في نفس الوقت إحراج الملك حسين مقدرًا موقفه الحاسم عندما قبل

الاشتراك بجيشه في معركة يونيو ١٩٦٧ . وذكر الرئيس للملك كيف عالج موضوع رفض منظمة التحرير مشروع وقف إطلاق النيران المحدود، وطلب من الملك حسين أن يعالج موقف المقاومة بمنطق العمل السياسي وليس بأسلوب العمل البوليسي، ولا يهاجم، أو يعمل ضدهم لأن المستفيد في هذه الحالة هو العدو الإسرائيلي، وطالب الملك حسين بالصبر والحكمة وأقنعه بأن يكون قادرًا على حسم الأمور بالاتزان رغم وجود بع المتطرفين من الفلسطينيين الذين لا يهمهم إلا إثارة المواقف.

وعد الملك حسين الرئيس عبد الناصر بأنه سوف يتوخى الصبر والحكمة واستطرد القول: «إن الصبر له حدود، ووجود المنظمات الفلسطينية على أرضنا قد تنقل إلينا كل المتناقضات العربية».

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد عارضت مصر واتهمت الرئيس عبد الناصر شخصيًا بالخروج عن الإجماع العربي لقبوله مشروع وقف إطلاق النيران المحدود. وكان الفلسطينيون يستخدمون إذاعة القاهرة في إطلاق مثل هذا الهجوم الإعلامي مما جعل الرئيس عبد الناصر يوقف هذه الإذاعة، ويأمر بترحيل أفراد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقط دون باقي أفراد المنظمات الأخرى من القاهرة. وكان الرئيس عبد الناصر لا يمانع معارضة المنظمة للمشروع فهذا من حقها، لكنه اكتفى بهذا الإجراء حفاظًا على الهدف الاستراتيجي الكبير في الإبقاء على مقومات المقاومة سياسيًا وعسكريًا في أقرب جبهة قتال ضد إسرائيل.

وفي يوم ١٩٧٠/٨/٢٤ حضر ياسر عرفات برفقة وفد من المنظمة وتباحث مع الرئيس عبد الناصر في الموقف واشتكى من إجراءات الملك حسين التعسفية ضد المقاومة، لكنه اقتنع بعد تحليل الرئيس للموقف في الأردن، وبعد أن بين للوفد الفلسطيني إمكانية الملك حسين وقدرته على تصفية المقاومة لو تم الصدام المسلح بين الجيش الأردني والمقاومة، وأن المستفيد من هذا الصراع هو العدو الإسرائيلي، كما أن مصر والجبهة العربية لا تفكر في بدء معركة التحرير إلا بعد الانتهاء تمامًا من الاستعداد لها بحيث يكون توقيت

المعركة من صنع العرب في الجبهات الثلاث معًا، وسأل الرئيس ياسر عرفات- هل في مقدور المقاومة أن تحرر الضفة الغربية والقدس وحدها؟!! فكان جواب ياسر عرفات: «كلا ولا بعد ثلاثين عامًا». وكانت هذه الإجابة مدخلًا لإقناع ياسر عرفات بضرورة التحالف والتعاون والتنسيق مع الملك حسين، ثم انتقل الرئيس عبد الناصر يشرح وجهة نظر مصر بالنسبة للمعركة القادمة، أنه ليس لديه أمل نصف في المائة للوصول إلى التسوية الشاملة وإعادة الحقوق الفلسطينية عن طريق الحل الدبلوماسي، وأن قبول مصر لمشروع وقف إطلاق النيران المحدود ما هو إلا موافقة تكتيكية الهدف منها اكتساب وقت هادئ لاستكمال استعداد القوات المسلحة المصرية للمعركة تمامًا.

ولم يمض أسبوعان على هذا اللقاء حتى بدأ الصراع بين المقاومة وبين السلطات الأردنية يأخذ شكلًا جديدًا ينبئ عن نية وحجم أزمة جديدة سوف تكون المقاومة الفلسطينية فيها هي الخاسرة. وفشل ياسر عرفات في إقناع باقي المنظمات وخاصة الجناح المتطرف بمنطق وتوصيات الرئيس عبد الناصر، بل استمرت تصريحات وتصرفات الجبهة الشعبية تصعد الموقف ضد الرئيس عبد الناصر والملك حسين معًا، فانتهز الملك حسين هذه الفرصة التي انكشف فيها الغطاء الأمني والدعم السياسي والمعنوي الذي كان يحمي كيان المقاومة ويدعم قدراتها داخل الأردن بمساندة من الرئيس عبد الناصر الذي حال تدخله في مواقف الصراع السابقة دون تصفية المقاومة.

وأضافت الحوادث التالي مبررات مقبولة عالميًا أعطت ستارًا شرعيًا لتحقيق هدف الملك حسين في تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن، ووقع الصدام الدموي الأخير.

ففي ندوة فلسطين العالمية التي عقدت في عمان يوم ٢/ ٩/ ١٩٧٠ رددت المنظمات الفلسطينية المتطرفة شعارات معادية ضد مشروع وقف إطلاق النيران المحدود، وضد الملك حسين والسلطات الأردنية مطالبة الشعوب العربية بالثورة لتحرير فلسطين.

تحول الصراع إلى اشتباكات يومية في قالب استفزازي لرجال السلطة في الأردن صاحبها حملات مضادة من المقاومة. وكان الملك حسين قد انتهى من تمركز لواءاته المدرعة

والميكانيكية وكتائبه من الجيش ومن القوات الشعبية في مراكز تعبوية مسيطرة على عمان والمدن الأخرى، كما تمركزت لواءات مدرعة على الحدود السورية والعراقية لمنع أي إمداد أو تدخل منها لصالح المقاومة.

وكان الملك حسين قد دلل على هدفه النهائي هذه المرة عندما كلف هذه الوحدات المقاتلة بمهام وواجبات هجومية على مواقع المقاومة الفلسطينية في كل مكان في الأردن شملت المعسكرات والقواعد والمخيمات أيضًا.

وفي يوم ٦/ ٩/ ١٩٧٠ قامت مجموعات من أفراد الجبهة الشعبية بخطف ثلاث طائرات ركاب أوروبية أجبرت اثنين منها على الهبوط في ممر نزول صحراوي شمال عمان، والثالثة في مطار القاهرة الدولي حيث أخلي ركابها وتم تفجيرها، كما فشلت محاولة خطف طائرة إسرائيلية في مطار لندن في نفس اليوم، واحتفظت الجبهة الشعبية بأكثر من مائتي رهينة من الطائرتين وطالبت سويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا وإسرائيل بإطلاق سراح الفدائيين المعتقلين لديها مقابل الإفراج عن الرهائن.

٩/ ٦/ ١٩٧٠

وفي يوم ٩/ ٦/ ١٩٧٠ قامت مجموعة أخرى بخطف طائرة ركاب بريطانية من مطار بيروت، وأجبرتها على الهبوط بجوار الطائرتين الأوروبيتين وطالبت الجبهة الشعبية بريطانيا بإخلاء سبيل ليلى خالد التي فشلت محاولتها لخطف الطائرة الإسرائيلية في لندن يوم ٦/ ٩/ ١٩٧٠، وأصبح لدى الجبهة الشعبية أكثر من ٣٥٠ رهينة.

نقلت الجبهة الشعبية الرهائن من النساء والأطفال إلى فندق في عمان بينما نقلت باقي الرهائن إلى أماكن غير معروفة، وكررت طلبها إلى دول غرب أوروبا وإسرائيل للإفراج عن رجال المقاومة المعتقلين لديها نظير الإفراج عن الرهائن.

وفي يوم ١١/ ٩/ ١٩٧٠ قامت الجبهة الشعبية بتفجير الطائرات الثلاث في مشهد تحدٍّ مثير. وانزعجت دول العالم من هذه الحوادث، وأعلن ياسر عرفات تنديده بتصرفات مجموعات الجبهة الشعبية في حوادث خطف الطائرات وحجز الرهائن، كما أعلن استبعاد الجبهة الشعبية من إطار العمل الفلسطيني.

وبانتهاء هذا المشهد الأخير من عمليات الجبهة الشعبية داخل الأردن أصبحت هيبة الحكم وقدرته على السيطرة والأمن في خطر، كما أفقدت هذه الحوادث آنذاك الملك حسين وقواته المسلحة صبرها، وكاد يفقد ثقة العالم كله فقام بضربته الدموية ضد المقاومة الفلسطينية كلها في الأردن، وقد أطلق عليها «أزمة المقاومة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠».

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن وجود المقاومة الفلسطينية على الضفة الشرقية لنهر الأردن واتخاذها الأردن قاعدة لنموها وانطلاق جماعاتها الفدائية ضد إسرائيل هو تهديد مباشر لأمن إسرائيل، كما اعتبرته عائقًا أمام الملك حسين لإمكانية فتح حوار سياسي معها لاستعادة سيطرته على الضفة الغربية سلميًّا طبقًا لتوصيات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن أسلوب الضغط على الملك حسين لتصفية المقاومة شرط مسبق لفتح أي حوار معه، وامتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تسليح وتطوير الجيش الأردني، خاصة في الطيران والدفاع الجوي. كما أظهرت للملك حسين عواقب نمو المقاومة وزيادة فاعليتها وقدرتها القتالية، وأن نجاح ثورتها في الأردن سوف يؤدي إلى انهيار حكمه.

وبعد نجاح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في عمليات خطف الطائرات وأسر الرهائن مارست الإدارة الأمريكية ضغطًا على دول غرب أوروبا لمنعها من الاستجابة لمطالب المقاومة، وزاد هذا الضغط عندما صرح نيكسون يوم ١٩٧٠/٩/٢ بأنه إذا دعت الحاجة القصوى، فلا بد من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري في الوقت المناسب. وكشف هذا التصريح عن نية الولايات المتحدة للمساعدة في تصفية المقاومة الفلسطينية وإسناد ودعم الملك حسين، كما أظهرت الحوادث التالية عقب تطور الصراع بين المقاومة وبين السلطات الأردنية أن الولايات المتحدة قد جهزت التخطيط والتنسيق لعمليات عسكرية (بحرية وجوية) بينها وبين إسرائيل للتدخل في الوقت المناسب لصالح السلطات الأردنية. وكان الوقت المناسب هو احتمال تدخل القوات العراقية والسورية ضد عملية تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن.

وعندما ازداد السخط الدولي ضد المقاومة الفلسطينية بسبب حوادث خطف الطائرات، تسرع الرئيس نيكسون ووافق على اقتراح كيسنجر مستشاره للأمن القومي بأن تقوم القاذفات الأمريكية بقصف مواقع في الأردن ولكن ميلفن ليرد وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت تجاهل هذا الأمر بدعوى رداءة الطقس في المنطقة.

شكل الملك حسين حكومة عسكرية يوم ١٥/ ٩/ ١٩٧٠ لمواجهة الموقف بحزم، وبدأت الأمور الداخلية تتصاعد إلى حرب أهلية، وشعرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) أن موقفها يتطور إلى الأسوأ، فبدأت تناشد القيادات العربية المساعدة. واستجاب الرئيس حافظ الأسد ودفع لواء مدرعًا يوم ١٨/ ٩/ ١٩٧٠ داخل الأراضي الأردنية. وبالرغم من تحذير الرئيس عبد الناصر والسوفيت من خطورة توسيع رقعة الصراع الأردني الفلسطيني الذي اعتبر حتى هذه اللحظة صراعًا داخليًا، فقد استمر اللواء المدرع السوري في تقدمه إلى إربد ثاني مدن الأردن شمال عمان يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠.

وكان هذا اليوم هو أشد أيام الأزمة الأردنية- الفلسطينية حرجًا. وهنا يجدر ذكر مواقف الأطراف المعنية العالمية والإقليمية في هذا الصراع. لقد كان الرئيس عبد الناصر أكثر الأطراف تقديرًا للموقف لمعرفته بجذور الصراع، كذا للنتائج الخطيرة التي تترتب عليه بالنسبة للمقاومة وموقعها الاستراتيجي الهام في المواجهة الأردنية مع إسرائيل، بالإضافة إلى احتمال اختلال توازنها في المنطقة عمومًا. وكانت المعلومات الدقيقة عن تطور الصراع تصل إلى الرئيس من مصدرين في عمان هما السفارة المصرية، ومركز أمامي من المخابرات كان موجودًا منذ عام ١٩٦٧ لتنسيق العمليات الفدائية ضد إسرائيل مع المقاومة الفلسطينية على حدود مصر الشرقية.

كما قدر الرئيس عبد الناصر أن مواجهة الموقف تتم عن طريق إجماع عربي على مستوى الملوك والرؤساء العرب، فسارع إلى طلب اجتماع قمة عربي في القاهرة في نفس الوقت الذي أرسل وفدًا مصريًا لمعرفة الموقف على حقيقته والاتصال بطرفي النزاع.

وكان هدف الرئيس عبد الناصر في ذلك الوقت هو سرعة وقف إطلاق النيران بين طرفي النزاع حتى لا يتصاعد الصراع المسلح وتجبر القوات العراقية والسورية للدخول في الساحة تأييدًا للمقاومة الفلسطينية، ويصبح الموقف مهيئًا لتدخل القوات الإسرائيلية والأمريكية في الصراع سندًا للملك حسين. وهذا التدخل يجعل الموقف يتطور، ويتسع مدى الصراع المسلح من اشتباكات محلية إلى مواجهة إقليمية متعددة الأطراف، الأمر الذي يؤثر على استراتيجية العمل العسكري العربي الموحد في المنطقة.

وكان الرئيس عبد الناصر قد نحى جانبًا موقف الرفض والمعارضة من المنظمات الفلسطينية لسياسة مصر إزاء مشروع وقف إطلاق النيران المحدود، وركز اهتمامه على الموقف القومي والاستراتيجي حفاظًا على هدف وأسلوب استراتيجية المواجهة مع إسرائيل، بالإضافة إلى رؤيته بضرورة تجميع القوى العربية لمواجهة إسرائيل بدلًا من تفتيتها بالصدامات المحلية التي تؤدي إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة.

كان موقف الاتحاد السوفيتي هو نفس موقف مصر، فقد كان السوفيت يرون أن تصعيد الموقف في ذلك الوقت يتيح لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فرصة التدخل، وتفقد مصر أولوية التركيز على العمل الدبلوماسي للوصول إلى التسوية الشاملة، كما يعطي ذلك المبرر للولايات المتحدة وإسرائيل للتحلل من الالتزام السياسي في مشروع روجرز. وكان ضغط الاتحاد السوفيتي على سوريا بإظهار خطورة التدخل العسكري واحتمال توسيعه، الأمر الذي سيبعد سوريا عن الهدف العسكري الرئيسي في الجولان، ويجعل الاتزان العسكري السوري مزعزعًا، خاصة بعد أن عرف بحشد المدرعات الإسرائيلية في الجولان (محور القنيطرة- دمشق). وكان ضغط الاتحاد السوفيتي على القيادة السورية، وتحذير الرئيس عبد الناصر بعدم التدخل العسكري وتوسيع حجم ورقعة الصراع هما السبب المباشر في إعادة اللواء المدرع السوري إلى منطقة الحدود السورية الأردنية يوم ١٩٧٠/٩/٢٣. وقد قام الاتحاد السوفيتي بتكثيف قواته البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وكان تقدير الولايات المتحدة الأمريكية- للموقف وهي مقبلة على انتخابات الرئاسة في الشهر التالي (نوفمبر ١٩٧٠)، ومتورطة للغاية في جنوب شرق آسيا- أن انضمام القوات العراقية والسورية إلى جانب المقاومة الفلسطينية التي تقاتل بالأسلحة السوفيتية سوف يقلب ميزان القوى ضد الجيش الأردني، وأن انتصارها في النهاية يعني الإطاحة بالملك حسين، بالإضافة إلى زيادة رصيد الاتحاد السوفيتي في المنطقة.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعلم أن الجيش الأردني قادر وحده على ضرب المقاومة لكن إذا تدخلت قوى عربية أخرى مع المقاومة فستقع الكارثة على الملك حسين وجيشه. وكان الجهد العسكري للقوى الأمريكية والبريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط مقصورًا على إمكانية المساندة الجوية بمقدار ١٠٠ طلعة جوية يوميًا، وهذا القدر غير كافٍ لردع تدخل القوات العربية في الصراع الأردني الفلسطيني. فكان قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على إسرائيل- في حالة تدخل قوات عربية بجانب المقاومة الفلسطينية- للقيام بضربات جوية ضد قوات التدخل العربية، وإذا لم تنجح هذه الضربات يمكن استخدام القوات البرية الإسرائيلية.

وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد ظاهري لإمكاناتها المتاحة، فصدرت الأوامر إلى حاملتي طائرات أمريكية للتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، والعمل على تنسيق التعاون جوًا مع القوات الإسرائيلية، كما تحرك لواء نقل جوي طراز سي ١٣٠ بحماية سرب فانتوم ٤ إلى تركيا، ورفعت درجات استعداد القوات الأمريكية في ألمانيا الغربية.

وكان موقف الملك حسين واضحًا لثقته في قدرة جيشه على تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن. ولكنه مهد عن طريق اتصالاته الخارجية مع لندن باستعداده لتدخل قوات جوية وبرية أمريكية أو بريطانية في حالة تدخل قوات عسكرية عربية في الصراع. وكان في تقدير الملك حسين احتمال تدخل كل من القوات العراقية التي كانت متمركزة في منطقة المفرق، والقوات السورية التي كانت منتشرة على الحدود السورية الأردنية، خاصة وأن كلتا الدولتين تعارض سياسة الملك حسين.

فعندما وصل اللواء المدرع السورى إلى إربد يوم ١٩٧٠/٩/٢١ طلب الملك حسين تدخل القوات الأمريكية بمساعدة جوية فقط، وحذر من أى تدخل برى إسرائيل فى الأردن.

أحاط كيسنجر إسرائيل بطلب الملك حسين، فبدأت إسرائيل بتحريك قواتها المدرعة صوب الأردن علنًا، كما رفعت درجات استعداد قواتها فى الجولان، وأبدت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ردع سوريا وتصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن. وقدم «رابين» الخطة العسكرية الإسرائيلية للتدخل جوًا بصفة مبدئية ضد مدرعات سوريا فى منطقة إربد، وإذا دعت الضرورة يمكن التدخل بقوة مدرعة إسرائيلية فى الأردن. واشترط رابين فى كلتا الحالتين وجود مظلة جوية أمريكية فى المنطقة، وتعهدا مسبقًا من الرئيس نيكسون باستخدام القوة إذا كان ذلك ضروريًا. لكن إسرائيل لم تكن تحبذ الهجوم على سوريا خوفًا من تدخل السوفيت.

وافق الرئيس نيكسون على الخطة التى ستنفذها إسرائيل، وتعهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون فى موقع المتفرج.

أما القاهرة فقد كانت محط أنظار العالم لمتابعة موقف الرئيس عبد الناصر بوصفه الزعيم العربى الوحيد الذى يمكنه تحقيق السلام فى أزمة الأردن والتى بدأ فى متابعتها منذ نشأة الصراع بين الملك حسين وبين المقاومة الفلسطينية. فعندما علم الرئيس ببدء الصراع أرسل الفريق محمد أحمد صادق رئيس الأركان إلى الملك حسين يطلب منه وقف القتال وتهدئة الموقف، ثم أرسل برقية يوم ٩/١٩، وبرقيتين يوم ١٩٧٠/٩/٢٠ بضرورة التزام الملك حسين بوقف النيران، إذ إن المستفيد فى هذا الصراع هو العدو. وعندما استخدم الجيش الأردنى الدبابات ضد المقاومة ومعسكرات الفلسطينيين اللاجئين يوم ١٩٧٠/٩/٢٠ وازدادت الخسائر بدأت عناصر مدرعة من القوات السورية تظهر فى مسرح عمليات الصراع بهدف مساعدة المقاومة وتخفيف الضغط عليها، واستكملت سوريا هذه العناصر المدرعة إلى لواء مدرع استمر فى تدخله حتى وصل إلى إربد ثانى مدن الأردن يوم ١٩٧٠/٩/٢١. وفى نفس الوقت وصلت المعلومات عن حشد قوات إسرائيلية مدرعة

على الحدود السورية والحدود الأردنية استعدادًا لتحقيق نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الأردنية، بالإضافة إلى حشد قوات بحرية وجوية أمريكية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وكان يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠ هو قمة الأزمة، إذ وصلت برقية من القيادة السوفيتية إلى الرئيس عبد الناصر تخطره بالتحركات الإسرائيلية على الحدود السورية والأردنية بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية كذا بالحشد البحري الجوي الأمريكي، كذا بالتدخل المدرع السوري في الأردن. وطالبت القيادة السوفيتية الرئيس عبد الناصر بتهدئة الموقف ومنع سوريا من التدخل العسكري. وفي نفس الوقت أرسل إنذار إلى الولايات المتحدة بخطورة التدخل في الأزمة الأردنية.

وجد الرئيس عبد الناصر أن الموقف يستلزم جهدًا عربيًّا مشتركًا فأرسل يدعو الملوك والرؤساء العرب لاجتماع مؤتمر قمة عربي غير عادي في القاهرة يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠، كما أرسل إلى القيادة السورية رسالة عاجلة تدلل على خطورة تدخلها عسكريًّا في الأردن، وتدعوها إلى سحب قواتها من الأردن لكي لا تعطي المبرر للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للتدخل في الأزمة الأردنية.

بدأ رؤساء الدول العربية في الوصول إلى القاهرة مساء يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠، حيث بدأت المشاورات المكثفة. وانتقل الرئيس عبد الناصر إلى فندق الهيلتون بالقاهرة حيث ينزل الرؤساء الذين اكتمل عددهم في اليوم التالي. واستمرت الاجتماعات واشتدت المناقشات، وأرسل المؤتمر بعد اتصال الرئيس عبد الناصر بالملك حسين وفدًا برئاسة جعفر نميري إلى الملك حسين بهدف معرفة الموقف والعمل على تهدئته. وعاد الوفد يوم ٩/٢٣ واستمرت المناقشات الحادة إذ كان هناك اتجاه داخل مؤتمر القمة العربي لإرسال قوات عربية من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة. واعترض الرئيس عبد الناصر، إذ إن هذا العمل يزيد من رقعة الصراع ولا يوقفه. وقرر المؤتمر تكليف الرئيس نميري للمرة الثانية - ومع بعض الوزراء العرب والفريق محمد أحمد صادق الذي قام بدور إيجابي في هذه الأزمة - بالذهاب إلى الملك حسين يوم ٩/٢٤ لنفس الغرض، لكن الوفد عاد يوم ٩/٢٥ ومعه السيد ياسر عرفات محققًا وقف إطلاق النيران المؤقت بضع ساعات فقط. واشتد النقاش ثانية داخل

مؤتمر القمة بعد شرح لتفاصيل الصراع المسلح من الرئيس نميرى والسيد ياسر عرفات واتفق الرؤساء على إرسال برقية إلى الملك حسين تتضمن أن المؤتمر يرفض الاستمرار في قتال المقاومة، وأن عليه وقف القتال فورًا.

بعد وصول هذه الرسالة إلى الملك حسين اتصل بالرئيس عبد الناصر طالبًا الحضور للقاهرة لتوضيح موقفه أمام الرؤساء والملوك العرب مجتمعين، وكان محمد داوود رئيس الحكومة العسكرية الأردنية الذى حضر المؤتمر نيابة عن الملك حسين قد قدم استقالته أثناء وجوده بالقاهرة، ولم يشأ الرئيس عبد الناصر الرد على الملك حسين بالحضور إلى المؤتمر إلا بعد تهيئة المناخ المناسب لحضوره. ومضت ليلة ٢٥- ٢٦/ ٩/ ١٩٧٠ في مناقشات متوترة للغاية، بذل فيها الرئيس عبد الناصر جهدًا كبيرًا ومستمرًا حتى ساعة متأخرة من الليل، وبعدها أخطر الملك حسين بأن الملوك والرؤساء العرب في انتظاره صباح اليوم التالى.

كانت القيادة السورية قد استجابت لطلب الرئيس عبد الناصر في عدم التدخل بقواتها في الأزمة الأردنية، وحدث خلال ارتداد اللواء المدرع السورى إلى الحدود أن قامت بعض طائرات السرب الجوى الأردنى «هوكر هنتر» يوم ٢٢/ ٩ بقصف بعض الدبابات السورية وأحدثت خسائر طفيفة بها. وكان سحب هذا اللواء المدرع السورى وعدم تدخل القوات العراقية في الصراع عاملًا حاسمًا في منع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل في الصراع.

صباح يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٧٠ استقبل الرئيس عبد الناصر الملك حسين في مطار القاهرة، وتوجها إلى اجتماعات القمة العربية مباشرة، وبعد خمس ساعات من اجتماعات مشحونة بالتوتر والمناقشات الملتهبة بالجدل والحوار أمكن التوصل إلى اتفاق جماعى أعلن نصه في جلسة علنية مذاعة على الهواء مباشرة في الساعة التاسعة مساء تقضى بإيقاف إطلاق النيران فورًا في جميع المواقع بالأردن، مع انسحاب الجيش الأردنى وأفراد المقاومة من كافة المدن قبل غروب نفس اليوم، وتكليف لجنة برئاسة الباهى الأدغم ممثل الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه بالسفر إلى الأردن في اليوم التالى لمتابعة الاتفاق.

وبذا توقفت أكبر كارثة استراتيجية تعرض لها العالم العربي منذ هزيمة ١٩٦٧ كادت تقضي نهائيًا على أكبر تجمع للمقاومة الفلسطينية في أفضل أجزاء المواجهة العربية ضد إسرائيل.

وعند تحليل هذه الأزمة نجد أن العرب نجحوا في إيقاف الكارثة، وتم الاتفاق على قرار جماعي بضرورة وقف نزيف دماء المقاومة الفلسطينية، وظهرت زعامة الرئيس عبد الناصر فوق كل المتناقضات في جمع رؤساء وملوك العرب في القاهرة في الوقت المناسب، وتفانيه بجهود مضنية في منع المشاحنات وتوجيه المناقشات إلى تضييق ميدان الصراع، ونجاحه في تحقيق لقاء الطرفين المتنازعين معًا، وتهدئة مواقف الرؤساء المشحونين بالغضب. وكان لبُعد نظر الرئيس عبد الناصر في علاج الأزمة أثره الطيب في احتوائها وعدم إعطاء أي فرصة لتدخل أمريكي أو إسرائيلي في الموقف.

وإذا حللت العامل الزمني في توقيت بدء صراع المقاومة مع السلطات الأردنية نجد أنه جاء في وقت غير مناسب إطلاقًا من وجهة نظر التقديرات السياسية والعسكرية مع بدء الاستعدادات العسكرية للجولة التالية مع إسرائيل. فقبل بدء الصراع بأقل من شهر كان ياسر عرفات يعترف أمام الرئيس عبد الناصر بأن قتال المقاومة وحدها لتحرير الضفة الغربية لا يمكن تحقيقه، وأن القاعدة الاستراتيجية للمقاومة وعمقها ومسرح عملياتها الذي تنطلق منه إلى إسرائيل هو الأردن، وأن العلاقات والتنسيق والتفاهم للاستعداد وتقوية المقاومة يستوجب توطيد العلاقة مع السلطات الأردنية وتنسيق أعمال المقاومة الفدائية مع الملك حسين كي تتفق وتتمشى تدريجيًا مع سياسته إزاء إسرائيل لحين استعداد كلتا القوتين في الأردن خاصة، وأن الملك حسين كان حريصًا على أن يكون الأردن جبهة رئيسية في المواجهة الشرقية بسبب موقعه الممتاز استراتيجيًا. وكان ياسر عرفات مقتنعًا بعض الشيء بهذا الأسلوب بعد صدوره من الرئيس عبد الناصر شخصيًا.

ويخيل إليّ أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - رغبة منها في إظهار كفاءتها وقدراتها، ولو على حساب الاستراتيجية العامة في المنطقة العربية، بسبب خلافاتها أصلًا في العقائد والأسلوب مع منظمة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية - تسرعت بإجراءات استفزازية غير

مشروعة ضد سلطات الأردن سرعان ما انقلبت إلى صراع حقيقى مسلح، خاصة بعد حوادث خطف الطائرات الدولية وتدميرها في الأردن والقاهرة، الأمر الذى أشعل شرارة الصراع ونتج عنه خسارة المقاومة الفلسطينية كلها فى أهم موقع استراتيجى لها فى المواجهة العربية.

بانتهاء أزمة الأردن توزعت المقاومة الفلسطينية بين سوريا ولبنان، ولم يكن للجيش الأردنى فى ذلك الوقت أى استعداد لملء هذا الفراغ الفدائى على جبهته ضد إسرائيل. كما أن الوفاق الذى كاد أن ينجح فى إحكام ترابط الجبهة الشرقية المكونة من العراق وسوريا والأردن والمقاومة الفلسطينية قد تفكك بعد هذه الأزمة. وإذا أضفنا الخلاف السياسى بين العراق وسوريا، وتصفية المقاومة الفلسطينية نجد أن الجبهة الشرقية من الناحية العملية قد اقتصرت على سوريا، كما اقتصر مجهودى بوصفى قائدًا عامًا للقوات الجبهتين الشرقية والغربية على التنسيق فى العمليات الحربية المقبلة على الجبهتين المصرية والسورية فقط.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعاية مغرضة تعتبر تهديدًا للعرب بتجميع قواها البحرية فى شرق البحر الأبيض المتوسط، واستكارها للتدخل السورى كان ذا أثر فعال فى إنهاء الأزمة والقضاء على المقاومة الفلسطينية فى الجبهة الأردنية ضد إسرائيل. وهى تدعى ذلك باعتبارها القوة العظمة الوحيدة التى يمكنها التدخل والتأثير فى أحداث الشرق الأوسط، وأنها الدولة التى تساعد أصدقاءها فى المنطقة دائمًا (تقصد الأردن).

أما إسرائيل فقد أظهرت استعدادها لتنفيذ التوجيهات الأمريكية بمساعدة الملك حسين والقضاء على المقاومة الفلسطينية فى الأردن وتهديد سوريا إذا تدخلت فى الصراع نيابة عن الولايات المتحدة. وكان كيسنجر ورابين فى تنفيذ مهام عمليات عسكرية جوية وبرية بواسطة القوات الإسرائيلية فى الأراضى الأردنية، كان لذلك كله تأثير كبير فى تغيير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى المنطقة بعد أن كانت تلك العلاقات فاترة طوال عامى ١٩٦٩، ١٩٧٠، بل كانت قد وصلت إلى الجمود فى صيف عام ١٩٧٠ عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروعها للتسوية الشاملة فى المنطقة ووقف إطلاق النيران فى أغسطس ١٩٧٠.

وهكذا كان استعداد إسرائيل لتنفيذ مخطط الولايات المتحدة الأمريكية فى الأردن مساعدة كبيرة جدًا لها فى وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى حشد قوات

عسكرية كافية في الشرق الأوسط. وبرغم أن إسرائيل لم تقم بأي عمل إيجابي في هذه الأزمة سوى تحريك قواتها إلى الحدود الأردنية ورفع درجة الاستعداد لقواتها في الجولان فإن نيكسون اعتبر استعداد إسرائيل في هذه الأزمة الأردنية ورفع درجة الاستعداد لقواتها في الجولان فإن نيكسون اعتبر استعداد إسرائيل في هذه الأزمة وتجاوبها كي تكون شرطي الولايات المتحدة في المنطقة العربية كافيًا لإعادة العلاقات الحسنة مع إسرائيل. وبدأت الاتجاهات الأمريكية تتحول إلى تأييد ودعم إسرائيل سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا من جديد.



وكانت أزمة الأردن أيضًا مدخلًا لتغيير السياسة الأمريكية بالنسبة للاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، على أساس أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هي مفتاح محاربة النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية وتحقيق الاستقرار فيها، وهي السياسة التي اتبعها كيسنجر في معالجة شؤون الشرق الأوسط فيما بعد تطبيقًا لقوله: «إن تقوية إسرائيل هي الأسلوب البديل للتعامل مع النفوذ السوفيتي المتزايد في المنطقة العربية».

وأخيرًا فإن العرب تمكنوا من إنقاذ المقاومة الفلسطينية في الأردن، غير أنها خسرت وضعها السياسي؛ كما أن إسرائيل تخلصت من تهديد الفدائيين في جبهة حساسة كانت تعتبر امتدادًا جغرافيًا للمقاومة الداخلية في إسرائيل، وفي الضفة الغربية وداخل إسرائيل محدودًا وشاقًا.

وكانت الخسارة الجسيمة للمواجهة العربية ضد إسرائيل هي تفكك مقومات الجبهة الشرقية، فركزت إسرائيل قواها على الجبهتين المصرية والسورية فقط.

كما كانت أزمة الأردن مدخلًا مباشرًا للخسارة الاستراتيجية التالية في المنطقة العربية، وهي رحيل القائد والزعيم جمال عبد الناصر الذي حرص طوال الأزمة على حماية الملك حسين والمقاومة الفلسطينية المعتدلة (منظمة فتح) معًا التزامًا منه بالحفاظ على مقومات استراتيجية المواجهة مع إسرائيل.

●●●


٦
وفاة الزعيم جمال عبد الناصر



الفصل السادس

وفاة الزعيم جمال عبد الناصر

توفي زعيم وقائد الأمة العربية الرئيس جمال عبد الناصر حسين، في الساعة السادسة والربع من بعد ظهر الاثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، الموافق ٢٧ رجب ١٣٩١هـ في منزله، وذلك بعد عودته من مطار القاهرة الدولي مودعًا لآخر رئيس عربي يغادر القاهرة بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي نجح في إنهاء أزمة الأردن.

وكنت قد سافرت برفقة الرئيس عبد الناصر إلى مرسى مطروح قبل منتصف شهر سبتمبر ١٩٧٠، بغرض الراحة لفترة أسبوع، حيث كان الرئيس قد أبدى رغبته في الاطلاع على خرائط قرارات المعركة لأفرع القوات المسلحة والتشكيلات للمرة الأخيرة، والتوقيع عليها بالتصديق خلال هذه الفترة. وبعد قضاء يوم في مرسى مطروح وصل الرئيس معمر القذافي والثان من زملائه، حيث تم استعراض الموقف في الأردن، وما وصل إليه الرئيس من نتائج بعد إعلان إسرائيل رفضها حضور مفاوضات نيويورك، وتقييم الرئيس لتوقيت معركة تحرير الأرض.

قطع الرئيس رحلة مرسى مطروح يوم ١٨/ ٩/ ١٩٧٠ بعد اطلاعه على التقارير الواردة من الأردن وتقديره لخطورة تصاعد الصراع بين الملك حسين وبين المقاومة الفلسطينية، وكان الرئيس متتبعًا جذور وتطور هذا الصراع منذ عام ١٩٦٧.

تفرغ الرئيس عقب وصولنا إلى القاهرة لإنهاء أزمة الأردن قبل أن يزداد الصراع أو يتسع، كما رأى ضرورة توحيد كل الجهود العربية لمواجهة الموقف فدعا جميع الملوك والرؤساء العرب للاجتماع في القاهرة وعقد مؤتمر قمة عربي غير عادي. وبذل الرئيس جهدًا خارقًا للعادة على أعصابه وعلى قدراته الصحية، متحملًا مسؤوليات قيادته للأمة العربية. وابتداء من يوم ١٩/ ٩/ ١٩٧٠ ولمدة سبعة أيام متصلة لم يتمكن من الراحة أو النوم أكثر من ساعتين في اليوم الواحد خلال هذه الفترة.

كان الرئيس عبد الناصر يلوح بيده توديعًا للأمير الصباح السالم أمير دولة الكويت إذ فاجأته أزمة قلبية وهو واقف فى المطار يؤدى آخر واجب يقوم به. وعاد إلى منزله فى منشية البكرى دون أن يشعر أحد من الموجودين حوله فى المطار بأن شيئًا ما قد حدث للرئيس ولم يشأ أن يطلب سيارة الإسعاف المرافقة له دائمًا. وأثناء العودة طلب استدعاء أطبائه من خلال تليفون السيارة. وصل الرئيس عبد الناصر إلى منزله وصعد إلى غرفة نومه وغير ملابسه ثم استقبل الطبيب المقيم الصاوى حبيب، وبعد الكشف الطبى الأول اتضح إصابة الرئيس بأزمة قلبية حادة، قام على أثرها أربعة أطباء متخصصين بإسعاف وفحص الرئيس بعدة أجهزة، منها أجهزة الأوكسجين والصدمة الكهربائية ورسام القلب. استدعيت إلى منزل الرئيس بعد مرور حوالى ساعتين من مغادرتى مطار القاهرة، وبعد وصولى صعدت مباشرة إلى الدور الثانى حيث فوجئت بالرئيس عبد الناصر على سريره فاقد الوعى، فصدمت من هذا المنظر، وانعقد لسانى عن السؤال عما حدث للرئيس، وكان واقفًا أمامنا جميعًا فى المطار أثناء مراسم الوداع. وسبقت عيناى فى متابعة ما يجرى بالغرفة، وكان أول مشهد أراه هو قيام اثنين من الأطباء بانتزاع جهاز تنشيط القلب من فوق صدر الرئيس، ثم أخذ الطبيب الصاوى حبيب يضغط بكلتا يديه على صدر الرئيس بدلًا من الجهاز، وعيناه تدمعان. وعندما توقف عن الاستمرار وجدت نفسى مدفوعًا بحركة لا إرادية نحوه ممسكًا بتلابيبه بكلتا يدى آمرًا إياه بانفعال شديد كى يستمر فى عمله، فلم يتحرك. وفى هذه اللحظة رأيت أحد الأطباء ينزع سلوك جهاز قياس نبض القلب، ويشير إلينا بانتهاء حياة الرئيس والدموع تتساقط من عينيه. كانت الساعة بعد السادسة بقليل. غطى وجه الرئيس وكان جفنا عينيه مهدلتين، وتصاعد بكاء الحاضرين فى الغرفة- وكانوا قد سبقونى فى الحضور- وهم: السادة على صبرى، وشعراوى جمعة، وسامى شرف، ومحمد أحمد، وحسنين هيكل. وبعد ذلك حضر السادة حسين الشافعى، ثم أنور السادات الذى كشف عن وجه الرئيس وقبل رأسه. وتبين أن الأطباء الأربعة هم فريد رفاعى محمد كامل، ومنصور فايز، وزكى الرمل، وطه عبد العزيز.

خرج الحاضرون جميعًا من الغرفة وتعالت أصوات البكاء من عائلة الرئيس، ودخلت قرينته وأولاده. وكان الرئيس – رحمه الله – منع أى فرد من العائلة من دخول غرفته لأى سبب طالما يوجد بها شخص آخر.

نزل الحاضرون جميعًا إلى صالون منزل الرئيس فى الدور الأرضى، وتوجهت أنا إلى مكتب الرئيس واتصلت برئيس الأركان وأخطرته بالوفاة، وأمرته برفع درجات استعداد القوات المسلحة للطوارئ. وعدت إلى الصالون حيث شاهدت الدكتور محمود فوزى قد انضم للحاضرين، وصدر قرار جماعى بضرورة نقل جثمان الرئيس إلى قصر القبة فورًا، واستدعاء أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والوزراء جميعا لاجتماع مشترك فى قصر القبة قبل إذاعة خبر وفاة الرئيس عبد الناصر على الشعب. وكان جميع الحاضرين فى منزل الرئيس وقت وفاته مذهولين وغير قادرين على الكلام أو التفكير. وانتشر خبر وفاة الرئيس إلى أفراد الحراسة والأمن والعاملين فى مكتب شؤون رئاسة الجمهورية.

نقل جثمان الرئيس إلى قصر القبة المقر الرسمى فى سيارة الإسعاف الخاصة، وأخطر المسؤولون فى الدولة، وبدأ توافد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والوزراء على قصر القبة حوالى الساعة الثامنة مساء لاجتماع مشترك، وكان نصف أعضاء مجلس الوزراء فى زيارة ميدانية لجبهة القتال طوال اليوم وشاهدتهم يدخلون الاجتماع وهم بملابس الميدان. وحضر السادة أنور السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى معًا. وترك مقعد الرئيس جمال عبد الناصر فارغًا، وظلت صورة الزعيم الراحل معلقة فى صدر غرفة الاجتماع، لكنها هذه المرة كانت محاطة بشريط أسود، وبدأ السيد أنور السادات بوصفه نائبًا لرئيس الجمهورية منذ عشرة أشهر فقط افتتاح الجلسة مترحمًا على الرئيس جمال عبد الناصر صديقه وزميله وأخيه، الرجل ذى المبادئ الذى بنى هذه الدولة بكل ذرة من حياته، الرجل الذى لم يكن رئيسًا عاديًا أو مجرد رئيس دولة، بل إنه بنى نظامًا وبنى دولة. ثم استطرد بالقول: إن وفاتنا لجمال عبد الناصر يجعلنا نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم ونفس الإخلاص

وبنفس التجرد، وأشار باستعداده لوضع حياته ثمنًا لاستمرار كل ما بناه جمال عبد الناصر وبلا تردد، كما أكد على قيامه بتحمل المسؤولية من بعده. ثم أشار الدكتور لبيب شقير عضو اللجنة التنفيذية العليا ورئيس مجلس الأمة إلى نص الدستور في حالة وفاة رئيس الجمهورية، وأنه تطبيقًا لهذا النص يتولى الرئاسة المؤقتة للجمهورية العربية المتحدة السيد أنور السادات لمدة ٦٠ يومًا من خلو منصب الرئاسة، يتم خلالها اختيار رئيس للجمهورية. وكان السيد أنور السادات قد أشار قبل ذلك باستعداده لتولي المسؤولية المؤقتة لحين إزالة آثار العدوان. وبعد ذلك عرض تقرير وفاة الرئيس موقعًا عليه من الأطباء الأربعة الذين حضروا وفاته، وذكر التقرير أن الرئيس أصيب بأزمة قلبية حادة نتيجة جلطة شديدة سببت انسداد في الشريان التاجي للقلب.

ولم تكن هذه النوبة القلبية هي الأولى التي أصابت الرئيس جمال عبد الناصر، فقد تعرض إلى نوبة قلبية سابقة في منتصف سبتمبر ١٩٦٩، وظل ملازمًا الفراش لمدة شهر تقريبًا، بالإضافة إلى إصابته بمرض السكر وتصلب الشرايين.

كما أشار الحاضرون في الجلسة بضرورة إصدار بيان سياسي عن موقف مصر بعد وفاة الرئيس والقائد جمال عبد الناصر، وكلف الزميل محمود رياض بإعداده وعرضه على المجلس المشترك الذي تقرر أن يكون انعقاده دائمًا في هذا الظرف، كما اتفق الحاضرون على بعض إجراءات الجنازة ومكان دفن جثمان الزعيم الراحل عبد الناصر، وكانت اقتراحاتي عن خط سير الجنازة من قصر القبة إلى المدفن في كوبري القبة، أو من جامع الأزهر إلى المدفن، أو من مجلس قيادة الثورة بالجزيرة إلى المدفن. استقر الرأي على المكان الأخير ليتمكن أكبر عدد من الجماهير من المشاركة في الجنازة، حيث تتحقق الشعبية والرسمية في وقت واحد في الساعة العاشرة من صباح يوم أول أكتوبر ١٩٧٠، بحيث تتاح الفرصة لرؤساء الدول ووفودها للاشتراك في تشييع الجنازة، على أن يتم الدفن في المسجد الجديد المجاور لمبنى وزارة الحربية، الذي أطلق عليه اسم الزعيم الخالد. ثم أسرع السيد أنور السادات الرئيس المؤقت للجمهورية العربية المتحدة إلى إذاعة القاهرة لإعلان وفاة الرئيس،

وكانت الساعة عندئذ حوالى التاسعة مساء.

كانت إذاعات القاهرة قد اقتصرت على تلاوة القرآن الكريم منذ الساعة السابعة مساء، وبعد أن أعلن خبر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر رسميًّا تحولت شوارع القاهرة إلى ملحمة بشرية حزينة متجهة إلى منزل الرئيس بمنشية البكرى، وإلى قصر القبة، وإلى شواطئ النيل. كما أقبل المواطنون من خارج القاهرة حيث ازدحمت الشوارع بكتل بشرية لم تحدث مثلها من قبل، وتوقفت المواصلات، وظل المواطنون فى الشوارع حتى صباح اليوم التالى. كم كانت صدمة حزينة على شعب مصر، وشعوب الأمة العربية، والأفريقية، وقد أعلنت مشاعرها عبر الإذاعات، وفى البرقيات. واستعد أغلب رؤساء دول العالم ووفودها لحضور جنازة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

وفى ظهيرة اليوم التالى ٢٩ سبتمبر، تم عقد اجتماع مشترك آخر لمناقشة الترتيبات النهائية للجنازة، ومراجعة مشروع البيان السياسى عن اتجاهات مصر الخارجية والداخلية بعد وفاة الزعيم. وطلب السيد أنور السادات أن يشمل البيان بوضوح تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى نظرًا لدعمه لنا فى معركة التحرير. كما كان تركيز معظم الأعضاء على التأكيد على تماسك الجبهة الداخلية، والموافقة الإجماعية على ضرورة الاستمرار فى نفس الخط السياسى الذى وضعه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

واستكمل قراءة البيان السياسى بعد صياغته الوجيزة فى جلسة مشتركة ثالثة عقدت فى قصر القبة مساء نفس اليوم، كما أعلن الحداد أربعين يومًا، وتعطيل العمل فى المصالح الحكومية والعامة والجامعات والمدارس لمدة ثلاثة أيام.

وكنت قد عرضت ترتيبات الجنازة بأن تبدأ مسيرتها من مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة إلى جامع جمال عبد الناصر فى كوبرى القبة، مع التركيز على تخصيص أكثر من ٤٠٠٠٠ ضابط وجندى من القوات المسلحة، بالإضافة إلى جميع طلبة الكليات العسكرية للاشتراك فى الجنازة، وتأمين خط سيرها الطويل. كذا إجراءات نقل الجثمان من قصر القبة إلى مكان بدء الجنازة، وإعداد مقبرة جديدة داخل بهو جامع جمال عبد الناصر التنسيق مع

المهندس على السيد. وكانت المخاطر الموجودة أمامى فى هذا العرض هى تأمين جثمان الرئيس عبر شوارع القاهرة من غربها إلى شرقها مسافة أكثر من ٢٠ كيلو مترًا تملؤها مشاعر حزن أكثر من خمسة ملايين مواطن، الأمر الذى استحال فيه نقل جثمان الرئيس من قصر القبة إلى الجزيرة عبر هذه الحشود الضخمة من المواطنين قبل ميعاد بدء الجنازة، وكنت على وشك تغيير هذه الترتيبات عندما قرب يوم الخميس أول أكتوبر والحشود الضخمة من المواطنين تسد طرق القاهرة جميعها. فهدانا الله إلى حل هذه الصعوبة بفكرة حمل نعش الزعيم الراحل بواسطة هليكوبتر مى ٨ إلى نادى الجزيرة أقرب مكان لبدء الجنازة صباح يوم أول أكتوبر الميعاد الذى أعلن للشعب.

ومضى يوم الأربعاء ٣٠ سبتمبر والحزن مخيم على كل شيء ورؤساء ووفود دول العالم توالى وصولها إلى القاهرة. وظل السادة أنور السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى ملازمين بعضهم فى قصر القبة نهارًا وليلًا، والقوات المسلحة مشغولة بتحضيرات الجنازة، والشرطة ورجال الأمن يجاهدون فى الحفاظ على سلوك المواطنين منضبطًا بقدر الإمكان خلال سير الجنازة، تساعدهم إذاعة القاهرة حتى يكون تشييع جنازة الزعيم الراحل مناسبًا لمقدار حب الشعب له.

فى فجر يوم الخميس أول أكتوبر اصطف حوالى ٤٠٠٠٠ ضابط وجندى من الجيش والشرطة وطلبة الكليات العسكرية فى خط سير الجنازة وحوالى الساعة التاسعة بدأ توافد رؤساء الدول ووفودها إلى مقر مجلس قيادة الثورة. فى نفس الوقت كنت أستقبل جثمان الزعيم فى الأرض الخضراء بنادى الجزيرة الرياضى بعد هبوط الهليكوبتر التى حملته حيث اتجهت بالنعش إلى مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة. وبدأت أضخم جنازة شهدها العالم الساعة العاشرة صباح ذلك اليوم مخترقة شوارع القاهرة.

سار رؤساء الدول ووفودها خلف نعش الزعيم الذى كان محاطًا بعدد ٤٠ لواء من ضباط القوات المسلحة، يتقدمهم أولاده الثلاثة خالد وعبد الحميد وعبد الحكيم حتى بداية كوبرى التحرير بشكل منتظم حيث انتهت مسيرة رؤساء الدول ووفودها، ثم تغلبت

مشاعر المواطنين رجالاً ونساءً وتحولت الجنازة إلى طوفان بشرى، كل يريد حمل نعش الرئيس غير مكتفين بإلقاء نظرة وداع. ولما كنت حريصًا على تأمين النعش حتى مكان الدفن طلبت من أولاد الزعيم أن يتنحوا جانبًا، واصطحبهم السيد حسين الشافعى وزملائى الوزراء الذين تمكنوا من الوصول حتى فندق هيلتون النيل، وركبت عربة مدرعة مكشوفة ومعى الزميل شعراوى جمعة، ووجهت أكثر من ٥٠٠ جندى من الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى للالتفاف حول الجثمان، واستؤنفت سير الجنازة وسط حشود من البشر يتحركون مع الجثمان غير عابئين بما يحدث لهم من مخاطر نتيجة تصادم أجسامهم بالخيول السوداء التى تجر عربة النعش، أو محاولتهم إيقاف الخيول، أو الصعود على عربة النعش ومحاولة رفع النعش فوق رءوسهم. ونجحوا فى شد أجزاء من العلم الذى يغطى النعش، فكلفت الرقيب أول سيف وهو يمتاز بطول قامته وقوة عضلاته أن يلقى بجسمه على النعش تأكيدًا لثباته ومنعًا لمحاولات نزعه من عربة النعش. وانتهت مهمة هذا الرقيب أول أمام المقبرة وهو محافظ على النعش، لكنه وصل بدون قميص وجلد ظهره مشوهًا من عنف تمسك المواطنون به. وسار نعش الزعيم وحوله جنود الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى وعربتان مدرعتان ببطء شديد كما لو كانوا نقطة فى بحر هائج من البشر. ولم تستطع كل إجراءات التأمين العسكرية أو العربات المدرعة أو سدادات الطرق مواجهة ضغط خمسة ملايين مواطن كل يريد أن يأخذ النعش الذى يحمل بطل وحبيب الشعب. وكان زئير الملايين فى كل مكان «بالجيش والشعب هنكمل المشوار». وبعد أربع ساعات من الإجهاد والحزن وصل موكب النعش إلى جامع جمال عبد الناصر حيث أقيمت صلاة الجنازة وبدأ النعش يتجه إلى مثواه الأخير. وكان إحساسى فى هذه اللحظة أن جثمان وروح الزعيم الراحل قد دخلت فى قلب خمسة ملايين مواطن وفاء وإخلاصًا قبل أن يدخل الجثمان إلى مثواه الأخير.

وكان أولاده وإخوته وزملاؤه وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى انتظار جثمان الزعيم عند المقبرة عدا السيد أنور السادات الذى أصيب بإغماء شديد عند بدء سير الجنازة وتخلف عن

الركب. ولن أنسى وأنا أدون هذه الذكرى الحزينة ما قاله عبد الحكيم أصغر أبناء الرئيس في بداية سير الجنازة، وكنت ماسكًا بيده متقدمين خلف جثمان والده: «أبوى كان عايز المعركة لإعادة سيناء»، فقلت له وأنا أضغط على يده: «ربنا يقدرنا يا عبد الحكيم تحقق أمل والدك»، وكان عبد الحكيم لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره. وعندما بدأت مدفعية السلام تطلق الإحدى والعشرين طلقة إعلانًا لوضع الجثمان في مثواه الأخير، أحسست وزملائي قادة القوات المسلحة بأن فراغًا في القيادة السياسية والعسكرية قد حدث لأزمة إحساس بالذهول الفكري والمعنوي،والسؤال الوحيد الذي طغى على كل الأسئلة- متى وكيف يتاح للقوات المسلحة المصرية تنفيذ معركة تحرير الأرض في التوقيت الذي قرره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. إن الأمر يحتاج إلى تأكيد القرار الاستراتيجي من رئيس وقائد جديد لم يكن لديه صورة كاملة عن استعداد القوات المسلحة أو قدراتها القتالية لمعركة التحرير. وكانت هذه أول أعباء بعد وفاة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وقد اشترك في تشييع جنازة الزعيم الراحل مائة وفد منهم ثلاثون رئيس دولة، وعشرون رئيس وزارة، أما الباقون فكانوا من كبار الشخصيات الدولية لتمثيل رؤساء دولهم، ومن وفود القارات مثلث أفريقيا تسع عشرة دولة، ومن أوروبا ثماني عشرة دولة، ومن آسيا ست عشرة دولة، ومن أمريكا ثلاث دول. وكان أكبرها عددًا وفود السودان، وليبيا، ولبنان والاتحاد السوفيتي، كما اشترك في تشييع الجنازة والعزاء ممثلًا منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الدول الأفريقية وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة.

قاد الرئيس والقائد جمال عبد الناصر أمته ثمانية عشر عامًا، واجه فيها أكبر وأخطر لحظات تاريخها الحديث، واستطاع بتصميمه وبعد نظره أن يواجه مع شعبه هذه اللحظات، ويخرج منها محترمًا رافعًا رأس شعبه الذي أحبه وقدّره في حياته وفي مماته. وترك القائد عبد الناصر فكره وبصماته وإخلاصه لشعبه، وتفانيه في العمل، وتحمله المسؤولية، وحسمه في إصدار القرار. لقد جعل القوات المسلحة المصرية- وهي في قمة أزمتها وحماسها للخروج من هذه الأزمة في سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠- تتخذ قائدها الأعلى قدوة حسنة، وارتفعت

معنوياتها، وزادت إرادتها القتالية، وهانت تضحياتها.

ولم يكن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى نظر العالم رئيس دولة أو زعيمًا شعبيًا فحسب، بل كان قائدًا لتيار سياسى وقومى يقود حركة وطنية اجتاحت المنطقة العربية ومعظم الدول الأفريقية، وأدت إلى سقوط قلاع الاستعمار واحدة تلو الأخرى. كما نجح عبد الناصر فى استقطاب كل الشعوب العربية، وأغلبية الشعوب الأفريقية، وكان لهذا الاستقطاب تأثيره الإيجابى على شعوب دول العالم الثالث أيضًا.

وأثناء وجود رؤساء وملوك الدول العربية فى القاهرة اقترح الرئيس نميرى فكرة إصدار بيان صريح وواضح من الزعماء العرب بعد اجتماعهم يؤكدون للعالم العربى باسمهم جميعًا استمرار تمسك شعوبهم بالأهداف التى تلتزم بها جمال عبد الناصر نفسه، وضرورة الاستمرار فى مواجهة الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه، والاستمرار فى المعركة حتى يحرر كل شبر فى سيناء والجولان والقدس وفلسطين، وحماية الثورة الفلسطينية ومساندتها ودعمها.

وكان رد فعل وفاة الرئيس عبد الناصر لدى شعوب الأمة العربية مماثلًا للشعور الزاخر لشعب مصر والذى تمثل فى جنازة زعيم الأمة العربية حيث كانت الملايين تتحرك مع الجثمان بقلوبها ومشاعرها كنتيجة تلقائية لحبها وولائها للزعيم الراحل. كما كان رد الفعل لدى شعوب العالم الثالث الذى ترك الرئيس عبد الناصر أفكاره وبصماته وآماله فيها، خاصة فى أفريقيا، ومجموعة دول عدم الانحياز، الأمر الذى سجلته الأحداث والشواهد عند تلقيب خبر وفاته، كما فى رثائه.

أما رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لوفاة عبد الناصر، فكان الشماتة مع الاحترام، وهما الصفتان اللتان استطاع الرئيس أن يفرضهما على كلتا الدولتين فى صراعه السياسى، والتصميم على نجاح مبادئه ومستقبل أمته وشعبه، الأمر الذى كان يتعارض مع أهدافها.

أهدافهما

ولم يكن عداء الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاستعمارية الأخرى موجهًا ضد شخص جمال عبد الناصر الزعيم النظيف والصلب كما قالوا بقدر ما كان عداؤهم لمبادئ وتيار القومية العربية التى تبناها ونشرها عبد الناصر، والتى اعتبرها الاستعماريون موجهة ضد مصالحهم فى المنطقة.

وتمثل رد فعل هذا العداء الصريح فيما أدلى به الرئيس نيكسون عند سماعه خبر وفاة الرئيس عبد الناصر، وكان على سطح حاملة الطائرات «ساراتوجا» قائدة الأسطول السادس يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أثناء قيامها بمظاهرة بحرية دعائية فى شرق البحر الأبيض المتوسط موجهة مدافعها ضد الزعيم عبد الناصر فى مصر، إذ قال: «لقد فقدنا الرجل الذى كان يمكنه جلب العرب للسلام فى الشرق الأوسط». وكان تصورى أقرب إلى الحقيقة التى كانت تمثل فى قرار الرئيس عبد الناصر لو علم بهذا التحدى فى تمثيلية البحرية الأمريكية التى قادها نيكسون بنفسه يوم وفاته. وكانت مائير رئيسة وزراء إسرائيل تنادى دائمًا «لا يمكن أن يتحقق السلام فى منطقتنا والرئيس عبد الناصر فى الحكم».

كما أعلن حاييم بارليف رئيس الأركان وهو يخاطب طلبة المعهد العسكرى الإسرائيلى فى نوفمبر ١٩٧٠: «إن المستقبل قد أصبح مشرقًا أمام إسرائيل بموت جمال عبد الناصر». وعندما أراد أحد عملاء المخابرات المركزية «جول جوستن» أن يعلق على وفاة الزعيم عبد الناصر قال: «إن ما يدعو للأسف فيما يتعلق بعبد الناصر هو أنه ليست لديه أية رذيلة، إن شراءه لم يكن ممكنًا، وتهديده كذلك. وإننا نكرهه إلى أقصى حد، لكننا ما كنا نستطيع أن نفعل ضده شيئًا، إنه نظيف جدًا جدًا».

كما اعتبرت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن أقوى جبهة من جبهات القتال ستميل إلى السلبية، وأن قوة جلب الشعوب العربية، ودفع إرادة القتال ضد إسرائيل، والتمسك بمبادئ القومية العربية التى تميزت فى زعامة الرئيس عبد الناصر قد انتهت بوفاته، خاصة وأن إحلال السادات- وهو أكثر اعتدالًا وليس له وزن عبد الناصر فى العالم العربى- سوف يفتح الباب لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتحقيق أهدافهما فى المنطقة بسهولة.

كما أن تصريحات المسؤولين في الدولتين المعاديتين وتعليقات الصحف الأمريكية بعد رحيل عبد الناصر كانت تشير إلى بوادر أمل لدى صانعي السياسة فيهما، خاصة عندما علموا أن سياسة السادات لا تميل إلى الثورة، وتنبذ التطبيق الاشتراكي، وأنه أقل قدرة على إثارة المتاعب في المنطقة. وعلى ذلك أصبح الموقف الاستراتيجي من وجهة نظرهم أقل خطورة ويمكن السيطرة عليه، وبقيت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مضمونة بسبب وقف إطلاق النيران، واستعادة الملك حسين لسلطته في الأردن، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

كان تقدير الرئيس عبد الناصر بعد هزيمته ١٩٦٧، وأحداث ٩ و١٠ يونيه ١٩٦٧ أن زعامته للشعب لا يمكن أن تستمر إلا إذا أعاد الموقف مع إسرائيل إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٦٧ - فكانت إرادته وتصميمه ومجهوداته في العمل على إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، والعمل على رفع قدراتها القتالية من أجل تفوقها على إسرائيل في معركة تحرير الأرض - كان ذلك كله ذا أثر مباشر على صحته، فأصيب بالقلب وتصلب الشرايين بالإضافة إلى مرض السكر. ولكن كانت إرادته وقوة تحمله وتصميمه على تحقيق هدف الشعب تتغلب دائمًا على آلام المرض وعواقبه. وكانت أحداث وجهد الأيام السبعة الأخيرة في حياته خير مثل في التضحية من أجل الواجب والشرف للوطن وللعروبة.

إن التقييم الأساسي والتاريخي للزعيم الراحل جمال عبد الناصر هو أنه كان وطنيًّا لا تشوب وطنيته شائبة، وليس لديه معيار سوى خدمة الوطن. وكان رجلًا شريفًا ونظيفًا لا يهمه المال أو الحياة ولا يثنيه التهديد أو الوعيد. وكان قائدًا يمثل القدوة الحسنة، ويصمم على تحقيق أهداف الوطن دائمًا. وقد نجح القائد الأعلى للقوات المسلحة في الاحتفاظ بتوازن القوى الدولي في المنطقة، كما اتسم عهده بنجاح استراتيجية المواجهة مع إسرائيل.

وكانت علامات السعادة والإشراق ظاهرة في الولايات المتحدة وإسرائيل لوفاة الزعيم عبد الناصر بينما كان غيابه عن قمة الزعامة في مصر خسارة استراتيجية على القوات المسلحة وعلى الشعب المصري. كما تأثرت معركة تحرير الأرض في مضمونها وهدفها وتوقيتها أيضًا.





القائد الأعلى الجديد للقوات المسلحة

الفصل السابع

القائد الأعلى الجديد للقوات المسلحة

كان تعيين السيد أنور السادات نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٠/١٢/١٩٦٩ هو الأساس الوحيد الذى اعتمدت عليه مؤسسات الدولة والقوات المسلحة فى إعلان اسمه رئيسًا مؤقتًا للجمهورية لمدة ستين يومًا. وبالرغم من أن الدستور نص على تعيين شخص النائب الأول لرئيس الجمهورية عند الغياب أو الوفاة فإن هذه الوظيفة لم يكن أحد يشغلها عند وفاة الرئيس عبد الناصر.

وكان الرئيس المؤقت قد أبدى رغبته فى ممارسة مهامه بصفة مؤقتة- عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة- لحين إزالة آثار العدوان. ولكن المؤسسات الدستورية والسياسية والقوات المسلحة- رغبة منها فى استقرار الحكم، واستمرار مسيرة الزعيم الراحل، وعدم إعطاء الفرصة لدعاية العدو الذى اعتبر أن وفاة الرئيس عبد الناصر انتصارًا له- دفعت أجهزة الدولة لاتخاذ الإجراءات الدستورية السريعة لاستقرار الوضع القيادى فى الدولة بصفة قاطعة وسريعة.

يوم ٣٠/٩/١٩٧٠، وبعد إصدار تعليماتى النهائية لقادة القوات المسلحة عن الترتيبات العسكرية التى ستتم لأضخم جنازة عسكرية وشعبية فى العصر الحديث، بادرت بفكرة توجيه رسالة- نيابة عن قادة وضباط ورجال القوات المسلحة- إلى الرئيس المؤقت أنور السادات لاستبعاد فكرة الرئاسة المؤقتة التى طرحها بشخصه عقب وفاة الزعيم الراحل مباشرة. وكان تأييد القوات المسلحة ترشيح السيد أنور السادات رئيسًا للجمهورية يؤدى إلى استقرار الوضع القيادى فى الدولة استنادًا على كونه نائبًا لرئيس الجمهورية عند وفاته. وأثرت تدعيم واستمرار الشرعية من أجل استقرار القيادة والسيطرة على القوات المسلحة، باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فى نفس الوقت، وبعد موافقة جميع القادة على اقتراحى، وجهت خطابى فى اليوم التالى للسيد أنور السادات

بوصفى قائدًا عامًّا للقوات المسلحة ونيابة عن القادة والضباط ورجال القوات المسلحة. وكان تأثير هذا الخطاب على القوات المسلحة والجماهير كبيرًا، إذ سرعان ما ردد الشعب فى كل مكان «الجيش عاوز السادات».

يوم ١٩٧٠/١٠/٣، اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا برئاسة السيد أنور السادات رئيس الجمهورية المؤقت للاتفاق على الخطوات التنفيذية لمؤسسات الدولة وبرنامج الاجتماعات،وعقدت اجتماعًا آخر يوم ١٩٧٠/١٠/٤ رشحت فيه اسم السيد أنور السادات رئيسًا للجمهورية خلفًا للزعيم الراحل جمال عبد الناصر وعرضته على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لإقراره، وصدرت عنها توجيهات تبين خطها الواضح بعد رحيل زعيمها «أن الثورة لا بد أن تسير وأن سياسة ومبادئ الزعيم عبد الناصر لا بد أن تندفع للأمام». كما ظهر فى التوجيهات شعار «غاب صانع التاريخ، وبقى التاريخ الذى صنعه».

وفى مساء نفس اليوم، اجتمع مجلس الوزراء وأيد ترشيح السيد أنور السادات رئيسًا للجمهورية، وكان اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٩٧٠/١٠/٥ هو بداية وضوح الرؤية السياسية الداخلية والخارجية. فبعد مناقشة الموقف، وافقت اللجنة بالإجماع على أن المؤسسات الدستورية والسياسية الحالية هى وحدها صاحبة السلطة الشرعية، ورشحت السيد/ أنور السادات رئيسًا مؤقتًا للجمهورية العربية المتحدة.

واجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد يوم ١٩٧٠/١٠/٦ واتخذت الإجراءات الدستورية والسياسية- باستصدار قرار جمهورى لدعوة مجلس الأمة لانعقاد غير عادى فى اليوم التالى- لترشيح اسم رئيس الجمهورية المؤقت وإجراء استفتاء شعبى يوم ١٩٧٠/١٠/١٥، وقرر مجلس الأمة بالإجماع ترشيح السيد أنور السادات رئيسًا للجمهورية. ودعى الرئيس للمجلس لإلقاء بيانه الذى بدأه برثاء الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وحدد سياسته متوسمًا نفس السياسة التى رسمها الرئيس الراحل، وهى السياسة المحددة فى بيان ٣٠ مايو ١٩٦٨- والذى وافق عليه الشعب فى استفتاء حر- وهو امتداد عضوى لميثاق العمل

الوطني. وحدد رئيس الجمهورية المرشح خلال بيانه- عن استمرار سياسة الزعيم الخالد عبد الناصر- ست نقاط هي:

١- مواصلة النضال من أجل تحرير الأرض المحتلة، والحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني، وتعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة.

٢- التأكيد على وحدة الأمة العربية التي نادى بها، وعمل من أجلها الزعيم جمال عبد الناصر.

٣- تحديد أعداء أمتنا تحديدًا لا شبهة فيه، وهم إسرائيل والصهيونية والاستعمار العالمي.

٤- التمسك بسياسة عدم الانحياز كما علمنا جمال عبد الناصر.

٥- إننا جزء من حركة التحرير الوطني باتجاهها التقدمي الاشتراكي.

٦- إننا مطالبون بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التي تحققت لجماهير قوى شعبنا العامل، كما أعلن «ليس بمقدوري ولا مقدور أي شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر، ولذا يجب توزيع المسؤوليات على المؤسسات السياسية والدستورية- التي تمثل سلطة تحالف قوى الشعب العامل- لأداء الأمانة». وأنهى كلمته بثقته الكاملة بالقوات المسلحة درع الشعب وكان حديث الرئيس السادات عن المعركة واضحًا كل الوضوح، إذ قال: «المعركة أولًا، والمعركة ثانيًا، والمعركة أخيرًا. ولا أقصد بالمعركة مجرد قتال، وإنما أقصد التحرير الشامل لكل الأراضي العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. ذلك إننا إذا لم نحرر هذه الأراضي العربية المحتلة، فمعنى ذلك أننا خضعنا للعدو الإسرائيلي الاستعماري ومن هم خلفه. وليس هناك من يقبل في أمتنا العربية تحرير بعض هذه الأراضي، والتخلي عن بعضها الآخر، لأن القبول بذلك لا يمكن أن يسمى حلًا وسطًا. ذلك لأنه ليس هناك نصف خضوع».

ولم يكن الحديث عن حتمية المعركة في يوم الاستفتاء على اسمه رئيسًا للجمهورية ارتجالًا، لإدراكه أن المعركة مطلب شعبي منذ البداية.

ووضح للشعب المصرى وشعوب الأمة العربية كلها- التى كانت نداءاتها تعكس المبادئ التى عاش من أجلها جمال عبد الناصر- أن المؤسسات الدستورية والسياسية فى مصر، كلنا الرئيس المؤقت الجديد أنور السادات ملتزمون باتباع نفس مبادئ وسياسة الزعيم الراحل عبد الناصر. وجاء دور الشعب ليؤكد هذه المسيرة فى استفتاء عام تقرر إجراؤه يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٠.

كانت هذه الاتجاهات تتم علنًا وبوضوح على مستوى أجهزة الدولة الدستورية والسياسية بينما كانت هناك بعض اتجاهات مضادة للاقتصار على ترشيح السيد/ أنور السادات وحده لمنصب رئيس الجمهورية المؤقت. ولكن هذه الاتجاهات لم تر الضوء على المستوى الشعبى.

قبل منتصف الليل يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٧٠، وصل السفير أمين شاكر- أحد الضباط الأحرار ووزير السياحة السابق إلى فندق هيلتون، حيث كانت وفود المعزين- وقابل السيد فاروق أبو عيسى وزير خارجية السودان فى ذلك الوقت، وطرح عليه رأيه بأن يتولى السيد زكريا محيى الدين رئاسة الجمهورية، لأنه أصلح من يتولى هذا المنصب فى هذه الظروف. وطالب الوفد السودانى بأن يتبنى هذه الفكرة إذا حازت القبول لديهم. سارع السيد فاروق أبو عيسى بإبلاغ السيد سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية- بحضور السادة شعراوى جمعة وأمين هويدي- ما دار من حديث مع السيد أمين شاكر، وأن قرار الوفد السودانى هو مساندة الشرعية وعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية. وقد أخطرنى السيد سامى شرف بما حدث، وقام بإبلاغ الرئيس السادات بهذا الموضوع فى نفس الليلة. ورفض الوفد السوداني- ممثلًا فى شخص الرئيس جعفر نميرى وفاروق أبو عيسى- طرح الموضوع أو مناقشته فى أول لقاء مع أنور السادات فى قصر العروبة.

وفى يوم ٣/ ١٠/ ١٩٧٠، كنت فى لقاء عمل وغداء فى قصر العروبة- بصحبة الرئيس جعفر نميرى وفاروق أبو عيسى وشعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف- حيث وصلت رسالة مكتوبة للسيد أنور السادات- بعث بها السادة أعضاء مجلس الثورة القدامى: عبد اللطيف البغدادى، زكريا محيى الدين، حسن إبراهيم، كمال الدين حسين- تتضمن اقتراحًا بتشكيل مجلس رئاسة منهم، يرأسه السادات لمدة ثمانية عشر شهرًا، يجرى خلالها ترشيح اسم رئيس الجمهورية، ويستفتى الشعب عليه. وتسلم الرئيس السادات الرسالة، وتصفحها أمام جميع الحاضرين، ولم يعلق عليها، وقام بوضعها فى جيبه.

وظهر اتجاه آخر ظل مغلقًا فى دائرة ضيقة ولم يدم طويلًا، إذ أبدى السيد حسين الشافعى- عند وفاة الرئيس عبد الناصر- حقه فى ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، محتجًا فى ذلك على مشاركته للزعيم الراحل مع السيد أنور السادات، وأن الدستور نص على النائب الأول فقط، وأن أيًا من الاسمين: السادات والشافعى لم يشغلا هذا المنصب.

وقد اتفق الرئيس أنور السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى على الإقامة سويًا فى قصر القبة حتى يتم مواراة جثمان الزعيم الراحل فى مثواه الأخير، بهدف المشاركة فى مجابهة الموقف سويًا.

وفى اليوم التالى للجنازة، تحدثت إلى القادة والضباط وضباط الصف وجنود القوات المسلحة عن مهام ومسؤوليات القوات بعد وفاة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر حماية لدعائم المجتمع المصرى العظيم الذى بناه الشعب بقيادته. كما أعلنت تصميم القوات المسلحة على الاستمرار على طريق عبد الناصر، وأن القوات المسلحة تجدد العهد لحماية هذا البناء باعتبارها مهمتنا الأساسية، وأن واجبنا هو إحباط خطط العدو، وأن ندمر على الفور كل محاولاته، وأن نحقق أمل قائدنا الراحل فى تحرير أرضنا المغتصبة قريبًا بإذن الله، وننتصر على العدو. وبذا نحقق نموذجًا رائعًا لمعدن الرجال الذين علمهم عبد الناصر، ليكونوا أبناء الوطن المناضلين الأحرار الشرفاء فى سبيل قضية الحق والعدل والسلام. وانتهى بيانى

للضباط والجنود بأن من أحب الرئيس والقائد الخالد جمال عبد الناصر ومبادئه، فليتم عمله، وأن فترة الحداد التى نعيشها الآن هى فترة عمل، وأن مهمتنا الوحيدة هى استمرار رفع الكفاءة القتالية لتحقيق النصر.

وعند اقتراب يوم الاستفتاء على انتخاب الرئيس أنور السادات عقدت اجتماعًا موسعًا للقادة ذكرت فيه الدوافع التى اعتمدت عليها مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية فى ترشيح السيد أنور السادات- النائب الوحيد للرئيس الراحل جمال عبد الناصر-، وأنه تعهد- أمام أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء مجلس الأمة- باستعداده للسير على طريق عبد الناصر. وكررت على القادة النقاط الست التى أعطاها أهمية خاصة أمام مجلس الأمة فى يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٠، وأنهيت لقائى مع القادة بأن المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية خلفًا للزعيم الراحل هو السيد أنور السادات.

وانتشر هذا البيان وأذيع على لسان الجنود فى كل قرية من قرى الجمهورية، وعاونه الشعب بطريقته المعهودة- بترديد النداء «الجيش عاوز السادات»- حتى يوم الاستفتاء. كما كان هذا الشعار ترجمة للارتباط بين الشعب ومعركة تحرير الأرض المتوقعة قريبًا، وبين الزعيم الراحل وقواته المسلحة التى أعدها لهذا اليوم الموعود. فكانت رغبة أفراد القوات المسلحة وحدها- والتى وصل تعدادها فى ذلك الوقت إلى ما يقرب المليون، وهو عدد يمثل سدس الناخبين فى مصر، بالإضافة إلى أصوات ذويهم الناخبين عاملًا كافيًا لوصول السيد أنور السادات إلى منصب رئيس الجمهورية.

وكان اندفاع القوات المسلحة فى تأييد المؤسسات الدستورية والسياسية فى الدولة لترشيح أنور السادات رئيسًا للجمهورية، يعتمد أساسًا على التزامها بمشاركة هذه المؤسسات فى الرأى وفى القرار، إذ إنها ثمار جهود الزعيم الراحل وحده، وكان الاعتبار الأساسى فى الترشيح مبنيًا على قرار الرئيس عبد الناصر بتعيين أنور السادات نائبًا وحيدًا له

قبل وفاته بعشرة شهور فقط.

ولم يكن اسم السيد أنور السادات على قمة المعرفة بالنسبة للشعب إذ إنه لم يوكل إليه أي عمل ثوري أو تنفيذي منذ قيام الثورة، بل كانت السلبية في حركته وابتعاده عن مواقف تطور الثورة ونموها مدعاة لبقائه في الحكم مع زميل واحد فقط عند وفاة الرئيس جمال بعد الناصر.

وكانت دعوة قمة السلطة في مصر - ممثلة في أعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية والشعبية - ومساهمتهم النشطة في تجميع أصوات الناخبين وإقناعهم على صناديق الانتخاب وسيطرتهم على وسائل الإعلام لإعطاء أصواتهم بنعم لاسم أنور السادات.. علامة ظاهرة وفاصلة لوصوله إلى منصب رئيس الجمهورية.

وتمت عملية الاستفتاء على اسم أنور السادات رئيسًا للجمهورية يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٠. وكانت النتيجة الرسمية أن ٩٠,٠٤٪ من عدد الناخبين قالوا نعم وأصبح أنور السادات رئيسًا للجمهورية.

وفي يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٠ وجه الرئيس السادات بيانًا للشعب قال فيه: إن هناك معركة تنتظرنا يجب أن نعطيها شعبًا وجيشًا كل ما تفرضه علينا من تضحيات وتبعات، وأن هناك أمة عربية تناضل على طريقها، وسنكون خير رفيق في نضالها. وأن الذين قالوا لا لم يقولوها اعتراضًا على الثورة ولا على استمرار الطريق، وإنما كان قولهم لا تحفظًا على شخص المرشح لرئاسة الجمهورية نفسه. إن الشعب لا يجب أن يمنح ثقته المطلقة لفرد بعد جمال عبد الناصر». وكرر الرئيس الجديد في بيانه تعهداته ومسؤولياته بالنسبة لأهداف واتجاهات وأسلوب الزعيم الراحل عبد الناصر. وأشاد بالقوات المسلحة، وبأسلوب التعاون والدعم الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي. وقبل خروجه من المجلس تظاهر بالانحناء للتمثال الصفي

القائم على منصة مجلس الأمة للزعيم الراحل عبد الناصر وكانت هذه الحركة- بالرغم من انتقاد الكثيرين لها- مظهرًا عليًّا للمشاهدين، تؤكد نية الرئيس الجديد التمسك بأهداف ومبادئ الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

وحرص الرئيس السادات على أن يكون اللقاء الأول- بعد تنصيبه رئيسًا للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة- بقادة وضباط القوات المسلحة في مقار القيادة العامة، حيث أعلن ثقته بالقوات المسلحة وقياداتها وبالجهود الشاقة التى قامت بها خلال إعادة بنائها وتسليحها وتدريبها. وأشاد بالبطولات والتضحيات التى تمت فى حرب الاستنزاف، ونجاحها فى إيقاف غرور وصلف العدو الإسرائيلى. وأكد للقادة بالقوات المسلحة أن أهداف ومهام القوات المسلحة التى رسمها الزعيم الراحل مستمرة، كما أن الطريق والأسلوب فى القيادة والسيطرة من القائد الأعلى الجديد استمرارًا للخطة التى قررها القائد الأعلى الراحل. كما أكد أن المعركة مع إسرائيل قادمة، وعلى القوات المسلحة أن تستمر فى جهودها لزيادة كفاءتها القتالية من أجل معركة تحرير الأرض. ووعد بأنه سوف يكرس كل جهده للقوات المسلحة.

واطمأن القادة وضباط القوات المسلحة- بعد هذا اللقاء- على أن سياسة القائد الأعلى الجديد هى امتداد لمسيرة الزعيم الراحل عبد الناصر، فيما يتعلق بمعركة تحرير الأرض، التى أعدوا لها أنفسهم هم ورجالهم أكثر من ثلاث سنوات.

وتبين لى- بعد شهرين فقط من تولى الرئيس السادات حكم مصر- أن كل ما صدر عنه من اتجاهات سياسية وعسكرية معلنة، إلى المؤسسات الدستورية والسياسية والشعب وقواته المسلحة، لا تترجم عن نياته واتجاهاته الحقيقية النابعة من ذاته. وإنما كانت خدعة كبرى ابتكرها الرئيس السادات، وأتقن إخراجها من أجل أن يساير الركب، وينال ثقة الشعب والأمة العربية بإعلانه التمسك بمبادئ وأسلوب عبد الناصر، الذى أحبه الشعب فى حياته ومماته أيضًا. ونجح نتيجة لهذا الابتكار، أن يجد أعضاء المؤسسات الدستورية

والسياسية أيضًا.

وكان الرئيس السادات يعلم منذ البداية أن أعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية- التى شملت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى وقياداته السياسية والتنظيمية والطليعية- تتنافر مع شخصه، وأن تجاربه الشخصية من هذه التنظيمات تؤكد هذا التنافر(*). وعلى ذلك، ومن أجل أن يثبت أركان حكمه ويبنى من جديد أركانًا جديدة تتفق مع أهدافه وأسلوبه فى الحكم، اضطر- أمام الرأى العام المحلى والقومى- أن يساير ويتمشى ظاهريًا ومؤقتًا مع هذه المؤسسات، مترقبًا إلى أن تمكنه الظروف والأحداث من القضاء عليها وإقصائها عن مشاركته فى الحكم.

لم يكن القائد الأعلى الجديد على دراية كافية بالقدرة القتالية للقوات المسلحة بعد زيادة حجمها والخبرة القتالية التى اكتسبها القادة والضباط والجنود، خلال ثلاث سنوات من القتال المرير مع القوات الإسرائيلية. كما كان القائد الأعلى الجديد بعيدًا عن التخطيط القتالى للقوات المسلحة، ولا يعلم بقرار المعركة الذى صدق عليه الرئيس الراحل قبل وفاته بأسبوعين. وقدرت أن هذا النقص فى المعرفة لدى القائد الأعلى الجديد، سوف يؤخر إجراءات استعداد القوات المسلحة- لبدء معركة (تحرير الأرض)- عن التاريخ الذى حدده الرئيس الراحل. وأصبح الموقف يستلزم بدء برنامج خاص لصنع قرار جديد للمعركة من القائد الأعلى الجديد.

كما أن الرئيس عبد الناصر لم يعط الفرصة الكافية لنائبه كى يكون على جانب معقول من المعرفة عن القوات المسلحة، بدرجة تسمح بتولى قيادتها العليا فى وقت قريب. وكان

(*) كان الرئيس السادات يعلم أن جميع أمناء التنظيم فى محافظات الجمهورية قد هاجموه- فى لقائهم مع الرئيس عبد الناصر فى منزله- عام ١٩٦٨. وبالرغم من أن الرئيس عبد الناصر أوصى بانتخاب أنور السادات ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٨، فإن نتيجة الانتخاب لم تأخذ بأولوية هذه التوصية.

نشاط السيد أنور السادات كرئيس لمجلس الأمة أو كنائب للرئيس محدودًا بالنسبة للقوات المسلحة، فقد حضر اجتماعًا واحدًا برفقة الرئيس عبد الناصر عن إعادة تنظيم القوات المسلحة. ورافق الرئيس فى زيارة ميدانية واحدة للجبهة، كما حضر مع الرئيسين عبد الناصر والقذافى استعراض فرقة مشاة ميكانيكية أنشئت حديثًا فى دهشور. وانتهت الزيارة بمشروع إبرار جوى فى المنطقة فى إبريل ١٩٧٠. وكانت مشاهد اقتراب كل من السيدين أنور السادات وحسين الشافعى متساوية بالنسبة للقوات المسلحة، طوال ثلاث سنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠. ولم يصدر الرئيس عبد الناصر أى قرار بتخويل سلطات رئيس الجمهورية، وما يتبعها من سلطات ومسئوليات القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال فترات قيام الرئيس عبد الناصر بمهام خارج أرض الوطن. وبالتالى لم يصدر نائب الرئيس أنور السادات أى قرار داخلى فى غياب الرئيس عبد الناصر. وكان يرفض إجابة الاستشارة أو حتى إبداء الرأى، مثلما حدث أثناء زيارة الرئيس لموسكو فقال «اتصلوا بالريس فى موسكو واسألوه» وذلك عند محاولة الإنزال الإسرائيلية الفاشلة فى جزيرة شدوان فى ٢٢ يناير ١٩٧٠.

كما أن أنور السادات- نائب الرئيس- لم يكن على بينة بما يقدم عليه الرئيس عبد الناصر من قرارات هامة، ففى الوقت الذى تقرر فيه الموافقة على مبادرة روجرز- وكانت خمسة أجهزة قيادية فى الدولة تعلم ذلك- أعلن نائب الرئيس أنور السادات أمام اللجنة السياسية المنبثقة من اللجنة المركزية- وكان يرأسها- أن مصر رفضت هذه المبادرة. وكان لهذا التصريح من نائب الرئيس ردود فعل وانعكاسات غير سليمة داخل الجمهورية وخارجها.

وعندما عين الرئيس عبد الناصر الفريق فخرى (على صبرى) مساعدًا لوزير الحربية لشؤون الطيران والدفاع الجوى عام ١٩٦٩، وتكليفه بمتابعة إمدادات السلاح من الاتحاد السوفيتى لمصر كل ثلاثة أشهر وما يتبع ذلك من اتصالات وعلاقات مع قيادة دولة عظمى- كانت هى المصدر الوحيد لدعم القدرة القتالية للجمهورية العربية المتحدة-، بدأ

فكر أجهزة الدولة القيادية- وخاصة أجهزة قيادات الاتحاد الاشتراكي- فى التعاون مع السيد/ على صبري، وكلها ثقة فى مجهوداته من أجل معركة التحرير.

كل هذه الشواهد والأحداث، كانت تعطى الانطباع داخل دائرة الثقة أن السيد النائب أنور السادات لم يكن هو الرجل الثانى فى مصر خلال حرب الثلاث سنوات، قبل وفاة الزعيم عبد الناصر.

إزاء هذا الموقف الجديد قمت بوضع برنامج زمنى خاص لتمكين الرئيس أنور السادات من معرفة القدرات القتالية للقوات المسلحة. وذلك بحضوره لقاءات متعددة مع القادة بمختلف أسلحتهم وتشكيلاتهم وسماع ومناقشة عروضهم لمهامهم القتالية. وكانت اللقاءات محدودة العدد لكنها تستغرق وقتًا كافيًا يتبادل فيه القائد الأعلى مع كل قائد المناقشة الموضوعية عن مهمته، ويتعرف من خلالها عن قرب على شخصية القائد واسمه ومهمته. كما وضعت برنامجًا زمنيًا آخر لمرور القائد الأعلى على التشكيلات ومراكز القيادة الميدانية فى الجبهة وغيرها، حتى يتمكن من معرفة حقيقة أوضاع التشكيلات الميدانية على الطبيعة.

وبدأت مرحلة جديدة خاصة بتغطية نقص المعرفة العسكرية لدى القائد الأعلى الجديد للقوات المسلحة. ذلك لأن خبرته العسكرية- كضابط سابق بالقوات المسلحة- اقتصرت على خدمة عسكرية لمدة أقل من سبع سنوات، وعلى فترتين كان الفاصل بينهما سبع سنوات، قضاها- فى الحبس الاحتياطى أو الاعتقال أو فى أعمال يدوية ومهنية- بعيدًا عن مهام الضابط المقاتل بالقوات المسلحة. ولم يكن على معرفة بالضباط العاملين يوم تولى مسؤولياته كقائد أعلى للقوات المسلحة، سوى بعض من ضباط دفعته عام ١٩٣٨. كما لم يكن له مساعدون ضمن تنظيم الضباط الأحرار بوصفه أحد قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وكانت هذه الظروف للقائد الأعلى الجديد سببًا مقبولًا لابتعاد فكره وعلمه عن مبادئ

الفن العسكرى وتطوره، كذا عن مستلزمات القيادة العسكرية وتطورها. وأصبحت مهمتي صعبة وعسيرة لتمكين القائد الأعلى الجديد من ملء هذا الفراغ العلمي - في أقصر وقت ممكن - لملاحقة الأحداث التي أخذت تتطور بسرعة في هذه الفترة التي تولى فيها الرئيس السادات مسؤوليته كقائد أعلى للقوات المسلحة.

وكانت ظاهرة معرفته بالتقاليد العسكرية المطبقة عن الجيش الإنجليزى أو الألمانى أو الإيرانى موضع فخر واعتزازه في المناقشات الخاصة معى، بهدف تغطية النقص في العلم العسكرى عامة، أو مدخلًا مستترًا يوصله إلى شيء ما يريده لم يفصح عنه مباشرة. ففى حديث سابق لاجتماعات عمل عسكرى، أبدى القائد الأعلى رغبته في ارتداء الزى العسكرى. وعندما أجبت أن هذه الرغبة من حق سيادته، خاصة وسط أفراد القوات المسلحة في الجبهة(*). رد الرئيس السادات، وقال لي: «بشرط واحد، وهو أن تكون علامة الرتبة التي أضعها أقل من رتبتك العسكرية، واستطرد في القول: «أنا عاوز أطبق التقليد الإنجليزى في وضع رتبتي... أنا أنهيت عملى في القوات المسلحة عام ١٩٥٢، وكنت برتبة بكباشى «مقدم»(**). وفي الجيش الإنجليزى تقليد عند تعيين أحد الضباط ملحقًا عسكريًا في بلد أجنبى أو مهمة خارج الجيش، أن يميز برتبة أعلى من رتبته تكريمًا للجيش الإنجليزى نفسه، وتكبيرًا لشخص الضابط في نفس الوقت. وعلى ذلك ألبس رتبة قائم مقام (عقيد)».

فقلت لسيادته: «هذا العمل غير قانوني في بلدنا، ويوجد قانون عسكرى يحدد الرتب وشكلها ومواصفاتها الدقيقة لكل درجة ضابط. وسيادتك في درجة قائد أعلى للقوات المسلحة وهى مدونة في أعلى قائمة الرتب العسكرية في القانون، وليس لسيادتك خيار في ذلك، هذا هو القانون العسكرى المصرى». فرد عليَّ بقوله: «عاوزنى أبقى أقدم منك رتبة - لا يمكن أبدًا».

(*) كان الرئيس عبد الناصر يرفض ارتداء الزى العسكرى، ولو كان بسيطًا مثل الأفرول خلال زياراته للجبهة.

(**) نسى أنه رقى لرتبة القائم مقام (عقيد) بعد الثورة.

وبعد يوم واحد من هذه المناقشة، طلب سكرتيره من رئيس هيئة الإمدادات والتموين اللواء عبد الفتاح عبد الله الملابس العسكرية للرئيس. ولم يكن لديه علم بالمناقشة التى دارت بهذا الشأن فاضطر لإخطارى بطلب فوزى عبد الحافظ، وأجبته بأن يخطره بالاتصال بى شخصياً فى حالة تكرار الطلب. ولم يكرر الرئيس، أو سكرتيره هذا الطلب حتى ١٣ مايو ١٩٧١.

وكان الرئيس السادات متسرعًا فى إصدار قراراته أو موافقاته ترضية لشخص يرى من ورائه مكسبًا أدبيًا أو نفعًا، أو بغرض احتوائه لجانبه قبل أن يستشير أو يبحث أو يدقق فى الموضوع الذى أصدر قراره بالموافقة العاجلة فى شأنه. ولا يجد الرئيس أى غضاضة فى إلغاء الموافقة أو القرار عند معرفة تفصيلات الموضوع الحقيقية من المختص، وفى هذه الحالة يترك الشخص الذى أعطاه قرار الموافقة الأول على حاله.

وكان الرئيس السادات يتخذ أسلوب المناورة والخداع فى تعامله السياسى مع الآخرين. إذ عندما وجد أن الدعامة الأولى التى يمكن أن تحقق له أحلامه للوصول إلى منصب رئيس الجمهورية هى مؤسسات الاتحاد الاشتراكى، بدأ الرئيس السادات يعطى ثقته كاملة ويرفع من شأن هذه المؤسسات، ويساير تصورها فى تحقيق أهداف الدولة العليا. كذا فى أسلوب عملها وهو ما كان يتعارض ١٠٠ ٪ مع ما يريده هو. وبعد أن نجح السادات فى توليه الحكم والسلطة بدأ يتكلم عن الشرعية، ويعمل على الإطاحة بأعضاء هذه المؤسسات.

وكان الرئيس السادات ضيق الصدر عندما يناقشه أحد خاصة وسط جمع من القادة، وذلك لعدم وجود خلفية عسكرية علمية كافية، أو عمق فى التفكير بالنسبة للموضوعات التى تناقش، وغالبًا ما يفض هذه المناقشات بإنهاء الجلسة قبل الوصول إلى رأى محدد. وكان يحب الاستماع إلى الغير أكثر من الاطلاع بنفسه أو متابعة التقارير أو قراءة أبحاث أو آراء الغير، وذلك لعدم قدرته النفسية والعقلية على الاطلاع والبحث لفترة من الزمن يوميًا.

وقد أخطرنى بألا أحاول تقديم مذكرات مطولة له للاطلاع وإبداء الرأى كتابة، وأنه غير مستعد للاطلاع على أى مذكرة أو موضوع أرسله إليه يزيد عدد سطوره عن عشرة أو خمسة عشر سطرًا، وأن يكون للاطلاع والعلم وليس لإبداء الرأى أو إصدار قرار.

وكان الرئيس السادات يضيق صدره عندما ينظر إلى الوراء. فكثيرًا ما اضطررت إلى سرد حقائق أو أحداث أو نتائج لموضوعات عسكرية كثيرة تمت بمعرفة الرئيس الراحل عبد الناصر - لوضع خلفية تاريخية لموضوعات تحتاج إلى استكمال أو قرار جديد- بهدف توضيح جذور الموضوع. ووجدت عدم استعداد الرئيس السادات لسماع هذه الجذور مدعيًا أنه يعلمها. وكان مجرد ذكر اسم الرئيس عبد الناصر مصدر إزعاج وإثارة لأعصابه، ولم يستطع كبح ذلك فكثيرًا ما كانت مظاهرها تظهر على ملامح وجهه. وتبين لى بعد مناقشات كثيرة- فردية أو جماعية- مع الرئيس السادات، أنه يرغب فى أن ينسب الحدث التاريخى إلى القوات المسلحة بدلًا من ذكر اسم الرئيس عبد الناصر.

ولم تكن علاقة الرئيس بى شخصيًا مجالًا للتشكك أو فقدان الاحترام، إذ إن ما كان يعلمه عنى طوال مدة خدمتى الطويلة فى القوات المسلحة- خاصة مجهوداتى بعد عام ١٩٦٧، وثقة الرئيس عبد الناصر فى شخصي- كافيًا لجلب احترامه وتقديره لى، خاصة بعد أن اطمأن إلى استعدادى لقبول مسؤولية القوات المسلحة كلية فى عهده، وحيث كان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة- لا يريد التدخل أو معرفة أى تطورات غير استراتيجية، وأطلق عليها صفقة «كبرى» حتى المعلومات اليومية عن القوات المسلحة التى لها أهمية لم يكن مستعدًا لسماعها، مثل سقوط طائرتى سوخوى ٧ أثناء التدريب على إصابة أهداف هيكلية فى ميادين ضرب النار الجوى. فعندما حاولت إخطار الرئيس السادات- عقب عودتى لمقر القيادة آخر اليوم بالحادث- لم ينزعج أو يتضايق أو حتى يتأسف لفقد اثنين من الطيارين. وكانت مثل هذه الحوادث تسبب ضيقًا شديدًا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عند إبلاغه بها.

فى نفس الوقت، كانت معلوماتى وانطباعاتى عن شخصية الرئيس السادات قاصرة

على بداية عمله كعضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد يوليو ١٩٥٢، إذ إن اتصالي به شخصيًا لم يكن واردًا حتى رحيل عبد الناصر. وظل انطباعي عن شخصية الرئيس السادات كنائب(*) للرئيس عبد الناصر، ماثلة أمامي خلال فترة ملازمتي له كقائد أعلى للقوات المسلحة حتى يوم ٤ فبراير ١٩٧١- يوم إعلان مبادرته الجزئية- حيث بدأ انطباعي يهتز بالنسبة لشخصيته كقائد وقدرته كسياسي ومكانته كزعيم. خاصة وأنني لم ألمس خلال فترة قيادته اهتمامه بالمتابعة أو حماسًا لتحمل مسئولية القيادة العليا، على العكس مما كنت أرى عن قرب من الرئيس الراحل عبد الناصر.

وكنت كلما قرب ميعاد بدء معركة تحرير الأرض، تزداد قناعتي بأن القائد الأعلى الجديد لا يميل لتحمل مسئولية القوات المسلحة.

وكان رأي واتجاهات الرئيس السادات- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية- غير واضحة لي تمامًا منذ بداية حكمه، فلم أكن أعلم أي خلفية تاريخية تدلل على هذه العلاقة. ولم تجر أي مناقشات سياسية عسكرية تحت عنوان «الموقف السياسي والعسكري»، يعكس ما كان يحدث في عهد الرئيس عبد الناصر الذي كان عادة ما كان يبدأ بتوضيح مواقف القوى العظمى فيما يتعلق بقضية الصراع العربي/ الإسرائيلي في الشرق الأوسط ويظهر اتجاهاته السياسية بالنسبة لهذه القوى. كما لم يجتمع مجلس الدفاع الوطني بشكله المحدد في القانون لتقدير المواقف العسكرية واستخلاص القرارات مثلما كان يحدث سابقًا، إذ إن اجتماع ما سمي بمجلس الدفاع الوطني في ديسمبر ١٩٧٠ وفي فبراير ١٩٧١ كان موسعًا وضم أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا وأعضاء من مجلس الوزراء عددهم أكثر من اثنى عشر عضوًا، فلم يكن ممكنًا من خلاله الوصول إلى قرارات تتضح فيها اتجاهات الرئيس تمامًا. وعندما أشرت للرئيس عن تصريح أمريكي من «روبرت ماكلوسكي» يبين العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل «بأن الجنسية الأمريكية لن تسقط عن العسكريين الأمريكيين

(*) كان تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٩.

الذين يعملون فى القوات المسلحة الإسرائيلية»، رد علىّ قائلًا: «وماله يا أخويه ما هو ده يمثل الضغط الصهيونى على الحكومة الأمريكية». وكان هذا الرد كافيًا لتوضيح فكرته الشخصية وشعوره ومعرفته بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بإسرائيل.

وكانت تصريحات وبيانات الرئيس السادات العلنية عن الولايات المتحدة الأمريكية إيجابية بالنسبة للشعور الوطنى العام الذى كان يعاديها بسبب تأييدها السياسى ودعمها العسكرى لإسرائيل، وفى نفس الوقت كان يسعى جاهدًا لتحسين العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وظل الرئيس السادات يعلن عن استعداده للمعركة مع إسرائيل، ويضيف كلمة «قريبًا»، وتكرار الإعلان عن ذلك مع عدم وجود أى محاولة للفعل أو الحركة - لمدة طويلة - جعل الشعب المصرى، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والعالم كله، لا يصدقونه فى شيء. أما القوات المسلحة المصرية فخسرت نتيجة هذه السلبية مقومًا كبيرًا وهامًّا، وهو روح القتال.

أما علاقة الرئيس السادات بالمؤسسات السياسية والدستورية، فبدأت بظاهرة التودد لها، تحولت هذه العلاقة إلى مناورات، ثم مجابهة وصدام، نجح بعدها فى الإطاحة برموزها أو (بقياداتها) بسبب معارضتها له سياسيًّا. وكان حدث انتخابه رئيسًا للاتحاد الاشتراكى مثلًا قريبًا يدلل على هذا التطور فى العلاقات، ففى حين كانت المؤسسات السياسية والدستورية تهدف إلى توحيد العمل السياسى والعمل التنفيذى، وتضافر جهودها مع الرئيس الجديد بصدق وموضعية فى أسلوب العمل السياسى الداخلى والخارجى، كان الرئيس يطعن ويتشكك فاقدًا الثقة فى قادة وأعضاء المؤسسات السياسية والدستورية.

وكان ترشيح الرئيس السادات لمنصب رئاسة الاتحاد الاشتراكي - بإجماع أعضاء المؤتمر القومي - تعهدًا والتزامًا منه - فى نفس الوقت - بتحقيق وتطبيق المبادئ والأهداف، التى وردت فى قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، اللازمة، لانتخابه رئيسًا له.

ولكن التعهد أو الالتزام عند الرئيس السادات لم يكن له وزنًا أو معيارًا، حتى لو كان أمام جماهير غفيرة يمثلون كل قوى الشعب العامل. ومثل ما كانت التعهدات والالتزامات

التى قبلها السادات فى شهرى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٧٠ - قبل وبعد انتخابه رئيسًا للجمهورية - كانت تعهداته والتزاماته بأهداف مصر فى شهر مارس ١٩٧١ وما بعدها، مجالًا خصبًا للرئيس السادات للتخلص منها بل وإلغاؤها، واحدة تلو الأخرى. خاصة بعد نجاحه فى الإطاحة بالمؤسسات السياسية والدستورية التى رشحته رئيسًا للجمهورية ورئيسًا للاتحاد الاشتراكى، ومكنته من تولى الحكم.

وكان الرئيس السادات يجيد ويتقن إخراج المواقف التى تتطلب إظهار شخصيته كقائد أعلى ذى خبرة ومعرفة بهدف السيطرة وجذب أنظار الحاضرين لشخصه هو دون سواه. ودائمًا ما كانت تنتهى هذه المواقف إلى انطباع بالتمثيل المتقن بالنسبة للعارفين، وجذب شعبى بالنسبة لعامة الشعب. وكانت مقدرة الرئيس على الخطابة - سواء فى انتقاء الألفاظ، أو طريقة الإلقاء، والاعتماد على آيات الذكر الحكيم من القرآن الكريم - هى وحدها قوة الجذب للمواطنين الذين يتخذون لغة القرآن يقينًا. وبذا نجح الرئيس السادات فى اكتساب عواطف الناس دون عقولهم.

ولم يكن ما قاله فى بيانه على شاشة التليفزيون للشعب «أنا لا أوافق على قتل أولادى، وفى إمكانى الوصول إلى حل سلمى مشرف لنا وللعرب جميعًا» إلا صورة حية لجذب عواطف الجماهير، وخفض إرادة القتال للشعب. وقد ألقى الرئيس السادات هذا البيان بعد أيام من استعراضه لخطط عمليات القوات المسلحة، ومعرفته بتقدير خسائر الأفراد المتوقعة فى العمليات الهجومية على العدو فى سيناء. وكان هذا البيان تكرارًا لأسلوب الرئيس السادات فى المناورة والتهرب من الواقع، مثل تصرفه ليلة الثورة عندما توجه إلى السينما الصيفية مع علمه بأنه عضو مؤسس فى مجلس قيادة الثورة.

وكان الرئيس السادات يتجاوز الحقيقة عند ذكر أحداث تاريخية، يزعم أن له يدًا طولى فى تحقيقها وفى توقيتها، بهدف تضخيم أعماله وادعاء البطولة تمجيدًا لشخصه. وعند تكرار ذكر هذه الأحداث مرات عديدة، كان ينزلق لسانه إلى اختلافات بينة عما سبق أن رواه بشكل آخر فى أول مرة. وبتكرار هذه الأحاديث - التى كان يضع عليها إطار الحواديت

للشعب وكذا لجنود القوات المسلحة- اتضحت فيه صفة المناورة والخداع كأسلوب لجذب المستمعين إليه، وتسليط الأضواء على شخصه فقط، وبأى وسيلة. كما أن التصرفات الظاهرية للرئيس السادات لم تكن تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية، بل إنه فى أغلب الأحيان كان يقصد عكس ما يضمر.

وهذا يدعونى إلى استنباط دافع داخل فى نفس الرئيس السادات نشط من يوم توليه مسؤولية رئاسة الجمهورية وهو «النهم الشخصى» إلى العلا وإلى المجد وإلى الغنى وإلى الرفاهية وإلى الترف له ولعائلته فقط، دون النظر إلى أى اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وجاهد بكل قدراته لتحقيق هذا الهدف الشخصى، وبذا اصطدم بقوى وطنية وشعبية أدت فى النهاية إلى سلبيات اقترفها فكانت أداة لتحطيم زعامته، بل وفقد حياته.

ولم تكن هذه الصفة مستحدثة لدى الرئيس أنور السادات، إذ عندما تقرر انتخاب أعضاء مجلس إدارة نادى ضباط القوات المسلحة- بعد الثورة مباشرة- قرر البكباشى أنور السادات ترشيح نفسه فى المكان المخصص لسلاحه- الإشارة- فى مجلس إدارة النادى، وكان قد سبقه فى الترشيح لنفس المكان النقيب صلاح الدين شهيب والنقيب أمين شاكر من نفس السلاح. ونجح النقيب صلاح الدين شهيب فى الانتخابات، ولم يحقق البكباشى أنور السادات ما كان يصبو إليه من الحصول على مركز أدبى مرموق بين ضباط القوات المسلحة. ولم يكفه فى ذلك الوقت ما حصل عليه من مركز مشرف عالٍ على مستوى القمة كعضو فى مجلس قيادة الثورة.

كما كان خروج البكباشى أنور السادات عن القاعدة الأدبية التى طبقها جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة- فى الإبقاء على رتبهم العسكرية كما هى عند قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢- لأنه كان طموحًا فى ارتداء علامات الرتبة التالية لرتبته، قائم مقام (عقيد) عندما حل الدور على دفعته فى الترقى، وصدرت النشرة العسكرية متضمنة اسم القائم مقام أنور السادات عام ١٩٥٣ دون زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة من دفعته. وعند سؤاله عن سبب خروجه عن تقاليد مجلس قيادة الثورة، كانت إجابته هى الرغبة فى حصوله على معاش رتبة القائم مقام فى

حالة إنهاء خدمته فى القوات المسلحة لأى سبب، بالإضافة إلى تميزه مظهريًا.

واستخدم الرئيس السادات وسائل الإعلام الضخمة من صحافة وإذاعة وتليفزيون فى تهيئة الجماهير لقبول زعامته الفردية، وتحقيق الطموح الشخصى له مبتدئًا بالإسهاب فى ذكر مؤهلاته وبطولاته التاريخية المزعومة ومنتهيًا بوعده بتحقيق الرخاء والسعادة والطمأنينة وحرية المواطن قبل حرية الوطن.

وبهذا استغل الرئيس السادات أجهزة الإعلام لتحقيق أهدافه الذاتية والإعلامية، وليس لاستثارة الشعب عن طريق الفكر السليم، وتقديم الحقائق دون تشويه وتعمية، بل لجذب الشعب نحو منهج السادات الجديد، تهيئة لتقبل استراتيجية المصالحة مع إسرائيل.

وامتدت مظاهر الدعاية لشخصية القائد الأعلى الجديد إلى التعمد فى إظهار التفاف أفراد القوات المسلحة- خاصة الجنود- فيما كان يظهر على الصفحة الأولى من الجرائد أو فى الإذاعة أو فى التليفزيون عن زيارات الرئيس التفتيشية على التشكيلات المقاتلة فى الجبهة، أو وسط حشود من الجنود وهم يُقْبِلون على القائد الأعلى يقبّلوه ويأخذونه بالأحضان، وكان ذلك توجيهًا منه شخصيًّا، كمعالم واقعية للإعلام الخارجى للشعب، مما كان يرضى فى نفسه احتياجًا شديدًا لكل هذه المشاهدات ويؤدى لكسب ثقة المقاتلين نحو شخصه أولًا.

وقد أدى انطباع الإدارة الأمريكية عن شخصية وصفات واتجاهات القائد الأعلى الجديد إلى فتح سبل الاتصالات المباشرة لشخصه، إظهار الغربة فى مساعدته داخل حدود ضيقة وغير معلنة، وعندما تأكدت الإدارة الأمريكية من أن ما يعلنه السادات على الشعب المصرى غير ما يقوله للقادة والمسؤولين وغير ما يقوله للأمريكيين أنفسهم، وأن آراءه واقتراحاته ليست بالضرورة هى اتجاهات المؤسسات الدستورية والسياسية أو حتى مساعديه، انتهت بعد دراسة وتتبع لأفكاره واتجاهاته إلى أن الرئيس السادات يتجه إلى منهج غير منهجه الجديد يحقق أهدافها ومصالحها فى المنطقة. وتعمدت أولًا أن تنسب إليه مواقف غير المواقف التى يعلنها للشعب المصرى، رغبة من الإدارة الأمريكية وأجهزة إعلامها الضخم والمؤثر- بالإضافة إلى نفوذها المستتر فى أنحاء كثيرة من العالم- فى أن تجعل من الرئيس السادات بطلًا.

وإذا تعمقنا شخصية واتجاهات وميول القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة النهائية لإعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض، نجد أنها تتفق ومؤهلات القائد الذى يهدف إلى المصالحة مع الاستعمار وإسرائيل، وليس إلى مواجهتها.

وبعد استرجاعي وتقنيني لأحاديث الرئيس السادات معى فى نطاق مهمتى الاستراتيجية، وما يتبعها من مواقف جانبية أو مستقبلية للدولة وجدت أنه لم يكن لديه النظرة أو الفكر الاستراتيجى عن الموقف الإقليمى أو الدولى، بل إن فكره كان مركزًا على تخطيط مناورات تكتيكية للسيطرة من أجل الشهرة والزعامة فقط.





الرئيس السادات والاتحاد السوفيتي



الفصل الثامن

الرئيس السادات والاتحاد السوفيتى

فى أول بيان رسمى يصدر عن اللجنة التنفيذية العليا ويعلنه الرئيس السادات بوصفه رئيسًا مؤقتًا للجمهورية عقب وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ظهرت فقرة واضحة تؤكد تمسكنا باستمرار العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى، نظرًا لدعمه لنا فى معركة تحرير الأرض. وكان هذا توجيهًا شخصيًا من الرئيس السادات لجميع الحاضرين فى أول اجتماع مشترك للجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء ليلة وفاة الزعيم عبد الناصر.

وكان الاتحاد السوفيتى قد أرسل وفدًا كبيرًا على مستوى عالٍ برئاسة الكسى كوسيجين رئيس الوزراء، يضم عددًا كبيرًا من كبار الشخصيات السياسية والعسكرية ممثلين عن القيادة السوفيتية، واللجنة المركزية للحزب الشيوعى، والقوات المسلحة السوفيتية والتى مثلها مارشال الاتحاد السوفيتى زخاروف بهدف الاشتراك فى تشييع جنازة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والعزاء. وبقى هذا الوفد فى القاهرة من ٩/٢٩ حتى ١٠/٣/ ١٩٧٠، وخلال هذه المدة عقدت ثلاثة اجتماعات فى قصر القبة حضرها من الجانب المصرى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وهم: أنور السادات- حسين الشافعي- على صبري- دكتور محمود فوزي- دكتور رمزى استينو- عبد المحسن أبو النور- لبيب شقير- ضياء الدين داوود- وتسعة وزراء يمثلون الحكومة وهم: محمود رياض- شعراوى جمعة- أمين هويدي- محمد فائق- محمد فوزي- حسن تهامي- سعد زايد- سامى شرف- محمد حسنين هيكل. وكان هذا الجمع من المسؤولين يمثلون السلطة السياسية والدستورية فى مصر بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مباشرة.

وصدر بيان مشترك بعد هذه الاجتماعات الثلاثة يؤكد على علاقة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة باعتبارها عاملًا دائمًا لا يتأثر بالتغيرات المختلفة فى الوضع الدولى، كما أكد الجانبان من جديد على ضرورة إزالة آثار العدوان

الإسرائيلي بأسرع ما يمكن، وأن الجانبين سوف يتمسكان بالخط الذي سبق تحديده مع قادة الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأن الاتحاد السوفيتي ملتزم بتنفيذ كل الاتفاقيات التي تم عقدها بين البلدين في المجالات العسكرية والاقتصادية وغيرها.

وخلال الاجتماعات الموسعة للوفدين المصري والسوفيتي، كان الوفد السوفيتي يرغب في الاطمئنان على اتجاهات القيادة الجديدة في مصر بالنسبة للخط السياسي الدولي، والإقليمي، والعلاقات المصرية/ السوفيتية، واستمرار أسلوب ومبادئ الرئيس الراحل عبد الناصر. كما أكد أليكسي كوسيجن رئيس الوفد السوفيتي على ضرورة تماسك الجبهة الداخلية، والتحذير من محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين بدأتا في تحريض بعض الدول العربية ضد بعضها، وانتهاز فرصة الفراغ القيادي في مصر لإحداث بلبلة في الفكر العربي في المنطقة وترديدهما أن القيادة في مصر ضعيفة وأنها لن تكون قادرة على تحقيق ما كان جمال عبد الناصر يعمل لتحقيقه.

كما طرح كوسيجن موضوع إنهاء مهمة المستشارين والوحدات السوفيتية التي تعاون القوات المسلحة المصرية في مصر عند استكمال الوحدات المصرية الجديدة تدريبها على الأسلحة والمعدات الحديثة في كل من مصر والاتحاد السوفيتي، وذلك حسب الاتفاق الذي تم مع الرئيس الراحل عبد الناصر .وكان الرئيس السادات يعلم بهذا الاتفاق، ولكنه قاطع حديث كوسيجن رافعًا يده معترضًا، وقال: «كلا لا أوافق إطلاقًا، وإنني أطالب القيادة السوفيتية باسم الشعب المصري كله، وباسم القوات المسلحة المصرية أن يبقى المستشارون السوفيت، والوحدات الصديقة في مهمتها في مصر حتى إزالة آثار العدوان، وهذا الموضوع يحقق تخطيط وهدف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والشعب». ورد كوسيجن بقوله: «إذا كان هذا الاتجاه هو قرار القيادة الجديدة في مصر فإنني سوف أعرضه على القيادة في موسكو، وعلى اللجنة المركزية، فهي صاحبة القرار في هذا الشأن ولكن مدة بقاء المستشارين والوحدات السوفيتية في مصر حسب التعليمات العسكرية التي صدرت إليهم

محدودة وسيتم تغييرهم بآخرين حسب التقاليد العسكرية».

وفى الاجتماع الأخير أكد الرئيس السادات للوفد السوفيتى بأن العلاقة مع الاتحاد السوفيتى علاقة استراتيجية، وطلب استمرار الدعم فى المجالين العسكرى والاقتصادى باعتباره حجر الزاوية فى استعدادنا من أجل المعركة.

وكنت قد اجتمعت مع الجانب العسكرى فى الوفد السوفيتى برئاسة مارشال الاتحاد السوفيتى زخاروف لمتابعة برنامج تدريب الوحدات المصرية من الدفاع الجوى والقوات الجوية فى الاتحاد السوفيتى، ومدى كفاءتهم القتالية والفنية، والتأكيد على ضرورة استكمال الأسلحة والمعدات الحديثة المتعاقد عليها وتوقيتات وصولها إلى مصر.

ولم يكن هناك ردود فعل داخل القوات المسلحة على هذه اللقاءات المصرية/ السوفيتية سوى الانطباع العام باستمرار دعم الاتحاد السوفيتى لنا من أجل معركة تحرير الأرض المتوقعة قريبًا، وأن لا تغيير فى اتجاه سير إجراءات رفع الكفاءة والقدرة القتالية استعدادًا لمعركة التحرير الشاملة.

ضغطت على أجهزة القيادة والقيادات وقيادات التشكيلات الميدانية والقادة عمومًا لتحويل حزننا على الرئيس الراحل إلى برنامج تدريب عملى مكثف بهدف استكمال تعويض ما يشوب قدراتنا القتالية، واستجابت القوات المسلحة خاصة عندما شعروا أنه لم يحدث تغيير فى القيادة العامة بعد رحيل القائد الأعلى الزعيم عبد الناصر، وإن كان الشعور الظاهر فى القوات المسلحة قد اقتصر على إحساسهم بفراغ الزعامة العربية والعسكرية، وأن القائد الأعلى الجديد لن يتمكن من الوصول إلى القدر الذى وصل إليه الزعيم الراحل فى حماسه لإتمام المعركة، بالإضافة إلى التعليق الذى سمعته من قادة القوات المسلحة عن تعيين الدكتور محمود فوزى رئيسًا لمجلس الوزراء «هو الرئيس السادات عاوز يبعد عن المعركة ولا مش قادر عليها؟»، وكانت القوات المسلحة قد ازدادت ثقة عندما كان قائدها الأعلى هو رئيس الجمهورية ورئيسًا لمجلس الوزراء فى نفس الوقت منذ عام ١٩٦٧.

جاء يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٠ وكان نهاية الأشهر الثلاثة الأولى لوقف إطلاق النيران، وكان هو نفس اليوم الذى خلدت فيه القوات المسلحة ذكرى الأربعين لرحيل قائدها الأعلى وأقامت استعراضًا جنائزيًّا حضره القادة والضباط فقط يتقدمهم أولاد الزعيم الراحل إلى قبره حيث تم الترحم عليه وقراءة الفاتحة تخليدًا لذكراه، كما قامت الهيئات السياسية والشعبية فى مدن الجمهورية بمثل هذا التقليد.

وركزت نشاطى على إجراءات المعركة على مستوى القمة لما لها من أولوية قصوى للقوات المسلحة، بحيث تبدأ فى توقيتها المناسب وتطبيقًا للتقدير السياسى والعسكرى الذى تم عقب انتهاء حرب السنوات الثلاث، وقرار الرئيس الراحل الخاص ببدء القتال بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الأولى. وعلى ذلك طلبت من الرئيس السادات مناقشة، وعرض الموقف، والإذن ببدء إجراءات استعداد للقوات المسلحة.

رحب الرئيس السادات بأسبقيتى فى مناقشة إجراءات المعركة، وفضل إتمام الخطوات التالية: مناقشة المواقف مع اللجنة التنفيذية العليا أولًا، ثم عقد لقاء على مستوى عالٍ مع القيادة السوفيتية، ثم استعراض الموقف العسكرى مع قيادات وتشكيلات القوات المسلحة، إما فى مقر القيادة أوفى الجبهة، ثم عرض الموقف على القمة السياسية والعسكرية ممثلة فى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وأعضاء مجلس الدفاع الوطنى، واتخاذ القرار بعد ذلك.

وتقرر سفر وفد مصرى من السادة على صبرى نائب رئيس الجمهورية، ومحمود رياض وزير الخارجية، وعزيز صدقى وزير الصناعة، وأنا فى المدة من ٢٠ حتى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٠ حيث عقدت ثلاث جلسات مع القيادة السوفيتية التى ترأسها بريجنيف، كما تم لقاء ثنائى مع المارشال جريشكو. وشملت المباحثات وجهة نظر الوفد المصرى فى ضرورة تقوية الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتى، خاصة بعد ما اتضح من تبديل فى سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وتأييدها لوقف إطلاق نيران دائم فى المنطقة، ودعمها باعتمادات مالية جديدة بهدف استعادة إسرائيل توازنها العسكرى خلال

عام ١٩٧١. وعرض محمود رياض تصريحات هنرى كيسنجر الخاصة بضرورة طرد الاتحاد السوفيتى من الشرق الأوسط وأن مصر يجب ألا تخرج قوية من الصدام مع إسرائيل، وأصبح موقف إسرائيل واضحًا بعد فشل مبادرة روجرز، وأنها لن تنسحب إلا إذا أرغمناها على ذلك عسكريًا. وركز الوفد المصرى على ضرورة تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية فى مصر، والتى كانت القيادة السوفيتية قد خصصتها لدعم القوات المسلحة المصرية كطائرات ردع.

وكان لقائى مع المارشال جريشكو ينحصر فى سرعة استكمال باقى معدات وأسلحة الصفقة السابقة، مع طلب زيادة معدات العبور وبعض طائرات وأجهزة استطلاع تعبوى واستراتيجى،وزيادة وحدات صواريخ سام ٦ للعمل على تغطية الأهداف متوسطة الارتفاعات، كما ركزت على ضرورة المعاونة فى عمليات التصنيع العسكرى لتجميع الطائرات الهليكوبتر فى مصر، وإنتاج قطع غيار الطائرات القاتلة، ورفع كفاءة ورش إصلاح الطائرات كى يتم تعمير الموتورات فى مصر بدلًا من الاتحاد السوفيتى، كذا زيادة معدلات تخزين الذخيرة عمومًا والصواريخ بكافة أنواعها فى مصر، إذ إن تقديراتى فى استهلاك الذخيرة والصواريخ عمومًا فى المعركة مع إسرائيل ستكون أكبر عن المعدلات السوفيتية، لا سيما أن المسافة بين مسرح عملياتنا بعيدًا عن موسكو مصدر إمدادنا بالذخيرة الاحتياطية، خاصة فى وقت العمليات.

وكانت استجابة بريجنيف فى الجلسة الأخيرة إيجابية بالنسبة لكل طلبات الوفد المصرى، وأضاف إلى الدعم العسكرى إمكانية تصنيع مدفع الميدان ١٣٠ مم، والهاون الثقيل، وذخيرته، وإنتاج أجهزة الرادار فى مصر، كما أكد للمارشال جريشكو على ضرورة زيادة معدلات الذخيرة والصواريخ حسب طلبى.

أما من الناحية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، فقد أكد بريجنيف فى كلامه على موافقة الاتحاد السوفيتى على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى للشعب والحكومة المصرية إلا إنه لم يقطع الأمل فى استغلال فترة وقف إطلاق النيران الثانية فى الضغط على

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى سياسيًّا، وأن الاتحاد السوفيتي سوف يساعد في هذا المجال بكل جهده. أما بالنسبة للمعركة فقد أشار بريجنيف إلى ضرورة التأكد من مقومات نجاحها ٢٠٠ في المائة قبل الإقدام عليها. وذكرت أن لدى مصر اليوم ما يقرب من مليون جندي مدرب مجهزين بأحسن أسلحة ومعدات القتال والطائرات والصواريخ وأنه لا يمكن أن يشير علينا بما يجب أن نفعل. واستطرد قائلًا: إنه قراركم، ولكنني أنصح فقط بعدم الإعلان مسبقًا عما تنوونه من عمل بعد ٥/ ٢/ ١٩٧١ وهو تاريخ انتهاء الفترة الثانية. وافق بريجنيف على تقديم معونات اقتصادية، كما قرر تأجيل تسديد حوالي ٣٤٠ مليون روبل كان واجبًا سدادها خلال الأعوام الأربعة التالية، وكان الوفد قد تقدم بمشروع جديد لجدولة الديون المصرية للاتحاد السوفيتي.

تجاوب الاتحاد السوفيتي في تنفيذ طلباتي العسكرية بسرعة، وأرسل جدولًا زمنيًّا بين تواريخ وصول المعدات والأسلحة، وكان التركيز على تعديل كميات الذخيرة والصواريخ الاحتياطية للتخزين لدينا، كذا بالنسبة لطائرات الاستطلاع التعبوي والاستراتيجي والطائرة الميج ٢٥. كما أرسل لجنة فنية للاطمئنان على تجهيزات وأدوات ومعدات لواء القاذفات الصاروخية الثقيلة في مطاري أسوان ووادي سيدني قبل تمركزها في كلا المطارين.

وجاء الرئيس بودجورني في ١٥ يناير ١٩٧١ على رأس وفد سوفيتي لحضور احتفالات انتهاء العمل في السد العالي، وكان الجهد المادي والفني لهذا المشروع الضخم منسوبًا إلى الاتحاد السوفيتي، كما جسدت نتائجه الاقتصادية على شعب علاقات الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي. وعقد اجتماع واحد على مستوى القمة أثيرت فيه الموضوعات القديمة الخاصة بالعلاقات، والدعم العسكري والاقتصادي، واقتراب موعد معركة تحرير الأرض، ووعد الرئيس السادات بزيارة الاتحاد السوفيتي في الشهر القادم.

وفي هذه المناسبة تحدث الرئيس السادات عن الاتحاد السوفيتي قائلًا: «إن دور الاتحاد السوفيتي في إنجاز هذا العمل العظيم لا يحتاج مني إلى المقارنة بدور سواه. كان هناك تعهد أمريكي بالمساعدة في بناء السد العالي، ولكن الذين قطعوا على أنفسهم هذا العهد كانوا هم

الذين كسروه وتقصوه وتصوروا بذلك أنهم قادرون على أن يهزوا ثقة أمتنا بأحلامها وقيادتها الثورية.

وتم بناء السد العالي بمعرفة الاتحاد السوفيتي، وفوق ذلك قدم مشروع كهربة الريف المصرى كله. لتبنى السد العالي ٤٠٠ مليون جنيه غير ١٢٠٠ مصنع وزيادة تم بناؤها بالمساعدة السوفيتية. «وفي الأيام السوداء بناحية يونيه ١٩٦٧ كان الاتحاد السوفيتي يرسل لنا طيارة نقل محملة بالسلاح ١٠ طن كل دقيقة ونصف، خاصة يومى ١٠ و ١١ يونيو ١٩٦٧، أقاموا جسرًا جويًا وماقالوش تعالوا زى عادة الآخرين نوقع عقود. بل عندما وقعنا العقود بعد ذلك مع الاتحاد السوفيتي قال ١٠٠ مليون روبل هدية».

أول لقاء قمة في موسكو:

سافر الوفد المصرى برئاسة الرئيس أنور السادات، وعضوية شعراوى جمعة، وأنا وانضم إلينا السفير مراد غالب في موسكو- في رحلة لم يعلن عنها، ورافق الوفد كل من السفير السوفيتي وكبير المستشارين في القاهرة. وتم لقاء قمة يومى ١ و ٢ مارس ١٩٧١، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها الرئيس السادات للاتحاد السوفيتي بوصفه رئيسًا للجمهورية.

ركز الرئيس في هذا اللقاء على استمرار الدعم العسكرى: خاصة في الأسلحة والمعدات الفنية الحديثة، وخص بالذكر سلاح الردع قاصدًا الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة. وكان الرئيس يرى أن حجم الدعم ونوعيته يجب أن يكون بكثافة أكبر مما كان يرسله الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر، وأنه إذا لم تنجح الحلول السلمية- وكان الرئيس قد تقدم بمشروعه عن الحل الجزئى، وإعادة فتح قناة السويس منذ (٤/ ٢/ ١٩٧٠)- تكون مصر مستعدة لمعركة تحرير الأرض. وانتهت الجلسة الأولى التى استغرقت ثلاث ساعات في طلبات الرئيس السادات، وعرض موقف مصر، واستفسار قادة الاتحاد السوفيتي عن بعض إيضاحات حول مبادرة الرئيس السلمية.

وبدأت الجلسة الثانية باستجابة الاتحاد السوفيتى لطلبات الدعم العسكرى، والتى كان قد ناقشها ودرسها منذ اللقاء السابق فى ديسمبر ١٩٧٠، وأرسل جزءًا كبيرًا منها إلى مصر. وبدأ الرئيس بريجنيف يقرأ قرار القيادة السوفيتية سارِدًا تفصيلات الدعم العسكرى الجديد، وعندما وصل فى قراراته إلى تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية بعيدة المدى فى مصر، قال «على أن توضع تحت القيادة العسكرية المصرية وتنسق عملياتها القتالية عن طريق كبير المستشارين السوفيت فى مصر»، وهنا قاطع الرئيس السادات معترضًا على أسلوب التنسيق، وتوقف الرئيس بريجنيف عن قراءة باقى القرارات، وانقلبت الجلسة إلى مناقشة حادة وجدل بين السادات وبريجنيف، ثم بين السادات وكوسيجن، وأخيرًا بين السادات وجريشكو الذى وجه إليه الرئيس السادات سؤالًا: «يا مارشال جريشكو إذا جاء عدوكم وضرب قريتك ماذا تعمل؟» فرد عليه المارشال جريشكو: «قريتى يا سيادة الرئيس لا تزيد عن ٥٠٠ فرد ولا تعنى شيئًا بالنسبة للاتحاد السوفيتى». وكان المترجم السوفيتى الذى حضر هذه المناقشة الحادة والسريعة لم يتمكن من ملاحقة كل ما صدر عن المتكلمين، واكفهر جو قاعة المباحثات وانتهت هذه الجلسة بكلمة أخيرة من الرئيس السادات «أنا معترض»، ولم يستكمل الرئيس بريجنيف قراءة باقى القرارات التى تصدق عليها كدعم عسكرى جديد لمصر. خرج أعضاء الوفدين من قاعة المباحثات إلى غرفة الملابس لارتداء المعاطف تمهيدًا لمغادرة الكرملين إلى المطار، وهنا أخطر الرئيس السادات الرئيس بريجنيف برغبته فى عدم تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية بعيدة المدى فى ج. ع. م.، فرد عليه بريجنيف «حسب رغبتك»، وأخطر بريجنيف فى نفس اللحظة زملاءه كوسيجن وبدجورنى وجريشكو برغبة الرئيس السادات، حدث ذلك فى ركن بغرفة الملابس، ولفت نظرى آخر مشهد من مشاهد هذا الحدث عندما أشار جريشكو إلى كل من السفير السوفيتى وكبير المستشارين السوفيت، فاقتربا منه، وأعاد عليهما القرار الأخير للرئيس السادات برفض تمركز الطائرات القاذفة الثقيلة فى مصر.

ترك أعضاء الوفدين الكرملين إلى المطار رأسًا، وخلال إجراءات التوديع الرسمي اقترب منى المارشال جريشكو ومعه المترجم، وقال لى ما قرره الرئيس السادات بعدم تمركز الطائرات القاذفة الثقيلة فى مصر، ثم استطرد وقال: «لا تنتظر منى إرسال الطائرات إليكم» فانزعجت لقول جريشكو وطلبت إيضاحًا لذلك، فذكر لى أن هذا القرار صدر فى غرفة الملابس بين قادة الوفدين.

أثناء العودة بالطائرة سألت السفير السوفيتى وكبير المستشارين عن هذا الحدث المقرر فى غرفة الملابس وإخطار المارشال جريشكو لى بالمطار، فأكد لى ما حدث بين الرئيس السادات وبين بريجنيف، وبذا انتهى لقاء القمة المصرية/ السوفيتية بنتيجة مؤسفة ومؤثرة للغاية على العلاقات، وعلى المعركة أيضًا. وسجل السوفيت لقاء القمة- فى أول مارس ١٩٧٠ فى موسكو- أنه «لقاء بداية فقد الثقة والتشكك» كما توقعت قبل ذلك.

وفى أول لقاء مع الرئيس السادات أظهرت انزعاجى مما حدث بين الرئيسين فى موسكو، فرد عليه بقوله: «لا تنزعج إنه أسلوب ضغط على الاتحاد السوفيتى»، وأخطرت الرئيس بأننى تحصلت على كل قرارات الدعم العسكرى الذى وافقت عليه القيادة السوفيتية والذى لم يستكمل قراءته بريجنيف فى جلسة ٢ مارس ١٩٧٠، وأنه يحقق كل ما طلبته من الاتحاد السوفيتى عدا الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة، فطلب منى إيداع نسخة منه فى مكتبه برئاسة الجمهورية. وعندما طلبت من الرئيس توجيهات القائد الأعلى لبدء الاستعداد لمعركة تحرير الأرض- خاصة وأن انتهاء فترة الشهر الذى حدده الرئيس كمهلة أخيرة فى مبادرته السلمية فى فبراير تنتهى فى ٧/ ٣/ ١٩٧١- أجابنى بإرجاء ذلك إلى لقاء قريب يحدد فيه توجيهاته وتوقيتات الاستعداد للمعركة.

وانتقلت فى دوائر القيادات السياسية والعسكرية قصة الحدث المثير عن رفض الرئيس السادات تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة كطائرة ردع بعيدة المدى فى مصر، وكانت ردود الفعل عكسية بالنسبة للمعركة.

كانت القيادة السوفيتية قد استجابت لطلب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر دعم ج. ع. م. بطائرة ردع قاذفة ثقيلة صاروخية من طراز ت ى ١٦ ص في لقاء القمة في يناير ١٩٧٠ بدلًا من الطائرة القاذفة المقاتلة ميج ٢٣ والتى لم يكن الاتحاد السوفيتى قد اختبرها واستخدمها ميدانيًا حتى ذلك الوقت. وفي لقاء قمة يوليو ١٩٧٠ تحدد عدد الطائرات القاذفة الصاروخية المخصصة لـ ج. ع. م.

ونظرًا لقوة تأثير هذه الطائرة على تدمير الأهداف المعادية بعيدة المدى، ولأن قدراتها لردع العدو كبيرة فإن دعم ج. ع. م. بهذه الطائرة سوف يؤدى إلى مضاعفات دولية، حيث أنه تمركزت هذه الطائرة القاذفة الصاروخية في مصر لمدة طويلة بدون استخدامها في القتال فسوف يعطى هذا الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية بدعم إسرائيل بسلاح مضاد، وهكذا تفتح باب التسابق في التسليح للحفاظ على ميزان القوى في المنطقة. وكانت معلومات القيادة العسكرية السوفيتية تفيد بأن الولايات المتحدة سوف تدعم إسرائيل أرض/ أرض طويل المدى من نوع «لانس»(*) مقابل دعم ج. ع. م. بالطائرة الصاروخية. واقتنع الرئيس عبد الناصر بتقرير القيادة العسكرية السوفيتية واتفق الزعيمان على تأجيل تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية مؤقتًا في ج. ع. م. على أن تكون جاهزة في قواعدها في مصر والسودان بالمعدات الفنية، واللاسلكية، والرادارية، والذخيرة وصواريخ الطائرة، وقطع الغيار، والأطقم الفنية والإدارية. كما اتفق الزعيمان على تكليف المارشال جريشكو وأنا لتجهيز خطط العمليات الجوية وإدارتها لقوة لواء كامل مع الأخذ في الاعتبار بجوانب أمن هذه الطائرات، والاحتفاظ بسرية هذا الاتفاق.

وفي شهر أغسطس ١٩٧٠ انتهيت من تجهيز القاعدتين الجويتين، وأخطرت المارشال جريشكو. وبدأت المعدات الفنية وصواريخ هذه الطائرة التى يصل وزن رأسها المدمر إلى

(*) ومن الطريف أن أقرأ عنوانًا ضخمًا في جريدة الأهرام خلال أكتوبر ١٩٧٣ أن المدفعية الصاروخية طويلة المدى «لانس» وصلت إلى إسرائيل دعمًا من الولايات المتحدة الأمريكية، فقلت لزملائى المحبوسين معى في مستشفى المعادى العسكرى إن الطائرات القاذفة الصاروخية لابد أن تكون قد وصلت إلى مصر، وثبت أن تعليقى كان صحيحًا.

طن واحد، ومعدات التوجيه، وأجهزة الاتصال، والأفراد تتوافد- بالتدريج وسرية- إلى هاتين القاعدتين، وعين قائد مصرى فى كل منها للواجبات الأمنية والإدارية فقط. وكانت تبعيتها من ناحية القيادة والسيطرة والعمليات لقائد القوات الجوية مباشرة مع السوفيت فى الإدارة والعمليات مع كبير المستشارين مثلما يتم فى قوات الدفاع الجوى تمامًا، علمًا بأن هذه الطائرة يمكنها إصابة أهدافها دون اقتراب الطائرة ذاتها بمسافة ١٥٠ - ٢٠٠ م.

وبعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، أخطرت الرئيس السادات بالاتفاقات التى تمت بين القيادة السوفيتية وبين الرئيس عبد الناصر عن هذه الطائرة الصاروخية، كما شرحت له مميزات وقيود هذه الطائرة، وأنها ستخصص للردع لأهداف اتفقت عليها مع المارشال جريشكو، كما بينت للرئيس أسلوب عمل هذه الطائرة وإدارة عملياتها حسب التخطيط الذى اتفق عليه.

كما استجاب الاتحاد السوفيتى لطلبنا من تدريب أطقم مصرية على هذه الطائرة فى الاتحاد السوفيتى، وظلت القيادة السوفيتية ملتزمة بالاتفاق السابق مع الرئيس الراحل عبد الناصر على أن يكون تمركز الطائرات فى مصر، مع تأكيدهم أن الطائرات القاذفة الصاروخية ستكون تحت طلب القيادة المصرية بعد ٦ ساعات من طلبها.

وتبين لى بعد هذا اللقاء أن القيادة السوفيتية فضلت الانتظار، ومتابعة موقف واتجاه القيادة السياسة الجديدة، وتصرفاتها فى المحيط الدولى والداخلى إزاء تحقيق الهدف الاستراتيجى لمصر - إزالة آثار العدوان- وما إذا كان بطريق الحل السلمى أم بطريق القتال، ولم تكن الأشهر الثلاثة التى انقضت لرئاسة أنور السادات كافية لإيضاح اتجاهاته الحقيقية للقيادة السوفيتية.

وعندما أظهر الرئيس السادات التزامه بالمعركة للقادة السوفيت فى لقاء أول مارس تجاوب الاتحاد السوفيتى، ووافق على تمركز الطائرات فى مصر حسب الأسلوب والاتفاق الذى كان مبرمًا مع الرئيس الراحل عبد الناصر، مع علم القيادة السوفيتية أن الرئيس السادات قدم مبادرته السلمية منذ شهر واحد مظهرًا فيها استعداده لسلوك سبيل الحلول السلمية، ومبتعدًا عن المعركة.

لم يتوقع الرئيس السادات موافقة القيادة السوفيتية على تمركز القاذفات فى مصر بهذه السرعة، إذ أنها كانت ستدفع عجلة الاستعداد للمعركة وتسقط دعوى الرئيس السادات بعدم استكمال مطالبنا فى التسليح، وكانت مفاجأة له أخرجته عن اتزانه كرئيس لشعب حضارى، فانفجر فى قاعة المباحثات معترضًا على أسلوب إدارة وتنسيق عمليات هذه الطائرة القاذفة مع علمه مسبقًا بهذه التفصيلات. وكانت حجة سلبية وضحت للقيادة السوفيتية أسلوب ومناورات الرئيس السادات.

أما تقديرى عن هذه المفاجأة المؤلمة التى خسرت فيها مصر إمدادنا بطائرات الردع مما أثر على ميعاد بدء معركة تحرير الأرض التى كنت أعد لها فى ذلك الوقت، وانتهت بأن اعتراض الرئيس السادات على جملة «وتنسق عملياتها مع كبير المستشارين فى مصر»، والتى ذكرها بريجنيف فى قراراته بالدعم الجديد. وطائرة الردع ما هى إلا نزوة كلامية تترجم عن أسلوب الرئيس السادات فى الاعتراض على أى شيء إظهارًا لضغطه على الاتحاد السوفيتى وتقديرًا زائدًا لشخصه يغرب فى فرضه عنوة على القيادة السوفيتية دون تفكير فى العواقب التى تعود على قواتنا المسلحة نتيجة للقرار الذى توصل إليه فى غرفة الملابس برفض تمركز الطائرات القاذفة فى مصر، وهو الذى صمم على تمركزها فى بداية اللقاء. هل خلط الرئيس السادات بين الهدف وبين أسلوب تحقيقه، وانتهى بقرار إلغاء الهدف نفسه؟

إن تقديرى لهذا الموضوع جاء أعمق من ذلك، فالرئيس السادات لا يدرك منذ البداية عمق الاستراتيجية الدولية بين مصر والاتحاد السوفيتى. إنه لم يدرك حتى ذلك الوقت البعد الاستراتيجى للرئيس عبد الناصر الذى نجح فى كسب الدعم السوفيتى الضخم عسكريًا وسياسيًا- فى صفقة يناير ١٩٧٠ والذى وصل إلى مصر فى فبراير ومارس من نفس السنة، كما لم يكن فى تقديره حجم وماهية هذا الدعم الذى قفز بمقدرات قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية سنة كاملة فى إعدادها للمعركة. أنه قصور فى الإدراك وفى المعرفة على مستوى القمة المصرية.

وتشككت في قدرة هذه القمة للتجاوب مع أمل في رد اعتبار قواتنا المسلحة التي كانت قد وصلت إلى الإعداد الكامل للمعركة مع إسرائيل، ولكنني لم أتشكك لحظة في تجاوب الاتحاد السوفيتي بإرسال اللواء الجوي القاذف الثقيل بعد ٦ ساعات من طلبه عندما يحين تصميم مصر على معركة تحرير الأرض. وتذكرت قول الرئيس جمال عبد الناصر للقادة السوفيت- في حضور ستة من مارشالات الاتحاد السوفيتي على الغداء في الكرملين يوم ١٦/ ٧/ ١٩٧٠- بعد أن أعجبوا بكفاءة وقدرات رجال الدفاع الجوي والطيارين المصريين الذين يدربون في الاتحاد السوفيتي وتفوقهم على وحدات مماثلة في الاتحاد السوفيتي في تدريبات إصابة الأهداف، إذ قال: «أنا لا أقبل الهزيمة هذه المرة- سوف تضارون أنتم إذا حدث ذلك لقد دربتم وسلحتم، وبعد ذلك ليس هناك عذر. إننا نقاوم الاستعمار معكم، والتعاون والصداقة بيننا وصلت إلى الذروة».

وفي القاهرة عقب عودة الوفد من موسكو، أثرت موضوع طائرة الردع مع الرئيس، ومدى اعتماد قواتنا الجوية على قدراتها في الردع في حالة قيام إسرائيل بالشلل عبر دفاعنا الجوي وضرب أهداف في العمق كما حدث في يناير وفبراير ١٩٧٠، وبرغم أن دفاعاتنا الجوية تطورت في الوقت الحاضر إلى الأفضل وأصبحت قادرة على شل الطيران الإسرائيلي، خاصة في مسرح عمليات قناة السويس فإن الشلل بطائرة أو اثنين جائز في أية حالة، ووعدني الرئيس السادات بأنه سيكلف الوفد المصري للاتحاد الاشتراكي العربي الذي سيزور موسكو بإعادة طلب طائرة الردع. ولكني لم أقتنع بجدوى هذا الأسلوب، وأكدت على الرئيس أن أسلوب العمل الداخل في القيادة السوفيتية يحتم تصحيح القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية العربية المتحدة شخصياً في الكرملين مع القيادة السوفيتية يوم ٢/ ٣/ ١٩٧١ برفض تمركز الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة في مصر، وقلت له: «يجب أن يتم بمعرفة سيادتك شخصياً أو بتحرير خطاب رسمي إلى الرئيس بريجنيف»، فتظاهر الرئيس السادات تحت ضغط وإصرار مني بقبول فكرتي، وطلب من سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية استدعاء سفير الاتحاد السوفيتي لبحث الموضوع معه.

وفى اليوم التالى تم لقاء الرئيس مع سامى شرف والسفير السوفيتى فى استراحة القناطر الخيرية، وتكلم الرئيس فى موضوعات عامة ولم يذكر أى كلمة عن طائرة الردع، وخرج السفير السوفيتى من المقابلة يتساءل «ماذا طلبنى الرئيس؟».

وسافر وفد الاتحاد الاشتراكى العربى يرأسه عبد المحسن أبو النور أمين التنظيم- فى المدة من ٤/ ٤/ ١٩٧١ حتى ٩/ ٤/ ١٩٧١- للمشاركة فى مؤتمر الحزب الشيوعى، كما سافر فى نفس الوقت سامى شرف الذى حمل رسالة خطية من الرئيس السادات إلى الرئيس بريجنيف عن العلاقات الثنائية والعامة بين موسكو والقاهرة وتخلف سامى شرف فى موسكو وقابل الرئيس بريجنيف وسلمه الرسالة، ولم يكن هذا الأسلوب كفيلاً بتغيير ما ترتب على قرار الرئيس السادات فى مؤتمر القمة يوم ٢/ ٣/ ١٩٧١، خاصة بعد أن تأكدت القيادة السوفيتية من أن الرئيس السادات وصل بالموقف العسكرى إلى حالة الركود بعد يوم ٧/ ٣/ ١٩٧١. وعاد سامى شرف إلى القاهرة بردود إيجابية عن موضوعات عسكرية كثيرة، ولكن متابعتى لتنفيذ هذه الموضوعات أسفرت عن سلبية بالنسبة لطائرة الردع، وأحضر سامى شرف مسودة مشروع اتفاقية الصداقة والتعاون كطلب الرئيس السادات للدراسة.

وهكذا تمكن الرئيس السادات من تعقيد الأمور مع الاتحاد السوفيتى مصدر الدعم العسكرى الوحيد لقواتنا، ومنع وصول طائرات الردع إلى قواتنا المسلحة، وفى نفس الوقت صب اللوم على الاتحاد السوفيتى لعدم استيفاء مطالبنا من التسليح، واتخذ ذلك عذرًا لعدم بدء معركة تحرير الأرض بقوله: «أحارب إزاى وصعيد مصر مكشوف لإسرائيل»، ولم تكن هذه الدعوى صحيحة.

وكان سبب هذه التطورات فى العلاقات المصرية السوفيتية هو عدم تصور السادات للاستراتيجية الدولية بيننا وبين الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى جعله يرفض ما قبله عبد الناصر.

إذن هى بداية لسياسة أسوأ مع الاتحاد السوفيتى تهدف إلى اتجاه سياسى آخر سرعان ما يتبلور، وينكشف مع الأحداث التى يدفعها السادات نحو هذا الاتجاه.

وعندما شعر الرئيس السادات أن جميع مشروعات ومحاولات التسوية السلمية مع إسرائيل ابتداء من محادثات يارنج، إلى مبادرته في ٤ فبراير ١٩٧١، إلى فكرة التسوية المؤقتة حول القناة، إلى المحادثات عن قرب، عندما شعر أنها قد فشلت جميعها وعندما شعر أيضًا أن موقفه السياسي والعسكري أصبح مهزًّا في الداخل والخارج، وأن عام الحسم الذي أعلنه وهلل له إعلاميًّا على وشك أن ينقضي دون أن يحقق شيئًا لجأ مضطرًّا إلى الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية في أكتوبر ١٩٧١ حفاظًا على التوازن العسكري وسندًا له كمفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي ٣٠ يناير ١٩٧٢ وقف الرئيس السادات يقول: «إن الصداقة العربية السوفيتية قاعدة من أصلب القواعد التي يتحتم أن نخوض من فوقها نضالنا. هذه القاعدة ليست ضرورية للمعركة فحسب، بل إنها ضرورية أيضًا لما بعد المعركة. إن صداقتنا مع الاتحاد السوفيتي ليست من أجل المصلحة فحسب، ولكنها شيء أكبر قيمة من المصلحة، وهو المبدأ من حيث العداء للاستعمار ومقاومته، ومن حيث رفض الأسلوب الرأسمالي للتطور، ومن حيث الإيمان بأن الحرية لا تتجزأ وأن الرخاء لا يتجزأ، وبالتالي فإن حركة التحرير الوطني جزء أصيل من حركة الثورة العالمية سياسيًّا واجتماعيًّا».

ولم يكن هذا القول صحيحًا في قصده أو تخطيطه بقدر ما كان استهلاكًا إعلاميًّا لتغطية فشله السياسي للحصول على تسوية سلمية مع إسرائيل.

وشهدت الساحة الداخلية في مصر طوال عام ١٩٧٢ القلق والاستياء وظهرت المعارضة الشعبية في نطاق الطلبة، وفي الصحافة، وبين رجال الفكر كرد فعل لفشل الرئيس السادات سياسيًّا.

وبالرغم من موقف الرئيس السادات من الاتحاد السوفيتي بعد ذلك، من جفاء وطرد للمستشارين، وإلغاء لاتفاقية الصداقة والتعاون من جانب واحد، وطرد للسفير السوفيتي بناء على دعاوى غير مشروعة، والعمل على تشويه سمعة ومركز الاتحاد السوفيتي في العالم، فإن الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى لم يتجاوب مع هدف الرئيس السادات لعلمه بأن

تصرفاته وسياسته الخارجية معه هى من وحى الولايات المتحدة الأمريكية. وبقى الاتحاد السوفيتى على مبادئه وضماناته فى مساعدة شعب مصر عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، واستمر فى دعمه للقوات المسلحة المصرية بالسلاح والمعدات الحربية بصفقات كبيرة حتى أوائل عام ١٩٧٥.

•••



الاتحاد الثلاثى لم يكن هدفًا للسادات



الفصل التاسع

الاتحاد الثلاثى لم يكن هدفًا للسادات

كان هدف الرئيس السادات من إقامة الاتحاد بين مصر والسودان وسوريا وليبيا هو إجراء تكتيكى لإشغال الأجهزة الدستورية والسياسية والشعب فى مصر بإجراءات هذا الاتحاد، وصرف نظرها عن أولوية إتمام معركة تحرير الأرض فى ميعادها المناسب والذى سبق أن تقرر بمعرفة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ليكون فى نهاية فترة وقف إطلاق النيران الأولى.

وكان رحيل الزعيم عبد الناصر فى ١٩٧٠/٩/٢٨ سببًا فى تأجيل توقيت المعركة إلى ربيع عام ١٩٧١، ولكن الرئيس السادات رغبة منه فى تفادى ما يحرج مركزه، أو أن يتخذ قرارًا منفردًا بمعركة تحرير الأرض فكر فى قومية المعركة بإشراك دول عربية مع مصر فى هذا القرار ومن ثم كان لا بد- من وجهة نظر- من إتمام إجراءات الاتحاد أولًا فبدأ يشجع ويدفع هذه الدول للاجتماع ومناقشة تحضيرات إقامة الاتحاد مع مصر.

من سمات الرئيس السادات- منذ توليه رئاسة الجمهورية- البحث عن مصادر الأضواء لتسليطها على شخصه- داخليًا وخارجيًا- رغبة فى تحقيق نزعته الشخصية التى لم يعلن عنها- بطبيعة الحال- لأن يكون له قدر وزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وكانت فكرة الاتحاد مع الدول العربية الأربع هى بداية هذه الأضواء فبدأ يدعو إعلاميًا لإتمام وتحقيق «ميثاق طرابلس» الذى وقع إطاره الرئيس الراحل فى ديسمبر ١٩٦٩.

وبالرغم من معرفة الرئيس السادات للظروف التى أحاطت بتوقيع هذا الميثاق فى طرابلس بهدف تأمين الثورة الليبية التى كانت فى مهدها (١٩٦٩/٩/١)، فلقد كان الإعلان عنه فى ذلك الوقت تغطية سياسية للدول الثلاث (مصر- السودان- ليبيا) الموقعة عليه مقابل عدم تحقيق مؤتمر الرباط أهدافه كاملة فى ديسمبر ١٩٦٩. وكانت الناحية

التكتيكية المتمثلة فى قراراته بالتنسيق الاقتصادى والسياسى والعسكرى من أجل معركة تحرير الأرض تعميقًا للتضامن بين هذه الدول، فكان الميثاق فى حقيقته «بيان حسن نوايا» أكثر منه وثيقة ابتدائية تحدد مضمون الاتحاد كهدف عاجل وكان تقييم الرئيس الراحل لهذه الخطوة التكتيكية العاطفية وما يتبعها من إجراءات دستورية وسياسية تحقق اتحاد الدول الربع وقتئذ، تتعارض مع توقيتات تنفيذ معركة تحرير الأرض والتى أعطاها الأسبقية فى التنفيذ فى ميعادها، واكتفى بالدعم والتنسيق الذى يأتى طواعية من هذه الدول الأربع.

وجاء تفكير الرئيس السادات الشخصى عكس تقييم الرئيس الراحل تمامًا فى هذا الشأن. ولم يكن هناك دليل على هذا القصد أكثر من وضوح تصريحه «أنا عاوز ورقة الاتحاد ويس وإن شاء الله ما يتنفذ حاجة». وكان الإعلام عن الاتحاد يعنى تسليط الأضواء على شخصه، أما موضوع الاتحاد ومضمونه ونتائجه بالنسبة لشعوب هذه الدول فلا يعنيه فى شيء».

ولما كان الرئيس السادات لا يرغب فى إقحام نفسه فى معركة تحرير الأرض منذ البداية، فقد ركز اهتمامه وضغطه على رؤساء دول الاتحاد العربى الجديد حتى يبرز موضوعه كضرورة استراتيجية تؤثر وتسبق إجراءات المعركة.

ولذا أصبح من الضرورى بيان الموقف العسكرى والسياسى عند شرح الخطوات التنفيذية على مستوى القمة التى عقدت لتنفيذ اتفاق الاتحاد الثلاثى العربى بين مصر وسوريا وليبيا فى ١٧/ ٤/ ١٩٧١.

بدأت الاجتماعات على مستوى رؤساء مصر والسودان وليبيا فى القاهرة يومى ٣ و ٤ نوفمبر ١٩٧٠، ولم يحضر الرئيس حافظ الأسد هذا الاجتماع بسبب ظروف داخلية فى سوريا والجبهة الشرقية، واكتفى بتأييد البيان الثلاثى الذى صدر فى نهاية الاجتماع. وأخذ الرئيس السادات يصعد شعار قومية المعركة رغبة منه فى التنازل عن مسئولية قرار بدء معركة تحرير الأرض، وأنه ينتظر قرارًا جماعيًا من الدول الأربع الاتحادية وهو يعلم أن هذا أمر غير عملى بسبب عدم اشتراك ليبيا والسودان فى التخطيط والتجهيز وإدارة عمليات

المعركة منذ البداية، وحتى سوريا لا تمثل المجهود الرئيسي في هذه المعركة، فإن لم تبدأ مصر لن تتمكن سوريا أو أي دولة أخرى من التحرك وحدها. وكان التعليق في أوساط وفود هذه الدول مسموعًا «إنه تدخل في شؤون مصر الداخلية» فالقرار الأول والأخير بالنسبة للمعركة لمصر وحدها. ولم تكن تعلم هذه الوفود أن التسويف والتأجيل والتخلص من مسؤولية القرار كانت أساليب يعتمها الرئيس السادات وفي هذه الفترة كانت مصر قد استجابت لنداء الأمم المتحدة، وقبلت تمديد فترة وقف إطلاق النيران لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٥/ ٢/ ١٩٧١، وكان الدافع الحقيقي لمصر في هذا القرار هو طغيان مشاعر الحزن- لرحيل الرئيس عبد الناصر- على القيادة السياسية والعسكرية والشعب أيضًا.

وكانت الخطوة الثانية من الرئيس السادات أن دعا رؤساء وفود الدول الأربع لعقد الدورة الثانية لدول ميثاق طرابلس في فندق شيراتون القاهرة يومي ٢١- ٢٢ يناير ١٩٧١ لمناقشة الموقف السياسي والعسكري بعد يوم ٥ فبراير ١٩٧١ تاريخ انتهاء الفترة الثانية لوقف إطلاق النيران، كذا للاتفاق على الخطوات التنفيذية لاستكمال شكل الاتحاد بين الدول الربع. وكان مجلس دفاع ميثاق طرابلس قد اجتمع يوم ١٩ يناير ١٩٧١، وأعلنت للأعضاء استعداد القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع القوات السورية لبدء معركة تحرير الأرض بعد انتهاء الفترة الثانية لوقف إطلاق النيران يوم ٥ فبراير ١٩٧١.

وتم لقاء الرؤساء السادات والقذافي ونميري والأسد، بالإضافة إلى الوفود المرافقة لهم، وكان الرئيس حافظ الأسد يحضر أول لقاء عربي كرئيس لسوريا بعد أن تمكن جناحه في حزب البعث من السيطرة على الحكم منذ سبتمبر ١٩٧٠، كما احتفظ السودان بموقفه السابق بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول أولًا عن اتخاذ أي خطوات من أجل الاتحاد. وانتهت مناقشات المؤتمر الرباعي باتجاهات سلبية بالنسبة لموضوع الاتحاد، إذ اتفق الحاضرون على تشكيل لجان فرعية تبحث وتعد لشكل الاتحاد ومبادئه وأسلوب تطبيقه. ولم يبت المؤتمر في دراسة الموقف السياسي والعسكري بعد ٥ فبراير لقناعتهم بأنه موضوع داخلي يخص مصر فقط. واكتفى الحاضرون بضرورة إرسال خطابات توصية باسم الرؤساء إلى كل من الرئيس البكر والملك حسين لإحياء الجبهة الشرقية ودعمها وتقويتها تحقيقًا

لقومية المعركة. وخرجت من هذا المؤتمر بانطباعات واتجاهات كان لها تأثير على تقييمي للموقف العسكري فيما بعد ٥ فبراير ١٩٧١، كما حددت هذه الاتجاهات العلاقات الثنائية بين كل دولة من الدول الأربع فيما بعد. وكان أول هذه الانطباعات شعور الحاضرين جميعًا بفقد الزعامة العربية التي كانت مصر قد اكتسبتها من الزعيم الراحل عبد الناصر، ولقد كان أسلوب وإدارة المناقشة والجدل بين الرؤساء والوفود خير دليل على صحة هذا الانطباع. وكان اتجاه كل من سوريا وليبيا يؤكد رغبتهما في إعطاء أسبقية لمعركة تحرير الأرض أولًا، خاصة عندما ذكر الرئيس معمر القذافي ما سمعه من الرئيس الراحل عبد الناصر في مرسى مطروح يوم ١٩٧٠/٩/١٧ عن قراراه ببدء المعركة بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الأولى مباشرة. كما ظهر أن ليبيا تؤيد فكرة الاتحاد مع سوريا، ولكن بعيدًا عن حزب البعث، وأن وحدة الفكر والرأي بين الرئيس السادات وأعضاء وفد مصر ليست متحققة تمامًا، وأن السودان قرر عدم الاشتراك في هذا التحالف لأسباب داخلية منها عدم استكمال تنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني، بالإضافة إلى القلق وعدم الاستقرار الأمني في الجنوب.

وكان انطباع الدول الغربية وإسرائيل عن فكرة الاتحاد بين الدول العربية الأربع أنه هو الحل الوحيد أمام العرب للتغلب على آثار التغيرات الإقليمية في المنطقة، والتي فقدوا على أثرها قوة الزعامة العربية مما أدى إلى تفتيت القيادة ووحدة العمل العربي ضد إسرائيل، وكان المقصود بالتغيرات هو رحيل الزعيم عبد الناصر، وانحلال الجبهة الشرقية، وزوال فاعلية المقاومة الفلسطينية من الجبهة الأردنية بعد أزمة الأردن.

وساهم بعض الكتاب المعروفين في مصر بقسط كبير للتأكيد على المكاسب التي يحققها اتحاد الدول العربية للمعركة، وكان هذا الإسهام الإعلامي الموجه تأثيره على تأهيل الشعب فكريًا ونفسيًا لأسبقية إتمام الاتحاد الثلاثي عن السير في إجراءات تنفيذ معركة تحرير الأرض، وكان هذا مخالفًا للاتجاه الإعلامي والسياسي الذي تلقاه الشعب طوال ثلاث سنوات سابقة «لا يعلو صوت فوق صوت المعركة».

وكان الرئيس السادات قد حذل مجلس الدفاع الوطني الموسع يوم ٢ فبراير ١٩٧١ والذي أجمع على ضرورة استئناف القتال مع إسرائيل يوم ٥ فبراير ١٩٧١، وأعلن مبادرته

الجزئية يوم ٤ فبراير ١٩٧١ والتي أظهرت عدم تمسكه بالتسوية الشاملة.

وبالرغم من رفض إسرائيل لهذه المبادرة، وكذا معظم دول العالم، فإن الرئيس السادات صمم على السير في طريق الحل الدبلوماسي متقبلًا تعديلات في مبادرته أو استعداده لقبول مشروعات سلمية أخرى تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل. وانتهت فترة وقف إطلاق النيران الثانية، واضطر الرئيس إلى مدها شهرًا آخر انتهى في ١٩٧١/٣/٧ دون نتيجة إيجابية لأي مشروع سلمي، وبقي الموقف العسكري في مصر على حالة اللاسلم واللاحرب، وأصبح موقف الرئيس السادات حرجًا لفشل مبادرته فقرر العودة إلى دفع موضوع الاتحاد بضغط جديد من جانبه على رؤساء دول الاتحاد مع استمراره في رفع شعار ومظاهر الاستعداد للمعركة إعلاميًّا، وقرر القيام بزيارة شخصية إلى كل من ليبيا والسودان.

رافقت الرئيس السادات إلى طبرق يومي ١٨ و ١٩ مايو ١٩٧١، وكان هدف الرئيس من الزيارة هو دفع مجلس قيادة الثورة الليبية نحو الإسراع في إجراءات الاتحاد الثلاثي، ولكن أعضاء مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم الرئيس معمر القذافي تمكنوا من تحويل هدف الرئيس السادات إلى الحديث عن مشروعه للحل الجزئي دون تمسكه بالتسوية الشاملة، وكان ذلك انحرافًا عن خط الحل السياسي الذي اتخذه الرئيس الراحل بالإضافة إلى مظاهر إحجام الرئيس السادات عن إصدار قرار معركة تحرير الأرض.

وكان لقاء طبرق محرجًا للرئيس السادات الذي واجه وحده الرد عن الأسئلة الكثيرة المحرجة من سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة الليبي ومن الرئيس معمر شخصيًّا، وكانت ردود الرئيس السادات غير مقنعة لقادة الليبيين، الأمر الذي أظهر علامات الشك وعدم الثقة في النتائج التي سوف تترتب على مشروعه معلنين رأيهم بعدم الموافقة عليه لعدم جدواه، وأنه سوف يجهض الاستعدادات لمعركة تحرير الأرض. ويحبط إرادة القتال، ويعطي الفرصة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للدخول في دوامات المناورات الدبلوماسية، وطلب المزيد من التنازلات السياسية والإقليمية.

ولم يكن للرئيس السادات من مجال التخلص من تساؤلات وتشكك القادة الليبيين سوى قوله أن مشروعه هو مناورة تكتيكية الهدف منها اجتذاب الرأى الأوروبى لجانبه فى حل القضية سلميًا، خاصة عندما أضاف إلى المشروع استعداده لإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، كما صرح فى نهاية اللقاء بأنه غير واثق من تنفيذ الحلول السلمية بصفة عامة مع إسرائيل، ثم تظاهر الرئيس السادات بالإعياء والتعب، وانتقل من غرفة المباحثات إلى غرفة النوم مباشرة حيث والفيه بمهدئ، ونام بدون عشاء.

ورافقت الرئيس السادات فى رحلة إلى الخرطوم يوم ٢٧/ ٣/ ١٩٧١ استغرقت أربعًا وعشرين ساعة تقريبًا، عقدت فيها جلستان كان هدف الرئيس فيهما التحدث مع الرئيس النميرى والقيادة السودانية عن الانضمام كعنصر جوار تاريخى إلى الاتحاد، ولكن القيادة السودانية صممت على موقفها بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لعدم استكمال التنظيمات الداخلية فى السودان، وأنه يفضل التكامل الاقتصادى كخطوة سابقة على الاتحاد. وكانت الزيارة فى شكلها مثيرة للغاية للرئيس السادات عندما قابله الشعب السودانى فى المطار وحتى دار الرئاسة فى الخرطوم بهتافات عالية للرئيس الراحل جمال عبد الناصر رافعين أعلام ج. ع. م. وصور الرئيس الراحل معًا، وكانت مظاهرة تعنى ضرورة التزام الرئيس السادات بخط عبد الناصر ومبادئه وأسلوبه، وخاصة بالنسبة لمعركة تحرير الأرض، الأمر الذى أجبر الرئيس السادات على توجيه كلمته إلى الشعب السودانى قائلًا: «إن الأيام المقبلة هى الساعات الحاسمة بالنسبة للمعركة المصرية، والشيء المؤلم حقًا أن الولايات المتحدة الأمريكية التى ترسل الفانتوم لإسرائيل هى التى تعرض للضغط القاتل من إسرائيل وليس العكس». كما تعهد الرئيس السادات أمام وفد رئاسة السودان فى الجلسة الأولى «أنه سائر فى طريقه ملتزما بخط عبد الناصر ومبادئه وأسلوب حكمه، وأن معركة تحرير الأرض قريبة، وأن أمله فى الحلول السلمية لا يتعدى النصف فى المائة». وقبل انتهاء رحلة السودان زار الرئيس السادات معسكر الكلية الحربية المصرية فى جبل الأولياء، وتأكد من أن السودان لن يشارك مصر وسوريا وليبيا فى إجراءات إقامة الاتحاد.

وقدرت بعد انتهاء الزيارتين السبب الذى جعل الرئيس السادات يخصنى وحدى بمرافقته فيهما، إذ إن تواجدى معه بوصفى قائدًا عامًا لقوات دول المواجهة مع إسرائيل كان تجسيدًا للخط الإعلامى الذى رسمه للتأكيد على ضرورة إتمام معركة تحرير الأرض.

وقد لاحظت خلال الزيارتين أن الرئيس السادات كان يسارع فى الرد على جميع الأسئلة التى توجه إلى شخصيًّا من قادة الدولتين أو أعضاء وفودهما حتى لا يعطينى الفرصة لذكر حقيقة الموقف العسكرى وإعلان هدف والذى يعلمه الرئيس جيدًا بضرورة إتمام معركة تحرير الأرض قبل زوال المقومات الأساسية التى اكتسبتها قواتنا بعد حرب الاستنزاف.

ونتيجة لضغط من الرئيس السادات على الرئيس حافظ الأسد والرئيس معمر القذافى، والوفد المصرى على أسلوب الاتفاق واتجاهاته. تم لقاء ثلاثى على مستوى القمة حضره وفود من الدول الثلاث فى القاهرة يوم ١٢/ ٤/ ١٩٧١، ثم انتقلت الوفود بعدها إلى بنغازى فى الفترة من ١٤ إلى ١٧ إبريل ١٩٧١ حيث تم توقيع الرؤساء الثلاثة على اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث مصر وسوريا وليبيا وسط مظاهر شعبية وإعلامية ضخمة. وكان الرئيس جعفر نميرى ووفد السودان قد حضر يوم ١٣/ ٤ للقاهرة واعتذر عن إتمام مسيرة الاتحاد للسبب الذى أعلنه من قبل، وسافر فى نفس اليوم لزيارة الاتحاد السوفيتى.

وشملت أسس اتفاق الاتحاد الثلاثى نظام الحكم الديموقراطى الاشتراكى، وتحرير الأرض العربية المحتلة، وأنه لا صلح أو تفاوض أو تنازل عن أى شبر من الأراضى العربية المحتلة، وأكد على توحيد الموضوعات الخارجية والعسكرية والتعليمية والإعلامية والعلمية، وأن للاتحاد عاصمة واحدة وشعارًا وعلمًا ونشيدًا واحدًا،وأن يكون للاتحاد مجلس رئاسة من الرؤساء الثلاثة يكون قراره بأغلبية الأصوات، كما شملت تكوين مجلس أمة، ومحكمة دستورية، ثم وضع دستور للاتحاد. وألحق بالاتفاق ميثاق عسكرى يوضح أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة للدول الثلاث، لم يكن على مستوى الوضوح فى المسؤولية القيادية مثل اتفاق القيادة الثنائى من أجل المعركة الذى تم فى أغسطس ١٩٦٩ بين مصر وسوريا، كما أضيف إلى واجبات القوات المسلحة

واجب غريب يخرجها عن مهمتها الأساسية وهو السماح لقوات الاتحاد بالتقدم لإحباط أي مؤامرة أو تمرد داخل في أي دولة من دول الاتحاد بطلب من رئيس الدولة وموافقة مجلس رئاسة الاتحاد.

ومن أجل إقامة الاتحاد بين الدول العربية الثلاث دستوريًّا نص الاتفاق على تصديق المؤسسات السياسية والدستورية في كل دولة عليه، وتحديد يوم واحد يجرى فيه استفتاء شعبي في كل دولة.

وكانت نقاط الضعف في هذا الاتفاق كثيرة أهمها فقد التوازن القيادي، خاصة عند إصدار قرار مصيري من مجلس رئاسة الاتحاد الذي نص على أغلبية الأصوات وليس إجماع الأصوات. وهنا يظهر وزن مصر القيادي في ظل قبول الرئيس السادات لهذا المبدأ،بالإضافة إلى حتمية تعامل القيادة الليبية مع حزب البعث في سوريا كمؤسسة سياسية ودستورية وشعبية وهو واقع لم تكن القيادة الليبية تقبله لولا الضغط الأدبي والمعنوي الذي مارسه الرئيس السادات على القيادة الليبية.

ومن الكلمات التاريخية التي تعبر عن موقف كل رئيس من الرؤساء الثلاثة خلال لقاء بنغازي قول الرئيس حافظ الأسد الذي كان مسيطرًا على الموقف بصفة دائمة لاعتماده على حزب البعث القوي والمنظم شعبيًا وداخل قواته المسلحة «أنا بعثي، ولن تعقد سوريا أي اتفاق إلا بحزب البعث فإما أن تعترفوا به، أو لا اتحاد». وكان موقف الرئيس معمر مهادنًا وملتزمًا بفكرة الوحدة مع مصر بالذات ساعيًا لتحقيق هدف الرئيس الراحل عبد الناصر فيها، ولكنه عبر بتعجب عن موقف الرئيس السادات وضغطه لإقامة الاتحاد بأي شكل وبأي طريقة وبأسرع ما يمكن حتى ولو أدت إجراءات الاتحاد إلى تعطيل إجراءات معركة تحرير الأرض. وعندما شعر الرئيس معمر باختلاف الآراء على إقامة الاتحاد لدى المؤسسات السياسية في مصر، قال: «هو الرئيس أنور عاوز الوحدة بسرعة ليه إحنا لسنا متعجلين»، وكان ذلك تعبيرًا من الرئيس معمر عن الوضع الداخلي في مصر حرصًا على عدم تفكك الوحدة الوطنية فيها.

وكان موقف الرئيس السادات- الوحيد الذى أصر على إتمام الاتحاد- يحيطه الشكوك فى القصد، وفى الهدف، وفى سرعة إقامة الاتحاد، بينما كان وفد المفاوضات والأجهزة السياسية والدستورية والقوات المسلحة فى مصر تعارض نصوص الاتفاق وتقدر فشله قبل قيامه، إذ إن أسس الاتحاد لا تنطبق على المواقف السياسية والنظم الاجتماعية فى الدول الثلاث لا سيما أن أسباب فشل الوحدة الثنائية بين سوريا ومصر لم تغب عن الأنظار، وكانت نصوص الاتفاق وخطوات إقامة الاتحاد تبعد الاهتمام عن إتمام معركة تحرير الأرض، الأمر الذى أدركه الشعب المصرى ومؤسسات السياسة بقوله «إنه اتحاد رؤساء وليس اتحاد شعوب» واكتفى هنا بتلخيص موقف الرئيس السادات بالنسبة لاتفاق الاتحاد الذى وقعه يوم ١٧/ ٤/ ١٩٧١ من خلال قوله هو: «أنا عاوز ورقة الاتفاق بس وإن شاء الله ما يتنفذ شيء»

كان رد فعل إسرائيل العاجل على اتفاقية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا هو التركيز على إمكانية دعم معركة سيناء بلواء كامل من طائرات الميراج ٣ و ٥ الليبية، ذلك ما بنت عليه إسرائيل دعواها فى طلب المزيد من طائرات الفانتوم من الولايات المتحدة الأمريكية حفاظًا على التفوق الإسرائيلى فى المنطقة.

وجاء دور عرض اتفاق الاتحاد وميثاقه العسكرى على المؤسسات السياسية والدستورية فى مصر، فصمم الرئيس السادات على المواجهة مع معارضيه الذين كان يشكلون اغلب أعضاء المؤسسات السياسية والدستورية فى مصر والتى استقرت وتطورت لتكون أجهزة إدارة الحكم منذ عهد الرئيس عبد الناصر، وهى التى التزم أمامها الرئيس السادات بالاعتزاز عليها وإشراكها فى صنع القرارات المصيرية للشعب.

وكان عرض اتفاقية الاتحاد والميثاق العسكرى المرفق بها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بداية مرحلة دراسة المؤسسات الدستورية والسياسية له، إذ تم العرض على المجلس يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ برئاستى وقدمت أسس الاتفاق للأعضاء، كما شرحت بالتفصيل بنود الميثاق العسكرى وقارنته ببنود الاتفاق الثنائى من أجل المعركة- الذى تم بين مصر وسوريا فى أغسطس ١٩٦٩ - وظهر الفرق بين الاتفاقيتين من وجهة نظر القيادة

والسيطرة على شؤون الدفاع وعلى القوات المسلحة للدول الثلاث، وطلبت من الأعضاء بعد هذه المقارنة إبداء وجهة نظرهم فى الجانب العسكرى لاتفاقية الاتحاد، وذلك تطبيقًا لقواعد وأسس القيادة الجماعية التى أنشئ من أجلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى كان يجتمع مرة كل شهر للنظر فى الشؤون التى تهم القوات المسلحة. وتركت رئاستى للمجلس إلى الفريق محمد أحمد صادق رئيس الأركان الذى استكمل إجراءات الجلسة، وأسفرت النتيجة عن سبعة عشر عضوًا معارضًا فى مقابل صوت واحد بالموافقة.

وفى يوم ٢١ إبريل ١٩٧١ تم عرض ومناقشة اتفاقية الاتحاد فى اللجنة التنفيذية العليا وكانت النتيجة أن أغلبية اللجنة تعارض نصوص الاتفاق. وهنا ظهر الخلاف على السطح بين أعضاء القمة السياسية، وتسرع الرئيس السادات طالبًا عرض الاتفاقية على اللجنة المركزية لإعطاء الرأى النهائى. واعتمد الرئيس السادات على أجهزة الإعلام الموجه منه للحيلولة دون وصول الخلاف بين أعضاء اللجنة التنفيذية للشعب.

وكان يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ يومًا تاريخيًّا دخلت وقائعه فى سجل نكسة الديموقراطية فى مصر، وكان خاتمة المواجهات السياسية بين الرئيس السادات وبين الأجهزة السياسية والدستورية، والتى بدأت يوم ٢ فبراير ١٩٧١ فى جلسة الدفاع الوطنى الموسع، وفى بداية هذه الجلسة ظهر بوضوح أن الرئيس السادات حدد اليوم الفصل من أجل طموحه للانفراد بالحكم بعد القضاء على جميع أفراد المؤسسات السياسية فى مصر. وبهذا يمكن تسليط الأضواء العالمية عليه وحده، ويكون أمامه الفرصة للتحلل من خط عبد الناصر وأسلوبه أيضًا، والذى التزم به خلال ترشيحه خلفًا للرئيس الراحل لكى يتمكن من التسلق إلى منصب الرئاسة.

افتتح الرئيس اجتماع اللجنة المركزية بكل أعضائها (٣٥٧ عضوًا) فى جو متوتر بسبب وصول معلومات عن نقاط الخلاف والمعارضة- من أغلبية اللجنة التنفيذية العليا- على نصوص اتفاقية الاتحاد الثلاثى الذى وقَّعه الرئيس فى بنغازى يوم ١٧/ ٤/ ١٩٧١، وأصدر بيانًا أذاعه على العالم بشأن الاتفاقية، وبعد أن قدم الرئيس السادات الموضوع طرحه للمناقشة بواسطة أعضاء اللجنة المركزية، وإصدار قرارها بشأنه فى نفس اليوم- ولكن أعضاء اللجنة المركزية طلبوا أولًا معرفة وجهة النظر المؤيدة والمعارضة للموضوع من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، فاضطر الرئيس السادات إلى إعطاء الكلمة إلى السيد/ على

صبرى، وقال عنه إنه معارض للاتفاقية. أخذ على صبرى يحلل وينتقد الاتفاقية موضوعيًّا مبينًا نقاط الضعف وعدم التلاؤم مع الظروف التى تستعد فيها مصر لخوض معركة تحرير الأرض، وذكر الخلافات والاتجاهات التى ظهرت بين وفود الدول الثلاث وقت توقيع الاتفاقية فى بنغازى، كما اعترض على بعض النصوص التى تفقد مصر حقها القيادى بين دول الاتحاد. وكان نص إصدار قرار مجلس رئاسة الاتحاد بالأغلبية يحقق وجهة نظره، كما ذكر اعتراض المجلس الأعلى للقوات المسلحة على نص الميثاق العسكرى الملحق بالاتفاقية. وعندما استرسل على صبرى فى شرح خطوات واتجاهات الرؤساء الثلاثة فى أحداث توقيع الاتفاقية اعترض الرئيس السادات على طريقة عرضه للموضوع واحتكم لأعضاء اللجنة المركزية لوقف على صبرى عن العرض، ولكن جاء الإجماع ليخذل الرئيس فى طلبه. واستكمل على صبرى كلامه، وازداد توتر أعضاء اللجنة المركزية، وتناقصت هيبة الرئيس السادات فى نظر جميع الحاضرين باستثناء أربعة فقط هم: السيد/ حسين الشافعى والدكاترة محمود فوزى ودرويش ومصطفى أبو زيد الذى تدخل فى نهاية الحديث متطوعًا بإمكانية تعديل بعض نصوص الاتفاقية. وكان هذا الاقتراح مخرجًا من المأزق الذى وقع فيه الرئيس السادات فى هذا الجو المتوتر. ووافقت اللجنة على إجراء التعديل بمعرفة لجنة مصغرة تجرى التعديلات على أن يعرض النص المعدل على اللجنة المركزية فى الساعة الرابعة بعد ظهر نفس اليوم. وكان أهم تعديل هو تغيير أسلوب قرار مجلس الرئاسة ليكون «بالإجماع بدلًا من الأغلبية». وأجازت اللجنة المركزية فى اجتماعها بعد الظهر هذا التعديل، وأوفد الرئيس السادات لجنة من الدكتور حافظ غانم وسامى شرف والزيات إلى الرئيسين معمر القذافى وحافظ الأسد للموافقة على التعديل.

سافرت اللجنة مساء نفس اليوم ووافق الرئيس معمر القذافى على التعديل، أما الرئيس حافظ الأسد فقد أرجأ قراره لحين عرض الموضوع على اللجنة القيادية لحزب البعث. وعادت اللجنة إلى القاهرة حاملة موافقة الرئيس معمر القذافى فقط.

واجتمعت اللجنة المركزية يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧١، ووافقت على اتفاقية الاتحاد الثلاثى بعد تعديل نصوصه، وحولته إلى مجلس الأمة لاستصدار تشريعه الدستورى.

وخرج الرئيس السادات بعد جلسة اللجنة المركزية يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧١ متأثرًا بما حدث له من إحراج فى أسلوب إدارته للجلسات، وفقده السيطرة القيادية على أعضاء أكبر

مجلسين سياسيين يمثلان قمة العمل السياسى فى مصر، كما شعر بأن هيبته كرئيس للجمهورية ورئيس للاتحاد الاشتراكى العربى قد اهتزت، وتبين خلفاءه الجدد أن سيطرته ونفوذه وقيادته داخل مصر ليست على مستوى المسؤولية الديموقراطية والتى عبر عنها فيما بعد بـ «أنه أُهين بالحديث عن فرديته وانفراده بالسلطة»، فصمم على مواجهة مباشرة بالقوة للقضاء على المؤسسات الدستورية، وقيادات الاتحاد الاشتراكى، وطليعته.

وكان الرئيس السادات قد استدعى سفير الاتحاد السوفيتى فى يوم ١٩٧١/٤/٢٣ وكلفه بإخطار القيادة السوفيتية فى موسكو بقراره عزل السيد/ على صبرى من جميع مناصبه فى الدولة كبداية وتمهيد بالإطاحة بعد ذلك بالمعارضين السياسيين فى المؤسسات، وفى الحكومة، وفى الاتحاد الاشتراكى العربى، والذين وصل عددهم إلى أكثر من ألفى قيادى فى مصر دفعة واحدة.

وكانت اتفاقية اتحاد الرؤساء الثلاثة السادات والأسد والقذافى هى المناسبة التى طفحت بالخلاف السياسى على السطح، وخشى الرئيس السادات من امتداده إلى الشعب، فأسرع بالمواجهة، أعقبتها بتدبير المؤامرة ضد معارضيه. فيما كان السبب الحقيقى للخلاف بين الرئيس السادات يوم ١٩٧١/٢/٢ أمام مجلس الدفاع الوطنى الموسع، وكذلك إعلان مبادرته أمام مجلس الأمة يوم ١٩٧١/٢/٤، والتى أظهرت هدف الرئيس فى تحاشى المعركة وقبوله مبدأ تجزئة التسوية الشاملة.

وقام الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا وسط مظاهر إعلامية ضخمة، ولكنه لم يلبث أن تجمد بعد عامين اثنين فقط من غير إعلان أو ضجيج. وثبت للمرة الأخيرة أن الاتحاد أو الوحدة إن لم تكن نابعة من الشعوب فليس هناك ضمان لبقائها. كما دللت الأحداث بعد ذلك على أن اتجاه مصر مع سوريا وليبيا لم يكن هدفًا للرئيس السادات بقدر ما كان أسلوبًا لإلهاء الشعب والقوات المسلحة المصرية عن حماسها لمعركة تحرير الأرض.

وكان تأكيد وحرص السادات على نجاح مشروع الاتحاد الثلاثى حتى تأتيه الفرصة لتغيير شكل الدولة ومؤسساتها التى اتضحت معارضتها له أثناء مناقشات اتفاقية الاتحاد الثلاثى:



تصعيد شعارات المعركة



الفصل العاشر

تصعيد شعارات المعركة

كان الرئيس السادات واضحًا كل الوضوح عند تحديد اتجاهاته وسياسته الخارجية والداخلية قبل الاستفتاء على اسمه ليكون رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة عقب رحيل الزعيم الخالد جمال عبد الناصر في أن تعهد باتخاذ نفس أسلوب وسياسة سلفه، وأكد على الالتزام بإزالة آثار العدوان وإعادة حقوق شعب فلسطين بنفس الطريقة التي كان الرئيس عبد الناصر يجاهد بها لتحقيق ذلك. وكانت جملة معركة تحرير الأرض جوهر هذه التعهدات سواء في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا، أو في اللجنة المركزية، أو في مجلس الأمة، أو في بياناته العلنية للشعب وللقوات المسلحة. وأضاف الرئيس السادات التأكيد على تنمية العلاقات المصرية السوفيتية ودور الاتحاد السوفيتي المصدر الوحيد للسلاح ورفع القدرة القتالية للقوات المسلحة المكلفة بتنفيذ معركة التحرير.

واستمر الرئيس السادات يؤكد على اتجاهاته الإيجابية بعد تولية مسؤولية رئاسة الجمهورية وقيادته العليا للقوات المسلحة. وكان تأكيد الرئيس السادات على إتمام المعركة وتحقيق هدف الشعب طريقًا سهلًا لحصوله على أغلبية أصوات هذا الشعب وتأييده لحكمه، إذ إن المعركة كانت هي الشعار الغالب في نداءات الشعب يوم رحيل الرئيس عبد الناصر.

ولم تكن اتجاهاته في السياسة الخارجية والداخلية، وفيما يخص المعركة عن قناعة ويقين نابع من ذاته بقدر ما كانت ظاهرة إعلامية كي يساير ركب واتجاهات المؤسسات السياسية والدستورية والقوات المسلحة والشعب تمهيدًا لتوكيد حكمه وثباته حتى إذا تمكن لنفسه ومركزه أظهر بالتدريج نواياه واتجاهاته الحقيقية في السياسة الخارجية والداخلية وما يخص المعركة أيضًا، وهي مخالفة تمامًا للمضمون الاستراتيجي الذي كان الرئيس عبد الناصر يسعى إلى تحقيقه.

وكان الرئيس الراحل قد صدق على تنفيذ خطة عمليات تحرير الأرض بالتعاون مع القوات السورية على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد، وقال لى الرئيس عبد الناصر وقتئذ إن أنسب توقيت لبدء معركة تحرير الأرض هو نهاية فترة وقف إطلاق النيران- أى حوالى ٧/ ١١/ ١٩٧٠- كما حدد الرئيس تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، والتى أطلق عليها «الخطة جرانيت» كأسبقية فى تنفيذ خطة العمليات الشاملة. وكان قرار الرئيس الراحل لبدء معركة تحرير الأرض فى هذا التوقيت بالذات مبنيًا على أربع دعائم سياسية وعسكرية: **أولها**: استعداد القوات المسلحة المصرية للقتال، خاصة بعد الانتهاء من إعداد شبكة الدفاع الجوى المتطورة غرب قناة السويس. **ثانيًا**: تراجع إسرائيل فى تنفيذ تعهداتها التى وافقت عليها فى اتفاق أغسطس ١٩٧٠ وقبولها مبدأ انسحاب قواتها من الأراضى المحتلة عن طريق مفاوضات غير مباشرة تجريها الأمم المتحدة تمهيدًا للتسوية الشاملة، كما فشلت ضغوط الولايات المتحدة على إسرائيل، وبذا أصبح طريق الحل السلمى مسدودًا. **وثالثها**: استغلال القدرات المعنوية وإرادة القتال للقوات المصرية والتى نمت وازدهرت خلال حرب السنوات الثلاث، وأن امتداد فترة وقف القتال أكثر من ٩٠ يومًا مع بقاء القوات معبئة بالكامل، ربما يؤثر على إرادة القتال. وأخيرًا، كانت حسابات وتقديرات ميزان القوى العسكرية فى صالح قوى المواجهة العربية حتى آخر عام ١٩٧٠ بصفة مؤكدة.

حرصت فى أول لقاء عمل مع الرئيس السادات أن أعرض قرار الرئيس الراحل، كما عرضت خطط عمليات تحرير الأرض بما فيها خطة عمليات سوريا بالنسبة للجولان، وكان ذلك فى بداية مرحلة اقتراب الرئيس السادات بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة وبدء اللقاءات مع القادة والمرور على التشكيلات الميدانية فى الجبهة.

رحب الرئيس السادات بكل الإجراءات والخطوات التى عرضتها عليه، وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٧٠، كما قمت بتقدير الموقف السياسى والعسكرى فى ذلك الوقت مع الرئيس قرب انتهاء فترة الـ ٩٠ يومًا الأولى فى ٧/ ١١/ ١٩٧٠ وهو اليوم الذى

وافق ذكرى الأربعين لرحيل الزعيم عبد الناصر، فأيد رأيي بمد فترة وقف إطلاق النيران لمدة ٩٠ يومًا أخرى- وانتهى هذا اللقاء- وهو لقاء العمل الأول مع الرئيس السادات- بتأكيدي على استعداد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الثانية مباشرة في ٥ فبراير ١٩٧١.

وجاءت مناسبة انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الأولى يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٠، ولم يكن لدى الهيئات السياسية والعسكرية أي خلاف في الرأي على قرار امتداد وقف إطلاق النيران فترة أخرى مماثلة. ولم يعقد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة أي اجتماعات موسعة أو محدودة للنظر في قرار مخالف لاتجاهات امتداد فترة أخرى، وتوافق هذا التوقيت والاتجاهات مع جهود ونجاح الزميل محمود رياض وزير الخارجية في استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥/ ١١/ ١٩٧٠، هذا القرار الذي يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، ويتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. والمطالبة عبر فترة وقف إطلاق النيران بضرورة الوصول إلى التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة مع ممثل الأمم المتحدة السفير يارنج.

وعقب انتهاء فترة الحداد بدأت في مراجعة الإجراءات التحضيرية والإدارية والتجهيزات المطلوبة لاستعداد القوات المسلحة للمعركة، وركزت على تجهيز مسرح العمليات، وكلفت القادة بمراجعة الخطط التفصيلية لتشكيلاتهم وإجراء تعديلات لأزمة على ضوء موقف قواتنا وقوات العدو، كما حددت توقيتات اختبار خطط العمليات الهجومية ضمن خطة تحرير الأرض لأفرع القوات المسلحة الرئيسية والجيوش والتشكيلات الميدانية عن طريق هيئة عمليات القوات المسلحة، ووافقت على إجراء مناورة شاملة لجميع أفرع القوات المسلحة الرئيسية والجيوش والتشكيلات الميدانية على مستوى استراتيجي عام، وتنظيم التعاون بين الأفرع والتشكيلات تطبيقًا لجوهر خطة العمليات الهجومية لتحرير سيناء.

واتسعت تصريحات الرئيس السادات فى هذه الفترة بما يؤكد عدم استمرار وقف إطلاق النيران، ففى لقاءاته مع قادة القوات المسلحة يومى ١٧ و ١٨/ ١٠/ ١٩٧٠ قال: «لن أمد وقف إطلاق النار إلا بشرط واحد هو جدية الاتصالات وفاعليتها، ولا ننسى أن هدف العدو هو استمرار وقف إطلاق النار كى تتحول المسألة إلى روتين، وإذا حدث وقبلنا وقف إطلاق النيران- فلن يكون المد إلا لفترة واحدة ولن أقبل تكرار المد ولهذا يجب عليكم ألا تعطوا هذا التاريخ أهمية- يقصد ٧/ ١١/ ١٩٧٠- وعليكم مواصلة الجهد والاستعداد الدائم لخوض المعركة.

وفى يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٧٠ أثناء لقائه بالقوات المسلحة أيضًا قال: «لن أوافق على وقف إطلاق النار إلا فى حالة واحدة فقط وهى إذا كان هناك جدول زمنى للانسحاب محدد فعلًا، أما غير هذا فليس لدى استعداد لقبوله لأن الموضوع سينقلب إلى حرب باردة قد تطول إلى عشرين سنة أخرى».

كما أذيعت فى نفس الوقت رسالة الرئيس السادات إلى مؤتمر الدعوة الإسلامية المنعقد حينذاك فى طرابلس جاء فيها: «إننا قد أعلنا أننا لن نقبل مد وقف إطلاق النار مرة ثالثة إلا بتوقيت زمنى للانسحاب الفعلى المنجز، وإلا فليس أمامنا إلا معركة ضارية مع العدو تصون عزتنا وكرامتنا وتسترد بها أرضنا ومقدساتنا».

وخلال شهر ديسمبر ١٩٧٠ نشطت الحركة السياسية فى اللجنة المركزية، ومن خلالها بدأ تحرك واستعداد الأجهزة الشعبية، ومنظمات الدفاع الشعبى، ولجان المعركة المنتشرة فى كل محافظات الجمهورية من أجل الاستعداد والتجهيز الشعبى لمعركة تحرير الأرض متوازيًا مع جهد القوات المسلحة فى نفس الوقت. ثم سافرت مع السيد/ على صبرى إلى الاتحاد السوفيتى فى لقاء قمة بهدف استكمال بعض المعدات والأسلحة الناقصة، والتركيز على طائرة الردع، والتنسيق مع القيادة العسكرية السوفيتية على المطالب الأخيرة للمعركة.

وبعد عودتى بدأت مرحلة عرض مهام وواجبات التشكيلات الميدانية وقادة الأفرع الرئيسية على الرئيس فى مقر القيادة العامة أو فى مركز قيادة التشكيل الميدانى، كما عرضت

الفكرة العامة لعمليات القوات السورية في الجولان.

وكانت هذه الخطط هي نفسها التي عرضت على الرئيس الراحل، وكان مدونًا عليها موافقتي كقائد عام للقوات المسلحة العربية، وبذا أحيط الرئيس السادات بواجبات ومهام كل تشكيل في الخطة الشاملة لتحرير سيناء والجولان. وتمت كل هذه الخطوات قبل أن ينعقد مجلس الدفاع الوطني في أواخر ديسمبر ويقرر الموافقة على بدء استعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض في بداية الربيع القادم، كما أوصى بزيادة التنسيق والربط مع القيادة العسكرية السورية، وكنت قد أجريت ذلك على مستوى وزارى مع الفريق حافظ الأسد في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٠ بالقاهرة، ولم يحدد الرئيس السادات توقيتًا محددًا وأبدى رغبته في طلب المزيد من الأسلحة والمعدات وطائرة قاذفة مقاتلة أطول مدى مثل الميج ٢٣ أو بديل لها من الاتحاد السوفيتي.

ولاحظت أثناء عرض القادة لقراراتهم أن الرئيس يكرر أسئلة عن مدى استعداد الجنود لأداء مهامهم القتالية، وعن كفاية الأسلحة والمعدات والذخيرة.. إلخ من الإيضاحات الروتينية. ولكن السؤال الذي لفت نظرى كان عن مدى الخسائر المتوقعة في الأفراد في عمليات التشكيل الهجومية، وكان رد القادة عمومًا يعتمد على تقديراتهم الشخصية بالنسبة المئوية لحجم قوات التشكيل المهاجم كما تعلموها في دراستهم الأكاديمية أو من خبرة الحرب العالمية الثانية، وعندما لاحظت تكرار هذا السؤال من الرئيس في كل مناسبة تدخلت في الموضوع، وعلقت على إجابة أحد القادة وكان قد حدد نسبة عالية في الخسائر المتوقعة موضحًا للرئيس العوامل الحقيقية التي يبنى عليها تقدير نسبة الخسائر التي غالبًا ما تكون متغيرة، وأن النسبة العالية في الخسائر يكون مردها إلى سوء الإدارة واستخدام القوات والمعدات وعدم كفاية تطبيق مبدأ أمن القوات في كل زمان ومكان وتعتمد هذه الظروف على تصرف القائد المحلي.

وظل هذا الموضوع معلقًا في ذهن الرئيس بشيء من التشاؤم والخوف وسيطرت الاحتمالات الزائدة في نسبة الخسائر المتوقعة على تفكيره كما سنرى في تطور الأحداث والظروف القادمة.

وخلال ديسمبر ١٩٧٠ أيضًا ركز العدو على طرح أفكار سياسية وعسكرية الهدف منها اختبار رد فعل القيادة السياسية الجديدة، وبالذات إعلان موشى ديان وزير دفاع إسرائيل اقتراحه انسحاب قوات إسرائيل جزئيًا من شرق قناة السويس تتراوح بين ثلاثين وأربعين كيلو مترًا(*) مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية. وبالرغم من أن الرئيس السادات ندد باقتراح ديان في اجتماع اللجنة المركزية يوم ١٦/ ١٢/ ١٩٧٠ فإنني لاحظت بعض مؤشرات في أحاديثه معي أن هذه الاقتراحات المعادية تدل على أنها وجدت طريقًا ممهدًا في تفكير واتجاهات الرئيس السادات. وكانت فكرة إعادة فتح قناة السويس في بداية عهده بدون معركة تحدث بريقًا لامعًا يتماشى مع طموحه الشخصي.

وفي ٢/ ١٢/ ١٩٧٠ حضر الملك حسين إلى القاهرة وهو في طريقه إلى الأمم المتحدة بهدف تحسين العلاقات الثنائية بعد أزمة سبتمبر ١٩٧٠، وأجرى مباحثات مع الرئيس السادات عن موقف مصر السياسي والعسكري وعن الجبهة الشرقية فانتقد الملك حسين موقف القوات العراقية المتمركزة في منطقة المفرق بالأردن وأنها لا تنسق أعمالها وتحركاتها مع القيادة الأردنية، كما أن الحكومة العراقية تمارس الهجوم والضغط السياسي عليه، وطالب بتدخل القيادة العليا للجبهتين لوضع القوات العراقية تحت قيادة مسرح العمليات المنتظر في الجبهة الشرقية وهي أرض المملكة الأردنية الهاشمية. وذكر الرئيس السادات أن مصر ترفض أي حل منفرد مع إسرائيل، وأنه لا يعتقد بنجاح السفير يارنج في استئناف المفاوضات في هذه الفترة، وأن المواجهة منتظرة مع إسرائيل عسكريًا في شهر فبراير ١٩٧١.

وكانت نهاية ديسمبر ١٩٧٠ قد حددت موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل في إعلان دعمها بالأسلحة والمعدات الإلكترونية وخاصة الطائرات، وكان تصريح وزير الدفاع الأمريكي بقوله: «إننا نحتاج إلى ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة والطائرات والمعدات الإلكترونية لإسرائيل كضرورة لاستعادة توازنها العسكري في المنطقة

(*) هذه المسافة تدل على منطقة المضايق الاستراتيجية في سيناء.

خلال عام ١٩٧١، ويعني في هذا الوقت بالذات تصعيد الدعم العسكري لإسرائيل وتقويتها تجاوبًا مع الاتجاه الأمريكي الجديد بالاعتماد على إسرائيل وحدها كي تحقق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وكانت هذه ترجمة واقعية لفشل المبادرة الأمريكية، وفي نفس الوقت كان رد فعل هذه التصريحات أن أضافت رصيدًا جديدًا للضغط على القيادة السياسية الجديدة في مصر لقبول الأمر الواقع والابتعاد عن أسلوب القتال، ولم يجد الرئيس السادات من رد على هذا الموقف الأمريكي سوى الموافقة على إرسال وفد مصري برئاسة السيد/ على صبري إلى موسكو يوم ١٩٧٠/١٢/٢٠. وفي شهر يناير ١٩٧١ نشطت القوات المسلحة في إنهاء إجراءات التحضير للمعركة انتظارًا لقرار توقيتها الذي بات قريبًا.

ويوم ٢ فبراير ١٩٧١ دعا الرئيس السادات مجلس الدفاع الوطني للاجتماع في مقر القيادة العامة، وشارك أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا، وبعض الوزراء أعضاء مجلس الدفاع الوطني، وتحول الاجتماع إلى مؤتمر موسع ضم الرئيس السادات وحسين الشافعي وعلى صبري والدكتور محمود فوزي وعبد المحسن أبو النور وشعراوي جمعة والدكتور عزيز صدقي ومحمود رياض والفريق أول محمد فوزي وسامي شرف وأحمد كامل مدير المخابرات العامة والفريق محمد صادق رئيس الأركان بوصفهم أعضاء في مجلس الدفاع الوطني، وحضر اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية مقررًا للمجلس. وكان هدف هذا الاجتماع الذي مثل القمة السياسية والعسكرية في الدولة هو دراسة ومناقشة الموقف السياسي والعسكري بعد ٥ فبراير ١٩٧١.

افتتح الرئيس السادات جلسة مجلس الدفاع الوطني الموسعة بذكر الهدف من الاجتماع، وطلب معرفة رأي الحاضرين حسب الأقدمية. وتكلم السيد/ حسين الشافعي، وتلاه السيد/ على صبري، وهكذا وأخذ مقرر الجلسة يسجل الآراء. وكان إجماع الرأي على ضرورة القتال لتحرير الأرض إذا كانت القوات المسلحة مستعدة له. ولم يحدد الدكتور محمود فوزي اتجاهه بالضبط، وأسهب محمود رياض في الموقف السياسي وتطوره وبين أن

التوقيت مناسب للقتال من وجهة النظر السياسية بعد أن استنفدت مصر كل الحلول السلمية. وعندما جاء دورى فى الكلام، وأبديت استعداد القوات المسلحة للقتال لتحرير الأرض فى الوقت الحاضر، وأن دعائم المعركة كلها متوفرة لدينا وأوضحت أنه بالرغم من أن بعض الصواريخ أرض/ جو المخصصة لتكثيف الدفاعات الجوية عن بعض مناطق الصعيد لم تصل بعد فإنها لا تؤثر على قرار بدء المعركة بسبب تعويض هذه الكثافة بلواء ميج ٢١ متمركز فعلًا فى الصعيد لحين وصول هذه الصواريخ قريبًا. ولكننى شعرت أن الرئيس التقط موضوع نقص الصواريخ عن منطقة الصعيد وأضافه إلى رصيد الحجج التى يتذرع بها فى المجالس السياسية كسبب رئيسى لتأجيل المعركة، إذ إن الرئيس صرح فى اللجنة المركزية فيما بعد بقوله: «أنا لا أقبل أن تبدأ المعركة وصعيد مصر مكشوف للعدو»، ولم تكن هذه الدعوة صحيحة. وبعد انتهاء جميع الحاضرين من الإدلاء بآرائهم التى تؤيد استئناف القتال فى هذا الوقت بالذات. أراد الرئيس سؤال اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن عن رأيه بوصفه حاضرًا الجلسة فرد عليه بقول: «أنا يا أفندم مقرر المجلس فقط واللائحة لا تجيز لى إبداء الرأى أو المشاركة فى المناقشة».

ثم تلهف الحاضرون لسماع رأس الرئيس السادات الذى فاجأ الجميع بقوله: «أنا سمعت آراءكم جميعًا وأوافقكم عليها ولكن أنا لدى فرصة لاستغلال الموقف السياسى وإعلان مشروع سلام يحرج العالم كله خاصة إسرائيل ودول غرب أوروبا التى أريد أن تشارك فى الحل، ولكننى لا أوافق على سياسة وأسلوب حرب الاستنزاف (لم يذكر أحد من الحاضرين لفظ الاستنزاف) كما أننى سوف أعلن فى مجلس الأمة بعد باكر انتهاء ج. ع. م. من قيد وقف إطلاق النيران لمدة ٣٠ يومًا فقط بعد ٥ فبراير ١٩٧١ لإعطاء فرصة أخيرة للدول الكبرى لتحقيق السلام فى المنطقة.

اعترض السيد/ حسين الشافعى أقدم الحاضرين بقوله: «يا أخ أنور بقى تسيبنا نقول آرائنا جميعًا وأنت لديك كلام ورأى آخر ولم تعطنا الفرصة لمناقشته»، ولم يرتح الرئيس السادات للفظ «يا أخ أنور» ورد على حسين الشافعى قائلًا: «على العموم أنا عرفت آراءكم

وسجلتها هنا فى المجلس»، ووقف الرئيس السادات معلنًا انتهاء جلسة مجلس الدفاع الوطنية الموسعة.

وكان الرئيس السادات مقتنعًا بأن مشروعه الجديد للسلام سيكون بديلًا للاتجاه السياسى الذى اتخذته ج. ع. م. عقب معركة يونيو ١٩٦٧، وهو حتمية التسوية الشاملة، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧.

كما كان أمله عند قبول الولايات المتحدة وإسرائيل ودول غرب أوروبا مشروعه للسلام أن يتغير اتجاه المجهود الرئيسى لشعب مصر وقواتها المسلحة إلى جهود أخرى بعيدة عن الاستعداد لمعركة تحرير الأرض، وبذا يتخلص الرئيس أنور السادات فى بداية حكمه من تبعات وتضحيات ومسئوليات المعركة.

وكان ما حدث فى هذه الجلسة يعتبر منعطفًا تاريخيًا فى بداية حكم الرئيس أنور السادات بالنسبة لمعركة تحرير الأرض وتنفيذها فى التوقيت المناسب. ومن هذا التاريخ أيضًا ١٩٧١/٢/٢ بدأ الرئيس السادات يتخذ قرارات فردية متحللًا من الالتزام الذى قطعه على نفسه قبل ترشيحه رئيسًا للجمهورية بالاعتماد على المؤسسات الدستورية والسياسية فى إصدار القرار المصرى. كما خرج عن الالتزام الذى تعهد به أمام قادة القوات المسلحة باتباع أسلوب وطريقة وخطط الزعيم الراحل عبد الناصر بالنسبة للمعركة. وكانت هذه الجلسة علامة دلت على اختلاف فكر وأسلوب الرئيس السادات بالنسبة لمعركة تحرير الأرض. وخرج جميع الحاضرين من الجلسة- وهم يمثلون فى مجموعهم قمة السلطة السياسية والعسكرية فى الدولة- يتساءلون ماذا وراء الرئيس السادات من أهداف؟ وبات واضحًا أن الرئيس السادات وحده لا يريد المعركة بينما جميع القيادات الأخرى سياسية أو عسكرية تسعى لتنفيذ المعركة فى هذا الوقت بالذات، وبات واضحًا لى أن صنع قرار جديد لبدء معركة تحرير الأرض- كما خططها الرئيس الراحل ودرستها الأجهزة التخصصية فى الدولة منذ عام ١٩٦٨- لن يكون سهلًا سواء فى هدفها أو فى توقيتها المناسب.

مبادرة السادات يوم ٤ فبراير ١٩٧١:

أعلن الرئيس السادات في مجلس الأمة مشروع سلام جاء مفاجأة للجميع، فبعد أن وافق على مد فترة إطلاق النيران ثلاثين يومًا أخرى تنتهي في ٧/ ٣/ ١٩٧١ قدم لأعضاء مجلس الأمة مشروعًا من جانبه وأذيع على الهواء مباشرة وجاء به:

(١) إننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النيران بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس كمرحلة أولى عن طريق جدول زمني يتم وضعه بعد ذلك تنفيذًا للقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

(٢) إننا على استعداد للبدء فورًا في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي.

وقبل إعلان هذه المبادرة وفي غرفة ملحقة بالمجلس جرت مناقشة بين الرئيس وبين محمود رياض وزير الخارجية على أن هذه الاقتراحات بنصها السابق تعتبر تراجعًا عن إصرارنا على التسوية الشاملة، وأنها تدلل على بداية حل منفرد مع إسرائيل، وأنها سوف تحدث بلبلة لدى الدول التي تقف معنا وخاصة دول المواجهة والفلسطينيين، وأصر السادات على بقاء النصوص كما هي بدعوى أن جميع الدول التي تضررت من غلق قناة السويس سوف تؤيد المشروع وتقف بجانبه وخاصة دول غرب أوروبا، وكان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مدعوًّا لحضور هذه الجلسة، وكانت مفاجأة له مثلما كانت مفاجأة للمصريين جميعًا والذين لم يفهموا قصد الرئيس إلا بعد أن صاغه الكاتب الصحفي حسنين هيكل بعد ذلك في قالب مبادرة باسم أنور السادات.

وكان امتداد وقف إطلاق النيران علامة مؤسفة لأفراد القوات المسلحة وسرعان ما لاحظت سمة اليأس وهبوط إرادة القتال، وأن ما رددته القوات المسلحة من استنتاجات عن المواقف السابقة والمناقشات التي دارت في مقر القيادة العامة أو في مراكز قيادات التشكيلات الميدانية خلال مرور القائد الأعلى على القوات في الجبهة كانت مقدمة لجوهر مشروعه الخالي والذي أطلق عليه «مبادرة السادات» وكان هذا المشروع في حقيقته بداية

العد التنازلي للاستسلام للخط الأمريكي - الإسرائيلي الذي يهدف إلى وقف إطلاق نيران دائم في المنطقة.

لقد كان جوهر اقتراحات السادات يوم ٤ فبراير ١٩٧١ أضعف من أفكار موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في شهر ديسمبر ١٩٧٠ والتي ندد بها الرئيس السادات في ١٦/ ١٢/ ١٩٧٠ أمام أعضاء اللجنة المركزية بالقاهرة. وكانت إسرائيل تريد بهذه الأفكار أن تؤكد أهدافها التوسعية، وسيطرتها على المنطقة للرئيس الجديد في مصر. كما قدمت إلى يارنج يوم ٩ يناير ١٩٧١ «مشروع حل سلمي» مهين تجاهلت فيه الانسحاب الكامل بالإضافة إلى نصوص ملتوية تمس جوهر السيادة المصرية مثل «عدم مشاركة مصر في تحالفات عدائية، ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل» وكان هدف إسرائيل واضحًا جدًّا في ضرورة تحقيق عزلة مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه إسرائيل من البداية.

وبالرغم من هذا الوضوح في موقف إسرائيل قام الرئيس السادات بإعلان مشروعه للسلام يوم ٤ فبراير متجاهلًا آراء اثنى عشر مسؤولًا قياديًّا يمثلون القمة السياسية والعسكرية في مصر قبل ذلك بيومين فقط. اثنا عشر قياديا يقررون القتال والسادات وحده يسعى ويلهث وراء الحلول السلمية التي تلوح بها إسرائيل، ويعلن بعد فترة قصيرة أن الولايات المتحدة تملك ٩٩ في المائة من أوراق حل موقف الصراع العربي/ الإسرائيلي في المنطقة.

وفي ٨ فبراير ١٩٧١ تقدم يارنج بمبادرة أيضًا جاءت في شكل أسئلة محددة إلى كل من مصر وإسرائيل توضح مدى استعداد كل طرف لقبول مبادئ مفاوضات التسوية الشاملة، وكانت تشمل إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية وقطاع غزة أيضًا مقابل أن تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل تنص فيه على إنهاء حالة الحرب، كذا حماية حرية الملاحة في مضيق تيران.

وبالرغم من أن مبادرة يارنج تحدد العلاقات المصرية الإسرائيلية وحدها فإن مصر ردت على يارنج بالموافقة، وأخطرت الدول الأربع الكبرى مشيرة إلى أن السكرتير العام لهيئة الأمم ملتزم بأن ينتقل بعد ذلك إلى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التى طبقت على الجبهة المصرية/ الإسرائيلية حتى لا يصبح مشروع يارنج كما لو كان خطوة لحل منفرد حرصت مصر على رفضه دائمًا.

غير أن إسرائيل رفضت مبادرة يارنج كلًا بما فيها الالتزام الذى طلبه يارنج منها تنفيذ لقرار مجلس الأمن وهو الانسحاب من الأراضى العربية.

وهكذا تسببت إسرائيل- تؤيدها الولايات المتحدة الأمريكية- فى فشل مبادرة روجرز عام ١٩٧٠، وعادت مرة أخرى ورفضت مبادرة يارنج فى فبراير ١٩٧١. وهكذا ضاعت فرص تحقيق السلام فى المنطقة بالطرق السلمية، ولم يكن هناك أى حلول لمصر والعرب لاستعادة الأراضى وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى إلا بالقتال.

ولم يكن هناك من إيضاح للموقف السياسى والعسكرى لمصر أبلغ من رأى المارشال جوزيف بروز تيتو الذى زار القاهرة فى ذلك الوقت وأجرى مباحثات على مستوى القمة مع الرئيس السادات وسجل تيتو اعتراضه على مبادرة السادات بشدة، وأكد له حتى لو تم انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية شرق قناة السويس، وفتحت القناة للملاحة الدولية فإن العالم سوف يفقد اهتمامه بالقضية، وأن إسرائيل لن تنسحب من باقى الأراضى العربية. وشرح المارشال تيتو كيف أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ضعيف للغاية، وأن الرأى العام العالمى يقف بجانب مصر منذ فترة طويلة وأن عليكم أن تقرروا فى الوقت المناسب استخدام قواتكم العسكرية فى تحرير أرضكم بعد أن ثبت أن كل الجهود السلمية قد فشلت(*).

وكان رأى الدول الأربع الكبرى معارضًا لمبادرة السادات، كما اعترضت أيضًا منظمة التحرير الفلسطينية التى أوضحت بصراحة أنها بداية لحل سلمى منفرد مع إسرائيل.

(*) من مذكرات محمود رياض البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط صفحة ٣٢٦.

وعقب عودة الرئيس السادات من موسكو ٢/ ٣/ ١٩٧١ شعر بأن مناوراته السياسية على الصعيد الداخلي والقومي والخارجي منيت جميعًا بالفشل، وأن زعامته الجديدة لأكبر دولة عربية سوف تهتز إذ إن مبادرته السلمية عن الحل الجزئي يوم ٤/ ٢/ ١٩٧١ لم تجد قبولًا من أي طرف سواء العدو أو الدول الغربية أو حتى الاتحاد السوفيتي، وأن مبادرة يارنج يوم ٨/ ٢/ ١٩٧١ رفضتها إسرائيل، وأن علاقته مع الاتحاد السوفيتي بدأت تدخل مجال الشك وعدم الثقة، وأن يوم ٧/ ٣/ ١٩٧١ وهو التاريخ الذي حدده في مبادرته يقترب ولا يجد في يده أي مبررات أو اقتراح آخر يقوله أو يفعله مع العدو أو مع دول المواجهة العربية، وأن محاولاته لتحقيق خط الوحدة أو الاتحاد مع دول المواجهة العربية أو المجاورة يأخذ طريقًا طويلًا تحيطه المزايدات والمناورات السياسية والإقليمية ضد تصوراته في الزعامة. كما شعر الرئيس السادات أن كل هذه الطرق الفاشلة كونت رصيدًا قويًا لدى جبهة المعارضة لأسلوب عمله ولشخصه في الداخل.

وواجه الرئيس السادات هذا الموقف وخطط لنفسه أسلوبًا يحميه ضد معارضيه للاحتفاظ بشعبيته وسيطرته على الأجهزة السياسية وعلى الشعب. وانحصرت خطته في عدة محاور كان أولها محور السلطة التنفيذية المركزية وكذلك في محافظات الجمهورية.

ففي ٧/ ٣/ ١٩٧١ انعقد مجلس الوزراء في جلسة غير عادية شرح الرئيس فيها الموقف السياسي والعسكري وتطورات الموقف خلال الفترة التي انقضت حتى ٥ فبراير ١٩٧١، واستعرض الجهود السياسية التي بذلتها ج. ع. م. لإنهاء الصراع مع إسرائيل على أساس شرطين هما: الانسحاب وحقوق الفلسطينيين... ولم يكن الشرط الثاني واضحًا في مبادرته. كما أبلغ الرئيس مجلس الوزراء بنتائج رحلته السرية التي قام بها فجر الاثنين ١/ ٣/ ١٩٧١ إلى الاتحاد السوفيتي واستغرقت ٢٤ ساعة، ومحادثاته الصريحة مع القادة السوفيت، وأكد بصفة خاصة ثقته في تأييد الاتحاد السوفيتي لموقفه العادل معنا، وهو تأييد شريف ومطلق وإيجابي. ولم يشر الرئيس في حديثه عن رحلة موسكو إلى أي شيء من الخلاف الذي حدث

بسبب طائرة الردع. كما أكد الرئيس أن يكون العمل من أجل المعركة هو نقطة انطلاق مرحلة جديدة تساهم فيها كل الأجهزة والمؤسسات وأفراد الشعب والمحافظات أيضًا.

وفى مساء نفس اليوم ألقى الرئيس السادات بيانه خلال الإذاعة والتليفزيون وأعلن كيفية تصرف مصر بعد (٧/ ٣/ ١٩٧١) هو يوم نهاية فترة وقف إطلاق النيران التى منحها الرئيس السادات للعالم حتى يصل إلى تسوية سلمية فى الصراع، وقال: «إننا لا نعتبر أنفسنا مقيدين بوقف إطلاق النيران ولا بالامتناع عن إطلاق النيران- وليس معنى ذلك أن العمل السياسى سيتوقف وأن المدافع وحدها سوف تنطلق، ولكن معناه أننا سوف نراقب ونتابع ونعمل بأنفسنا ما نعتقد أنه واجبنا فى زمانه ومكانه».

ومضى يوم ٧/ ٣/ ١٩٧١ وهو تاريخ انتهاء الفترة الثالثة لوقف إطلاق النيران، والتى كان الرئيس قد حددها كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع كى تأخذ فرصتها فى الوصول إلى حل سلمى بين مصر وإسرائيل. ولم يصدر الرئيس عقب هذا الإعلان أى تعليمات للقوات المسلحة لفتح النيران أو استئناف القتال، وبدأت حالة اللاسلم واللاحرب بين صفوف القوات المسلحة والتى أخذ تأثيرها يزداد فى إحباط الروح القتالية. كما بدأ الشك والتردد يتسلل إلى الشعب فيما يتعلق بتوقيت المعركة وجدية الهدف الاستراتيجى فى تحرير الأرض. وقد وصل إلى علمى ما كان يردده المقاتلون خاصة ذوى المؤهلات العليا فى ذلك الوقت من ردود فعل نفسية ومعنوية مثل «التركونا تروح شغلنا مادام مفيش معركة»، أو «نتائج حرب الاستنزاف مسلوب نتيجة لتأخيرنا معركة التحرير» أو «اتركونا نعبر ونحرر أرضنا» وغيرها من أقوال كنت أتحملها نفسيًّا ولا أستطيع امتصاصها من المقاتلين.

واستأنف الرئيس السادات نفس النشاط الظاهرى عن استعداد الدولة لخوض المعركة بأن أعاد تشكيل لجنة إعداد الدولة للحرب برئاسة حسين الشافعى نائبه، وعضوية دكتور محمود فوزى رئيس الوزراء، وعزيز صديقى، والمهندس سيد مرعى، ومحمود رياض، وشعراوى جمعة، ومحمد فوزى، والدكتور عبد العزيز حجازى، وسامى شرف وهو تجميع شامل للسلطة التنفيذية على أعلى مستوى واجتمعت اللجنة مرتين خلال الفترة من ١٩ إلى

٢٢ مارس ١٩٧١ وتعمدت الصحف إبراز أعمالها وتلا ذلك نشاط على مستوى الحكم المحلى باجتماع الرئيس بجميع المحافظين فى الدولة، وأعلن منحهم سلطات رئيس الجمهورية دون أن يصدر قرارًا تفصيليًّا بهذه السلطات، كما أعلن رغبته فى أن تكون اللامركزية محققة ومكتسبة من أعلى سلطات فى الدولة لخدمة متطلبات المعركة، أطلق هو عليها «بداية التخطيط لإعداد المحافظات للحرب».

وكانت خطة إعداد الدولة للحرب قد بدأت منذ عام ١٩٦٨ بقانون تنظيمى ومتابعة على مستوى الجمهورية برئاستى ومساعدى اللواء عبد الفتاح عبد الله وعضوية وكيل كل وزارة لشؤون الأمن- وهى وظيفة أنشأت حديثًا- بالإضافة إلى سكرتيرى المحافظات وتصدق على الخطة من مجلس الوزراء وطبقت على مراحل، ووضعت ميزانيتها مفصلة إلى المحافظات. وكانت المتابعة مستمرة بواسطتى ومساعدى، وقدمت تقارير متابعة كل ثلاثة أشهر إلى مجلس الوزراء. أى أن الإجراءات التى أمر بها الرئيس السادات عن إعداد الدولة للحرب ما هى إلا تمثيلية لتصعيد شعارات المعركة للرأى العام فقط.

كما أعلن الرئيس فى صدر جميع الصحف عن إجراءات القمة السياسية لوضع سياسة اقتصادية جديدة تحقق مطالب المعركة، واستكمل نشر دعوى الاستعداد ونشاط السلطة التنفيذية ولجان إعداد الدولة للحرب فى المحافظات فى كلماته إلى الجنود فى مواقعهم العسكرية المختلفة... كان شعارها فى كل اجتماع «أن ثقة الأمة العربية فيكم بلا حدود، وأن الأمل معلق عليكم لتحرير الأرض المحتلة».

وكان المحور الثانى لنشاط الرئيس السادات فى هذه الفترة هو وسائل الإعلام، فقد اتخذ بعض الكتاب المعروفين والمقربين إليه وسيلة لإعلان اتجاهاته الذاتية الشخصية عن السياسة الداخلية وعن المعركة، وكان هؤلاء الكتاب سعداء لقربهم دون سواهم من رئيس الجمهورية، فأحاطوا به وأيدوه وكانوا سنده فى معاركه الداخلية التى بدأ يديرها.

وقد كتب الأستاذ محمد حسين هيكل فى أهرام يوم الجمعة ١٢/ ٣/ ١٩٧١ عن معركة تحرير الأرض تحت عنوان «تحية للرجال» أدى- فى اعتقادي- إلى إحباط معنويات المقاتلين

فى القوات المسلحة. لقد صور هم الشقة، والخسائر المنتظرة عند محاولتهم عبور قناة السويس واقتحام خطوط العدو الدفاعية شرقها وفى عمق سيناء حتى المضايق الاستراتيجية وما بعدها، حيث يتم هلاك ما تبقى من مدرعاتنا عندما تقابل مدرعات العدو المحتشدة شرق المضايق. كما شرح فى مقاله بالتفصيل الدقيق دفاعات العدو التى أضفى عليها صفة المناعة والضخامة واستحالة تدميرها بواسطة مقاتلينا وترك بين سطور المقال ما يتوقعه من وجهة نظره من خسائر ضخمة فى الأفراد والمعدات.. نتيجة لمحاولة قواتنا اقتحام هذه المواقع. ولم يكن هذا المقال إلا تكرارًا لسؤال الرئيس السادات لجميع قادة القوات المسلحة عند عرض قراراتهم عليه بشأن الخسائر المتوقعة لقواتنا عند قيامها بعملياتها الهجومية لتحرير سيناء. وكان رد فعل هذا المقال بين أفراد القوات المسلحة عمومًا عنيفًا فى تأثيره الضار على معنويات المقاتلين. وعندما أبلغت الرئيس السادات استياء أفراد القوات المسلحة جميعًا من نشر هذا المقال رد علىّ قائلًا: «ما هى دى حرية الصحافة». وعندما رد الأستاذ عبد الهادى ناصف أمين التنظيم وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى على مقال حسنين هيكل بعنوان «تحية مردودة من الرجال» - نشرت فى جريدة الجمهورية، وكانت معبرة عن شعور المقاتلين الحقيقى وغضبهم فى نفس الوقت- شعر حسنين هيكل بحسه السياسى أن الموجّه لهذا الرد هم قادة المجموعة المعارضة للسادات.

وفى يوم ٢٠/ ٣/ ١٩٧١ نشر فى صدر جريدة الأهرام عنوان كبير «عن استعداد قواتنا البحرية لأخذ دورها فى المعركة»، وجاء هذا الإعلان الصريح عقب تبليغى الرئيس السادات عن نجاح غواصاتنا البحرية فى القيام برحلات سرية تمكث فيها ليلة كاملة فى أحد موانى العدو وتتم مهمتها، وتعود إلى قاعدتها سالمة دون أن يشعر بها العدو، وهو برنامج تدريبى واستطلاعى كانت تقوم به وحداتنا البحرية منذ عام ١٩٦٩. وعلمت أن نقل هذا الخبر إلى الأهرام جاء عن طريق حديث خاص من الرئيس السادات إلى الكاتب حسنين هيكل.

وكان رد فعل نشر هذه المعلومات العسكرية- خاصة السرية منها على الرأى العام- ما تناقله القادة والضباط من استنتاج «أن قواتنا المسلحة لن تقاتل العدو»، إذ إن نية وتوقيت القتال لا يجوز أن تتداول للنشر فى الصحف، وكان هذا ما يرمى إليه الرئيس السادات.

كما كان توقيت نشر هذه المعلومات العسكرية فى الأهرام مثار جدل بينى وبين القادة فى نفس الوقت الذى كنت أعد فيه برنامجًا زمنيًا للرئيس يتضمن خطط عمليات الأفرع الرئيسية والتشكيلات الميدانية والإدارات المتخصصة للعرض على القائد الأعلى للقوات المسلحة للمرة الأخيرة.

واستمر بعد ذلك الرئيس فى الدعوة إلى الاستعداد للمعركة تجاوبًا مع الشعور العام الداخلى، وأن قصده لم يتغير وأن المعركة قادمة. وظل الشعب والقوات المسلحة يلهثان وراء شعارات المعركة، ولم يشأ الرئيس السادات إظهار نيته الحقيقية للنكوص عن معركة التحرير.

وكان محور العمل الثالث للرئيس السادات هو القوات المسلحة، وكان تركيزه عليها يعتمد على احتواء قادتها وضباطها ومقاتليها لتأييد فكرته وأهدافه عن الحلول السلمية أولًا، ثم على اعتماده عليها فى مساندته بوصفها القوة الأساسية التى يعتمد عليها نظامه فى ذلك الوقت. فبدأ فى لقاءات معنوية للقوات فى الجبهة وفى المناطق العسكرية، وكانت شعارات المعركة وتصميمه على تنفيها تأخذ النصيب الأكبر فى هذه اللقاءات والزيارات، وأنه سوف يراجع القادة فى خططهم وقراراتهم للمعركة للمرة الأخيرة استعداد للمعركة التى تصور أنها ستكلف أولاده التضحية بالدم كثيرًا. وكان الرئيس ينهى كلامه مع الجنود باتجاه عاطفى مؤثر ويقول: «أنا عاوز أتجنب الخسائر الجسيمة فى الأرواح وأحاول العبور بوسائل سياسية ودبلوماسية أولًا».

واستمرت القوات المسلحة فى برنامجها المخطط للإعداد للمعركة، وبدأت أكبر مناورة(*) على مستوى استراتيجى اختبارًا لجوهر الخطة ٢٠٠ التى بدأ إعدادها منذ عام ١٩٦٨-

---

(*) تفصيلات هذه المناورة مذكورة فى مذكراتى «حرب الثلاث سنوات» من ص٣٦٤ حتى ص٣٧٤.

وتدربت تشكيلات القوات المسلحة جميعًا منفصلة أو متعاونة مع غيرها على مهام العمليات المخصصة لها وجمعت هذه المناورة كل أفرع القوات المسلحة وتشكيلاتها الميدانية مرة واحدة استغرقت المدة من ١٤/ ٣/ ١٩٧١ حتى ٢٥/ ٢/ ١٩٧١ وقمت وهيئة الأركان العامة بإدارة عملياتها فى مركز العمليات الرئيسى للقوات المسلحة رقم ١٠، وتمت إجراءات المعركة وخطواتها حسب تسلسل الحوادث المتوقع فى الخطة مثليًا بحدث فى إجراءات المعركة تمامًا، وقام المستشارون السوفيت بأعمال الحكام فى هذه المناورة التدريبية. ودعوت الرئيس السادات لحضور جزء من هذه التدريبات ولكنه اعتذر لكثرة مشاغله.

واتفق هذا النشاط التدريبى للقوات المسلحة مع تنفيذ الرئيس للجدول الزمنى الذى أعددته لعرض خطط عمليات أفرع القوات المسلحة الرئيسية، والجيوش الميدانية، وتشكيلات المناطق العسكرية.

ففى يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧١ استعرض الرئيس خطط عمليات الجيش الثانى الميدانى وعرضها اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثانى. وأعقبه فى نفس اليوم عرض خطط عمليات الجيش الثالث بمعرفة اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث. ولكن العرض لم يستكمل وتقرر تأجيله إلى ما بعد عودة الرئيس من رحلة طبرق التى استغرقت يومى ١٨ و ١٩/ ٣/ ١٩٧١ حيث استكمل العرض.

وفى يوم ٢١/ ٣/ ١٩٧١ استعرض الرئيس السادات خطط عمليات الدفاع الجوى وعرضها اللواء محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى.

وفى يوم ٢٢/ ٣/ ١٩٧١ استعرض الرئيس خطط عمليات القوات الجوية بقيادة اللواء على بغدادى.

وفى يوم ٢٣/ ٣/ ١٩٧١ استعرض الرئيس خطط عمليات تشكيلات منطقة البحر الأحمر العسكرية بقيادة اللواء سعد الدين الشاذلى، واستكمل فى اليوم نفسه عرض خطط وواجبات وحدات الاستطلاع بقيادة اللواء محمد عبد الغنى الجمسى، ثم خطط قوات المنطقة المركزية بقيادة اللواء محمد عبد السلام توفيق.

وفي يوم ١٩٧١/٣/٢٤ تم لقاء الرئيس مع قادة القوات المسلحة- وكان عددهم تسعة- ومستشاريهم السوفيت، وكان هذا اللقاء مركزًا على تلقين الرئيس للقادة عن الموقف السياسي بصفة عامة والخطوات التي اتخذها الرئيس للسير في حل الصراع دبلوماسيًّا حتى يمكن تجنيب قواتنا إراقة الدماء في القتال الشرس مع إسرائيل. كما أشار الرئيس إلى موضوع نشر المعلومات العسكرية في الصحف مشيرًا إلى ما ذكر في أهرام يوم ٣/١٢ ويوم ١٩٧١/٣/٢٠ وعلق على ذلك بقوله هذه اجتهادات صحفية ولا تعني التأثير على القوات المسلحة.

وفي يوم ١٩٧١/٣/٢٥ تم عرض خطط عمليات القوات المسلحة جملة بمعرفة اللواء سعد مأمون رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.

وكان قادة أفرع القوات المسلحة الرئيسية، وقادة إدارات الأسلحة التخصصية والمعاونة، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير المخابرات الحربية يحضرون هذه اللقاءات جميعًا.

وبعد الانتهاء من عرض الخطط التفصيلية للجيوش الميدانية وأفرع القوات المسلحة وإداراتها وموافقة الرئيس السادات عليها طلبت منه التوقيع على الخريطة العامة للقوات المسلحة بالتصديق عليها بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة تنفيذًا للقواعد التي كنا قد وضعناها وأصدرنا بها القانون رقم ٤ لعام ٦٨، ولكن الرئيس السادات رفض وقال هذا من اختصاصك وتحت مسؤوليتك أنت القائد العام وابعث لي بديلًا لهذه الخرائط، فأجبت بأنني سوف أحاول صياغة المطلوب في قالب توجيهات تصدر من سيادتك إلي مع الإشارة إلى خرائط قرارات العمليات التي وافقتم عليها، فوافقني على هذا التعديل. وكانت هذه أول مخالفة في تطبيق القانون.

وكانت خطط عمليات القوات المسلحة لكل فرع رئيسي أو للجيوش الميدانية أو المناطق هي عرض لمهام وواجبات هذه التشكيلات المنبثقة من الخطة ٢٠٠ وما يشملها من مراحل، كان أهمها خطة المرحلة الأولى «جرانيت» التي تعني عبور القوات عنوة لقناة السويس وتكوين رؤوس كباري محلية لحين اندفاع القوات إلى منطقة المضايق الاستراتيجية

فى سيناء وتأمينها تنفيذًا لخطة تحرير الأرض الشاملة- الخطة ٢٠٠.

وكان على القوات الجوية عند وصول القوات إلى المضايق أن تنتقل أسراب المقاتلات القاذفة من العمق إلى النسق الأمامى للمطارات فى ضان الحجر وكبريت وفايد والقطامية حتى يمكن تقديم مساندتها الأرضية للقوات عن قرب، يسبقها لواءات دفاع جوى متحركة، ونصف متحركة من سام ٣، والمدافع ٢٣ مم، وسام ٧ إلى مواقع يتم إعدادها بعد عبور القوات قناة السويس كى يصبح الدفاع الجوى عن المضايق الاستراتيجية مؤثرًا، على أن يظل الاحتياطى الاستراتيجى المدرع الممثل فى فرقتين مدرعتين ولاء مدرع فى مواقعه غرب القناة لحين الاستيلاء على المضايق الاستراتيجية وتأمينها.

أما عن قرار عمليات جبهة الجولان فقد تم عرض فكرة القرار على ضوء المتغيرات الجديدة فى النقطة يوم ١٩٧١/١/٢٤، وطلبت بعض التعديلات الجوهرية فى فكرة القرار. وعاد اللواء عواد باخ نائب وزير الدفاع السورى ومعه ٣ ضباط أركان من القيادة السورية يوم ١٦ فبراير ١٩٧١، وصدقت على فكرة القرار بوصفى قائدًا عامًا للجبهتين الغربية والشرقية. وشكلت لجنة للتنسيق والارتباط والاتصالات من ضباط عمليات واتصال من قيادتى القوات المصرية والسورية تحت إشراف اللواء محمد عبد الغنى الجمسى.

وحضر الوفد العسكرى السورى للقاهرة وصدقت على قرار عمليات تحرير الجولان يوم ١٩٧١/٥/٥، وكثفت خطوط الاتصال اللاسلكى للعمليات وللمعلومات وللقوات الجوية بين الجبهتين وتركت تحديد بدء العمليات وتوقيته لحين صدور تعليمات أخرى.

ولم يكن للرئيس السادات أى ملاحظات أو تعليق بعد عرض خطط عمليات القوات المسلحة والتى استغرقت سبعة أيام متلاحقة تقريبًا سوى ما ذكره لى عن استعداده لبدء معركة تحرير الأرض فى التوقيت الذى سوف يراه مناسبًا. وعندما أكدت على الرئيس أن تأخير بدء العمليات سوف لا يكون فى صالح قواتنا خاصة بعد محاولات إسرائيل إعادة توازنها العسكرى بطلب إمدادها بطائرات حديثة رفيعة المستوى خلال عام ١٩٧١ رد علىّ

قائلًا: «سوف لا أتأخر عليك كثيرًا».

ولم يظهر في الصحف أي تفصيلات عن تحركات الرئيس في القوات المسلحة سوى جملة واحدة عممت في جميع الصحف «الرئيس يجتمع بقادة القوات المسلحة»، هي عبارة لم يخف معناها على المعلقين. في نفس الوقت حققت هذه اللقاءات المكثفة ولمدة سبعة أيام ما كان يبغيه الرئيس من إظهار وتصعيد شعارات المعركة تلبية لشعور الرأي العام الداخلي وللقوات المسلحة أيضًا وتغطية نفسية وإعلامية لفشل جميع محاولاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وكان محور العمل الأخير الذي اعتمد عليه الرئيس هو الإدارة الأمريكية للولايات المتحدة والتي وضع فيها الرئيس ثقته الكاملة لحل قضية الصراع مع إسرائيل سلميًا. وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٧ فإن الرئيس تمكن منذ ديسمبر ١٩٧٠ أن يوطد اتصالاته المباشرة وغير المباشرة مع واشنطن، وكان مندوبها القائم بأعمال الرعايا الأمريكيين في القاهرة «بيرجس» هو وسيلة ربط وتوطيد هذه الاتصالات بالإضافة إلى أساليب أخرى.

ولما كانت هذه الاتصالات مطلوبة عن قناعة للرئيس السادات بثقل وزن الولايات المتحدة الأمريكية لديه، وأن الموضوعات التي يجري بشأنها هذه الاتصالات غير عادية في شكلها أو في موضوعها، إذ إنها لا تترجم عن سياسة وأسلوب ج. ع. م. التي تقررت من قبل، فقد بدأ الرئيس السادات يظهر تشككه في رجال وزارة الخارجية حتى يصل بهذا التشكك إلى بديل يجعل أسلوب وطرق الاتصالات بينه وبين واشنطن مباشرة دون أن تتدخل وزارة أو مكتب آخر في هذه الاتصالات.

وانتهى هذا الأسلوب بقبول طلب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «وليم روجرز» للحضور إلى القاهرة في أوائل مايو ١٩٧١.

***





المساومة مع إسرائيل



الفصل الحادى عشر

المساومة مع إسرائيل

كان الرئيس السادات يعلم موقف القوتين العظميين بالنسبة للقضية الكبرى فى الصراع العربى الإسرائيلى، وتأثير ونفوذ كل منهما على تطور الأحداث فى المنطقة وعلاقة كل منهما بإسرائيل.

وكان رحيل الرئيس عبد الناصر وحلول الرئيس السادات مكانه مفاجأة له وقدرًا، حقق له حلمًا راوده منذ شبابه كما قال. وبدأ السادات معركة الرئاسة وهو يعلم أن قدراته على الجهد والعمل والصبر والتزامات الزعامة أقل كثيرًا عما كان يتمتع به الرئيس الراحل، وكان هذا واضحًا منذ اللحظة الأولى وفى صالون منزل عبد الناصر عقب رحيله مباشرة. وساير السادات التيار الشعبى والقومى وأعلن تجاوبه مع أهداف مصر الاستراتيجية، واستمرار خط الرئيس الراحل، وضرورة استمرار مشاركة رجال عبد الناصر فى الحكم. وصدر أول بيان له بأن المؤسسات السياسية التى بناها عبد الناصر هى القائدة سياسيًا ودستوريًا، كما أكد فى نفس البيان علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى من أجل دعم معركة تحرير الأرض. وكانت هذه الدعائم هى التى مهدت لتوليه رئاسة الجمهورية العربية المتحدة كمرشح وحيد لها.

وبالرغم من أن حلم الرئيس السادات قد تحقق فإن تثبيت وتركيز وضمان هذا الحلم يحتاج من وجهة نظره إلى بعض المخاطر التى أجبرت الرئيس السادات إلى وضع أول تقدير موقف لشخصه كرئيس للجمهورية بهدف تثبيته واستمراره وخلق موقف وخط تحقق طموحه الشخصى فى زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر، حتى لو جاءت على حساب تغيير المسار الاستراتيجى لمصر.

ولم يشرك الرئيس السادات أحدًا فى هذا التخطيط لعلمه بأنه لا يوجد من يوافقه على هذا التغيير وقتئذ.

واستغل الرئيس السادات أجهزة الإعلام، وجلب إليه بعض الكتاب لمعاونته خطوة خطوة في اتساع ونشر جوهر مخططه إعلاميًا.

ولم يكن لدى الرئيس السادات من الصبر والتؤدة ما يمكنه من استثمار إنجازات الرئيس الراحل واستكمال أهدافه السياسية والعسكرية كي يصل بثبات إلى زعامته، بل كانت العجلة هي الدافع الحقيقي في تفكيره مركزًا على جهود الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها.

وسعيًا للحصول على هذه المساعدة لوح الرئيس السادات بطريقته الخاصة بإمكانية الاعتماد على مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة، إذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية في حالة تجاوبها مع تفكيره وخططه أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمان مصالحها في العالم العربي كله، ويتقلص بالتالي الوجود السوفيتي في مصر مصدر الخطر من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وكان تقدير الرئيس السادات منذ البداية أن الإدارة الأمريكية وحدها يمكنها- إذا ضمنت تأمين مصالحها في العالم العربي- أن تضغط على إسرائيل وتدفعها إلى قبول حل سلمي مشرف لمصر وللعرب، وأن تهيء الموقف للرئيس السادات ليكون بطل السلام في المنطقة.

كما أخذ السادات في توطيد العلاقات الشخصية مع الملك فيصل ملك السعودية لعلمه بثقل وزن السعودية لدى الإدارة الأمريكية.

وكانت إسرائيل تتابع تطورات الموقف الداخلي في مصر على أثر تولي الرئيس السادات السلطة، وبدأت سلسلة مخططة من الاقتراحات السلمية هدفها معرفة اتجاهات الرئيس الجديد الذي سعى للاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية.

تصريحات قادة إسرائيل:

اعتاد قادة إسرائيل أن يصدروا تصريحات لا تخلو من إظهار نواياهم واتجاهاتهم في المنطقة ويعتمدون دائمًا في إصدارها على التوقيتات والمناسبات التي تتفق مع الموقف

السياسي والعسكري بين إسرائيل والعرب ومدة حصولهم على التفوق في ميزان القوى.
ومن متابعة هذه التصريحات مع تطور الأحداث والوقائع في المنطقة نجد أن القادة الإسرائيليين يعنون ما يقولون، كما أنهم يعتمدون على مهاراتهم السياسية والدعائية، ويرفضون ما سبق أن قبلوه أو صرحوا به حتى يحصلوا على الأكثر مما كان متاحًا من وجهة نظر الرئيس السادات في فترة بداية حكمه. ففي أواخر عام ١٩٧٠ أدلى موشي ديان خلال زيارته لليابان بأن «الاحتلال الإسرائيلي لسيناء لن ينتهي قبل ١٥ عامًا، وحدد خطوط الانسحاب أيضًا» وبعد المتابعة نجد أن الاحتلال الإسرائيلي لسيناء استمر من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٢. وفي ديسمبر ١٩٧٠ أدلى بتصريح موجه إلى القيادة الجديدة في مصر وهو يعلم أن اقتراحه سوف يجد صدى إيجابيًا لدى السادات، وقد ركز في اقتراحه على نقط لها بريق عالمي يكتسب من ورائها الرئيس السادات تجاوبًا سياسيًا لمصلحة دول العالم جميعًا وهي إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية بما فيها إسرائيل، وأضاف ديان إليها لمسة هيكلية عن تعديل أوضاع قواته في شريط ضيق من الأراضي على الشاطئ الشرقي لقناة السويس.

وتجاوب الرئيس السادات بعد شهر ونصف من تاريخ تصريح ديان، وأعلن مبادرته عن حل جزئي لقضية الانسحاب مع استعداده في حالة قبول إسرائيل إعادة فتح قناة السويس، وكان تنازلًا من الرئيس السادات بدون ضغط من أي جهة. ولم يكن للرئيس السادات أي دافع لإعلانه هذه المبادرة سوى بريق الشهرة العالمية لشخصه، تلك الشهرة التي كانت تلوح أمام عينيه إذا تمكن من إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية دون قتال مع إسرائيل.

واستمرت إسرائيل في تقديم الاقتراحات بهدف أخذ المبادرة الدبلوماسية عن طريق السفير يارنج، وطرح نواياها للحلول السلمية على المستوى الإعلامي، وانتظار ردود فعل القيادة الجديدة في مصر على هذه الاقتراحات. ففي يوم ٩ يناير ١٩٧١ قدمت اقتراحًا آخر للحل السلمي تجاهلت فيه الانسحاب الكامل، وكانت نصوصه تمس السيادة المصرية «عدم مشاركة مصر في تحالفات عدائية، ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى

تكون فى حالة حرب مع إسرائيل». والمعنى واضح جدًا فى هذا الاقتراح الإسرائيلى وهو السعى لعزل مصر عن الدول العربية المشتركة معها فى تحالفات دفاع مشترك وذلك كجزء من الحل المنفصل الذى كانت إسرائيل تسعى إليه منذ عام ١٩٦٧.

وفى ٢٧ يناير ١٩٧١ وصلت رسالة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى وزارة خارجية مصر تطلب فيها مد وقف إطلاق النيران، وتتضمن أن إسرائيل سوف تتقدم باقتراحات موضوعية من أجل تسوية سلمية بصورة عاجلة.

وبالرغم من ذلك لم ينتظر الرئيس السادات وأعلن مبادرة تقترب من وجهات نظر واقتراحات كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باقتراح مشروع سلمى يوم ٤/ ٢/ ١٩٧١ عن الحل الجزئى، وإعادة فتح قناة السويس، وأضاف إليه شهرًا واحدًا لوقف إطلاق النيران ينتهى فى ٧/ ٣/ ١٩٧١. وأطلق على مشروعه «مبادرة السادات الجزئية». وكانت هذه المبادرة من أكبر دولة عربية معادية لإسرائيل تعتبر دعوة حقيقية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة أهداف الرئيس الجديد لمصر، وهى الابتعاد عن القتال.

وبعد إعلان مبادرة السادات عن الحل الجزئى واستعداد مصر لفتح قناة السويس للملاحة الدولية روج الإسرائيليون فى الأمم المتحدة أن إسرائيل تلقت تأكيدات من الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر لن تستأنف العمليات العسكرية بعد انقضاء فترة الشهر الذى حدده السادات فى مبادرته وكان ينتهى فى ٧/ ٣/ ١٩٧١، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحصلت على هذه التأكيدات من شخصيات مصرية. وعندما واجه محمود رياض وزير الخارجية الرئيس السادات يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٧١ بهذه المعلومات نفى حدوث ذلك. كذا عندما أبلغه أنه سمع من المندوب اليوغوسلافى فى نيويورك بأن هناك تفاهمًا أمريكيًا مع مصر بشأن عدم قيام مصر بأى عمليات عسكرية لمدة شهرين على الأقل كان تعليق الرئيس السادات أن «ذلك يعتبر تغطية لا بأس بها بالنسبة لنا».

وظل الرئيس السادات بالرغم من إحساسه بفشل مبادرته الجزئية يأمل فى الضاغطات والضغوط الأمريكية على إسرائيل. وكان هذا الأمل أيضًا: بالإضافة إلى ما اشتملت عليه المبادرة من تنازلات مصرية– فاتحة لسياسة ومواقف جديدة لإسرائيل أعادت للأذهان موقف إسرائيل عقب انتصارها فى يونيو ١٩٦٧. وبذا محت مبادرة الرئيس السادات الجزئية فى ٤/ ٢/ ١٩٧١ جميع الجهود السياسية والعسكرية التى قامت بها مصر فى السنوات الثلاث السابقة.

ونشطت الإدارة الأمريكية بعد أن فتح لها الرئيس السادات باب الاتصالات المباشرة غير المألوفة بالرغم من قطع العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام ١٩٦٧، واستغلت تعاطف ورغبة الرئيس السادات فى التعامل معها وحدها دون الاتحاد السوفيتى، ونشطت فى تقديم الاقتراحات الوهمية التى لا تستند على موقف علمى للإيحاء لمصر بأنها تحاول الضغط على إسرائيل، وكانت هذه الاتصالات تتم فى البداية خلال قنواتها الشرعية من الإدارة الأمريكية إلى وزارة الخارجية المصرية عن طريق القائم برعاية المصالح الأمريكية فى مصر «بيرجس»، ولكن الرئيس السادات لم يستمر فى هذا الأسلوب رغبة منه فى إظهار شخصيته كمفاوض مباشر، وحفاظًا على سرية هذه الاتصالات من التداول بين معارضيه السياسيين فى مصر، فطلب من «بيرجس» ضرورة جعل الاتصالات مباشرة مع مكتبه الخاص دون المرور بالجهة الشرعية فى الاتصالات وهى وزارة الخارجية. ولم يخل هذا الأسلوب السرى بين الرئيس السادات وبين الإدارة الأمريكية من ثغرات، إذ تمكنت وزارة الخارجية المصرية من معرفة بعض المعلومات أو ردود فعلها من سفرائنا فى الخارج أو من الدول الصديقة.

وبالرغم من أن اتصالات رئيس الدولة مع غيره من رؤساء الدول مهما تنوعت وسائله وأساليبه عن طريق القنوات الخلفية، أو الاتصالات المباشرة أو الرسائل الشخصية والسرية يعتبر أمرًا مألوفًا جرى العرف الدولى على اتباعه دون علانية فإن الشاذ والغريب بالنسبة لأسلوب الرئيس السادات فى اتصالاته بالإدارة الأمريكية أو رئيس الولايات المتحدة كانت

تتعلق بموضوعات سياسية بعيدة عن حدود السياسة الخارجية المتفق عليها فى مصر والتى كانت تمارسها وزارة الخارجية المصرية.

ولم يكن هذا التصرف من الرئيس السادات إلا مظهرًا من مظاهر عدم الثقة فى قنواته الشرعية التى أظهر ثقته الكاملة فيها منذ البداية. وكان رد فعل هذا التصرف لدى الإدارة الأمريكية هو إشاعة الأقوال الهادفة إلى الفرقة فى الرأى بين الرئيس السادات ووزير خارجيته محمود رياض بالنسبة للحلول السلمية، إذ إن الأول يطالب بحل جزئى بينما الثانى مصمم على التسوية الشاملة.

اتصل الرئيس السادات بدبلوماسى أمريكى كبير بالقاهرة يوم ١١/ ١/ ١٩٧١ وأعرب له عن اهتمامه بفكرة ديان عن التخفيف المتبادل للقوات، وإعادة فتح قناة السويس، وعند إبلاغ هذا الرأى إلى إسرائيل اعتبرته علامة إيجابية لاقتراح ديان فى ديسمبر ١٩٧٠، وبداية حوار دبلوماسى على أعلى مستوى بين مصر وإسرائيل عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية- وكان تقدير إسرائيل أن الرئيس الجديد يريد التركيز على الحل الدبلوماسى بدلًا من اتخاذ أسلوب القتال للوصول إلى أهدافه. وتأكد ذلك بعد إعلان السادات لمبادرته السلمية عن التسوية الجزئية يوم ٤ فبراير ١٩٧١.

وعلى الفور حثت الولايات المتحدة إسرائيل على أن تأخذ اقتراح السادات بشيء من الجدية، ولكن إسرائيل لعلمها بالخط السياسى الذى ينوى السادات ابتاعه بسبب ظروفه الداخلية فى مصر تشددت فى الرد يوم ٩/ ٢/ ١٩٧١ فيما يتعلق بفكرة التسوية المؤقتة حول فتح قناة السويس وقررت أن القوات الإسرائيلية لن تنسحب من خطوط وقف إطلاق النيران الحالية إلى أن تتم التسوية الشاملة.

وركز السادات جهده فى الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف استمالتها نحو سياسته المقبلة فى حل القضية، وكان يطمع فى تحييدها فى نفس الوقت، فكان حديثه مع مجلة نيوزويك فى ١٦/ ١٢/ ١٩٧١ يتضمن تفصيلات أكثر عن مشروعه الجزئى ملوحًا باستعداده للاتفاق المؤقت على إعادة فتح قناة السويس مقابل قيام الولايات المتحدة

الأمريكية بالضغط على إسرائيل لقبول مبادرته الجزئية. وبذا تراجع السادات عن استراتيجية مصر بقبول تنازلات سياسية وعسكرية لإسرائيل وكشف عن نواياه في حين كان قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل أمرًا مستحيلًا.

ولم ييأس السادات بعد رفض إسرائيل لمبادرته واستمر في مناشدة الرئيس نيكسون في ٢٥/ ٣/ ١٩٧١ القيام بمبادرة سعيًا في إتمام «اتفاق مؤقت» وفقًا لجوهر مشروعه السلمي والجزئي الذي أعلنه في ٤ فبراير ١٩٧١. وبدأت الإدارة الأمريكية تعمل في حدود «فكرة التسوية المؤقتة حول القناة»، وهي تحقق للولايات المتحدة الأمريكية طريقًا للتدخل في حل القضية ولو جزئيًا دون الاتحاد السوفيتي. كما أن الفكرة تعطي لإسرائيل والعالم الغربي والشرقي مكاسب دون ارتباط الفكرة بمشروع التسوية الشاملة.

ووصل رد نيكسون للرئيس السادات يوم ٣١/ ٣/ ١٩٧١ مرحبًا باقتراح «الاتفاق المؤقت حول القناة(*)»، وتبع ذلك اتصالات مكثفة بين الرئيس والإدارة الأمريكية وإسرائيل انتهت بإبلاغ السادات في ١/ ٤/ ١٩٧١ بشروط إسرائيل من أجل التسوية لفتح القناة، وهي في جوهرها لا تخرج عن شروط ومواقف إسرائيل التي كانت تريد إملاءها على مصر عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، بالإضافة إلى إمكانية فتح قناة السويس للملاحة الدولية، وحق مرور إسرائيل على أن تتحول القناة لتكون صالحة للملاحة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس لكل الدول، وفي نفس الوقت تظل مانعًا مائيًا يفصل بين القوات الإسرائيلية في الشرق والقوات المصرية في الغرب.

قصة النوتة السوداء:

أحاطت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس السادات يوم ١/ ٤/ ١٩٧١ بأنها ترحب بفكرة مشروع «الاتفاق المؤقت حول القناة» وضمنته شروط إسرائيل من أجل التسوية لفتح القناة.

طلب الرئيس السادات مني شخصيًا دراسة المقترحات الإسرائيلية وأوضاع القوات

(*) انظر كتاب «عشر سنوات حاسمة» وليام كوانت ص ٢٠٠ - ترجمة عبد العظيم حماد.

العسكرية للطرفين من وجهة النظر العسكرية وإفادته بهذه الدراسة. فشكلت لجنة مصغرة من فرع تخطيط هيئة عمليات القوات المسلحة لفحص ودراسة اقتراحات إسرائيل. وانتهت الدراسة برفض النقاط الواردة جميعها مع توضيح السبب فى كل نقطة، ودونت نتيجة هذه الدراسة فى نوتة سوداء، احتفظت بها تمهيدًا لعرضها على الرئيس.

فى يوم ١٠/ ٤/ ١٩٧١ وبعد الانتهاء من اجتماع موسع من اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء فى قصر عابدين طلب الرئيس السادات عرض دراسة الاقتراحات الإسرائيلية بحضور الزميل شعراوى جمعه بوصفه قائمًا بأعمال وزير شؤون رئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت. وبعد أن قرأت على الرئيس كل النقاط المدونة فى النوتة السوداء، شكرنى الرئيس على مجهودى فى هذا الشأن وطلب إعطاء النوتة السوداء إلى الزميل شعراوى جمعة للاحتفاظ بها فى خزينة رئاسة الجمهورية بعد أن حررت صورة أخرى منها للحفظ.

ولكن الرئيس السادات ادعى بعد ذلك أننى ضغطت عليه باسم القوات المسلحة لرفض الاقتراح الإسرائيلى عن «الاتفاق المؤقت حول القناة». وأخطأ حسنين هيكل عندما نقل دعوى الرئيس السادات وقال إننى رفضت مقترحات روجرز وعرضت هذا الرفض باسم القوات المسلحة على أنه أسلوب ضغط على السادات.

وزير خارجية أمريكا فى القاهرة:

طلب روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية(*) الحضور للقاهرة بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين يوم ٤/ ٥/ ١٩٧١ ويرفقته مساعده سيسكو وأجرى محادثات مع محمود رياض لمدة يومين، وفى ٦/ ٥/ ١٩٧١ قابل الرئيس السادات. وبالرغم من إعلان روجرز عن الهدف من زيارته للقاهرة وهو رغبته فى تحقيق تسوية سلمية فإنه لم يتقدم بأى مقترحات محددة تبين رأى الولايات المتحدة الأمريكية فى مشروعات الحلول السلمية المقترحة وقتئذ، وأهمها مساعى السفير يارنج من أجل التسوية

(*) كانت آخر زيارة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للقاهرة قد تمت فى عام ١٩٥٣.

الشاملة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتى قبلتها مصر ورفضتها إسرائيل. أما عن مشروع السادات عن الحل الجزئى وفتح قناة السويس فقد أعلن روجرز بصراحة «نحن لا نستطيع الضغط على إسرائيل»، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب فى مواجهة علنية مع إسرائيل، وأنه يمكنها بذل مجهود صادق فى تبادل الآراء بين مصر وإسرائيل، وأن تعمل على إقناع إسرائيل بحلول عملية ولو أن هناك عاملًا معقدًا فى الموقف السياسى والعسكرى يؤثر على الحلول جميعًا وهو الوجود السوفيتى فى مصر. وطلب سيسكو مساعد روجرز بعض إيضاحات من مصر فى حالة تنفيذ «حل مؤقت» لإمكان الرد على الإسرائيليين عند مناقشة هذا الحل. وكانت تلك الإيضاحات لمعرفة حسن نوايا مصر كما قال سيسكو لمحاولة إقناع إسرائيل بها. ولكنها من وجهة نظر أخرى كانت تحقيقات سياسية هبطت بموقف مصر التفاوضى إلى الحضيض، ومكنت إسرائيل بعد ذلك من السيطرة الدبلوماسية على أسلوب الحل السلمى بشكل عام.

وكانت أسئلة سيسكو عن الحل المؤقت فى حالة التراجع الجزئى لإسرائيل شرق قناة السويس: ماذا تنوى مصر عمله بالنسبة لتحصينات خط برليف علمًا بأن إسرائيل تعترض على نقل قوات مصرية إلى شرق القناة وأن إسرائيل تطالب بوقف دائم للنيران؟، هل يوجد نية لمصر لإجراء تخفيضات فى القوات المسلحة غرب قناة السويس والإبقاء على قوات رمزية فقط؟ ما هى الضمانات التى تقدمها مصر فى حالة أى مخالفة لما يتفق عليه بالنسبة للحل المؤقت؟ وهل هناك مبادرة مصرية لإسرائيل بطلب تبادل الأسرى بين الطرفين إذ إن هذه المبادرة ستكون دليلًا على حسن نية مصر"(*)

ولم يستجب محمود رياض للرد أو مناقشة مثل هذه الإيضاحات بل تمسك بخط مصر السياسى عن التسوية الشاملة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأكد على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى خط العريش- رأس محمد كمرحلة أولى للانسحاب النهائى إلى

(*) كان سيسكو فى الحقيقة يكرر أسئلة إسرائيل للرئيس السادات بألفاظها ومصطلحاتها حتى إنه نطق كلمة «تراجع» وهى لفظ يدلل على نية العودة ولا يعنى معنى «الانسحاب».

الحدود الشرقية وإعادة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة أيضًا.

وأثناء مباحثات روجرز وسيسكو فى القاهرة أعلن ديان أن إسرائيل لن تنسحب من شرم الشيخ ومن ممر يمتد إليها من إيلات، وأظهرت هذه المباحثات ضعف الإدارة الأمريكية ومدة التراجع فى الموقف الأمريكى نفسه، فهم يسعون إلى خطوة مؤقتة لتراجع جزئى من سيناء وليس الحل الشامل على جميع الجبهات. كما أظهرت أيضًا أن الإدارة الأمريكية تحاول إقناع إسرائيل بتغيير موقفها ولا تستطيع الضغط عليها، وأن كلمة انسحاب لم تكن مرغوبة لدى إسرائيل فأحلوا محلها كلمة تراجع، كما برز فى ذلك الوقت فقط موضوع الوجود السوفيتى فى مصر وخطورته على السلام فى المنطقة. وشتان بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية عقب حرب الاستنزاف وبين موقفها الأخير إذ تبين أن النيران والقتال فى المنطقة يفجران عدم استقرار ويعرضان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، وهذا الموقف أرغمها على السعى نحو السلام، والبحث عن حلول للتسوية الشاملة، والضغط على إسرائيل كما ظهر ذلك فى مشروع روجرز فى أغسطس ١٩٧٠. وكان مشروع الحل الجزئى للرئيس السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١ هو باكورة تنازلات مصر بالنسبة للحلول السلمية، الأمر الذى شجع الولايات المتحدة وإسرائيل لطلب المزيد منها، وتوجه روجرز وسيسكو إلى إسرائيل وعاد سيسكو وحده حاملًا آراء إسرائيل يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ بالنسبة للحل المؤقت للتراجع الجزئى.

تم لقاء سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالرئيس السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة، ومعه الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء، ومحمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وأشرف غربال القائم برعاية المصالح المصرية فى واشنطن فى مكتب الرئيس بالجيزة صباح يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١، واستدعانى الرئيس للانضمام إلى هذا الجمع فحضرت مناقشة الرئيس لسيسكو بعد أن عرض مساومات إسرائيل لتنفيذ المشروع المؤقت للحل الجزئى والذى أطلق عليه «مشروع عقد اتفاق بفتح قناة السويس دون ربطه بالانسحاب الشامل فى سيناء»، ورفض الرئيس اشتراكى فى المناقشة بقوله وهو منفعل «لا

لا أنا عارف رأيكما» مشيرًا إلى محمود رياض أيضًا. وكان الاقتراح الإسرائيلي يشمل:

■ عدم انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية في المرحلة النهائية.

■ تعهد مصر بفتح قناة السويس للملاحة الدولية على أن تمر السفن الإسرائيلية بدون التزامها بالانسحاب الشامل من سيناء أو من الأراضي العربية المحتلة، وتجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

■ وقف دائم لإطلاق النيران على الجبهة المصرية.

■ رفض إسرائيل عبور أي قوات مصرية إلى شرق القناة مع الإبقاء على قوات إسرائيلية بملابس مدنية في خط برليف للمحافظة عليه وصيانته.

■ وقرأ السفير أشرف غربال ما دونه باللغة الإنجليزية عن ملخص هذه الجلسة، والذي أصبح في نفس الوقت نهاية الجهود الأمريكية التي كان الرئيس السادات يعتمد عليها كليًا في مقدرتها على التسوية الشاملة سلميًا ولو على مراحل أو جزئيًا. ولكن هذه الجهود لم تصل إلا لمشروع اتفاق بين مصر وإسرائيل لفتح قناة السويس للملاحة الدولية، كما لو كانت إسرائيل شريكة لمصر بحكم احتلالها لسيناء، في نفس الوقت الذي لا تلتزم أو تتعهد بربط هذه الخطوة بأي انسحاب من سيناء.

ولم يتزعج الرئيس أنور السادات من اقتراحات إسرائيل التي أبلغها سيسكو والتي كانت ردًا على مساومات السادات السلمية بقدر انزعاجه وتأثره من رفض الولايات المتحدة إبداء رأيها في الموضوع. وكان الرئيس السادات متصورًا أن روجرز يمكنه إبداء رأي مناهض لإسرائيل بينما كان انتقاده لأسلوب محمود رياض مع سيسكو مذهلًا عندما قال لي الرئيس السادات: «الحوار معي مع أمريكا كويس، أما مع محمود رياض فهو وحش يعني عاوز يطلق سيسكو بالعافية وأنا مليش صفة؟!! سيسكو عاوز يقول لي أنا... مش عاوز يقول لمحمود رياض».

وإزاء النقاش على مدى تأثير تواجد القوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي للقناة أثناء عملية فتح قناة السويس وعدم تمكن روجرز وسيسكو من إقناع الإسرائيليين بخطأ بقائهم، كان الرئيس قد اقترح أن يصل مع روجرز، عشرة خبراء أمريكيين يمكن أن يكونوا

ملحقين عسكريين ممن يعرفون طبيعة المنطقة للمعاينة وتقديم تقرير أى كل من مصر وإسرائيل والإدارة الأمريكية لإعادة الفكر الإسرائيلى إلى صوابه.

وإزاء عدم تمكن روجرز أو سيسكو من إظهار رأى الولايات المتحدة الأمريكية فى الموضوع قال الرئيس السادات «أنا أرسل مندوبًا شخصيًا على مستوى عالٍ للذهاب إلى واشنطن بعد خمسة عشر يومًا لمعرفة رأس واشنطن النهائى فى الموضوع».

ولم يَع الرئيس السادات وهو يقترح مثل هذه الآراء مدى ما يحدث عنها من نتائج والمنطقة بها عدد كبير من المستشارين السوفيت، وما هو رد الفعل وهو يجاهر علنًا بالمعركة القريبة وبين إرسال مندوب على مستوى عالٍ إلى واشنطن بعد خمسة عشر يومًا لمعرفة موقفها النهائى.

ولم يحاول الرئيس أنور السادات أن يعلن أو يجاهر بهذه النتيجة ولا بالمشروع الإسرائيلى- عن عقد اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس بدون ارتباط بالانسحاب الشامل- على الأجهزة والمؤسسات السياسية والدستورية، ولا حتى على مجلس الدفاع الوطنى وهو محور التحرك على مستوى القمة لعمليات الحرب والسلام فى الدولة لتقديره أن مثل هذه المشروعات السلمية والذى كان هو نفسه بادئها منذ ٤ فبراير ١٩٧١ كانت ستفجر مواقف تصادمية فى أجهزة الدولة ستنتهى بإحراج مركزه كمفاوض مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما ستكشف نواياه الحقيقية بالنسبة لمعركة تحرير الأرض وتأخيرها.

وبالرغم من ذلك فقد كانت هذه الموضوعات- وبالذات المشروع المقترح من إسرائيل والذى قدمه سيسكو إلى الرئيس السادات- موضع أحاديث بين جميع أعضاء الأجهزة السياسية والوزراء بشكل غير رسمى. ولم تنشر أجهزة الإعلام إلى حقيقة وجوهر الحلول السلمية المعرضة التى تبناها الرئيس السادات.

وكان لهذه الصورة- وما ترتب عليها من ردود فعل عالية- تأثير كبير على مركز مصر الدبلوماسى والسياسى والذى بدأ من ٤ فبراير ١٩٧١ واستغلته كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ونجحتا بمساعدة الرئيس السادات فى تغيير المسار الاستراتيجى فى مصر لصالحها فى المنطقة بعد ذلك.

•••



النصر فى المعركة للسادات فقط



الفصل الثانى عشر

النصر فى المعركة للسادات فقط

لم يكن أمام الرئيس السادات إزاء ضغط الشعب والقوات المسلحة وفشل الجهود الدبلوماسية فى الوصول للتسوية السلمية إلا أن يصدر إلىّ التوجيهات النهائية لمعركة تحرير الأرض. وكان ضغط الشعب واضحا فى استعداده لدخول معركة التحرير وتحقيق النصر وإنهاء فترة التعبئة الكاملة التى قيدت حوالى مليون جندى بالمعركة وقد أمضى أكثرهم خمس سنوات فى الخدمة العاملة متجاوزين بذلك مدة التجنيد العادية وهى لا تزيد على ثلاث سنوات. وكان ضغط القوات المسلحة ممثلًا فى ضرورة بدء القتال فى الوقت الذى كانت القوات المسلحة متفوقة على العدو فى ميزان القوى وإرادة القتال لدى المقاتلين مازالت قائمة بالرغم من السكون المطبق من يوم ٨/ ٣/ ١٩٧١ كما أن دعائم المعركة واستعداد القوات المسلحة للقتال لتحرير الأرض كانت واضحة للجميع.

ففى يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١ وبعد تقديمى وفدًا عسكريًا من كوريا الشمالية للرئيس السادات فى منزله بالجيزة تم لقاء منفرد مع الرئيس أخذت فيه التوجيهات الابتدائية لمعركة تحرير الأرض واستغرق الاجتماع ساعة كان تركيز الرئيس فيها منصبا على تنفيذ الخطة «جرانيت» أولا وهى الخطة المرحلية فى خطة تحرير الأرض الشاملة والتى كان الرئيس الراحل قد صدق على تنفيذها فى سبتمبر ١٩٧٠. وتقضى تلك الخطة باقتحام القوات المسلحة عنوة قناة السويس وعبورها وتدمير القوات الإسرائيلية شرقها والوصول إلى خط المضايق الاستراتيجية: الختاقية- الجدي- متلا- سدر وتأمينها. وعندما طلبت من الرئيس تحديد ميعاد بدء المعركة على ضوء اقتراحاتى التى ذكرتها مسبقا- وكان أحدها يحدد النصف الثانى من مايو ١٩٧١- سارع بتحديد يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٧١ وأنهى الرئيس هذا اللقاء بقوله «سوف أؤكد ذلك فى لقاء قريب جدا».

تفاءلت من هذا اللقاء وبدأت في تجهيز القادة بإعادة موافقتي على الخطط النهائية لكل منهم واستدعيت وزير الدفاع السوري ومعه خطته التي عرضت عليَّ قبل ذلك للمراجعة النهائية فحضر اللواء عواد باغ نائب وزير الدفاع ومجموعة عملياته وصدقت للمرة الثانية على خطة تحرير الجولان بوصفي قائدا عاما للجبهتين. واستمرت عجلة القوات المسلحة في الجبهتين المصرية والسورية تدور لتنفيذ الإجراءات الابتدائية لمعركة تحرير الأرض ولم يبق إلا تحديد توقيت المعركة بالضبط وتنسيق الاتصالات الكودية بين الجبهتين.

في يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ كنت على موعد مع الرئيس السادات في منزله بالجيزة لاستكمال التوجيهات العسكرية للمعركة والتي بدأها يوم ٢٦/ ٤ وكانت تنقص تحديد الميعاد فقط.

ذكرت الرئيس بعض المعلومات الهامة عن نشاط القوات المسلحة في الجبهتين ودرجة استعدادها كعادتي في كل لقاء مع الرئيس. وكان الاتحاد السوفيتي قد تجاوب مع طلبي بدعم ميناء ومطار مطروح بصواريخ سام ٣ وبذا تمكنت من نقل ثلاث كتائب صواريخ سام ٢ من مطروح إلى أماكنها المخططة لها في العيد وبذا تم تكثيف دفاعاته وتأمينها ضد غارات العمق. وتمكنت من إخلاء لواء جوي ميج ٢١ من مهمته الدفاعية في الصعيد وإنذاره للتحرك لمعاونة جبهة قناة السويس. كما ذكرت الرئيس استعداد الاتحاد السوفيتي بتدريب طيارينا المصريين على تشغيل الطائرة القاذفة الثقيلة الصاروخية والصواريخ سام ٦ في الاتحاد السوفيتي وبرنامج تدريب قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية بأعداد كبيرة في الاتحاد السوفيتي على صواريخ سام ٣ والميج ٢١ المعدلة.

بدأ الرئيس كلامه عن الموقف السياسي والمفاوضات مع الولايات المتحدة وإسرائيل وقال: «روجرز عمال ينقل كلام إسرائيل وديان بالذات إلينا ولكنه لم يذكر رأي الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد الضغط على إسرائيل. وروجرز قال لي إن إسرائيل توافق على فتح قناة السويس بشرط مرور سفنها وأنها ليست موافقة على تعدية القوات المسلحة المصرية إلى الضفة الشرقية وتفضل أن يتواجد عمال فنيون مدنيون فقط للمساعدة في فتح القناة وأن تقام حراسة مسلحة إسرائيلية بزي مدني على تحصينات خط برليف. وأن

إسرائيل ترغب فى وقف إطلاق نيران نهائى يتحول إلى هدنة دائمة. وأنهم رفضوا تحديد خط ارتداد القوات الإسرائيلية شرق القناة. وأن لفظ الانسحاب لم يرد فى كلام روجرز».
وانتهى الرئيس السادات من عرض موقف إسرائيل نقلا عن روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعلق الرئيس السادات بشىء بعد ذكر هذا الموقف لمعرفته المسبقة بوجهة نظرى عن موقف إسرائيل وعن اقتراحها «حول فتح القناة» والتى دونتها بنفسى فى مذكرة خاصة سلمتها إليه يوم ١٠/ ٤/ ١٩٧١ بحضور الزميل شعراوى جمعة فى قصر عابدين وكان الرفض ينسحب على جميع النقاط الواردة فى الاقتراح الإسرائيلى وكان انطباعى عن شعور الرئيس بعد هذا الموقف أنه ضجر من امتناع الإدارة الأمريكية عن إعطاء رأيها أو محاولة الضغط على إسرائيل.

وانتقل الرئيس إلى استكمال توجيهاته عن المعركة حيث ذكرته بآخر نقطة توقفنا عندها من توجيهات المعركة يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١، وبعد أن تذكر الحديث قال: «أنا خايف تقول لازم تبدأ المعركة يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٧١ كما ذكرت لك فى الحديث السابق وأنك لست مستعدًا لتأجيل هذا التاريخ كنت سأقول لك (أجل - أوقف)». فاندهشت جدًّا من هذه البداية. وقبل أن أستوضح الرئيس عن خلفية هذا القول انتقل إلى الحديث عن الجبهة الداخلية وقال: «لا أستطيع أن أوقف الإجراءات الداخلية- أنا أتأكل فى الوقت الحاضر- الضابط الصغير اللى عندك فى الجبهة إما أن ينظر شرقا أو أن ينظر خلفه ويتجه بصره وفكره إلى القاهرة» واستطرد الرئيس فى الحديث قال: «وأنا لا يهمنى واحد أو اثنين أو عشرين»، ثم انتظر برهة لمعرفة انطباعى عن قوله وتذكرت وقتها أحداث وانفعالات اللجنة المركزية التى انعقدت طوال نهار يوم ٢٥/ ٤ وكنت قد حضرتها مدعوًا. وقدرت أن الرئيس يعنى معارضيه فى هذه اللجنة واللجنة التنفيذية العليا.

وكان اهتمامى باستكمال توجيهات الرئيس من أجل معركة تحرير الأرض يجعلنى لا أتجاوب مع الرئيس فى صلب الموضوع الذى حشره فى هذا اللقاء، وامتنعت عن ذكر رأيى بل أخطرت الرئيس بردود فعل ما حدث فى اللجنة المركزية أمس على القوات المسلحة

«إحنا هنقاتل العدو فى سينا ولا هنفتح معركة فى القاهرة؟!»، ورجوت الرئيس أن يجمد الموقف الداخلى من أجل تنفيذ المعركة. ولكن الرئيس استرسل فى الحديث عن الموقف الداخلى قائلًا: «هم حوالى ١٠٠ تقريبًا وأنى سوف أنتهى منهم فى أسبوع أو اثنين». وهنا فهمت لماذا بدأ الرئيس كلامه عن المعركة بتخوفه من أنى سوف أتمسك ببدء المعركة يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٧١ كما حدده فى جلسة يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١. وأحسست أن الرئيس دبر أمرًا ما بالنسبة للجبهة الداخلية لم يتبين لى وقتها مدى عمقه ومداه، وسارعت فى الرد على الرئيس هادفًا إلى تحديد ميعاد المعركة، وقلت له: «سيادتك ما تخافش إذ إن تحضيرات المعركة تحتاج منى إلى أسبوعين أو ثلاثة على الأكثر بعد تحديد تاريخ بدء المعركة لإمكان تجهيز إجراءات بدئها بدقة، أى إن أواخر مايو يكون توقيتًا سليمًا للقوات المسلحة». وظهر على وجه الرئيس الانشراح من هذا الرد وقال: «أواخر مايو صح بس أجل يومين أو ثلاثة»، وهنا حدد الرئيس يوم ٢/ ٦/ ١٩٧١ فوافقته على ذلك، ثم وعدت الرئيس بأن: «أقدم توجيهات العمليات خطية بمعرفتى خلال يومين أو ثلاثة لتوقيعها من سيادتك»، فوافقنى ولكنه ختم حديثه بقوله: «أنا يا فوزى يهمنى حاجتين، أولًا خط موسكو- القاهرة. ثانيًا الجبهة الداخلية وانشقاقها ودخول حملة الانقسام»، وتعجب الرئيس وقال: «المصلحة من؟ أمناء التنظيم وعلى صبرى وأوامر إلى عبد المجيد فريد علشان ينزل الشارع ثم قال: «ليه القوات المسلحة تنظر وراءها توجد بلبلة وقلق وانزعاج»، وكرر القول: «ليه القائد الصغير ينظر للقاهرة بدلًا من نظرته إلى الشرق»، ثم تحول الرئيس فى كلامه عن اتجاهاته الاستراتيجية للمعركة حسب قوله، «لا بد من القتال الآن- ليس لى أن أتحمل مسؤولية التأخير بعد ذلك. كما أن الأسلوب للمرحلة الأولى عبر القناة ثم المرحلة الثانية وهكذا». وارتفع صوت الرئيس مقلدًا القادة عند إلقاء قراراتهم لواجبات العمليات الحربية المكلفين بتنفيذها، وتصورت أن الرئيس فى حماسة عن المعركة يردد كلامًا عن تصوره لمراحل إدارتها كما سمعها من القادة عند عرضهم لقراراتهم عليه.

وأنهى الرئيس هذا اللقاء الذى صدق فيه على المعركة وتوقيت بدئها بقوله: «أنا عاوز أنزل إلى القوات المسلحة يوم الثلاثاء والأربعاء وعاوز ترتب لى نصف القادة والضباط يوم الثلاثاء والنصف الآخر يوم الأربعاء وترد عليه». وكان هذان اليومان يوافقان ١١ و ١٢/ ٥/ ١٩٧١.

وقبل مغادرتى صالون منزل الجيزة شاهدت الدكتور محمود فوزى ومحمود رياض وسيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى وأشرف غربال يدخلون إلى مكتب الرئيس، ونهض الرئيس لاستقبالهم وطلب منى الانتظار فى الصالون لاحتمال الانضمام إليهم.

وكنت فى أشد الحاجة إلى تدوين كل كلمة قالها الرئيس فى هذا اللقاء، وجاءتنى الفرصة لا لتدوينها حرفيًّا فقط، بل واتجاهاتها ومعانيها المتناقضة بين معركة العدو فى سيناء ومعركة القمة السياسية فى القاهرة.

دام اللقاء مع سيسكو حوالى الساعة، وطلب الرئيس انضمامى للاجتماع فى مكتبه حيث شاهدت خريطة طبيعية لسيناء ومنطقة القناة ليس عليها أى علامات مميزة. وكان معظم الحديث من سيسكو يروى رد إسرائيل على اقتراحات الرئيس لروجرز فى مقابلة يوم ٦/ ٥/ ١٩٧١- وحاول الرئيس أخذ رأى محمود رياض وأنا على الخريطة، ثم عاد وألغى الطلب مرددًا قوله: «لا أنا عارف رأيكما». وطلب الرئيس من أشرف غربال ملخص الجلسة، وتبين لى أن رد إسرائيل لم يتغير عما قاله روجرز لمحمود رياض والرئيس يومى ٥ و ٦ مايو، بل أضافت إليه شروطًا وقيودًا جديدة هى عدم اعترافها بخط الحدود الشرقية الدولية لمصر، كما رفضت أى ارتباط زمنى بين المرحلة الأولى والثانية من اقتراحات الرئيس السادات للحل الجزئى.. وأضاف ديان شرطًا وقحًا بضرورة إزاحة جميع الأسلحة الهجومية الموجودة على الجانب الغربى للقناة مثل الدبابات والصواريخ سام وإعادة مواطنى مدن القناة إلى أماكنهم، وبرر الشرط الأخير بأنه سيكون دليلًا لحسن نوايا ج.ع.م.

وكان روجرز قد وعد الرئيس بالعودة إلى مصر بعد رحلته إلى إسرائيل، ولكنه فضل إرسال مساعده سيسكو لتبليغ الرئيس رد إسرائيل مع اعتذاره وخجله من عدم إمكانية الوصول مع الإسرائيليين إلى أى إجابة ولو معقولة. وبالرغم من هذا الوضوح فى موقف إسرائيل والولايات المتحدة استمر الرئيس متمسكًا برأيه فى ضرورة إتمام مشروعه للحل الجزئى سلميًّا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك ٩٩.٩ فى المائة من القدرة على الحل حسب اعتقاده.

فى اليوم التالى استدعيت الفريق محمد أحمد صادق رئيس الأركان وذكرت له توجيهات الرئيس عن معركة تحرير الأرض فى مقابلة يوم ٢٦/ ٤ ويوم أمس وأخذت أدون معه توجيهات القائد الأعلى للقوات المسلحة لتوقيعها منهن فاقترح الفريق صادق عدم ذكر يوم ٢/ ٦/ ١٩٧١ بالتحديد، وقال: «نكتبها الأسبوع الأول من شهر يونيو ١٩٧١»، وقبلت الفكرة واستدعيت سكرتير عام الوزارة العميد أ. ح. أمير الناظر الذى يجيد الكتابة على الآلة الكاتبة، وطلبت منه تحرير المسودة التى دونتها بتوجيهات القائد الأعلى من نسخة واحدة فقط، وتسلمتها، وأحرقت المسودة فى مكتبى، واحتفظت بالتوجيهات معى لتوقيعها من الرئيس فى أقرب فرصة.

ولم تكن هذه التوجيهات سوى تصديق القائد الأعلى للقوات المسلحة لتنفيذ العمليات الهجومية المحدودة- التى تعنى الخطة جرانيت- مع تحديد توقيت بدء هذه العمليات ليكون الأسبوع الأول من يونيه ١٩٧١.

أما باقى مهام وتفصيلات هذه العمليات الهجومية فقد أقرها القائد الأعلى عندما عرض قادة الجيوش الميدانية، وقادة الأفرع الرئيسية والخاصة، والإدارات المتخصصة، وقادة المناطق العسكرية، وهيئة الإمدادات والتموين قراراتهم على الرئيس السادات خلال شهر مارس ١٩٧١ والموقعة منى بالموافقة والمحفوظة حتى الآن فى الحفظ السرى لهيئة عمليات القوات المسلحة.

تم

في يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ تم اللقاء الأول للرئيس مع عدد كبير من القادة والضباط من مختلف أسلحة القوات المسلحة في صالة الشهيد عبد المنعم رياض في القيادة العامة، وحضره كالمعتاد عدد كبير من المستشارين السوفيت حيث خاطب الجميع بقوله: «المبادرة المصرية قائمة وهي تمثل واحدًا في المائة. أما الحرب فهي تمثل تسعة وتسعين في المائة من الأمل، وأنني سوف أرسل مندوبًا خاصًا إلى واشنطن بعد خمسة عشر يومًا لمعرفة رأي الولايات المتحدة الأمريكية النهائي. وأنا أقلت على صبري من جميع مناصبه، إذ إنه يمثل لمراكز القوى وأن اللجنة المركزية بالإجماع وافقت على اتفاقية الوحدة مع ليبيا وكان أولهم على صبري». ثم دعى القادة والضباط لطرح أسئلتهم، وكانت معظمها تدور حول معركة تحرير الأرض، والسؤال عن اشتراك سوريا معنا في المعركة، وعن قرار مجلس الأمن. ثم أجاب الرئيس عن أسئلة المعركة وقال: «فوزي حملني مسؤولية الإعلان عن استعداد القوات المسلحة، وعندما ينتهي فوزي من التخطيط سوف لا ننتظر - أنا طلبت من الروس أن يضعوا تخطيطًا للمعركة(*)وهنا بدأ المستشارون السوفيت يسترضحون المترجمين بجوارهم عن صحة ما قاله الرئيس عنهم.

وكان هذا التصريح الذي ذكره الرئيس عن تخطيط المعركة خداعًا علنيًّا للقادة والضباط بعد أن وافق بنفسه على خطط عمليات القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض وحدد يوم ٢/ ٦/ ١٩٧١ لبدئها. وبعد هذا التصريح الواضح أيقنت أنني أمام مناورة خداعية يقودها الرئيس شخصيًّا، وأن توجيهاته عن معركة تحرير الأرض التي ذكرها لي يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ لن تتحقق، وأن هدف الرئيس من إرضائي وقبول رغبتي في إتمام المعركة في أقرب فرصة ما هو إلا احتواء لشخصي ومركزي حتى لا أقدم على موقف ما يحرج مركزه وقيادته. كما ظهر للقادة والضباط أن شعارات الرئيس عن سرعة إتمام معركة تحرير الأرض التي تمثل تسعًا وتسعين في المائة من الأمل هي شعارات إعلامية الغرض منها امتصاص شغف أفراد

(*) لم يصدر هذا القول مني، كما أن تخطيط العمليات للقوات المسلحة كان جاهزًا، والسوفيت لم يكن من واجبهم التخطيط للمعركة، إذ إنها مسئولية القيادة العسكرية المصرية.

القوات المسلحة لتنفيذ معركة تحرير الأرض.

وأنهى الرئيس هذا اللقاء بالإشادة بقيادة القوات المسلحة في مصر وسوريا، وتلقى تصفيقًا من جميع القادة والضباط على هذه الخاتمة.

وأثناء نزول الرئيس من الدور السادس- وكنت أنا والفريق صادق يرافقه- طلبت من الرئيس فترة راحة في مكتبه بالقيادة لتوقيع توجيهات العمليات الحربية لمعركة تحرير الأرض التي كلفني بتحريرها، وذكرت له أن توقيعها لن يستغرق وقتًا طويلًا، وأظهرت التوجيهات من جيبي، فرد الرئيس وقال: «لا مافيش لزوم- بلاش». وكان لهذا الرد أثر عميق في نفسي، إذ تأكدت في هذه اللحظة أن تشككي السابق عن القصد الحقيقي للرئيس بالنكوص عن المعركة أصبح أكيدًا.

توضح لي موقف الرئيس بعد هذا اللقاء مباشرة، ولم يكن لي من خيار سوى ترك منصبي بعد هذا الجهد الذي استمر أربع سنوات كنت أتمنى خلالها إدارة معركة تحرير الأرض في هذا الوقت بالذات والتي كنت واثقًا إزاءها من فوزنا لأول مرة على إسرائيل فوزًا لا تشكك فيه.

ولم يكن رد فعل هذا اللقاء على نفسي فقط، بل إن القوات المسلحة أيضًا كانت متخوفة من تدخل النفوذ الأمريكي في مصر بعد أن تأكدت من اتجاه الرئيس وتصميمه على السير في خط أمريكا. كما تحسر القادة والضباط على المجهود الضخم الذي قاموا به في إعداد القوات المسلحة للمعركة، والتي وضحت سلبيتها في كلام الرئيس اليوم.

وأقبل عليّ كبير المستشارين جنرال أوكنيف بعد اللقاء مباشرة يستفسر مني عن قصد الرئيس في كلمته للضباط اليوم عن تكليف الروس لتخطيط عمليات المعركة، وأن تخطيط المعركة ليس من واجبات المستشارين، كما استفسر عن معنى تسعة وتسعين في المائة للحرب، وسفر مندوب مصري إلى الولايات المتحدة بعد خمسة عشر يومًا. وكان الرئيس قد ذكر ذلك في خطابه اليوم، ولما كنت شخصيًا في حيرة عن معنى هذا الكلام، فلم أجب كبير المستشارين على أسئلته، ووعدته بمقابلة شخصية تتم مع الرئيس باكرًا في قاعدة بلبيس الجوية.

فى يوم الأربعاء ١٢/ ٥/ ١٩٧١ توجهت إلى منزل الرئيس لاصطحابه إلى مطار آلماظة كى نتوجه إلى لقاء النصف الآخر من قادة وضباط القوات المسلحة فى قاعدة بلبيس الجوية، وفى طريقنا إلى المطار كنت أنا البادئ بالكلام مظهرًا للرئيس استيائى من تصريحات سيادته للقادة والضباط أمس، وأننى لا أتحمل إطلاقًا تأجيل معركة تحرير الأرض أو عدم تنفيذها فى توقيتها الذى حدده الرئيس بنفسه ليكون يوم ٢/ ٦/ ١٩٧١، فرد الرئيس بعتاب: «أنت مش فاهمنى يا فوزى، أنا لم أؤجل المعركة أو ألغيها إنما أردت بكلامى أمس أن أعرف رأى القادة والضباط فقط، وقد صفقوا لى أمس». ولكنى أجبت فورًا: «لا سيادة الرئيس أنا فهمت قصدك تمامًا أمس بدليل إحراجك لى فى النهاية ورفضت توقيع توجيهات القائد الأعلى لمعركة تحرير الأرض والتى كلفتنى بتحريرها»، فرد على بأن الوقت لم يكن مناسبًا للتوقيع وأنه كان متأخرًا على ميعاد لقاء وزير خارجية إيران أمس. وكان هذا الرد من الرئيس خداعًا آخر سرعان ما تكشف فى أحداث اليوم. وأعدت الحديث عن الجبهة الداخلية وكررت رجائى للمرة الثانية لتجميد الموقف الداخلى، إذ إن إجراءات بدء المعركة تسير فى خطوات جدية، والقوات المسلحة مستعدة ومتحمسة لتنفيذها. ولاحظت أن الرئيس دون عادته لم يدخل فى موضوع المعركة، ولكنه قال: «أظن عاوزنا لما ننتصر يقولوا إحنا اللى انتصرنا- لا أبدًا»، وفى هذا القول عاد الرئيس ثانيًا إلى إيضاح ما لم أكن أتوقعه إطلاقًا، فتبين لى هدف الرئيس المتمثل فى إزالة خصومه ومعارضيه قبل إزالة آثار العدوان، وأن النصر فى المعركة لا يعود إلى مصر وقادتها الحاليين بقدر ما يجب أن يعود على شخص الرئيس السادات فقط، كما قدرت بعد سماعى هذه الجملة من الرئيس عمق الكراهية والحقد الذى خص به الجماعة المشار إليهم فى قوله: وهم قادة وأفراد المؤسسات السياسية والدستورية المعاونون له فى الحكم والذين قدر عددهم يوم ٩/ ٥/ ٧١ بمائة فرد، وأن الرئيس السادات قد خص شخصه فقط لانتساب النصر له وحده دون تقدير لضرورة إتمام معركة المصير فى توقيتها المناسب. وكان حديث الرئيس للقادة والضباط والمستشارين

السوفيت مشابهًا للحديث الذى تم أمس فى صالة الشهيد عبد المنعم رياض بالقاهرة، وكانت أسئلة الضباط عن المعركة وعن الحل الجزئى وعن الجبهة الداخلية محرجة للرئيس أكثر من اجتماع أمس. ولكن الرئيس اختتم كلامه بقصة مكررة عن عمله بسلاح الإشارة قبل الثورة وكيف كان رجال المدفعية القدماء- مشيرًا إلىّ- يخطفون أدواتنا من معسكرنا الملاصق للمدفعية، قاصدًا إضفاء جو الترفيه على الضباط بعد جو الجدية والتوتر الذى ساد قاعة الاجتماع عقب الأسئلة الكثيرة من الضباط، ثم أشاد بجهود جميع قيادات القوات المسلحة، وتقبل التصفيق من الحاضرين، وانتهى لقاء قاعدة بلبيس الجوية، وكان كبير المستشارين السوفيت قد طلب مقابلة الرئيس للاستفسار عن نقاط تخص السوفيت وردت فى حديث الرئيس أمس، وتمت المقابلة فى غرفة مجاورة لصالة الطعام الرئيسية فى القاعدة، وحضرتها كما حضرها الفريق صادق الذى أخذ يكتب كل ما حدث فى هذا اللقاء. أجاب الرئيس على سؤال كبير المستشارين عن تكليف السوفيت بالتخطيط للمعركة بقوله: «نعم أنا عاوز تخطيط منكم لتحرير سيناء بس عاوز أسلوب القتال يتم بدقة وبحذر وليس بطريقة البلتزكريج (أسلوب مناورة واندفاع بقوات مدرعة) زى الألمان فى الحرب العالمية الثانية». وعندما حاولت التدخل فى هذا الحديث لتنبيه الرئيس إلى أن هذا ليس من واجب السوفيت، كانت إجابة كبير المستشارين للرئيس بنفس المعنى الذى أردت أن أذكره، وأضاف أنه سيقوم بإخطار القيادة السوفيتية فى موسكو. ولم يستطع الجنرال أوكتيف استكمال باقى أسئلته التى أراد استيضاحها منى أمس وهى الخاصة برواية الرئيس عن أن نسبة أمله فى المعركة تسع وتسعون فى المائة، وأنه سيرسل مندوبًا إلى واشنطن بعد خمسة عشر يومًا لمعرفة رأى الولايات المتحدة الأمريكية النهائى، وهى الرواية التى كررها للقادة والضباط اليوم. وعندما عبرت للرئيس عن أن موقفى أصبح غير مجد بسبب توجيهات سيادته المتناقضة عن المعركة وتحديد ميعادها، ومرة أخرى عن تأجيل المعركة، ومرة ثالثة لا معركة، وأخيرًا تكليف السوفيت بتخطيط جديد لعمليات تحرير سيناء، رد على: «مش وقته

يا فوزى». وكانت هذه آخر جملة من الرئيس إلىّ فاكفهر وجهى وكدت أخرج عن شعورى وأعلن موقفى الذى اختمر فى ذهنى بعد لقاء البارحة وهو تركى منصبى ومسؤوليتى فورًا. ولكننى تنبهت إلى أن اتخاذى موقفًا مضادًا وعلنيًّا فى هذا اللقاء وبحضور كبير المستشارين السوفيت سيكون موقفًا حادًا، خاصة وأن جمعًا كبيرًا من القادة والضباط منتظرون تناول الغذاء مع الرئيس فى الصالة المجاورة. واستمر استحيائى بعد تناول الغداء فى الكلية الجوية ببلبيس، وأثناء عودتنا إلى القاهرة بالطائرة، عزمت على أن أخطر الرئيس برغبتى فى التنحى خلال عودتنا بالسيارة إلى منزله بالجيزة. ولكن الرئيس فضل ذهابى مباشرة إلى اجتماع وفد عسكرى سوفيتى حضر صباح اليوم لمقابلتى، وكان يعلم ميعاد المقابلة. وضاعت منى

ضاعت

الفرصة فى مواجهة الرئيس باستقالتى كما ضعت فرصة تنفيذ معركة تحرير الأرض فى توقيتها المناسب.

واحتسب الخطأ الأول علىّ وتحملت آثاره ونتائجه بصبر وجلد كما سجل التاريخ الخطأ الثانى على الرئيس السادات وتحملت مصر وقواتها المسلحة آثاره ونتائجه بصبر وجلد أيضًا.





كشف نية وأهداف الرئيس السادات



الفصل الثالث عشر

كشف نية وأهداف الرئيس السادات

آليت على نفسى منذ أن توليت منصبى أن أعمل على تحقيق وتنفيذ مطلب قومى ووطنى حدده لى الرئيس جمال عبد الناصر عندما كلفنى بمهمتى يوم ١١/٦/١٩٦٧، ألا وهو تحرير الأرض.

وكانت جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية والشعبية فى خدمة هذا الغرض بأسلوب سلس وميسر دون إثارة أى خلافات أو مشاكل تعوق تنفيذ هذا الهدف إلى أن تكشف لى الخلاف السياسى بين الرئيس أنور السادات وبين المؤسسات الدستورية والسياسية فى شهر فبراير ١٩٧١ بعد وضوح اتجاهات السادات فكرًا وأسلوبًا فى موضوعات مصيرية كان أولها تردد السادات وتهربه من قرار بدء معركة تحرير الأرض سعيًا وراء حلها بالطرق الدبلوماسية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وثانيها الخلاف على شكل ونصوص اتفاقية الاتحاد بين مصر وسورية وليبيا التى وقعها السادات منفردًا فى ١٧ إبريل ١٩٧١ فى بنغازى. وكان من الممكن تسوية الخلاف فى الرأى فى كلا الحدثين بين السادات وبين قادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية لولا تصميم السادات على الانفراد وحده بسلطة إصدار القرار والبت فى هذه الموضوعات المصيرية دون إشراك قادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية معه، بالإضافة إلى حقده وكراهيته لهم منذ البداية، فكان الصدام السياسى الذى انتهى بتصميم الرئيس السادات على الإطاحة بهذه المؤسسات ومن يناصرها.

ولم يكن للرئيس أنور السادات أى هدف من الإطاحة بمعارضيه سوى الانفراد بالحكم رغبة فى تسليط أضواء العالم إليه، وتحقيق طموحه الشخصى الدفين وأحلامه القديمة فى أن يكون زعيم مصر، وأن يصل للزعامة بأى طريقة وبأى أسلوب إلى مرتبة تفوق زعامة وشخص غريمة عبد الناصر، محققًا أمله وطموحه الذى ادعاه «الإظهار

إمكاناته الذاتية التى ظلت دفينة ثمانية عشر عامًا»، «وأن طاقاته الواسعة كانت مقيدة بأغلال عبد الناصر، وأن زوالها سوف يتيح له الفرصة للانطلاق». كان هذا منطق السادات قبل أن يدبر خطته للإطاحة بهذه المجموعة، وكان يعلم تمام العلم بأن جميع أفراد هذه المجموعة ملتزمون بالمحافظة على شرعية الثورة بحكم التزامهم بأهداف ومبادئ وخط عبد الناصر، وأن أسلوبهم فى إدارة الصراع السياسى فى الداخل لا يتعدى الحوار والمناقشة والمعارضة الموضوعية سعيًا وراء استمرار وتأكيد خط عبد الناصر الدستورى والسياسى والقومى. ومن هنا بنى أنور السادات خطته على تعميق الخلاف وتوسيعه وخلق مواقف سياسية بحيث يجعل تصرفات أعضاء المؤسسات موضع تشكك لدى الشعب. واستغل أجهزة الإعلام وبعض معاونيه لتعميق مواقف الخلاف التى وصلت إلى درجات الفتنة والتجسس وانتهاك القيم والمبادئ الأخلاقية.

وكانت المجموعة المعارضة له هم قادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية وقائد القوات المسلحة أيضًا. وكانت عناصر وكوادر هذه المجموعة هم عماد أداة الحكم والنظام قبل رحيل عبد الناصر وبعده، وهم الذين مهدوا الطريق لأنور السادات لتنصيبه رئيسًا للجمهورية ورئيسًا للاتحاد الاشتراكى.

كان تأييد هذه المجموعة- وهى تمثل أداة الحكم فى ذلك الوقت- ملازمًا لخداع أنور السادات بالتزامه بتحقيق خط عبد الناصر وأسلوبه ومبادئه، وعندما وجدوا أن الرئيس أنور السادات كشف عن نواياه وأهدافه المناقضة تمامًا مع تعهده بالالتزام بمبادئ عبد الناصر عارضوه بالأسلوب والطريقة التى مارسوها وتعلموها من الرئيس الراحل.

ولم تكن هذه المجموعة فى جملتها جماعة متماسكة موحدة فكرًا وأسلوبًا بقدر ما كان كل فرد فيها مرتبطًا ارتباطًا ذاتيًا بمبادئ وأسلوب عبد الناصر. كما أن علاقة كل فرد من هذه المجموعة بالآخر لم تخرج عن إطار ارتباط كل منهم بمبادئ وأسلوب عبد الناصر منفردًا.

كانت دعامات الحكم التى اعتمد عليها الزعيم عبد الناصر قبل رحيله هى المؤسسات الدستورية والسياسية فى الدولة، كذا القوات المسلحة. وكانت اللجنة المركزية للاتحاد

الاشتراكي هي محور المؤسسات الدستورية، وكانت قيادة القوات المسلحة ممثلة في شخصي هي المحور الثاني. وعلى ذلك بنى أنور السادات خطته على التخلص من اللجنة المركزية أولًا، ومحاولة احتواء ومهادنة قائد عام القوات المسلحة في نفس الوقت.

ويرجع حقد الرئيس السادات على أعضاء اللجنة المركزية بالذات إلى موقفها عندما تقرر انتخاب كافة مستويات التنظيم السياسي تطبيقًا لبرنامج ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، حيث جاءت نتائج انتخابات أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بواسطة أعضاء اللجنة المركزية في ذلك الوقت مهينة للسادات، إذ حصل علي صبري على أكثر الأصوات ١٣٤ صوتًا، وجاء بعده في ترتيب الأصوات حسين الشافعي ١٣٠ صوتًا، ثم الدكتور محمود فوزي ١٢٩ صوتًا، ثم أنور السادات ١١٩ صوتًا، ورمزي استينو ١١٢ صوتًا، وضياء داود وعبد المحسن أبو النور ١٠٤ أصوات لكل منهما، ولبيب شقير ٨٠ صوتًا. وترتب على نتيجة هذا الانتخاب آثار نفسية عميقة في قلب السادات لم ينسها بالنسبة لأعضاء اللجنة المركزية أو بالنسبة لعلي صبري شخصيًا. وكان لديه الاعتقاد بأن نفوذ وحركة علي صبري هي المسيطرة على اتجاهات وأسلوب عمل اللجنة المركزية بأكملها.

وكان الاحتفال بذكرى عيد العمال- في حلوان في أول مايو ١٩٧١- صورة حقيقية تترجم عن إحساس الشعب بانحراف أنور السادات عن خط عبد الناصر. فلقد قام الحاضرون جميعًا برفع صور عبد الناصر ولافتات تذكر أنور السادات بمبادئ وأهداف عبد الناصر، وأخذوا يلوحون بهذه الصور واللافتات طوال الحفل، الأمر الذي صعد توتر وانفعال الرئيس السادات. وظهر رد الفعل السريع عليه بأن خرج عن نص الخطاب الذي كان معدًا لإلقائه على جماهير الشعب في حلوان، فطلب قصاصات ورق كانت موجودة لدى الدكتور عزيز صدقي الجالس خلفه مباشرة، ولم تكن هذه الإضافات إلا تهديدًا صريحًا ضد قيادات وأعضاء المؤسسات السياسية ممن سماهم «مراكز القوى». وقد اشتمل خطاب الرئيس في هذه المناسبة على تحد للعدو «إسرائيل» لاحتواء مشاعر الجماهير بأن قال: «العين بالعين والسن بالسن والنابالم بالنابالم»، وأضاف أن المعركة على الأبواب، وأن المبادرة المصرية تعني التسوية الشاملة، وليس هناك حل جزئي- وكان ذلك تصحيحًا ظاهريًا لاقتراحاته في ٤ فبراير ١٩٧١ وسوف تعبر قواتنا المسلحة القناة بدون قتال لتتولى

مسؤولياتها على الضفة(*) الشرقية، كما أشار إلى اتفاقية الاتحاد مع سوريا وليبيا على أنها قوة جديدة في المنطقة، أما السودان فهو مشارك أساسي معنا في السياسة الدولية. وقال إنه سوف يطلب من روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية- وكان من المتوقع حضوره للقاهرة يوم ٤ مايو ١٩٧١ تحديد الموقف النهائي بالنسبة لاقتراحه السلمي. وعن الاتحاد السوفيتي ذكر الرئيس أنه طلب توقيع معاهدة تعاون مع موسكو، وأن هذه المعاهدة سوف تغير وجه الصناعة في بلدنا تغييرًا كاملًا خلال خمس سنوات. أما عن الموقف الداخلي فقد قال إنه لابد من بناء الدولة الجديدة، كما لا بد من تقنين الثورة في اتجاه الشرعية الدستورية، وأنه لن تكون هناك إجراءات استثنائية. وأخذ يهاجم مجموعة المعارضة السياسية التي كانت تشكل جميع المؤسسات الدستورية والسياسية في ذلك الوقت ذاكرًا «أنه ليس من حق فرد أو جماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن هذا الشعب أو تفرض عليه وصاية».

ووجمت الجماهير بعد سماع هذا الخطاب، واستشعرت أن الرئيس السادات بدأ معركة الجبهة الداخلية مع معارضيه السياسيين من رجال الحكم. ولم تكن المظاهرة التي قام بها الشعب في بدء الاحتفال، وخلال إلقاء الرئيس لخطابه سوى دليل واضح لتمسك الجماهير بخط عبد الناصر وأسلوبه.

وخرج أنور السادات من كل هذه المواقف الصاخبة مهتزًا، وشعر بالفشل في ممارسة العمل الديموقراطي في المناقشة والحوار الموضوعي مع قيادات وكوادر مارست العمل السياسي ونضجت أفكارها وأساليبها في مدرسة الرئيس الراحل. وتغلبت طباعه وحقده فاتبع أسلوب القوة والعنف والغدر لعجزه عن الإقناع بالرأي والمنطق والحوار، وأخذ يضرب ويضرب بقوة مستغلًا سلطاته كرئيس للجمهورية وجهل مستمعيه بحقائق الأمور والاتجاهات. وساعدته أجهزة الإعلام الحكومية في إظهار مواقف خصومه السياسيين والمعارضين له بأسوأ صورة طاعنًا إياهم بأنهم مراكز قوى يسعون إلى السيطرة على مقاليد الحكم.

(*) كان هذا تصور الرئيس السادات نتيجة للمساومات التي تمت في أواخر إبريل ١٩٧١ مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وأول قرار اتخذه السادات ليتفرد بالسلطة هو عزل على صبرى من جميع مناصبه مساء يوم ٢/ ٥/ ١٩٧١، وكان قد أبلغ القيادة السوفيتية فى موسكو بعزمه على استصدار هذا القرار منذ ٢٣/ ٤/ ١٩٧١. ولقد كان رد فعل هذا القرار على أعضاء المؤسسات السياسية والدستورية فى الدولة عنيفًا وغاضبًا، ونظروا لخطوات الرئيس السادات القادمة بعين الشك، تضمنت ذلك مكالمات تليفونية كانت جميعها مسجلة، ولكنهم لم يقدموا على أى عمل غير مشروع أو مضاد لشرعية الحكم.

وأخذ الرئيس السادات بعد ذلك فى تحييد بعض الشخصيات العامة بحرص وفى الخفاء بعد أن وجد أن أعوانه المخلصين لا يتعدون أربعة نواب فى مجلس الأمة. ففى يوم ٥ مايو ١٩٧١ استدعى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى سرًا وفاتحه فى موضوع معارضيه السياسيين وقادة الدعامات الرئيسية للحكم، فأبدى استعداداه وولاءه للانضمام إلى الرئيس السادات.

وتوالت عملية التحييد فشملت اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى فى ذلك الوقت، وبعض الكتاب والصحفيين، وبعض نواب مجلس الأمة، والدكتور عزيز صدقى، وعبد السلام الزيات الذى كان يعاونه أثناء رئاسته لمجلس الأمة.

وهكذا كان إعداد وتجهيز وتدبير الرئيس السادات لتحقيق هدفه للإطاحة بقيادات الدولة والانقلاب على التيار الناصرى كان سابقًا لأحداث ١٣ مايو ١٩٧١.

وفى مساء يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ تمت مقابلة خاصة بين الرئيس السادات وبين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «سيسكو»، أوضح فيها نياته وأهدافه ورغبته فى الالتزام بالسياسة الأمريكية فى المنطقة وضغط عليه كى تصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى رأى فى المشروعات السلمية المطروحة بعد محاولة الضغط على إسرائيل للاعتدال فى شروطها. كما أبدى الرئيس ضيقه وانفعاله من رفض وزير الخارجية محمود رياض قبول الاقتراحات الواردة فى هذه المشروعات، وأن وزير الحربية يضغط عليه فى نفس الوقت لبدء معركة تحرير الأرض.

والغريب في الأمر أن الرئيس السادات نفسه روى لي هذا الحديث صباح يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ أثناء توجهنا من منزله بالجيزة إلى مقر القيادة العامة، وكانت إشارته في هذا الحديث إلى القلق الذي يساوره من ضغط وزيري الخارجية والحربية وغيرهما عليه ضد مشروعاته السلمية. ويبرر الرئيس السادات هذا القول لي بصراحة «إنه أسلوب ضغط منه على الأمريكان للإسراع بوضع ثقلهم في حل القضية سلميًا».

والمدهش في توقيت هذا اللقاء وأسلوبه واتجاهاته أن الرئيس قد أعطاني صباح نفس اليوم توجيهاته النهائية لعمليات معركة تحرير الأرض وحدد ميعاد بدئها ليكون يوم ٢ يونيو ١٩٧١. كما أنه عقد اجتماعًا رسميًّا مع سيسكو ضم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا عقب إعطائي هذه التوجيهات. وبعد انتهاء تلك المقابلة الخاصة توجه سيسكو إلى مقر القائم بالأعمال والمصالح الأمريكية في مصر حيث غادرها في اليوم التالي.

وتكشف لي نيات ومقاصد الرئيس أنور السادات، وتأكدت من أن تلقينه لتوجيهات المعركة يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ في منزله بالجيزة كان خداعًا يهدف إلى احتوائي وإخراجي من الصدام السياسي مع معارضيه، وأن معركة تحرير الأرض لن تتم في الميعاد الذي حدده الرئيس لي.

كما تبين لي بعد معرفة مقاصد الرئيس وأهدافه أن رغبته في الاجتماع مع قادة القوات المسلحة يومي ١١ و ١٣ مايو ١٩٧١ ما هي إلا أسلوب لاحتواء أفراد القوات المسلحة لاتجاهاته وأهدافه قبل أن ينفذ خطوة الإطاحة بمعارضيه.

وكان الكاتب حسنين هيكل مقدرًا وزن الدعائم الثلاث التي كان الحكم يرتكز عليها في ذلك الوقت، وهي السلطة ممثلة في السادات، والمؤسسات الدستورية ممثلة في المجموعة المعارضة، والقوات المسلحة ممثلة في شخصي. وراعٍ هيكل أن يكون موقفه وعلاقاته بالجميع متوازنة، إذ إنه لم يصل إلى استنتاج فوري عمن سيفوز في هذا الخلاف.

ولما كان هيكل يتحاشى الاتصال بي في ذلك الوقت لاعتبارات عديدة فقد فتح طريقه إلى القوات المسلحة بواسطة الفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة أ. ح. القوات المسلحة في

ذلك الوقت، وتوطدت العلاقات بينهما وكان الضابط المكلف عيده مباشر هو حلقة الوصل بينهما بحكم عمله - في الأهرام والمخابرات الحربية - في وقت واحد.

وكان الرئيس السادات يتعامل بحذر في البداية مع الفريق صادق بوصفه رجل مخابرات سابق، ولكنه تعمد أن يقربه إليه وأظهر له إعجابه بنشاطه وتحركاته التي أخذ يفتعلها ويرويها للرئيس. ولم يكن هذا الأمر غريباً عليّ، إذ إن ذلك ينطبق على أسلوب وطبع الفريق صادق مع أي رئيس. ولم يكن هذا القبول والاستحسان من وجهة نظر الرئيس أنور السادات إلا استجابة لشهادات هيكل التقديرية عن الفريق صادق.

وكان أفضل دليل على هذه العلاقة والتقدير بينهما ما بلغه هيكل إلى السادات وكان مصدره الفريق صادق: «بلّغ الراجل ده إن يصحى ويفتح شوية لنشاط المجموعة واجتماعاتها اليومية»، وأضاف هيكل من عنده: «ويمكنك الاعتماد على الفريق صادق، إذ إنه مسيطر على القوات المسلحة».

وجاء موضوع الشرائط المسجلة صباح يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ بواسطة ثلاثة من الضباط العاملين في التسجيلات، وهم العقيد محمد معوض جاد المولى من إدارة شئون الضباط بالقوات المسلحة، وحسن رشوان سليمان من المخابرات العامة، ورائد طه زكي من إدارة المباحث العامة الذي قدم لسكرتير الرئيس السادات شريطاً طلب منه أن يستمع الرئيس لمحتوياته. وهذا الشريط كان عبارة عن تسجيل لمكالمات تليفونية بين السيد فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة، والسيد محمود السعدني الكاتب الصحفي في مجلة صباح الخير، وقد تناولا في هذا الحديث التليفوني الموقف السياسي والأحداث الدائرة في ذلك الوقت، كذا ما حدث في اجتماعات اللجنة المركزية يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ بالذات، بالإضافة إلى تناول كلاهما شخصية الرئيس وحرمه بعبارات وألفاظ خارجة نتيجة بعض تصرفات حدثت فعلاً تتعلق بمحاولة الاستيلاء على أحد القصور في منطقة الهرم. واستمع الرئيس السادات إلى الشريط المسجل، وسارع باستدعاء الكاتب الصحفي حسنين هيكل لسماع الشريط، ثم أخذ في وضع خطوات الإطاحة بالمؤسسات السياسية في مصر-

وبالرغم من أن الحديث الوارد فى الشريط المسجل كان غير لائق من الناحية الأدبية فإنه كان يتعرض لشخص الرئيس دون أى موضوع أو عمل غير مشروع أو غير قانونى ضد نظام الحكم فى مصر، إلا أن الرئيس السادات أعطاه أولوية قصوى فى خطواته المضادة. وكان الضحية الأول هو شعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وأمين شؤون التنظيم.

وكان هيكل قد نصح الرئيس السادات بالاطمئنان أولًا على الدعامتين المسلحتين فى الدولة وهما القوات المسلحة وقوات الشرطة، فإذا ضمن هاتين القوتين يمكن أن يتصرف بحرية كاملة مستغلًا سلطاته الشعرية كرئيس للجمهورية.

الشرعية

انتهى الرئيس السادات من تحقيق الشق الأول من المؤامرة وهو تحييد القوات المسلحة محاولًا ضمها إلى صفه للوقوف بجانبه أثناء مقابلته للقادة والضباط يومى ١١ و ١٢ مايو.

واستكمل الرئيس السادات إجراءات تأمين خطته بعد أن نجح فى تحييد اللواء محمد الليثى ناصف قائد وحدات الحرس الجمهورى. وكان قد اطمأن قبل ذلك لموقف الفريق سعد الدين متولى كبير ياورى القصر الجمهورى والذى طرح على السادات اسم عديله اللواء سعد الدين الشاذلى مظهرًا موقفه الشخصى والفكرى بالنسبة لقضية الاتحاد، وكذا موقفه بالنسبة للفريق صادق.

فى صباح يوم الخميس ١٣/ ٥/ ١٩٧١ قام الرئيس السادات بتنفيذ الشق الثانى من خطته فاستدعى اللواء ممدوح سالم محافظ الإسكندرية على عجل وعينه وزيرًا للداخلية وحلفه اليمين الدستورية وكلفه بالتوجه فورًا إلى مكتبه فى وزارة الداخلية.

ثم حضر إلى مكتبى تباعًا كل من الوزراء شعراوى جمعة وسعد زايد، وبعد فترة حضر سامى شرف بعد أن قابل الرئيس السادات فى منزله بالجيزة مكلفًا إياه بتبليغ شعراوى جمعة أنه قبل استقالته. وقد حاول سامى شرف إقناع الرئيس السادات بالعدول عن ذلك إلا أنه أصر على تنفيذ هذا التبليغ. وروى سامى شرف ما دار من تفصيلات فى هذا اللقاء، وأضاف أنه قد تم فعلًا تعيين ممدوح سالم وزيرًا للداخلية، وأنه قام بحلف اليمين

الدستورية أمام السادات بحضور الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء.

وكنت قد حررت استقالتى من مهمتى كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة مساء اليوم السابق بعد تأكدى من أن الرئيس السادات قد خدعنى ورفض تنفيذ المعركة بعد أن حدد لى تاريخ بدئها، وأن مركزى القيادى بين قادة القوات المسلحة أصبح غير متزن. وكنت مقتنعًا بعدم دوام استمرارى قائدًا للقوات المسلحة طالما أن معركة تحرير الأرض التى أعددت لها مقوماتها الأساسية طوال أربع سنوات لن تتم فى توقيتها المخطط له، واحتفظت بهذه الاستقالة وأبلغت زملائى الوزراء الذين حضروا إلى مكتبى بقرارى لإنهاء خدمتى وتقديم استقالتى إلى رئيس الجمهورية.

حضر إلى مكتبي - بناء على طلبي - الفريق صادق وبعد القادة وهم اللواءات محرز مصطفى ومحمد على فهمى وأحمد زكى، فأخطرتهم بالموقف العام كما أخطرتهم بقرارى عن إنهاء مهمتى بالقوات المسلحة بسبب رفض الرئيس السادات إتمام المعركة بعد أن كان قد أعطانى التوجيهات لتنفيذها وحدد موعد بدئها، وأننى لا يمكننى تحمل مسؤولية انهيار مقومات المعركة بتأخيرها أو إلغائها، إذ إن ذلك لن يكون فى صالحنا. كما ذكرت أن الرئيس يتجه بكل ثقله وزنه إلى الأمريكان إلى حد استعداده لتنازلات تمس سيادة الدولة، وأنه سوف يطيح بالقيادات السياسية والعسكرية بالدولة، وترجمها الفريق صادق إلى كلمة بيع البلد للأمريكان وأنا وافقته على ذلك، والغريب فى الأمر أن الفريق صادق نقل هذه الجملة إلى الرئيس على لسانى أنا.

رفض جميع القادة الحاضرين عزمى على الاستقالة، وقالوا إنه ليس للقوات المسلحة دخل بالسياسة الداخلية للدولة وأن على الاستمرار فى مهمتى، فأجبت بأننى كوزير للحربية وعضو عامل فى مجلس الوزراء وعلىّ مسؤوليات تأكدت من أن رئيس الجمهورية لا يرغب فى تحقيقها، ورد الفريق صادق بأن «الموقف صعب، أرى أن سيادتك تذهب إلى المنزل وتؤجل الاستقالة إلى الغد حيث يمكن مناقشتها فى هدوء»، فرفضت ذلك، وقلت له: «أنا مصمم على الاستقالة وأعرف كيف أوصلها للرئيس، وانصرفت إلى منزلى».

وحوالى الساعة الثامنة والنصف مساء اتصل الفريق صادق بالرئيس السادات وروى له تفصيلات ما حدث بعد ظهر اليوم فى مكتبى، وكيف أنه تمكن من طرد الوزراء شعراوى جمعة وسامى شرف وسعد زايد من مقر الوزارة، كما منع الفريق فوزى من جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث موضوع الساعة، كما طمأن الرئيس على القوات المسلحة وسيطرته عليها وعلى قادتها.

وكان رد الرئيس السادات بالشكر وتعيين الفريق صادق وزيرًا للحربية فورًا.

وفى الساعة التاسعة مساء نفس اليوم اتصل بى الزميل شعراوى جمعة ودعانى إلى منزله- وهو مجاور لى- لأمر هام. عند وصولى إلى منزل شعراوى جمعه وجدت الزملاء الوزراء: سامى شرف- سعد زايد- محمد فائق حلمى السعيد وأشرف مروان بالإضافة إلى صاحب المنزل. وكان هؤلاء الزملاء مجتمعين لتدارس الموقف الذى وضح بعد قرار السادات إقالة شعراوى جمعه وما سوف يترتب على ذلك من خطوات أخرى تنتهى بالتخلص من الوزراء والمسؤولين الأخرين من كوادر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كما كان واضحًا من نواياه قبل ذلك. وبعد تدارس الموقف انتهى رأى المجتمعين إلى اتباع أسلوب الشرعية وتثبيتها، وكان قرار كل منهم على انفراد هو تقديم استقالته. وبالنسبة لشخصى فقد أظهرت استقالتى المجهزة من أمس، ووضعتها فى ظرف عنونته باسم الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وسلمته إلى أشرف مروان لتسليمه إلى الرئيس أنور السادات.

غادرت منزل شعراوى جمعه إلى مكتبى بسيارتى الخاصة، وأخطرت اللواء أمير الناظر سكرتير ثانى الوزارة بأننى أرسلت استقالتى إلى رئيس الجمهورية، وسلمته بعض الأوراق والمستندات السرية منها المستند الوحيد الذى كان مجهزًا لتوقيع رئيس الجمهورية لبدء معركة تحرير الأرض ورفض توقيعه أمس، وأخذت أدويتى الخاصة وغادرت المكتب إلى منزلى.

وبعد وصولى إلى منزلى الساعة الحادية عشرة سمعت خبر استقالتى وزملائى حلمى السعيد ومحمد فائق وسامى شرف وسعد زايد وعلى زين العابدين، كما أذيع خبر استقالة

الدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود وعبد المحسن أبو النور أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وصبري ميدى وعبد الهادي ناصف من أعضاء اللجنة المركزية.

في منتصف ليل ١٣ مايو ١٩٧١ تجمع في منزل الرئيس بالجيزة كل من السادة حسين الشافعي والدكتور عزيز صدقي وحسنين هيكل، واستدعى الزميل محمود رياض الذي وصل منزل الرئيس - ولم يكن يعلم جميع الأحداث التي حدثت طوال اليوم - وفوجئ بأن هناك بيانًا صيغ بألفاظ سيئة متهمًا الوزراء الذين استقالوا بدون إذن من رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى، وأنهم يدبرون مؤامرة لقلب نظام الحكم بالقوة قائدها ومنفذها الفريق أول محمد فوزي.

اعترض محمود رياض على شكل هذا البيان وعلى موضوعه واستهان بموضوع الاستقالات وقال: «إنها حق كل وزير، وأن ذهاب الفريق أول فوزي إلى منزله ينفي نيته على إجراء غير شرعي كان من الممكن القيام به وإدارته من قيادته». وعندما نجح محمود رياض في إحباط معنى البيان ذكر له الرئيس موضوع الأشرطة وما فيها من عمل غير شرعي وقال: «لازم يقدموا للمحاكمة»، ورد محمود رياض بإمكانية ذلك وأن المحكمة هي التي تقرر شرعية أو مخالفة هذا العمل طبقًا للقانون. ونجح محمود رياض في إحباط إصدار بيان رسمي من السادات يتهم فيه الوزراء المستقيلين بالخيانة العظمى. ولم يكن تواجد القيادات الثلاث لدى الرئيس السادات مصادفة بل كان متوقعًا لتأمين خطة الرئيس السادات وتوزيع الأسلاب بعد إزاحة المعارضين. وشعر السيد حسين الشافعي أنه الوريث والنائب الوحيد لأنور السادات، وأن الدكتور عزيز صدقي هو رئيس الوزراء المتوقع وتأكد هيكل من أنه صاحب الرأي السديد والمسيطر الوحيد على صانع القرار في الدولة. وجاء دور ملء المراكز الحساسة، وكان الرئيس قد انتهى من إخطار الفريق صادق ليكون وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، ولما جاء دور رئيس الأركان دلل الرئيس على شخصية «عديل الفريق سعد الدين متولي» قبل أن يذكر اسم اللواء سعد الدين الشاذلي. ووضح شكل الترتيب المسبق للمناصب الرئيسية، وهكذا كانت صلة القرابة هي أساس

الارتباط والثقة المستحدثة في حكم أنور السادات الجديد والذي بدأ منذ ١٤ مايو ١٩٧١.

وفي الساعة الثانية صباحًا من يوم ١٤ مايو ١٩٧١، استيقظت على دقات الجرس ففتحت باب منزلي، فوجدت ضابطًا من الحرس الجمهوري قال لي: «أنا متأسف يافندم صدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد إقامة سيادتك في منزلك، ولن يحدث شيء آخر سوى تغيير الحرس القديم بحرس من طرفي وأنا باقٍ خارج المنزل إذا أردت مني أي شيء». شكرته، واستأنفت نومي في هذه الليلة.

في منتصف الليل أيضًا اتصل الفريق صادق بي تليفونيًّا وقال: «إحنا مش اتفقنا نؤجل استقالتك لباكر»، فقلت له: «أنا قررت الاستقالة منذ أمس وأنت تعلم ذلك وهذا موضوع شخصي وأنت تعلم السبب»، وبعدها انقطعت حرارة تليفونات المنزل نهائيًّا.

بينما كان الفريق صادق يكلمني من مكتبه في كوبري القبة منتصف هذه الليلة استدعى على عجل كتيبة وحدات خاصة بقيادة المقدم إبراهيم الرفاعي، وأحاط بها قيادة كوبري القبة مدعيًّا أنه إجراء وقائي ضد ما سماه احتمال مهاجمة القيادة والاستيلاء عليها ضمن مخطط المزعوم لقلب نظام الحكم بالقوة، وهو يعلم أنني نائم في منزلي الذي تحيط به حراسة مشددة من الحرس الجمهوري. كما قام الفريق صادق برفع درجة استعداد بعض وحدات المنطقة المركزية، ومنع أي تحركات عسكرية بدون إذنه شخصيًّا، وأخطر قادة القوات المسلحة جميعًا بأن التعليمات والأوامر تصدر باسمه الشخصي، وأن القائد السابق قد قبلت استقالته. كان ذلك أول تمثيلية يقوم بها الفريق صادق الذي عينه الرئيس وزيرًا للحربية وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة الساعة الثامنة والنصف مساء نفس اليوم، وعندما طلب منه حلف اليمين رد عليه صادق بضرورة تأمين القوات المسلحة أولًا. وكانت الاتصالات على مستوى القيادة العامة في تلك الليلة تجري بين الفريق صادق، والفريق سعد الدين متولي، واللواء محمد الليثي ناصف، ومدير المخابرات الحربية، ومدير الشرطة العسكرية، وقائد المنطقة المركزية.

وفى صباح يوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٧١ حضر إلى منزل الزميل محمود رياض، وروى لى ما سمعه مساء أمس فى منزل الرئيس بالجيزة عن الزعم بقيامى بانقلاب عسكرى، فذكرت له ما حدث منذ يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ بالنسبة لمعركة تحرير الأرض، ورفض الرئيس التوقيع على توجيهاته بيده المعركة التى حدد تاريخها بنفسه، وأنه فضل معركة الجبهة الداخلية وتصفية مجموعة المعارضة أولا، علمًا بأننى رجوته مرتين تأجيل ذلك، إذ إن توقيت المعركة المناسب هو ربيع عام ١٩٧١. ولهذا السبب قدمت استقالتى بالشكل الذى حدث وعدت إلى منزلى ولا يوجد أى أساس لما ادعاه الرئيس السادات أو الفريق صادق أو هيكل عن تدبير أو التفكير فى انقلاب أو غيره، وإنما هى مؤامرة دبرها أنور السادات منذ يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١ للتخلص من أعضاء المؤسسات السياسية والدستورية المعارضين له.

وبعد إعلان استقالات الوزراء وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وقيادات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية كان رد فعل الشارع المصرى وخاصة فى القاهرة عنيفًا، وقامت بعض مظاهرات تهتف ضد الرئيس السادات ووزعت منشورات فى أنحاء مختلفة من القاهرة قام بها بعض كوادر الاتحاد الاشتراكى بمبادرتهم الخاصة وبدأ الشعب يظهر شعوره بالأسف والحزن على ترك وزراء عبد الناصر مراكز الحكم وهتف ببعض الشعارات التى تدلل على شعوره مثل «افرح- افرح يا ديان- فوزى سابلك الميدان». وسارع الدكتور عزيز صدقى أحد معاونى السادات فى المؤامرة بإصدار تعليماته إلى شركات القطاع العام لنقل العمال باستخدام عربات نقل القطاع العام، وكان فى شوارع القاهرة منذ صباح الجمعة ١٤/ ٥/ ١٩٧١ معلنًا تأييده للرئيس أنور السادات ضد من سماهم مراكز القوى. وركزت هذه الحملات التى تستخدم العمال على منازل الوزراء المستقيلين تحت إرشاد رجال المباحث العامة هاتفين بشعارات محفوظة وملقنة سمعتها بنفسى وأنا محدد الإقامة بمنزلى صباح الجمعة ١٤/ ٥ من عمال نظافة ومهنيين يستخدمون ثلاثة لوارى نقل تابعة للقطاع العام «فوزى هرب من الميدان». وهكذا تم التظاهر أمام منازل الوزراء الذين استقالوا.

كما أصدر الدكتور عزيز صدقى نائب رئيس مجلس الوزراء بيانًا ضد الوزراء المستقيلين

وصفهم فيه بأخس الصفات. ونشطت أجهزة الأمن ومباحث أمن الدولة يعاونهم دوريات من الحرس الجمهورى لتحديد إقامة بعض الشخصيات الهامة والمؤثرة فى منازلهم ووضع الحراسة الكافية والقبض على أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا، وأعضاء من مجلس الأمة، وأعضاء من اللجنة المركزية، وكل القيادات والكوادر العليا فى أمانة الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة والمحافظات، وأودعوا السجون فى القاهرة وضواحيها.

وفى يوم الجمعة ١٤ مايو دعا مصطفى كامل مراد- عضو بمجلس الأمة- عددًا من الأعضاء وقرروا بطريقة غير شرعية إسقاط العضوية عن رئيس المجلس الدكتور لبيب شقير وسبعة عشر عضوًا هم:

محمد فايق- كمال الدين الحناوى- على السيد على- ضياء الدين داوود- محمد صبرى مبدى- أحمد شهيب- عبد الهادى ناصف- علام عبد العظيم- عبد العاطى نافع- جابر عبد العزيز- نبيل نجم- محمد البديوى فؤاد- أحمد كمال الحديدى- حمدى حراز- أحمد إبراهيم موسى- محمد سيد عبد المنعم- متولى النمرسى، بسبب انتمائهم إلى جبهة الرفض السياسية وطعن الوحدة الوطنية وهدم الجبهة الداخلية. وكان الرئيس السادات قد أصدر تعليمات بإيداعهم السجن فى نفس الوقت الذى كانوا يتمتعون فيه بحصانة برلمانية بوصفهم أعضاء فى مجلس الأمة.

وهرع إلى القاهرة الرئيس نميرى يرافقه اللواء حسن عباس عن السودان، وعبد السلام جلود نائب الرئيس معمر القذافى، ومحمود الأيوبى نائبًا عن الرئيس حافظ الأسد مترجعين من الشرخ الذى حدث فى الجبهة الداخلية فى مصر. ولكن الرئيس السادات أفهمهم بأن الذى حدث هو تدبير انقلاب ضد نظام الحكم بالقوة يقوده الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية يعاونه وزراء الداخلية، وشؤون رئاسة الجمهورية، والإعلام، والمخابرات العامة، وقيادات وأجهزة الاتحاد الاشتراكى، ورئيس وبعض أعضاء مجلس الأمة، ووزراء وأجهزة أخرى، وأنه تمكن من إحباط هذه المؤامرة، وأمر بإجراء التحقيق اللازم وأنه لديه الدليل القاطع فى أشرطة مسجلة للمتآمرين.

وفي الساعة الخامسة من مساء الأحد الموافق ١٦ مايو ١٩٧١ حضر إلى منزلي عميد وثلاثة ضباط من مباحث أمن الدولة، ودعوني للتوجه معهم إلى سجن أبي زعبل بناء على أوامر الرئيس السادات حيث بدأ الحبس الاحتياطي متفرقًا على ذمة القضية رقم ١/ ١٩٧١ أمن دولة عليا. وعند وصولي غرفة الحبس في سجن أبي زعبل وجدت أن السجن قد ضم الزملاء علي صبري- ضياء الدين داود- الدكتور لبيب شقير- عبد المحسن أبو النور (أعضاء اللجنة التنفيذية العليا) وشعراوي جمعة- حلمي السعيد- سامي شرف- سعد زايد- محمد فايق (أمناء تنظيم ونواب رئيس وزراء ووزراء). ثم حضر الزميل أمين هويدي (وزير سابق وعضو لجنة مركزية) وكانت مفاجأة لي إذ إنه لم يكن شريكا في الحكم منذ فترة فقدرت أن الاعتقال لا يقتصر على الخلاف السياسي بين الرئيس ورجال الحكم، إنما هو انقلاب واسع يهدف إلى الإطاحة برجال الرئيس عبد الناصر ومبادئه وعهده أيضًا.

وخلال يومي ١٤ و١٥ مايو ١٩٧١ كان عدد المقبوض عليهم أكثر من ألفي قيادي، أو شخصية هامة، أو كادر مسئول في الهيئة التنفيذية، أو التشريعية، أو قيادة وأجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي السحت لهم سجون أبي زعبل- طره الحربي- القناطر- جنوب التحرير- محكمة الاستئناف، بالإضافة إلى عنبرين كاملين في الكلية الحربية وكلية الشرطة.

واستأنف الفريق صادق- الذي رقي إلى رتبة فريق أول وعين وزيرًا للحربية في أول تشكيل وزاري صدر يوم ١٥ مايو- البحث عن معلومة مادية واحدة تدلل على وجود أي محاولة لانقلاب عسكري بالقوة، فلم يعثر على شيء. وبدأ التحقيق- تحت تهديد السلطة بالسجن- مع ضباط سكرتارية وزير الحربية وبعض القادة فلم يجد أي مبرر أو دليل لاستمرار حبسهم، ثم اهتدى إلى أقاربي في القوات المسلحة وخارجها، وشمل التحقيق ابني خالتي، وكان يشغلان مركزين قياديين في المخابرات العامة، فقرر اللواء أحمد إسماعيل علي- الذي تسلم هذه الإدارة من يوم ١٥ مايو ١٩٧١- إجبارهما على تقديم استقالتيهما أو نقلهما إلى وظائف مدنية أخرى.

وكانا

وهكذا تحولت الاستقالة إلى تمثيلية مؤامرة لقلب نظام الحكم أدت إلى إجراء تطهير وإقصاء ونقل كل من له علاقة قرابة أو صلة مظهرية بشخصي، كما حدث نفس الأمر بالنسبة لأبناء وأقارب زملائي الوزراء داخل القوات المسلحة وأجهزة الإدارة والأمن في الدولة.

●●●



١٤

محاكمة القائد العام عسكريًا



الفصل الرابع عشر
محاكمة القائد العام عسكريًا

إساءة وتشهير قبل المحاكمة:

كان لعملية القبض وإيداع أكثر من ألفى مواطن فى السجون يومى ١٣، ١٤ مايو ١٩٧١ رد فعل قوى لدى الشعب المصرى والأمة العربية كلها، إذ إنها جاءت مفاجأة لم يسبقها أحداث داخلية قوية أو دلائل مادية تبرر هذا الإجراء العنيف. وقد وصفتها أجهزة الإعلام الخارجية بأنها خلاف سياسى من معارضين سياسيين فى موضوعات داخلية. ولم يكن هناك إلا صفة مشتركة واحدة تربط هذا العدد الكبير من المعتقلين ببعضهم سوى أنهم جميعًا ناصريون يرتبطون بمبادئ وخط عبد الناصر. وقد اشتمل هذا العدد الكبير على شخصيات عامة تمثل قمة المؤسسات الدستورية والسياسية التى كانت مسؤولة عن إدارة الحكم فمنهم نائب رئيس الجمهورية، وأعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا، ورئيس وأعضاء مجلس الأمة، ونواب رئيس وزراء، ووزراء، وأمناء تنظيم، ومحافظون، وقادة كوادر رئيسة فى التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى كان عددهم مائة وخمسة وعشرين قياديًا، وكان باقى الألفى معتقل أعضاء وكوادر فى الأجهزة التنفيذية والتشريعية والاتحاد الاشتراكى، أى إن غالبية القمة السياسية والتنفيذية والتشريعية والقائد العام للقوات المسلحة أودعت المعتقل اعتبارًا من ١٥ مايو ١٩٧١.

وخلال أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ مايو ١٩٧١ لم تعثر القيادة الجديدة للقوات المسلحة وأجهزة أمن الدولة العليا على أى دليل يؤكد أى تدبير أو إجراء غير شرعى قمت به، لم تجد أى دليل على حركة عسكرية مضادة يمكن أن تصاغ أو تُشبه بانقلاب عسكرى بالقوة. وسقط الرئيس السادات فى مأزق، ماذا يفعل أو يقول للشعب والرؤساء والوفود العربية الذين هرعوا إلى القاهرة منذ ١٤ مايو؟ ووصل تفكيره وحقده إلى ضرورة استكمال مؤامراته بأن يلجأ إلى أسلوب الإساءة والتشهير الإعلامى مستخدمًا كل الوسائل الدعائية

الفرضية لتشويه سمعتي بعد أن أودعني المعتقل قسرًا وبدون وجه حق.

والتليفزيون

وبدأ السادات يفتح هذا الطريق أولًا في الإذاعة والتلفزيون مساء يوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٧١ مركزًا كل جهوده الذاتية ومشاعره التمثيلية لإقناع الشعب بأنها مؤامرة لقلب نظام الحكم بالقوة، وأنها بدأت بصراع على السلطة، وأن تحت يده أشرطة مسجلًا بها أصوات المعتقلين يدبرون مؤامرة للاستيلاء على السلطة. وفي قول آخر له: «إن هدفهم من الاستقالة هو إحداث انهيار دستوري في الدولة»، علمًا بأن المستقيلين من الوزراء كانوا الخمسة فقط من بين أكثر من ثلاثين وزيرًا، ذهبوا إلى منازلهم فور تقديم استقالاتهم وحددت إقامتهم في منازلهم في نفس الليلة. وقال عني: «إنني آسف وحزين لفوزي وهو سامعني الآن في منزله».

وذكر في كلمته للشعب ألفاظ تهديد لمن يسعى إلى مواجهته أو اعتراضه في أسلوب حكمه، وظهرت من الحاكم لأول مرة كلمات تعبر عن ديكتاتورية بشعة «أنا أفرم»، «أنا أسحق» خلال قصته التي رواها للشعب مبررًا موقفه من الخلاف السياسي الداخلي بينه وبين قادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية في الدولة، وعلى قمتها نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا على صبري. وذكر أسماء بعض الوزراء الذين قدموا استقالاتهم، وأنهم متآمرون ضد نظام الحكم، وأنهم سيقدمون للمحاكمة. كما ادعى أنه عثر على جهاز تسجيل في غرفة مكتبه بالجيزة وأن الإذاعة كانت محاصرة كيلا يتسنى لأحد دخولها، ووعد الشعب بمزيد من الديموقراطية وأنه سيعيد تنظيم انتخاب الاتحاد الاشتراكي ويشرف عليه بنفسه حتى يتمكن الشعب من حكم نفسه. وكان الرئيس أنور السادات ينوي أن يخاطب الشعب بأسلوب مباشر بأن الوزراء الناصريين المعارضين لسياسته قد أطلقوا عليه «أنه سيبيع البلد للأمريكان» بهدف إثارة الجماهير التي لا تعلم حقيقة موقفه، ولكن حسنين هيكل منعه من ذلك خوفًا من شغف الجماهير لمعرفة تفصيلات هذه السيرة وهو موضوع سياسي عميق لا يستطيع أنور السادات أن يوضحه بكفاءة للجماهير، وأحل محله موضوع توسيع الديمقراطية وإعادة انتخاب وتنظيم الاتحاد الاشتراكي تحت إشرافه.

ونجح الرئيس السادات فى تنفيذ خطة التشهير والإساءة بمعاونة مساعديه والقريبين منه، وكان أولهم المهندس عزيز صدقى الذى سارع وحشد قوى العمال فى سيارات القطاع العام مصدرًا بيانًا يصف زملاءه السابقين من الوزراء المستقيلين والذين اختفوا من الميدان وراء أسوار السجون بصفات غير لائقة، وعمل على تهييج الشارع ضدهم. والتقطت الصور الفوتوغرافية ونشرت على أنها مظاهر ترحاب الشعب بانتصار السادات على مراكز القوى.

كما سارع هيكل بكتابة مقالاته الأسبوعية الهادفة إلى الإساءة والتشهير أيضًا. التى بدأت بنشر الحكايات والقصص التى يرى المغرضون والمخططون فى أجهزة الإعلام أنها تجلب الشعب نحو الرئيس السادات الذى لم يكن يؤيده سوى حفنة قليلة من الطامعين فى السلطة والجاه ضد القوى التى كانت تسيطر وتشارك فى الحكم.

وأمام مجلس الأمة يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٧١ والذى أطلق عليه الرئيس السادات مجلس الشعب استمر فى دعواه الخداعية سعيًا وراء جلب الجماهير «نحن على طريق عبد الناصر»، «نحن على المسيرة»، «ليس أمامنا من شاغل غير المعركة»، وكلها شعارات يعلم هو أنها شعارات ولى أمرها ولم تعد معبرة عن حكمه منذ قضائه على القوى المعارضة له والتى كانت تحمل هذه الشعارات وتعمل من أجلها. وفى هذا الخطاب كلف مجلس الشعب بوضع دستور جديد، وذكر أنه سوف يشارك فى وضع أسسه، كما قرر إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة وسرد واقعة قال عنها إنها خطيرة عن تمثيلية فتح خزينة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وختم كلامه أمام أعضاء مجلس الأمة بأن المعركة أولًا، والمعركة ثانيًا، والمعركة أخيرًا.

وفى ٢١ يوليو ١٩٧١ أصدر رئيس الجمهورى قرارًا بتشكيل محكمة ثورة خاصة لمحاكمة المعتقلين فى قضية المؤامرة المزعومة- المتهم فيها أكثر من تسعين قياديًا- برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب، والمستشار محمد بدوى حمودة رئيس المحكمة العليا، ومحمد حسن التهامى المستشار برئاسة الجمهورية. أما الفريق أول محمد فوزى فسوف يحاكم أمام مجلس عسكرى عالٍ وفقًا لتقاليد القوات المسلحة.

ولم أتصور عند سماعى هذا القرار أى احتمالات لإقامة أى ادعاءات عسكرية ضدى تستوجب تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمتى، وفصلى عن المحاكمة- سياسيًّا- مع زملائى فى القضية لاقتناعى بأننى لم أرتكب أى مخالفة عسكرية، ولم أقم بأى عمل عسكرى غير مشروع ضد السلطة الشرعية. وعندئذ قدرت هدف السلطة الحاكمة من تخصيص محكمة عسكرية لشخصى حتى تتمكن من إصدار حكم بالإدانة لى بوصفى محور ارتكاز فى القضية من وجهة نظرها، وممثلاً للقوة العسكرية التى تعتمد عليها محكمة الثورة فى إدانة زملائى التسعين بوصفنا شركاء فى القضية.

وبناء على ذلك كان تقديرى أن السلطة سوف تبادر بمحاكمتى عسكريًّا أولًا، وأن تكون المحاكمة سرية ثم يتلو ذلك محاكمة زملائى الآخرين.

وكانت نيابة أمن الدولة قد باشرت التحقيق معى منذ يوم ١٥/ ٦/ ١٩٧١ بعد قضاء حوالى شهر كامل فى سجن أبى زعبل حيث انتقلت مع مجموعة المعتقلين على ذمة القضية إلى سجن القلعة أكثر سجون العالم مشقة، وبدأ المستشار محمد ماهر حسن- الذى عُيِّن نائبًا عامًّا منذ ١٥ مايو ١٩٧١ ومجموعة من ستة رؤساء للنيابة وأربعة وعشرين وكيلًا للنائب العام- التحقيق فى مبنى قيادة الثورة القديمة فى الجزيرة والذى انقلب بدوره إلى حصن مسلح تولى حراسته كتيبة مختلطة من الحرس الجمهورى. واستمر التحقيق حوالى شهرين قدم بعدهما النائب العام قراره إلى رئيس الجمهورية فى القضية التى اعتبرت قضية سياسية أكثر منها قضية جنائية بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المعتقلين. ولم يجد الرئيس مناصًا من سحب تكليف إقامة الدعوى من المستشار محمد ماهر حسن وتكليف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي- أستاذ القانون الدولى العام وصاحب تمثيلية اللجنة المركزية يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ والذى لم يتمكن من التفريق بين اصطلاحى فيدرالى وكونفيدرالى فى صدر مناقشة اتفاقية الاتحاد الثلاثي- بتولى تقديم الادعاءات ضد المعتقلين فى القضية السياسية، وأعلن المدعى الاشتراكى تفصيلات للمؤامرة المزعومة نشرت لأول مرة فى صحف يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٧١.

ولم يجر الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى أى تحقيق معى على ذمة القضية سوى مقابلة قصيرة لم تستغرق أكثر من خمس دقائق وجه إلىّ خلالها تهمة الخيانة العظمى.

وقال المدعى العام الاشتراكى عندما أذاع بيانه فى مؤتمر صحفى: «ستقوم محكمة الثورة بتجميع كل ما يرد على ألسنة من تستمع إليهم من أقوال خاصة بموقف الفريق أول محمد فوزى لإحالتها إلى المجلس العسكرى العام الذى سيتولى محاكمته».

إن الدكتور مصطفى أبو زيد وجه إلىّ تهمة الخيانة العظمى فى الوقت الذى لم يكن تحت يده- من تحقيقات النيابة العامة التى أجراها المستشار محمد ماهر حسن وأعوانه، كذا التحقيق الذى أجرته النيابة العسكرية سرًا- أى دليل اتهام سياسى أو جنائى أو عسكرى، بل أحال موقفى كله لما تستنبطه محكمة الثورة- ومن أقوال وشهادات الزملاء- من ادعاءات تنسب إلىّ وتوجه إلى المجلس العسكرى العالى بعد ذلك.

ساهم المدعى الاشتراكى- عند إذاعته لبيانه يوم ١٩٧١/٧/٢١ عن وصفه لتفصيلات المؤامرة المزعومة- فى الإساءة والتشهير بقادة المؤسسات الدستورية والسياسية على أنهم تصوروا أنفسهم أوصياء على المؤسسات الدستورية والسياسية كلها، وأنهم قادرون على أن يضعوا سلطة الشعب كلها تحت الوصاية وكانوا يطمعون فى أن يضعوا رئيس الدولة الجديد تحت الوصاية أيضًا، وكان أكثرهم طلبًا للسلطة هو على صبرى. ثم شرح أحداث الخلاف السياسى الذى حدث حول اقتراح السادات فى ٤ فبراير، ثم الخلاف السياسى بشأن اتفاقية الاتحاد الثلاثى، ثم قرأ بعض فقرات من المكالمات التليفونية المسجلة فى إدارة المخابرات العامة بين الشخصيات العامة والوزراء المستقيلين وقادة المؤسسات وكوادر التنظيم السياسى، وخص بالذكر مكالمات لعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وغيرهم، وجاء اسمى ضمن هذه المكالمات مثل «الفريق فوزى قرفان ومتضايق جدًا»، وأضاف المدعى الاشتراكى فى بيانه تعليقًا على هذه الجملة: «فوزى ضالع فى المؤامرة من الأول- فوزى يهمه أنه عاوز يبقى بطل ولو حتى بطل فى عمل رخيص»، ودلل هذا

التعليق على تحامل المدعى الاشتراكى علىّ وبدون سبب، مع علمه بأنه لا يوجد لديه أى تسجيل تليفونى لشخصى من جملة الأشرطة الموجودة لديه والتى كان يعتمد عليها عند قراءة البيان الذى أذاعه على الشعب يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٧١. وفى ختام بيانه يقول: «وتبقى ثمة نقاط خافية تخص الفريق محمد فوزى سوف أتولاها بالتحقيق بأكبر قدر من العمق والإحاطة- ولم يحقق معى مصطفى أبو زيد كما ذكرت سابقًا. ثم عاد وقال: «محمد فوزى موقفه غريب جدًا- وزير يستقيل والمفروض أنه كرجل عسكرى لا يذيع الاستقالة إلا بعد أن تقبل ويبقى فى مكتبه ويجمع قيادات»، وهنا لم يحدث «وزير فى الخدمة قبل أن يستقيل يأوى حوله كل الوزراء الآخرين المستقيلين فهذه مسألة غريبة، على كل حال لا تقدم أدلة جديدة لأن أى صفحة من صفحات التحقيق ستجد فيها ثلاثين دليلًا يدين الفريق المتقاعد محمد فوزى يعنى تهمة التآمر سهلة جدًا، وأنا أقول إن الفريق أول محمد فوزى عناصر الإجرام عنده تكون جريمة الخيانة العظمى بكل شروطها».

وكلام الدكتور مصطفى أبو زيد عن شخصى لا يدلل على وجود أى ادعاء جريمة أو جنحة أو مخالفة بقدر ما يدلل على هدفه فى الإساءة والتشهير وإلصاق تهمة التآمر والخيانة العظمى بدون أى دليل، وسقط بيان المدعى الاشتراكى مصطفى أبو زيد فى نظر المواطنين لعدم موضوعيته القضائية.

وختم المدعى الاشتراكى بيانه بسؤال هام سمعه فى أطراف المدينة وأعماق الريف، ماذا كانوا يريدون؟ وأجاب عن سؤاله بأنهم يريدون السلطة- السلطة المطلقة لتكون فى خدمة المنافع الخاصة. ثم خاطب الشعب المصرى بقوله: «إذا أردتم وكنتم مصرين أن تعرفوا الوصف الذى يحيط بوقائع هذه القضية فإننى أقول لكم بضمير القاضى إننى أوجه إلى المتهمين تهمة الخيانة العظمى، أقولها بضمير القاضى. لقد مضى عهد وبدأ عهد جديد وإذا كانت الجمهوريات تؤرخ بما تقدم عليه من مبادئ، فإننى أستطيع أن أقول لكم بضمير مستريح إن شعبنا العظيم قد أعلن فى وقفته المجيدة يوم ١٤ مايو ١٩٧١ الجمهورية الثانية».

أما موضوع الأشرطة المسجلة للمكالمات التليفونية بين الشخصيات العامة فى الدولة والتى اعتمد عليه المدعى الاشتراكى فى بيانه للشعب عن المؤامرة المزعومة فلم يكن بمحتوياته إلا أساسًا لموضوع التشهير والإساءة أكثر منه دليلًا على ادعاءات لأعمال غير مشروعة ضد الرئيس السادات. وبالرغم من أن مبدأ التصنت على مكالمات المواطنين غير مشروع قانونًا وقيد على حرية المواطن التى كفلها الدستور، فإن الموضوعات التى أثيرت عن هذه التسجيلات لا توجب الإدانة بجناية الخيانة العظمى التى تعمد المدعى الاشتراكى العام طرحها على الشعب هادفًا للإساءة والتشهير وتأهيلًا للشعب ليتقبل حكمًا على القادة والوزراء قبل إتمام المحاكمة.

ولم تكن عملية حرق الأشرطة علنًا فى فناء وزارة الداخلية وهدم حائط سجن طره التى قام بها الرئيس السادات شخصيًّا إلا تمثيلية يحقق بها مكاسب أدبية ومعنوية وينهى بها عهدًا قال عنه إن المواطن فقد حريته فيه بالتجسس على حركاته وأقواله، علمًا بأن الأشرطة الهامة لم تحرق، وأن موضوع التصنت على مكالمات المواطنين والشخصيات العامة لم يتوقف، إذ إن أجهزة الأمن فى الدولة تعتمد عليه كمقوم رئيسى للحصول على المعلومات وتعويضًا عن قصورها فى الحصول عليها بطرق مشروعة. كما أن سجن طره لا يزال قائمًا حتى الآن.

وفى مناسبة ٢٣ يوليو ١٩٧١ عقد المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى اجتماعه السنوى، وقبل أن يلقى الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية الجديد كلمته وجه الرئيس السادات كلمة للمؤتمر حيا فيها البطل الأول للمؤامرة وقال: «أحب أن أقول إن هذا الرجل فى الفترة الماضية ومن شهور حرص أشد الحرص على أن يجنب القوات المسلحة أن تدخل مع الصغار لمدة شهور قبل أن تقع الواقعة، وفى صمت وسكون وفى يوم ١٣ مايو الماضى وقف موقفًا حاسمًا حينما فكر الفرق فوزى أن يجمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مكتبه. منع الفريق أول صادق هذا الاجتماع وقال له أنت قدمت استقالتك، وأن القوات المسلحة لها واجب واحد وهو المعركة، ولا تدخل فى السياسة إطلاقًا، ولن أسمح بأى اجتماعات، وفعلًا طرده مع شعراوى جمعة وسامى شرف من مبنى قيادة القوات المسلحة، ومنع اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

علمًا بأن هذه الرواية وهى منقولة للرئيس من الفريق صادق لم تحدث إطلاقًا، وهكذا كانت رواية الرئيس تهدف إلى صعود فرد على جثث آخرين. ثم استطرد الرئيس فى ذكر بطولات المؤامرة المزعومة فذكر اسم ممدوح سالم والفريق الليثى ناصف لأعضاء المؤتمر ليضخم قيمة الأبطال المنقذين لحظته يوم ١٣ مايو ١٩٧١.

وتولت أجهزة الإعلام والصحف تعميق خط الإساءة والتشهير على لسان المدعى العام الاشتراكى كل أسبوع موجهًا تهمة «الإفساد السياسى» عن موضوعات إدارية وعادية تحمل إمضاء رئيس الجمهورية- وأنكر الأخير علمه بها وكان ادعاء غير صحيح من الرئيس السادات، إذ إننى شاهدت بنفسى أكوامًا من القرارات الجمهورية والمذكرات والرسائل فوق مكتبه بقصر الجيزة مرسلة من مكتب وزير شؤون رئاسة الجمهورية للإطلاع عليها والتوقيع، وكانت تبقى ثلاثة أيام أو أكثر من غير أن يطلع عليها ثم يأمر الرئيس بإعادتها إلى مكتب سامى شرف الذى كان مفوضًا من الرئيس شخصيًّا، ويحمل توقيعهن فتوقع وتسير دفة أمور الدولة على هذا النحو، ولم يكن هذا غريبًا على الرئيس السادات، إذ أن طاقته محدودة للغاية فى الشئون الإدارية والمكتبية.

فى التحقيق:

مكثتُ فى سجن أبى زعبل شهرًا كاملًا حيث انتقلت تحت الحراسة المشددة يوم ١٥ يونيو ١٩٧١ إلى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة، وأجرى التحقيق معى رئيس نيابة الجيزة- عبد المعطى عبد الرحيم والذى انتدب للتحقيق فى القضية رقم (١) لعام ١٩٧١ أمن دولة عليا. واستغرق التحقيق أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ يونيو ١٩٧١ ثم استؤنفت يومى ٢٢ و ٢٣ منه، ولم يكن لدى المحقق أى تسجيلات شخصية لى، وشمل التحقيق موضوع استقالتى يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١، وتحركاتى، وأعمالى اليومية خلال شهر إبريل ومايو ١٩٧١، وركز المحقق على مقابلاتى التى تمت مع زملائى شعراوى جمعة وسامى شرف فى مكتب الأخير، ولاحظت أن المحقق تحاشى مناقشة أى موضوعات تخص التحضيرات للمعركة والشئون العسكرية الأخرى التى كانت موضع اهتمامى، كما تحاشى أى موضوعات تخص

الاتحاد السوفيتي أو المستشارين السوفيت. كما لم يوجه إليّ المحقق أي استيضاحات أو أسئلة عن سبب استقالتي أو عن حوادث أو موضوعات لم أكن شريكا فيها ولم أعلمها مثل موضوع زعم ترشيحي رئيسًا لمجلس الرئاسة مع عضوين من اللجنة التنفيذية العليا- هذا الموضوع تداول في التحقيق مع زملائي، ولكنت من معرفته بالصدفة لأول مرة وأنا معتقل على ذمة القضية في سجن القلعة.

وكان وزير الحربية قد شكل لجنة تحقيق عسكرية من ضباط النيابة العسكرية للبحث والتحقيق في مخالفات أو اتهامات عسكرية ضدي. وظلت أعمالها سرية للغاية واستدعت اللجنة أكثر من عشرين قائدًا وضابطًا، ولم أدع لها التحقيق أو أعلم به إلا عندما سمعت أقوال شهود الإثبات خلال محاكمتي أمام محكمة الثورة.

لجأت لجنة التحقيق إلى استعراض أعمالي اليومية خلال شهري إبريل ومايو ١٩٧١، وكانت جميعها مركزة على إجراءات وتحضيرات استعدادات القوات المسلحة للمعركة التي كنت قد أخذت تعلياتي بها من الرئيس السادات يوم ١٩٧١/٤/٢٦، وقلبت لجنة التحقيق العسكرية إجراءات ومعنى حماسي ونشاطي واهتمامي في هذا الأمر إلى زعم غير صحيح بأنني أستعد للعمل ضد رئيس الجمهورية.

وهكذا تعمدت اللجنة صياغة اتهامات عسكرية ضدي أبلغتها إلى النائب العام، ومن هنا جاء تشكيل مجموعة الادعاء في محاكمتي أمام محكمة الثورة الدائرة الثانية من المدعى العام الاشتراكي وعضوين من النيابة العسكرية التي أجرت التحقيق العسكري منذ البداية.

انتقلت إلى سجن القلعة حيث أقمت اعتبارًا من ١٩٧١/٦/١٥ تاريخ بدء التحقيق معي. وفي يوم ١٩٧١/٨/٢٢. صدرت التعليمات بانتقال جميع المعتقلين معي وكانوا واحدًا وتسعين معتقلًا- إلى السجن الحربي ثم عدلت التعليمات في آخر لحظة بيقائي وحدي في سجن القلعة، وانتقل الباقون تمهيدًا لبدء محاكمتهم أمام محكمة الثورة الدائرة الأولى ابتداء من يوم ١٩٧١/٨/٢٥.

واتفق كل من وزيري الحربية والداخلية على تكثيف الدفاعات الجوية أيضًا على سطح مبنى سجن القلعة، ولم يكن لهذا الإجراء أي مبرر سوى الخوف والرعب من الاتجاهات

العاطفية التى سرت فى القوات المسلحة عن إمكانية اختطاق من مبنى سجن القلعة. وكان هذا الشعور أيضًا هو الدافع الذى جعل الفريق أول صادق يأخذنى عقب النطق بالحكم مباشرة من سلطة وزارة الداخلية إلى سلطته هو لقضاء فترة السجن تحت لوائه.

وكان المدعى العام الاشتراكى قد أذاع قرار الاتهام ضد واحد وتسعين محبوسًا يوم ٢١/ ٨/ ١٩٧١ كان اسمى فى مقدمتهم، وهم:

(١) الفريق أول متقاعد محمد فوزى.

(٢) شعراوى محمد جمعة

(٣) عبد الرؤوف سامى شرف، والشهير بسامى شرف

(٤) محمد محمد فائق

(٥) محمد سعد الدين زايد

(٦) حلمى محمد السعيد محمد

(٧) على زين العابدين صالح

(٨) على بليغ صبرى

(٩) محمد عبد المحسن أبو النور

(١٠) محمد لبيب يوسف شقير

(١١) ضياء الدين محمد داوود

(١٢) أحمد كامل على كامل

(١٣) فريد عبد الكريم بسيونى

(١٤) عادل عبد البارى مصطفى

(١٥) أسعد حسن خليل

(١٦) يوسف عوض الله محمد الغزولى

(١٧) محمد عبد الحميد السعيد

(١٨) أمين حامد على هويدى

(١٩) محمد فتحى إبراهيم الديب

(٢٠) عبد المجيد فريد محمد رياض

(٢١) محمد محمود يوسف عروق

(٢٢) منير حافظ محمد فرحات

(٢٣) سعد حسين غزال

(٢٤) إسحاق حنا منقريوس

(٢٥) عبد الهادى على ناصف

(٢٦) محمد صبرى محمد محمد

(٢٧) على سيد على

(٢٨) مفيد محمد محمود شهاب

(٢٩) محمود عثمان السعدنى

(٣٠) عادل عبد العزيز آدم

(٣١) إبراهيم سعد الدين عبد الله

(٣٢) علام عبد العظيم حماد إمبابى

(٣٣) جابر عبد العزيز مبروك عفيفى

(٣٤) سعيد عبد العزيز مذكور

(٣٥) محمود سليم طعاعة

(٣٦) محمد فريد حسين

(٣٧) محمد صادق الصيرق

(٣٨) أمين محمد إسماعيل الفقارى

(٣٩) مغازى تمام أبو زيد

(٤٠) أحمد المصيلحى

(٤١) فتحى محمد حسب الله

(٤٢) سعد محمد طنطاوى

(٤٣) على حسين محمود

(٤٤) محمود وجيه توفيق أباظة

(٤٥) محمد هاشم العشيرى

(٤٦) محمود فهمى النقراشى أحمد

(٤٧) محمد محمد إسماعيل المكاوى

(٤٨) محمد عقيقى سيد

(٤٩) أحمد عبد اللطيف شهيب

(٥٠) أحمد إبراهيم موسى

(٥١) نبيل محمد المهدى عطية

(٥٢) إبراهيم ضياء الدين سيد حراز

(٥٣) ضياء الدين عصمت عبد الرحمن

(٥٤) محمد عز الدين عبد الخالق

(٥٥) سعيد محمد محمود

(٥٦) جمعة حسن جمعة

(٥٧) صفوت محمد عبد المجيد حسن

(٥٨) أحمد رفاعى رسلان

(٥٩) مدحت مصطفى شريف

(٦٠) مصطفى عبد الفتاح موافى

(٦١) أحمد وهيدى السيد البطراوى

(٦٢) يوسف مهران شاهين

(٦٣) أحمد كمال أحمد الحديدى

(٦٤) أحمد عبد السلام حمادة

(٦٥) يس عبد العزيز محمد قشطى
(٦٦) لطفى عبد القادر
(٦٧) حمدى المغازى شرف الدين
(٦٨) محمد خلف حماد
(٦٩) محمد رأفت على صالح
(٧٠) محمود إبراهيم عبد الحافظ
(٧١) فتوح عزازى عامر
(٧٢) محمد شعبان أحمد بركات
(٧٣) عبد الشافى متولى على
(٧٤) محمد أحمد عبد الفتاح بركات
(٧٥) محمد محمود عبد العال
(٧٦) منصور عبد المنعم منصور
(٧٧) محمد أنسى حسين عيسى
(٧٨) متولى زكريا محمد النمرسى
(٧٩) محمد السيد عبد المنعم
(٨٠) كمال محمود شاهين
(٨١) محمد محمود مكاوى
(٨٢) نبيل عبد المنعم إبراهيم
(٨٣) فاروق السيد متولى
(٨٤) محمد محمود السيد رزق
(٨٥) أحمد محمد مرزوق
(٨٦) سعد الدين محمد أحمد خليل
(٨٧) جلال عباس إسماعيل

(٨٨) ظريف أمين إبراهيم الضبع

(٨٩) سعد محمد محمد خضر

(٩٠) عبد الحميد عبد السلام الشيخ

(٩١) محمد أمين أبو الفدى

هذا، وقد قسم المدعي الاشتراكي المعتقلين إلى ثلاث مجموعات طبقًا لتقييم وزن جرائمهم من وجهة نظره- الأولى وعددها عشرة للإعدام، والثانية وعددها ثمانية عشر، للأشغال الشاقة المؤبدة، والثالثة وعددها ثلاثة وستون لأحكام أقل.

كما صدر قرار إنهاء اعتقال ثمانية وثلاثين مواطنًا يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٧١ لم يستطع النائب العام إقامة أي ادعاء ضدهم، وأفرج وزير الداخلية عنهم وهم:

السادة/ خالد محي الدين (وكان محددًا إقامته بمنزله)- اللواء حسن طلعت- اللواء محمود زهدي- كمال الحناوي- محمود أمين العالم- محمد عبد اللطيف شهيب- محمد فتحي المغربي- إبراهيم مبروك نافع- أحمد الألفي- أحمد صادق سعودي- جاب الله يوسف الدسوقي- جمال الدين هدايت- حسن جمعة عامر- حسن شلبي- حسن معاذ رميح- حسين حسن عبد الله- رائف أنسي محمود- سعيد عفيفي عبد المنعم- سعيد عفيفي هاشم- عادل حسين عزي- عبد العاطي محمد نافع- عبد اللطيف المناوي- عزمي إسماعيل داوود- فتح الله إبراهيم عنتر- فتحي عبد المقصود- فؤاد العطيفي- محمد النجدي- محمد أبو الفتوح ناصف الجمل- محمد أحمد طاحون- محمد حلمي البسيوني- محمد سعد شمس الدين- محمد عبد المقصود قنصوره- محمد محمد وهدان- فهمي عبد المحسن سليمان- مصطفى محمد عليوه- مجدي السيد قطب- محمد حلمي ياسين- إسماعيل محمد إسماعيل أبو الهوايل.

وقد مكثوا في المعتقل مائة يوم.

وكان النائب العام محمد ماهر حسن قد أنهى اعتقال وحبس العدد الكبير الذي وصل إلى ألفي مواطن وامتلأت بهم سجون مصر يومي ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ بعد أن قضوا مدة

تتراوح بين عشرة أيام وشهر لعدم وجود أى أدلة اتهام ضدهم. وكان الهدف من اعتقالهم هو إظهار القسر والإرهاب فقط لتوسيع دائرة العنف والتلويح بالقمع تحت سمع وبصر سيادة القانون.

وفى تمام الساعة الثانية صباح يوم ١٧/ ٥/ ١٩٧١ حضر إلى منزلى لجنة من نيابة أمن الدولة يرأسها وكيل نيابة معه مساعدان وضابط من المباحث العامة، وأجروا تفتيشًا دقيقًا لمنزلى بحثًا عن مستندات أو أوراق تهم القضية، وكسروا أدراج مكتبى، كما فتشوا جميع غرف المنزل حتى غرفة نوم زوجتى وغرف نوم أولادى الصغار وهم نيام.

وكانت حصيلة التفتيش الدقيق استيلاء اللجنة على أشرطة أطفال، وألعاب رومية ٨ ملم ظنوا أنها أشرطة مسجلة، وحوالى مائة وأربعين دولارًا بواقى بدل سفر، واطلع رئيس اللجنة على خطابات ومستندات شخصية، وصور عائلية، وأخذ منها ما يروق له.

وسأل زوجتى عن ممتلكاتى وعن مصاغها وعن البنوك التى أتعامل معها وعن الأرض التى أمتلكها فى محافظة المنوفية وعن ديونى المالية، وأجابت زوجتى على جميع أسئلة رئيس لجنة التفتيش بما تعلمه تمامًا، غير أنها دهشت بل ولفت امتلاكى لأرض زراعية فى المنوفية. ولاحظت زوجتى أن جميع أعضاء اللجنة عدا رئيسها كانوا خجلين للموقف وأصابهم الاشمئزاز مع العطف، خاصة عندما اقتحم رئيس اللجنة غرفة نوم أولادى.

توجهت اللجنة فى الصباح إلى البنك الأهلى فرع مصر الجديدة وأمرت بفتح خزينة كانت مخصصة باسم زوجتى وأخلوا منها مستند مديونية علىّ، كذا مستندات عقارية وشرعية، ولم يجدوا أى مصاغ لزوجتى أو أوراق مالية، كما اطلعوا على حسابى فى نفس البنك وعلموا أنه قاصر على مبلغ ٧٠٢ جنيه و ١٣٠ مليمًا فقط. وعندما توجهت زوجتى إلى البنك بعد يومين وفتحت الخزينة وجدتها غير منظمة، واكتشفت نقص المستندات الشخصية ولكن أمين خزائن البنك أنكر فتحها بمعرفة أحد. ثم توجهت اللجنة إلى الإسكندرية حيث كسرت باب منزلى المؤجر، وأجرت التفتيش والبحث ولكنها لم تجد شيئًا، ولاحظت زوجتى أن وكيل النيابة أثناء التفتيش والبحث كان يقرأ مذكرة مدونة

نفس

بمعرفة المباحث العامة موجودة بها معلومات شخصية عن تحركاتى مملوءة بالمبالغات لا يصدقها عقل. وقد جاءت لى فرصة الاطلاع على هذه المذكرة الخاصة فى أوراق لجان الحراسة التى قامت بدورها بحصر وتسجيل أثاث منزل فى مصر الجديدة.

وجاء دور لجنة إقامة الحراسة عقب لجنة نيابة أمن الدولة وأخذت نصيبها الكافى فى مضايقة زوجتى وأختى عندما أرادت أن تقيم بالثمن كل صغيرة وكبيرة فى منزل بمصر الجديدة. وكان التعمد فى المبالغة أثناء الحصر والتقييم المالى واضحًا. وكان من المضحك حقًّا أن تتمكن زوجتى من إحضار فاتورة تكاليف عفشها المصنوع محليًّا منذ عام ١٩٤٩ وثمنه ثلاثمائة جنيه مصرى فى ذلك الوقت بينما تقدير اللجنة زاد على ثمانية آلاف وأربعمائة جنية. كما أثبتت اللجنة مديونيتى فى ذلك الوقت بمبلغ ستة آلاف وسبعمائة جنيه، وأنني مستبدل من المعاش اثنى عشر جنيهًا تخصم من مرتبى الشهرى.

وانتهت اللجنة فى قرارها بوضع المنزل ومحتوياته وزوجتى والأولاد تحت الحراسة، وأيدت محكمة الحراسة القضائية يوم ٢/ ١٠/ ١٩٧١ هذا القرار علمًا بأن المنزل مرهون لدى البنك العقارى المصرى بمبلغ ١٢٨٠ جنيهًا و ٣٥٩ مليمًا سلفة عقارية صعب علىَّ وعلى زوجتى سداده قبل أن تقرر اللجنة قيده تحت الحارسة، وهو مقيد فى الشهر العقارى باسم زوجتى ومنزلها تحت الحراسة بقرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الصادر فى تاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٢.

فى نفس هذا التوقيت قامت لجنة من ضباط القوات المسلحة برئاسة اللواء عبد القادر حسن - الذى عين مساعدًا لوزير الحربية بعد ١٥ مايو - بجرد وتفتيش مكتبى فى مقر الوزارة وفى القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر باحثًا عن أوراق أو مستندات تخص القضية فلم يجد شيئًا عامًّا سوى يوميات تحركاتى ومقابلاتى التى كانت تسجل بمعرفة السكرتير العسكرى لى، كما تحصل على بعض النوت الصغيرة التى كنت أسجل بها ملخص المقابلات الرسمية، أو نقاط للبحث والمناقشة كرءوس موضوعات عسكرية مع رئيس الجمهورية أو كبير المستشارين السوفيت، أو أجندة وموضوعات اجتماعات المجلس الأعلى

للقوات المسلحة أو مجلس الوزراء. كما قام بجرد أسلحتى الخاصة وكلها بنادق صيد مهداة لى من وزراء دفاع الدول الاشتراكية وعند استردادها بعد ذلك اكتشفت نقص عدد (٢) مسدس عيار ٠,٣٥ ملم.

وجاءت نهاية هذه الإجراءات التعسفية- خاصة ما تم لعائلتى من تفتيش منزل والاستيلاء على بعض مستندات خاصة وعائلية- مؤسفة بالنسبة لرجال السلطة إذ لم يعثروا على شيء يخص القضية، خاصة وأنه ليس لديهم أشرطة مسجلة عن شخصى، وكان التشهير فى وسائل الإعلام بذكر تفصيلات تعتمد على المبالغة والكذب هو الوسيلة البديلة للنيل منى ومن سمعتى الشريفة المعروفة جيدًا لدى كل من تعاملت معه مدنيًا كان أو عسكريًا.

إن الرئيس محمد أنور السادات قد نجح فى خطة الإساءة والتشهير التى بدأها بنفسه يوم ١٤ مايو ١٩٧١ ضد مجموعة رؤساء وأعضاء وكوادر المؤسسات الدستورية والسياسية والعسكرية التى كانت مسؤولة عن إدارة دفة الحكم فى مصر بعد رحيل الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وذلك بعد أن زج بهم جميعًا فى السجون ولم يتح لأحد منهم أن يتصدى لهذه الإساءة والتشهير بالأسلوب الديموقراطى الذى أخذوه فى تحمل مسؤولياتهم فى قمة السلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية. وفى هذا الجو فقط تمكن المدعى العام الاشتراكى مصطفى أبو زيد فهمى بعد انتهاء التحقيق بمعرفة النائب العام محمد ماهر حسن الذى قضى بعدم جدوى إقامة أى دعوى قضائية ضد المعتقلين على ذمة القضية رقم (١) لعام ١٩٧١ أمن دولة عليا، فأقدم المدعى الجديد تحت ضغط الرئيس السادات إلى إعلان ادعاءات سياسية وجنائية وعسكرية للمعتقلين، وتمادى المدعى الاشتراكى الجديد فى طلب حكم الإعدام للمجموعة الأولى منهم، كما طالب بإعلان الجمهورية الثانية اعتبارًا من ١٥ مايو ١٩٧١.

كما ظلت خطة الإساءة والتشهير قائمة طوال عشر سنوات بسبب تنميتها بواسطة الرئيس السادات وجميع وسائل الإعلام والصحافة فى مصر فى مناسبة ذكراها السنوية كل عام. ويتعمد الرئيس السادات فى تذكر مواقفه البطولية فيها كما لو كانت معركة قاد

جانبين متصارعين، كان الجانب الأكبر منها وراء القضبان، مركزًا في كلامه أنها معركة صراع على السلطة، وينقل الكتاب الصحفيون عنه هذه الادعاءات ضد معارضيه السياسيين الذين لم يتح لهم الفرصة لسماع هذه الادعاءات التي نالت من شخصياتهم العامة طالما لم يتح لهم فرصة الرد عليها لوجودهم بالسجن.

وقد عاشت هذه الفرية ودخلت عقول المصريين وخاصة الشباب منهم إلى أن سقط من يد الرئيس السادات علم الديموقراطية الذي حاول أن يرفعه منذ ١٥ مايو ١٩٧١ عندما انكشفت نواياه وأهدافه الحقيقية وأصدر أول قوانين التعسف والقمع لشعب مصر عام ١٩٧٧، وتلاها بسلسلة طويلة منها لم تقف إلا بنهايته هو عام ١٩٨١.

وإن كان التاريخ قد تمهل في إظهار حقيقة خطة أنور السادات للإطاحة برجال الحكم حتى كتابة هذه السطور، لكن الله سبحانه وتعالى قادر على كشفها قريبًا.

المحاكمة:

كانت محاكمة القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول محمد فوزي عسكريًّا هي المحاكمة السرية الثانية في التاريخ المعاصر بعد محاكمة القائد العام أحمد عرابي باشا. الأولى تمت عقب احتلال القوات الإنجليزية لمصر عام ١٨٨٢، والثانية تمت بعد تولي الرئيس أنور السادات حكم مصر.

كنت في قمة القيادة العسكرية وقت أن وقعت في قفص الاتهام لأول مرة في حياتي، إذ كنت عضوًا في مجلس وزراء مصر بوصفي وزيرًا للحربية، وكنت قائدًا عامًّا للجبهتين المصرية والسورية منذ اتفاقية أغسطس عام ١٩٦٩ بين مصر وسوريا، وقائدًا عامًّا للجيوش العربية للمعركة مع إسرائيل من ديسمبر ١٩٦٩.

تشكلت محكمة الثورة - الدائرة الثانية - لمحاكمتي عسكريًّا، وكانت المحكمة مكونة من اللواء عبد القادر حسن مساعد وزير الحربية رئيسًا، وعضوية كل من اللواء نائب أحكام محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكري، والعميد بحري أحمد عبد الرؤوف جمال الدين رئيس شعبة القضاء العسكري للقوات البحرية. وقد أجري تحقيق سري لم أحضره،

استجوب فيه جميع القادة والضباط والجنود الذين قابلتهم خلال شهرى إبريل ومايو ١٩٧١، وقدمت ادعاءات مشبوهة ألصقت بقانون الأحكام العسكرية. ومثل الادعاء فى المحاكمة الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى، وعاونه العميد أمين الجندى، والمقدم مختار شعبان من إدارة المدعى العسكرى العام.

فى يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧١ وفى سجن القلعة حضر إلىَّ مندوب المدعى العسكرى وأعلننى بصحيفة اتهام بادعاءات كلها عسكرية، وتقرر محاكمتى يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٧١، أى بعد انتهاء جلسات الدائرة الأولى من محكمة الثورة التى حاكمت تسعين معتقلًا على ذمة القضية ١/ ١٩٧١ أمن دولة عليا.

العسكرية

وبعد اطلاعى على الادعاءات العسكرة الموجه إلىَّ فوجئت بأن الوقائع الواردة بها هى من طابع أعمالى ومهامى اليومية التى كنت أقوم بها خلال السنوات الأربع الماضية، ولم يعتبرها رئيس أو مرءوس أو زميل أو قائد أو ضابط أفعالًا غير مشروعة مثلما صاغها للدعى العسكرى العميد أمين الجندى بتوجيه أكيد من الفريق صادق الذى تولى القيادة بعدى، بل على العكس كان طابع هذه الأفعال واتجاهاتها وأهدافها قد ميزت قواتنا المسلحة الجديدة وغرست فيها إرادة القتال، فأقنعت نفسى بهذا الواقع المشرف، وتركت الأقدار تأتى بما يشاء الله.

وكنت قد استدعيت للشهادة ضد الزملاء على صبرى- شعراوى جمعة- سعد زايد خلال محاكمتهم ونفيت أى اتهام ضدهم جميعًا.

وبدأت صباح يوم الاثنين ٢٥/ ١٠/ ١٩٧١ محاكمتى فى جلسة علنية، وكان محامى الدفاع فيها اللواء نائب أحكام متقاعد محمد منير مراد بالإضافة إلى عدد كبير جدًّا من محررى ومصورى الصحف المحلية والأجنبية، وكانت المحاكمة فى شهر الصيام. انتقلت فى ذلك اليوم من سجن القلعة إلى مبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة حيث أعدت صالة الاستقبال الكبيرة لتكون قاعة للمحكمة، وكان انتقالى فى موكب كبير من السيارات المدرعة والمسلحة، وراكبى الموتوسيكلات، وسيارات اللاسلكى، ونقاط مراقبة لاسلكية

فى الطريق- وكلها من القوات المسلحة- موكب لم أتمتع به فى يوم من أيام قيادتى.

قام المدعى العام العسكرى بقراءة الادعاءات المقامة علىّ، وهى:

أولًا: قام والمتهمون شعراوى جمعة، وعبد الرؤوف سامى شرف، ومحمد فائق، ومحمد سعد الدين زايد، وحلمى محمد السعيد وعلى زين العابدين صالح، وعلى بليغ صبرى، وعبد المحسن أبو النور، ومحمد لبيب شقير، وضياء الدين داوود بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة بالقوة بأن:

١- جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ وعمد إلى إثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى للجمهوريات العربية وهاجم هذه الاتفاقية بعد أن كان قد تم إبرامها بواسطة السادة رؤساء الجمهوريات الثلاث، وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين فى هذا الاجتماع على مناهضتها، والخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجال الخارجى.

٢- عقد فى ٣/ ٥/ ١٩٧١ اجتماعًا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات فيها وهاجم السياسة التى أعلنها رئيس الجمهورية فى خطابه فى أول مايو ١٩٧١.

كما لفت النظر بالنسبة للمعركة مع العدو وتقييم المؤسسات السياسية التى كانت قائمة وتصفية مراكز القوى، ومناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث، وطلب إليهم مناقشة هذه الأمور بين رجال القوات المسلحة، الأمر الذى لو حدث لأدى إلى إثارة البلبلة والانقسام فى صفوف القوات المسلحة مما يؤدى إلى الزج بها فى أمور تتجافى مع رسالتها ويعد تحيزًا فى أوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة الرئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى.

٣- أمر برفع درجات استعداد فى بعض وحدات الجيش فى الفترة من ٢٦/ ٤ إلى ١٣/ ٥ تأهبًا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الآخرين، كما أمر باستمرار رفع درجة استعداد بعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية وتباحث مع قادتها فى تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة لتيسير تحريكها تنفيذًا لمخطط التآمر.

ثالثًا: أتى أفعالًا ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية إلى مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى وذلك بأن:

أ- لجأ هو والمتهمون شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فايق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين إلى العنف والتهديد بالوسائل الأخرى غير المشروعة المشار إليها فيما سلف لحمل رئيس الجمهورية عن الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونًا بأن ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسته حقه الدستورى فى إبرام المعاهدات وإعفاء الوزراء وإجراء الاستفتاء الشعبى.

ب- عمد المتهم هو والمتهمون سامى شرف ومحمد فايق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين وعبد المحسن أبو النور ومحمد لبيب شقير وضياء الدين داوود إلى تقديم استقالاتهم من مناصبهم فى وقت واحد على أثر استعمال رئيس الجمهورية حقه الدستورى فى إعفاء شعراوى جمعه من منصبه. كما اتفق والمتهمون- السالف ذكرهم- مع المتهم محمد فايق بصفته وزير الإعلام ومسؤولًا عن مرافق الإذاعة على إذاعة هذه الاستقالات قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها، وتمت إذاعتها بالفعل بعد التمهيد لذلك بتقييد البرامج المعتادة وإذاعة البرامج الوطنية والأناشيد الحماسية بدلًا منها، كل ذلك بقصد إحداث البلبلة وإثارة الفتنة بين الجماهير، والإيهام بانهيار نظام الحكم فى البلاد توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسى بتحريك الجماهير على النحو المتقدم، وخلق ذريعة له للزج بالقوات المسلحة فى الأحداث.

وأنهى المدعى العام العسكرى قراءة الادعاءات ونسب إلى الجنايات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية مادة ١٣٨ أ، وقانون الجنايات مادة ٩٦، وطالب المحكمة بتوقيع عقوبة الإعدام.

ووقف المدعى العام الاشتراكى يقرأ الخطبة الافتتاحية موجهًا كلامه للصحفيين والمصورين ونسب إلى انضمامى إلى مشروع إجرامى كفاعل أصلى، ثم قال: «وقدم وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة فى البر والبحر والجو استقالته من منصبه وهو يعلم

تمامًا أن البلاد فى زمن حرب، وأنها استقالة ضمن استقالات جماعية، وأنها سوف تذاع فى الساعة الحادية عشرة ليلًا قبل قبولها من رئيس الجمهورية. وإننى يا حضرات الضباط العظام لا أعتقد أنه إذا لم يكن هناك غير هذه الاستقالة فى هذه الظروف لكفانى ذلك لكى أسوق هذا المتهم إلى قفص الاتهام متهمًا بجريمة الخيانة العظمى»، ثم يعترف المدعى العام الاشتراكى فى خطبته الافتتاحية بعدم وجود تسجيلات تليفونية بصوتى، سوى ما جاء فى حديث مسجل بين الزميلين على صبرى وشعراوى جمعه «فوزى حيكون جاهز»، وحديث مسجل آخر بين الزميلين على صبرى وسامى شرف «فوزى حيشوف شغله»، وكلتا الجملتين تشيران إلى المعركة مع العدو الإسرائيلى بعد أن أصدر الرئيس السادات توجيهاته العسكرية إلىّ يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١، ولكن المدعى العام الاشتراكى تعمد تحويرهما فى خطابه الافتتاحى إلى اتفاق ومحاولة تدبير لمؤامرة مزعومة وأشركنى فيها كفاعل أصلى معتمدًا على ذكر اسمى فى مكالمات تليفونية محرفة. ثم انتقل إلى الجزء الخاص بالقوات المسلحة، وقال إننى حاولت تحريض قادة القوات المسلحة ودفعهم للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وذلك بأن تناولت بالنقد كل ما جاء فى خطاب الرئيس فى أول مايو ٧١. وقال إننى فى أواخر شهر إبريل أمرت الشرطة العسكرية برفع درجات السرايا الميكانيكية وبإعداد أطقم من ٨– ١٠ دوريات بقيادة ضابط، كما قال بأننى جمعت فى أوائل مايو قادة الفرق التى يمكن أن تساهم فى إحداث الانقلاب وأخذت أتودد إليهم بشدة وأكثرت من مجاملتهم فى حين أننى معروف دائمًا بغلظة الطبع وحدة السلوك.

ثم طالب المحكمة إزاء هذه الوقائع الثابتة بتوجيه تهمة الخيانة العظمى لشخصى، وختم كلامه– الذى استغرق بلغة الخطابة أكثر من ساعة– بتحية للضباط العظام حكام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة كلنا بالقوات المسلحة الباسلة لشعب مصر، وانتهى بطلب حكم الإعدام ناسيًا جناياتى إلى مواد فى القانون، كما اقترح إعلان الجمهورية الثانية ابتداء من ١٥ مايو ١٩٧١. وعندما وجهت المحكمة سؤالها التقليدى لى بصحة هذه الإدعاءات نفيتها نفيًا قاطعًا ثم تأجلت المحاكمة إلى جلسة الاثنين ١/ ١١/ ١٩٧١.

وامتلأت الصحف والمجلات بالصور الفوتوغرافية للقائد العام وراء القضبان فى المحكمة، كما كررت الإذاعة الخطبة الافتتاحية للمدعى العام الاشتراكى والتى ختمها بطلبه الإنشائى بتوجيه تهمة الخيانة العظمة والحكم بالإعدام للفريق فوزى، ثم توالت الصحف فى ذكر عناوين ضخمة ملبية أسلوب التشهير والإساءة مثل ما جاء فى أهرام يوم الثلاثاء ٢٦/ ١٠/ ١٩٧١ بالحروف الكبيرة «فوزى بحث تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة استعدادًا للمؤامرة» وهكذا.

كانت جلسات المحاكمة سرية بعد ذلك من ١/ ١١/ ١٩٧١ واستمرت أسبوعًا، علمًا بأن ماهية الادعاءات العسكرية لا تشمل أى موضوعات عن العمليات الحربية أو المعركة أو استراتيجية الدولة من وجهة النظر العسكرية أو السياسية، الأمر الذى لا يستوجب سريتها فى المحاكمة العادلة. واستدعى المدعى الاشتراكى شهود إثبات هم الزملاء سامى شرف- أحمد كامل ومن القادة اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن- اللواء أحمد زكى عبد الحميد- اللواء محمد على فهمى- اللواء نور الدين عفيفى- العميد نبيل شكرى العميد الحسينى الديب- العميد محمد صلاح الدين موسى- العميد محمد نجاتى- العقيد أحمد حلمى بدوى.

وطلبت استدعاء شهود للنفى هم الفريق أول محمد أحمد صادق- العميد أمير الناظر، ولكن لم يحضر للشهادة أى منهما الأول رفض تحاشيًا للمواجهة معى أثناء محاكمتى، والثانى استبعد بسبب نقله مديرًا لمكتب موسكو للمشتريات، كما طلبت استدعاء اللواء محمود فهمى عبد الرحمن قائد القوات البحرية واللواء جمال محفوظ مدير إدارة التوجيه المعنوى. وعلمت من شهود الإثبات أن القادة والضباط وهم يدلون بشهاداتهم فى المحكمة أنه جرى تحقيق تحت التهديد والقسر بإلحاقهم فى الاتهام معى أو بالنقل خارج القوات المسلحة لجميع الشهود، كما لاحظت الدموع تسقط من أعين بعض هؤلاء الشهود حسرة على الوضع الماثل أمامهم لوجودى داخل قفص الاتهام بالمحكمة، ولم يجرؤ أحد منهم بنطق كلمة منهم عند الإشارة إلىّ فى كلامهم، بل إن الجميع- بدون استثناء- ذكروا كلمات السيد الوزير أو الوزير السابق على عكس ما كان يصدر من ألفاظ من المدعى العام الاشتراكى، كما لاحظت أن أحد القادة كان يرتدى الملابس المدنية دليلًا على نقله إلى وظيفة مدنية.

وبعد أن أدلى زملائى الوزراء بشهاداتهم - وكانت بالنفى مع الإشادة بمواقفى ومكانتى توجهت المحكمة بسؤال تعجب إلى المدعى العام الاشتراكى «وأنت جايب الشهود دول ليه». أما شهود الإثبات من القادة والضباط فسوف أذكر إجاباتهم فى التحقيق أو خلال المحاكمة بالنص وأترك للقارئ الحكم على مواقفهم فى قضيتى. أما شهود النفى فإن عدم حضور الفريق أول صادق والعميد أمين الناظر وخلو صفحة الإدعاء من موضوعات عمليات عسكرية استبعد مناقشة موضوع معركة تحرير الأرض مع الرئيس السادات وهو الموضوع الرئيسى الذى تسبب فى استقالتى رغبة منى فى عدم تحمل مسؤولية تأخير المعركة عن وقتها المناسب. وكان هذا التخلف عن الشهادة متعمدًا ومتسقًا مع نتائج التحقيق الذى أجير معى، إذ بالرغم من أننى ذكرت أحداث هذا الموضوع بالتفصيل فإن المحقق وكذا الادعاء قد استبعدا نهائيًا موضوع الخلاف فى الرأى بينى وبين الرئيس السادات فى ضرورة القيام بالمعركة فى التاريخ الذى حدده الرئيس بنفسه.

ولو أن موضوع معركة تحرير الأرض قد أخذ مجاله فى المناقشة خلال جلسات المحاكمة لحدثت مواقف محرجة للرئيس السادات الذى انكشفت نواياه ورغبته فى عدم القيام بالمعركة قبل القضاء على المؤسسات السياسية المعارضة أولًا. وكان الفريق أول صادق يعلم بقرار المعركة الذى بقى سرًا بين الرئيس السادات، ووزير الحربية، ورئيس الأركان، وثلاثة وزراء من زملائى، والعميد أمين الناظر كاتب الوثيقة فقط. ولو أن هذا الأمر قد تكشف خلال محاكمتى لما تمكن الرئيس السادات من تكرار الكلمات الزائفة بعد الحكم على «المعركة حياتنا وآمالنا وشرفنا وكرامتنا».

ولو حدث هذا أيضًا لسقط مفهوم الجمل التى استغلها المدعى العام الاشتراكى فى الأشرطة المسجلة عن ذكر اسمى «فوزى حيكون جاهز»، «فوزى حيشوف شغله» وكلها عائدة على المعركة التى كانت وشيكة، وليست استعدادًا لمؤامرة ضد الرئيس السادات.

ومن الطريف أنه خلال محاكمتى - عندما أذاع المدعى الاشتراكى بالاتفاق مع المحكمة مقدمة جلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنعقد يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ وقد قدمت فيها

لأعضاء المجلس وعددهم ثمانية عشر قائدًا الملحق العسكرى لاتفاقية اتحاد الدول الثلاث وقارنته لأغراض التوضيح بالاتفاقية الثنائية بين مصر وسوريا من أجل المعركة والتى تم عقدها فى أغسطس ١٩٦٩»، وتوقف المدعى الاشتراكى عن إذاعة باقى أحداث هذه الجلسة وعندما اعترضت على ذلك مطالبًا المحكمة باستبدال إذاعة أحداث الجلسة وهى مسجلة - رد الأعضاء الثلاثة للمحكمة فى وقت واحد وهم مذعورون وقالوا «المصلحة من تكمل إذاعة أحداث الجلسة»، فقلت لهم «المصلحة القضية التى تنظرون فيها»، فرد الثلاثة مرة أخرى «ليس هناك مصلحة للقضية»، ورفضوا. وكان الشريط المسجل لجلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الجانب العسكرى لاتفاقية الاتحاد - الذى انتهى بأخذ أصوات الأعضاء فكان سبعة عشر غير موافقين وعضو واحد فقط هو اللواء سعد الدين الشاذلى موافقًا - يتضمن صوت رئيس المحكمة اللواء عبد القادر حسن بين السبعة عشر صوتًا غير الموافقين، ويشهد الشريط بأنه لا يوجد رأى مسجل فى التصويت لرئيس المجلس بالنيابة الفريق محمد أحمد صادق وقد تسلم رئاسة جلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد إلقاء مقدمتى للأعضاء عن الموضوع، وخروجى من المجلس لأمر هام. فما هو الموقف لو استكمل إذاعة الشريط بما تقتضيه أمانة المحاكمة، وسمع صوت رئيس المحكمة وهو يقول رأيه فى الاتفاقية أنه غير موافق؟ وسارع بطلبه شاهد نفى لصالحى وأوضحت أن رئيس المحكمة - بمنطق المدعى العام الاشتراكى - خرج عن طاعة رئيس الجمهورية الذى وقع الاتفاقية يوم ١٧/ ٤/ ١٩٧١. وتساءلت لماذا لا يكون رئيس المحكمة بشخصه أيضًا يعمل ويناهض رئيس الجمهورية؟! كذا الحال بالنسبة إلى سبعة عشر عضوًا قياديًا فى قمة القوات المسلحة.

الحكم:

فى يوم الخميس ٩ ديسمبر ١٩٧١ حكمت المحكمة حضوريًا بمعاقبة المتهم الفريق أول المتقاعد محمد فوزى بالأشغال الشاقة المؤبدة، وذلك نظير التهم المنسوبة إليه.

وقد ثبت للمحكمة توافر أركان جريمتى العصيان والترويج للعصيان فى حق المتهم -

الفريق أول متقاعد محمد فوزي أمين فوزي- من وقائع جمعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ وتحريضه أعضاء المجلس لإبداء آراء معارضة لاتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية التي وقعها الرئيس في بني غازي يوم ١٧/ ٤/ ١٩٧١.

كما ثبتت أركان الجريمة في اجتماع يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١ لقادة المنطقة المركزية، والمحكمة حرصًا منها على بحث كافة جوانب القضية عرضت على السيد رئيس الجمهورية وجهة نظرها وأسباب تخفيف الحكم عند التصديق عليه، فاستجاب رئيس الجمهورية وقد تملكه الأسى لتردي المحكوم عليه في هاوية التآمر، وأحس سيادته بالأسى لانزلاق المحكوم عليه مع بقية المتآمرين وقد فتح قلبه الرحيم واضعًا في اعتباره ما بذله المحكوم عليه من مجهود سابق بعد نكسة ١٩٦٧ وما ساهم به مع غيره في إعادة بناء القوات المسلحة.

وصدق رئيس الجمهورية على حكم المحكمة بعد تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقًا للمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية.

وكان تقدير الرئيس السادات وتوجيهاته للمدعي العام الاشتراكي ومحكمة الدائرة الثانية بالحكم عليَّ بالإعدام، ولكن المحكمة أخطرت الرئيس بأن الادعاء الذي ثبت عليَّ عقوبته الأشغال الشاقة وليس الإعدام، وعليه أخرجت المحكمة هذا الحكم بالشكل السابق كي يكتسب الرئيس السادات شعبية وينال عطف القوات المسلحة التي ظلت ردود فعلها قائمة ضد إجراءات القبض عليَّ والحبس ثم المحاكمة والسجن.

نطقت المحكمة بهذا الحكم بعد انتهاء محكمة الدائرة الأولى من إعلان أحكامها على تسعين قياديًا من المحكوم عليهم في مبنى الحكومة المركزية، ورفعت آخر جلساتها، وغادر المحكوم عليهم إلى السجن الحربي تمهيدًا لترحيلهم إلى سجن طره.

وبعد النطق بالحكم حضر ضابطان من المخابرات الحربية، وتوجهنا إلى تخشيبة مستشفى الحلمية العسكري لبدء مدة العقوبة، حيث أمضيت فيها ٢٢٦ يومًا انتقلت بعدها يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٧٢ إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي بناء على توصية طبية من الفريق طبيب رفاعي محمد كامل مدير الخدمات الطبية في ذلك الوقت.

وفى جناح مغلق مخصص للمسجونين فى مستشفى المعادى العسكرى وجدت الزملاء عباس رضوان، وأحمد كامل، والفريق أول محمد صدقى محمود، وجيه أباظة. وانضم إلينا بعد إقالة الفريق أول صادق من منصبه العميد أحمد عبد الوهاب رئيس أركان الفرقة الميكانيكية ٢٣ وهو فى حالة مرضية سيئة بعد الحكم عليه عسكريًا وزملاء آخرين على جناية قلب نظام الحكم بالقوة فى شهر أكتوبر ١٩٧٢.

الأسباب الواردة فى الحكم والرد عليها:

إن الإيمان بالله والحق طاقة يأخذ منها المؤمن ما يشاء لمن يشاء. ومحكمة الثورة الدائرة الثانية أخذتنى على أسباب لا توصل إلى الإدانة التى ارتأتها، بل تتهاتر من الأدلة التى استشفتها من أقوال الشهود ومن التحقيقات التى تمت لضرورة محاكمتى لا عن جناية ارتكبتها، ولكن تسديدًا لقضية كنت أمثل فيها القوة المسلحة بحكم وظيفتى كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة. ولو تقاعست السلطة عن محاكمتى إيانًا بالحق لانهارت القضية التى مثَّل أمامها تسعون قياديًا كانوا يتحملون مسؤولية إدارة الحكم فى ذلك الوقت، بالإضافة إلى ما يضير هيبة السلطة بعد أن صعدت - دعائيًا ونفسيًا - أحداث ما تم يوم ١٣ مايو ١٩٧١ للشعب. وحتى العبارات التى خطتها محكمة الدائرة الثانية كانت رضاء «لا قضاء» وتأويلًا لا تعليلًا آخذة بالمظهر متعدة عن الجوهر والحق.

وكانت الأسباب الواردة فى الحكم هى:

١ - أن المتهم انضم عقب وفاة المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر إلى كل من عبد الرؤوف سامى شرف وشعراوى جمعة فى تكتل منحرف يقع على قمة مركز من مراكز القوى ويعمل فى مواجهة رئيس الجمهورية.

وكان رد الدفاع:

١٠ - من الحقائق الثابتة أنى جمعت قادة القوات المسلحة عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وأعلنت فى حديث مسجل (بأنه لا عودة إلى الوراء ولا رئيس إلا أنور السادات)، وهذا التسجيل محفوظ بالوزارة ولم يكن اجتماعى بالسيد سامى شرف والسيد شعراوى

جمعة إلا نتيجة توجيه الرئيس باستمرارنا معًا في لجنة العمل كما كان يحدث في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر.

٢- بتاريخ ١٧ إبريل ١٩٧١ وقع السيد الرئيس في مدينة بنغازي اتفاقية للاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا، ولكن هذه الخطوة لم ترق في عين المتهم وعصبته المنحرفة، فعقد العزم على مناهضتها وفي يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة اتفاقية الاتحاد وأبان عن معارضته للاتفاق بصورة واضحة، ثم أجرى مقارنة بين الاتفاق المطروح واتفاقية ثنائية للدفاع المشترك سبق إبرامها بين مصر وسوريا هادفًا من ذلك إلى الإيحاء بأن الاتفاق المطروح لا يحقق فائدة على الصعيد العسكري.

«من الثابت في محاضر الجلسات أنه لم يصدر مني رأي في جلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعارض اتفاقية الاتحاد في جانبها السياسي كاتفاقية سياسية، وكل ما جرى مقارنة بين النواحي العسكرية في الاثنين، وهذا واجب قادة القوات المسلحة، وفيما يلي الشهادات التي أدلى بها أعضاء المجلس أمام المحكمة»:

اللواء محمود عبد الرحمن فهمي (جلسة ٧/ ١١/ ١٩٧١):

س: هل اشتمل حديث فوزي لكم في الجلسة على أي تحريض لمناهضة عقد الاتفاقية؟

ج: أولًا يعني لازم أقول إن كل من اللي قاعدين عبارة عن قادة كبار مش منتظرين تحريض أو حد يحرضهم، والانطباع العام يتطلب رأيي في تأثير الاتحاد على الناحية العسكرية.

اللواء محمد علي فهمي (جلسة ٣/ ١١/ ١٩٧١):

س: هل أبدى رأيا صريحًا قاطعًا يعارض الاتفاقية من الناحية السياسية؟

ج: لم يحدث.

اللواء محرز مصطفى (جلسة ٣/ ١١/ ١٩٧١):

س: هل أبدى الوزير السابق رأيا في موضوع الاتفاقية؟

ج: لم يدل برأي معين.

اللواء أحمد زكي (جلسة ٦/ ١١/ ١٩٧١):

س: هل عارض الاتفاقية علانية في الجلسة؟

ج: كان إحساسه مش موافق، لأ مفيش نص يعارض.

تأييد الاتفاقية:

«أعلنت في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف يوم ٧ مايو ١٩٧١ - بحضور شيخ الأزهر وفي حديث مسجل نشر في مجلة القوات المسلحة - تقديري للاتفاقية وأنها تعطينا قوة ولو استكملت المحكمة إذاعة شريط جلسة المجلس الأعلى بالكامل لثبت أن سبعة عشر قائدًا غير موافقين على اللحق العسكري للاتفاقية من جملة الأعضاء الحاضرين وعددهم ثمانية عشر عضوًا، وأنني لم أشترك في التصويت الذي تم في نهاية الجلسة، وكان رئيس المحكمة ضمن الرافضين».

٣- لجأ يوم ٢٤/ ٤ إلى إصدار أوامر للشرطة العسكرية برفع درجة استعداد السرايا الميكانيكية وتشكيل عشر دوريات بقيادة ضابط، وكان مقصده من ذلك حماية جماعته المنحرفة من مساءلة الرئيس لهم.

الرد:

«نعم هذا حدث بأوامر مني وهو واجب روتيني يحدث منذ قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في القوات المسلحة دائمًا تطبيقًا لموضوعات أمنية، وليس لغرض آخر. وليس هناك دليل في هذا العمل يبين تصورًا آخر».

٤- أسرعوا إلى مكتب سامي شرف في قصر القبة تحت ستار لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع، وتحدث شعراوي جمعة مع علي صبري تليفونيًا في حضور المتهم وسأله على صبري عن فوزي فأجاب بأنه (قرفان).

الـــرد:

نعم حدث ذلك وما هو الضرر الذي يعود على المحكمة أو على الدولة إذا كنت (قرفان أو مبسوط).

٥- وقد أسفر الاجتماع عن تأكيد وتوثيق الاتفاق بين المتهم وكل من شعراوى وسامى على الإطاحة برئيس الجمهورية عن طريق انقلاب عسكرى يسانده العمل السياسى وتشكيل مجلس للرئاسة يرأسه المتهم محمد فوزى.

السـرد:

لا يعنينى هذا الموضوع فى شيء، إذ إننى لم أشترك فيه أو أسمع عنه.

سامى شرف (ص ١٢٠ من التحقيق):

س: ألم تذكر لأحد شيئًا مما ذكره شعراوى جمعة بشأن تغيير النظام وتشكيل مجلس رئاسته؟

ج: لا إطلاقا ولا يعرف هذا الحديث غيرى أنا وشعراوى وجمعة وأحمد كامل.

٦- فى اليوم التالى (٣ مايو ١٩٧١) استدعى المتهم قادة التشكيلات فى المنطقة العسكرية المركزية ومعهم قائدها اللواء أحمد عبد السلام توفيق واجتمع بهم ساعة ونصفًا، ثم استدرجهم لمناقشة طويلة حول ما جاء فى خطاب الرئيس فى عيد العمال، وأبدى فيه أنه يعارض وضع دستور دائم للبلاد وتحقيق مبدأ سيادة القانون بدعوى أن ذلك يتعارض مع الإعداد للمعركة، كما طرح سؤالًا عن مصير المؤسسات السياسية، فقال أحد القادة الحاضرين أنه يرى حل الاتحاد الاشتراكى فى حالة ثبوت انحرافه فثار عليه المتهم ثورة شديدة وقال إنه لا يسمح بهذا الكلام.

السـرد من أقوال شهود الإثبات:

عميد محمد نجاتى: (جلسة ٣/ ٥/ ١٩٧١):

س: (من المدعى الاشتراكى): هل تضمن توجيه الوزير السابق طعنًا فى سياسة رئيس الجمهورية؟

ج: لم يصدر منه شيء يفهم منه ذلك.

العقيد أحمد حلمى بدوى:

س: هل أوضح (الوزير السابق) المقصود بالفرد الذى يجب أن يزول؟

ج: لا ولكننا كنا نتكلم عن عل صبرى.

س: قرر العميد صلاح موسى أن المقصود بالفرد الذى يجب أن يزول فى سبيل الجماعة هو رئيس الجمهورية.

ج: هذا استنتاج من الشاهد لم يكن مفهومًا فى ذلك الوقت وأن هذا الشاهد استجاب لما أملى عليه فى التحقيق، ومن الطبيعى أن الحديث يفهم مقصوده وقت طرحه لا فى وقت يتخيره الآخرون، أما ما تقوله المحكمة سندًا لإدانتى عن حرصى على بقاء المؤسسات الدستورية وعدم حل الاتحاد الاشتراكى فلأن المؤسسات الدستورية هى السبيل إلى الديموقراطية وسيادة القانون ومن السهل تغيير الفرد غير الصالح للانتماء إلى هذه المؤسسات لا إلغاء هذه المؤسسات بسبب عدم صلاحية أفراد، وهذا يؤكد المقصود بأن الفرد يزول فى سبيل الجماعة.

٧- فى نهاية المقابلة تساءل عن موقف درجات الاستعداد ودار البحث حول تحميل الذخائر الثقيلة فى الدبابات، فألح القادة فى خفض درجة الاستعداد لأنها كانت الحالة الزائدة وكانت مقررة من مدة طويلة ومن شأن استمرارها تعطيل التدريب، ولكن المتهم رفض التخفيض بل كان محبذًا رفع درجة الاستعداد لأكثر من الدرجة الزائدة، وهكذا كانت مقابلة المتهم لقائد المنطقة المركزية وقادة تشكيلات هذه المنطقة يوم ٥/٣ خطوة إيجابية خطرة فى سبيل تنفيذ الاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم. وأطلع القادة على خلافه مع السيد الرئيس وعمل على استقطاب القادة إلى صفه وقد استشعر المجتمعون خطورة هذا الحديث.

ونفى جميع شهود الإثبات رفع درجات الاستعداد كما جاء فى أقوالهم.

أقوال اللواء محرز مصطفى (فى جلسة ٢/ ١١/ ١٩٧١):

«قرر أن حالة الاستعدادات استمرت فترة طويلة فى الحالة القصوى، ثم خفضها السيد الوزير السابق إلى الحالة الثانية، ثم أعيدت إلى الحالة العادية يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١، ويوم ١٣ قال خلوا بالكم من الجبهة الداخلية عاوزينها صامدة علشان المعركة».

أقوال اللواء سعد مأمون في جلسة ٦/ ١١/ ١٩٧١:

«قرر أن حالة الاستعداد كانت مرفوعة من مدة طويلة من مارس ونزلت إلى الثانية يوم ٣/٧، وخفضت في ٥/١٠ ورفعت مذكرة بهذا المعنى للسيد الوزير السابق ووافق عليها وصدرتها يوم ٥/١٣ صباحًا (يوم الاستقالة). ومن أقوال الشاهدين يتبين أنى لم أجمد رفع درجة الاستعداد بل أنا الذى أمرت بتخفيضها قبل أحداث ٥/١٣. ولو كان فى ذهنى أى نية للتآمر لما خفضت درجة الاستعداد، ولما أوصيت القادة الذين اجتمعت بهم بعد ظهر يوم ٥/١٣ بالحرص على الجبهة الداخلية. ومعنى ذلك أنى لم أقبل أو أسمح بأى انشقاق فى هذه الجبهة وذلك لصالح المعركة التى كانت متوقعة، كما أننى غير مستعد لاستخدام القوات المسلحة ضد السلطة الشرعية والتى أيدت قيامها واستمرارها ودعمها منذ البداية.

لواء سعد مأمون:

س: من المحكمة- هل تعتقد أن الوزير السابق كان يعمل ضد رئيس الجمهورية؟

ج: أقدر أقول وضميرى مرتاح «أيوه» أعتقد أن الوزير السابق كان يعمل ضد رئيس الجمهورية.

لواء عبد المنعم واصل:

س: من المحكمة- ما أقوالك عن صحة الادعاء المقام على المتهم.

ج: أنا لا أتذكر شيئًا وإننا كنا منتظرين أمر الهجوم على العدو فى أى وقت من الوزير السابق.

ونفى جميع شهود الإثبات تحميل الذخيرة الثقيلة فى الدبابات أيضًا.

أقوال اللواء سعد مأمون (فى جلسة ٦/ ١١/ ١٩٧١):

قرر: كان فيه أمر من الوزير السابق بأن الدبابات فى المنطقة المركزية التى فى الاحتياطى متكونش محملة بالذخائر.

فإذا كانت شهادة المسؤولين بأنى الذى أمرت بتخفيض درجة الاستعداد وبعدم تحميل الذخيرة فى الدبابات فمن أين استقت المحكمة معلوماتها بأنى حبذت رفع درجة الاستعداد وتحميل الذخيرة وإذا كان كل ذلك تم قبل يوم ٧١/٥/١٣ فمن أين تبرز نية التآمر على

قلب نظام الحكم؟

كما نفى جميع شهود الإثبات أنه كانت هناك شبهة في الاستعداد لتحريك قوات لتحقيق النيابة (ص ٦).

س: إلى اللواء أحمد عبد السلام توفيق (قائد المنطقة المركزية):

ألم يحاول الفريق أول متقاعد محمد فوزي إصدار تعليمات إليك بخصوص تحريك قوات من القوات الموجودة في العاصمة؟

ج: إطلاقًا.

٨- في اليوم التالي (٤/ ٥/ ١٩٧١) توجه اللواء أحمد عبد السلام توفيق لمقابلة الفريق أول محمد صادق وأبلغه بما دار في الاجتماع.

«ولم يستشعر الفريق أول محمد صادق فيما نقله إليه اللواء أحمد عبد السلام توفيق أي خروج عن طاعة الرئيس عقب اجتماع يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١ وإلا لقام بما يفرضه عليه واجبه في حينه بدلًا من الانتظار حتى تقديم استقالتي والعمل على نقل صورة غير أمينة لما تم يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١».

٩- وقدم استقالته تضامنًا مع شعراوي وسامي وفائق متفقًا معهم على إذاعتها قبل موافقة القائد الأعلى خلافًا لما يقضي به القانون العسكري الذي يفرض أن الضابط لا يغادر عمله وموقعه إلا بعد أن يقبل القائد الأعلى استقالته.

الرد:

«أقوال السيد محمد فائق في المحكمة (محضر جلسة ص ١٤) الدائرة الأولى: «لم يطلب مني سعد زايد ولا أي واحد طلب مني أن أذيع هذا في الإذاعة، وأنا قررت في التحقيق ولا زلت أقرر أنني المسؤول الوحيد عن الإذاعة». فأين الاتفاق الذي تقول به المحكمة ومع من اتفقت على إذاعة الاستقالة إذا كان من أذاعها يقرر في جميع المراحل أنه لم يأخذ رأي واحد في إذاعتها، وقد ثبت أني سلمت استقالتي إلى السيد/ أشرف مروان لعرضها على السيد الرئيس ولم أسلمها إلى أي شخص آخر».

١٠ - المحكمة ترى أنه كان يجب أن أبقى فى محل لحين قبول استقالتى:

السـرد:

«أين هو المحل الذى كان يجب على أن أبقى فيه وقد حددت إقامتى فى الساعة الثالثة من صباح يوم ١٤ (فى منزلى)، ثم اعتقلت فى اليوم التالى. وهل كانت المحكمة تحبذ أن أتوجه فى صباح اليوم التالى لاستقالتى إلى مكتبى فى القيادة العامة رغم استقالتى؟ وبماذا كان يفسر هذا العمل؟ ألا يمكن أن يقال أنى كنت أستعد لعمل مخالف للقانون، أى أنى فى الحالتين لا أسلم من المحاسبة»، من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

١١ - وحيث إنه قد اتضح للمحكمة من شهادة قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة تشكيلات هذه المنطقة أن المتهم كان يرمى إلى إطلاعهم على خلافه مع السيد الرئيس وعدم التزامه طاعته والولاء لسيادته، وأراد أن يستقطبهم إلى جانبه فى وجه العصيان وأن يحضر نفوسهم لعمل انقلابى ضد رئيس الجمهورية.

عقيد أحمد حلمى بدوى: (فى جلسة المحكمة):

السـرد:

س: من الادعاء: عندما تكلم المتهم عن خطاب رئيس الجمهورية، هل كان مؤيدًا أو معارضًا؟

ج: «مش عارف أنا لو أوضحت فى كلامى وأنا عاوز أقول لسيادتك حاجة السيد الوزير لم يعط رأى محدد قاطع فى أى عملية».

اللواء أحمد عبد السلام توفيق (فى التحقيق):

س: هل قام الوزير السابق المتهم محمد فوزى بتوجيه بعض مطاعن لخطاب السيد الرئيس فى عيد العمال؟

ج: هو زى ما قلت كان التوجيه الأساسى له فى دولة الاتحاد.

س: هل هذا المفهوم أنه يحرضكم على مجابهة السيد رئيس الجمهورية؟

ج: فى تقديرى أنا الموضوع فى ظاهره أنه يناقش الموقف إنما المناقشة لم تأخذ الاتجاه الصحيح.

فإذا كنت لم أعط رأيًا معينًا فكيف استشفت المحكمة معارضتي لسياسة السيد الرئيس في اتفاقية الاتحاد، وإذا كان الأمر كذلك فبم تفسر المحكمة حديثي المنشور في مجلة القوات المسلحة والذي نشر بعد الاحتفال بالمولد النبوي الشريف يوم ٧ مايو وعرض على المحكمة؟ ونصه كالآتي:

«إن إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو قوة لنا جميعًا فهذا الاتحاد في شكله ومضمونه واتجاهاته يدعم قوتنا العسكرية والسياسية والثقافية وعندما توضع الصيغة النهائية لتفصيلاته فإن دوره الإيجابي الفعال في تلك المجالات سيظهر بارزًا إلى حيز الوجود وتنعكس آثاره على الدول الأعضاء في هذا الاتحاد، وهذا الاتحاد هو نواة للوحدة العربية الشاملة التي يأمل كل عربي تقدمي ثائر في تحقيقها».

وبعد المحاكمة التي استغرقت أسبوعًا، اتضح لي أنها محاكمة غير موضوعية من ناحية المنطق والحق والقرائن والأدلة التي جاءت في أقوال الشهود في نفس الوقت أيقنت أن محاكمتي عسكريًّا والحكم الذي يليها تعتبر ضرورة قضائية تحتم على السلطة القائمة إتمامها بالشكل السري لتكون غطاء قانونيًّا يجعل من محاكمة زملائي السجين والحكم عليهم أمرًا مقبولًا لدى المثقفين من الشعب باعتباري أمثل القوة كقائد عام للقوات المسلحة، ومن هذا المنطلق يصبح مالك القوة قد حوكم وأدين وبذا يكون الادعاء لقلب نظام الحكم بالقوة القائم على الآخرين سليمًا. وكان هذا المنطق قد كشفه عضو بارز من الدفاع عن الزملاء أمام الدائرة الأولى وهذا المنطق أيضًا يبرر تأخير تقديم الإدعاءات العسكرية ضدي حتى توقيت انتهاء جلسات محكمة الشعب بالدائرة الأولى. ولم يكن أسف الرئيس السادات وحزنه على استقالتي في خطابه يوم الجمعة ١٤ مايو قولًا من فراغ، كما أن المدعي العام نفسه كان يأمل في إظهار حقائق تجرمني خلال محاكمة الدائرة الأولى مسبقًا، وقد ظهر هذا في بيانه الأول للشعب يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٧١.

هذا وقد سجلت محاكمتي عسكريًّا بالصوت والصورة (فيديو) بناء على تعليمات شخصية من الرئيس السادات الذي كان يطلع عليها أولًا بأول.

وعندما اختلف أعضاء المحكمة على بعض النقاط عند تحرير أسباب الحكم رجعوا إلى هذه التسجيلات (الفيديو) للتأكد من النصوص.

وبعد انتهاء المحاكمة حررت خطابًا إلى الرئيس السادات أبين فيه النقاط الهامة التي تكشف لي من خلال المحاكمة، ولكن المحكمة اتخذت الخطاب مجالًا للإساءة والتشهير واعتبرته رسالة استعطاف واستجداء واسترحام للرئيس قبل صدور الحكم. وكان نص الخطاب كالآتي:

السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية:

تحية واحترامًا - أرجو أن أعرض عليكم بمناسبة انتهاء محاكمتي الحقائق التالية:

أولًا: لو كنت متآمرًا البقيت في منصبي لتنفيذ مخطط التآمر المزعوم بالنسبة لي.

ثانيًا: لو كنت متآمرًا لكانت مناسبة تنفيذ مخطط التآمر المزعوم قد استتابت لكم يوم رافقتكم في زيارتكم لقوات الجبهة في بلبيس طول يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧١.

ثالثًا: لو كنت متآمرًا لكانت قد بدت مني تصرفات توحي بشبهات قبل يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١ أو بعده كتحريك قوات أو خلافه، وقد أكد قائد المنطقة العسكرية المركزية في التحقيقات أنني لم أصدر أي أمر يتعلق بتحريك قوات تستهدف عملًا غير مشروع.

رابعًا: كانت عودتي إلى مكتبي بعد تقديم استقالتي لتسليم الوثائق والمستندات إلى العميد أمير الناظر سكرتير عام الوزارة، ولم أتصل بأي قائد وعدت إلى منزلي ومعي حاجياتي الخصوصية.

خامسًا: كان خطابي في الاحتفال بالمولد النبوي الكريم يوم ٧ مايو ١٩٧١ تمجيدًا لاتفاقية الاتحاد وأهميتها في تدعيم قواتنا العسكرية والسياسية وقد نشر في مجلة القوات المسلحة، بما ينفي أية شبهات حاول الإدعاء إبرازها في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ بأني أحرض على معارضتها. وقد تبين من شهادة الشهود في المحكمة أنه لم يصدر مني أي قول أو رأي فيها، وكانت مناقشة القادة للاتفاقية تستهدف إبراز ما تعطيه الاتفاقية لصالح المعركة (شهادة اللواء محمود عبد الرحمن فهمي).

سادسًا: تبين للمحكمة أن ما زعمه الادعاء من أنى رفعت درجة استعداد بعض وحدات المنطقة المركزية من يوم ٢٦/ ٤ إلى ١٣/ ٥/ ١٩٧١ استعدادًا لتحريك قوات لحماية السيد رئيس الجمهورية غير صحيح لأن درجة الاستعداد كانت قد رفعت قبل ذلك بشهرين لظروف عسكرية التى مقتضاها بعد مقابلتى لسيادتكم فى منزل الجيزة يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١، وأعيدت إلى الحالة العادية اعتبارًا من يوم ١٠/ ٥/ ١٩٧١ (شهادة لواء سعد مأمون رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة) وصدر هذا الإجراء يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١.

سابعًا: لم يقرر أى شاهد من شهود الإثبات صحة الادعاءات العسكرية الواردة فى صحيفة الدعوة.

ثامنًا: كان تفكيرى فى الاستقالة بسبب شعورى بحرج موقفى الناتج عن مقابلة يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ ورفضكم معركة تحرير الأرض فى توقيتها الذى تحدد بمعرفتكم شخصيًّا وعدم إمكانى مواجهة القادة بقرار جديد يحطم آمالهم، وكنت قد حاولت عرض الأمر عليكم صباح يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١، وكان ذلك سابقًا لقرار الوزراء الآخرين بالاستقالة.

تاسعًا: لم أطلب أو أتفق مع السيد/ محمد فائق على إعلان استقالتى. ولا شأن لى ولا سلطان على المنظمات السياسية حتى يمكن أن يقال إنى أسعى إلى تحريك جماهير أو إثارة فتن أو إحداث انهيار دستورى كما يزعم الادعاء.

عاشرًا: تبين فى التحقيق أن ما دار فى اجتماع التنظيم الطليعى بعد ظهر يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧١ والخاص بتحريك جماهير أو خلافه كان بعيدًا عن عملى لأنى طوال هذا اليوم كنت برفقتكم فى زيارة بلبيس وقد فوجئت بزيارة السيد/ شعراوى جمعة بعد ظهر يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١ فى مكتبى يوم علمه باحتمال إقالته.

للحق والتاريخ كانت الصورة التى عرضت عليكم بشأنى غير صادقة، وكنت أتمنى أن أستطيع عرضها عليكم شخصيًّا، ولو اتسع وقتكم للاطلاع على مذكرة الدفاع التى قدمت للمحكمة فستتضح لكم الحقيقة بكاملها.

تحريرًا فى ١٥/ ١١/ ١٩٧١ — محمد فوزى

وهناك حقائق أخرى عن الادعاءات التى وجهت إلىّ من الناحية الموضوعية يمكن اختصارها فى التالى:

١ - أن جميع الادعاءات جاءت ترجمة عن اجتماعات عسكرية كانت من صلب أعمال واختصاصى كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة. وحاول المدعى العسكرى أن يتخذ منها نية العمل ضد رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أن كل هذه الاجتماعات كانت علنية وتضم عددًا كبيرًا من القادة والضباط وليس لها مجال للسرية، فمثلًا:

أ- كان اجتماعى مع زملائى شعراوى جمعة وسامى شرف وآخرين من الوزراء ضمن واجبات لجنة العمل التى كانت مقررة ومطبقة قبل رحيل الرئيس عبد الناصر. واستمر قبولها من ناحية الشكل والموضوعية والأسماء بمعرفة الرئيس السادات، وبموافقته على استمرارها حتى آخر يوم فى عملية.

ب- اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ فى مقره فى صالة اجتماعات القائد الأعلى للقوات المسلحة فى القيادة العامة بمدينة نصر، والمجلس يضم ثمانية عشر قائدًا عن قادة القوات المسلحة، وصادر بالمجلس قانون ولائحة تنظيمية تحدد أعضاءه وأسلوب عمله وطريقة اجتماعاته الدورية كل شهر، وللمجلس مقرر لتسجيل إجراءاته، وهى علنية بعد التصديق عليها منى. وجرت العادة على تسجيل جلسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة كى تسهل على مقررها تفريغ محتوياتها بالضبط فى سجل المجلس الذى يحفظ فى سكرتارية وزارة الحربية للاطلاع والعرض على من يهمه الأمر بعد ذلك. وكنت قد ترأست هذا الاجتماع كعادتى وقدمت موضوع الجلسة وكان «النظر والمناقشة فى الملحق العسكرى المرفق باتفاقية اتحاد الجمهوريات الثلاث» لما له من تأثير مباشر استراتيجى على القوات المسلحة المصرية. وبعد أن قدمت الموضوع ومقارنة ما سبق من اتفاقيات عسكرية أخرى- وبالتحديد اتفاقية القيادة الثنائية بين مصر وسوريا من أجل المعركة والتى وقعت فى أغسطس ١٩٦٩- تركت رئاستى والجلسة إلى الفريق محمد أحمد صادق رئيس الأركان، وانصرفت لأعمال هامة أخرى. وفى اليوم التالى أبلغت الرئيس برأى المجلس بالنسبة

للملحق العسكرى الوارد مع الاتفاقية، وأخطرنى باهتمامه الزائد بنص الاتفاقية وليس بملحقها العسكرى، إذ إنه من السهل تعديله مستقبلاً.

استكمل الفريق صادق إجراءات مناقشة الموضوع، وأخذ رأى الحاضرين فكان سبعة عشر قائدًا غير موافقين ووافق قائد واحد فقط كان أحدث الحاضرين وهو اللواء سعد الدين الشاذلى. ولم يسجل الفريق صادق رأيه فى هذه الجلسة.

وفى مساء نفس اليوم اطلعت على تسجيل الجلسة، وعلمت برأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأخطرت القائد الأعلى للقوات المسلحة فى اليوم التالى.

إذن فإن الموضوع لم يكن سريًا وهو من اختصاص المجلس الذى كان يجتمع شهريًا وصحيح أننى لم أسجل رأيى مع الأعضاء لعدم حضورى فى مرحلة التصويت، ولكننى أعلنت رأيى ورأى القوات المسلحة كلها بالإيجاب استراتيجيًا فى احتفال مولد النبى جهارًا، وقلت إن الاتحاد قوة وهو نفع للقوات المسلحة التى تتخذ ليبيا عمقًا استراتيجيًا للمواجهة، كما أن سوريا هى الشريك فى المعركة منذ عام ١٩٦٩ وصاحبة الفضل فى لقاء ودعم الجبهة الشرقية وهو وضع استراتيجى هام لصالح الجبهة المصرية. ولم أذكر معارضة المجلس الأعلى لقوات المسلحة للنقاط الفنية والعسكرية الواردة فى الملحق العسكرى للاتفاقية.

وإذا اطلع أى مواطن على سجل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لوجد كيف يسجل كل قائد رأيه بحرية مطلقة، وأن شخصية كل قائد من الحاضرين تصلح لأن تكون قدوة حسنة فى فن القيادة والفكر والإدارة أيضًا. ويصلح هذا السجل ليكون مدرسة فكرية وتطبيقية فى حد ذاته.

وعلى ذلك كان هدف المحكمة والمدعى والفريق صادق البحث عن أى شيء يحسون أو يشعرون أو يقدرون أنه يصلح لإقامة دعوى العصيان، أو مناهضة قرار رئيس الجمهورية، أو حتى التلويح به. وبالتهم استجابوا إلى طلبى فى المحاكمة وأذاعوا شريط تسجيل جلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ كاملًا.

ج- استعداد دوريات الشرطة العسكرية واجتماع قادة المنطقة المركزية يوم

٣/ ٥/ ١٩٧١، وهما الادعاءان ٢ و ٣ من (أولًا) كونا معًا من وجهة نظر المحكمة توجيه تهمة التلويح بالعصيان من وجهة نظر المدعى العسكرى تطبيقًا للمادة ١٣٨ آ وتعديلاتها، وأخذت المحكمة بها معتمدة على أقوال الشهود بألفاظ- أعتقد- أشعر- أقدر غير مراعية للمواقع والأدلة المادية والنية والقصد فى إثبات الإدعاءين.

أما الأول وهو إصدار أمرى إلى الشرطة العسكرية لوضع ٨- ١٠ دوريات متحركة لتكون فى درجة استعداد زائدة حين طلبها، فهو إجراء عادى طبق على الشرطة العسكرية فى كل وقت منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢. وأن أى حادث فردى أو جماعى يقع فى القاهرة أو خارجها تكون جماعات الشرطة العسكرية جاهزة للحفاظ على أمن الثورة حتى قبل أن يتبين لمصدر العمليات حجم وماهية ومكان ونوعية هذا الحادث فأصبح هذا الإنذار بالاستعداد أمرًا روتينيًا. وكان الحرص فى تأخير تحرك جماعات الشرطة العسكرية عند طلبها يعتبر مأخذًا عسكريًا وإهمالًا ضد من يتحمل مسؤولية الإنذار بالاستعداد- هكذا جرى العرف منذ عام ١٩٥٢. وهو ما زال قائمًا وسوف يستمر طالما أن مفهوم الأمن عن الدولة قائم.

أما الادعاء الثانى وهو اجتماع قادة المنطقة المركزية يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١، بمكتبى، فهو اجتماع شهرى غير محدد إذ جرت عادتى منذ عام ١٩٦٧ على أن أقابل كل قائد حتى مستوى الكتيبة والسرية ومعه جنوده مرة أو أكثر كل شهر فى جميع قطاعات القوات المسلحة، كما طبق هذا العرف على جميع قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، ورئيس الأركان أيضًا، وكانت هذه الاجتماعات بالنسبة لى ذات هدفين: الأول: الاطمئنان على الروح القتالية للضباط والجنود لما فيها من إدراك سياسى ووطنى للهدف الذى يسعى المقاتل لتحقيقه. والهدف الثانى: يشمل قدرات المقاتل وأسلحة القتال وتطورها عن آخر زيارة أو مقابلة لى. ووصل مجهودى الشخصى فى هذا المجال إلى أننى كنت أحفظ أسماء كل ضباط القوات المسلحة تقريبًا، كما استدعى الأمر أن أبيت ليلة أو أكثر فى كل قطاع من الجمهورية أو المنطقة العسكرية تأكيدًا لهذا الغرض عدا قوات المنطقة المركزية على اعتبار أنها

في احتياطي القوات المقاتلة، فكنت أكتفي بحضور تدريباتهم في أماكنها أو مقابلة القادة في مقر قيادتي. وعلى ذلك فإن الاجتماع يوم ١٩٧١/٥/٣ كان عاديًا وحدث مثله في الشكل وفي الموضوع أكثر من مائة مرة سابقة لهذا الاجتماع الذي شمل أكثر من اثنى عشر قائدًا أو نائبًا، كما حضر بصفة خاصة مندوب عن إدارة التوجيه المعنوي، ومندوب من المخابرات الحربية، وآخرون من القضاء العسكري، وغيرهم لمناقشة ودراسة موضوع أساسي يعتبر من وجهة نظري أحد مقومات القوة القتالية للتشكيلات الميدانية وهو الوعي السياسي والوطني وهو نفس الموضوع الذي اعتمدت عليه في تعبئة القوات معنويًا بعد عام ١٩٦٧.

وكان موضوع اللقاء علنيًا وجلس الجميع واستمعوا إلى توجيهاتي التي لم تتعد الشؤون المعنوية أو الشؤون الإدارية لوحداتهم، والتأكد من تفهم القادة للموقف الداخلي والخارجي بحيث لا يقل إدراكهم الشخصي لكل هذه الأمور تلبية لروح القيادة والقدوة الحسنة، كما ذكرت لهم حرصي على الإدراك والوعي السياسي والوطني للجنود، إذ إن تقارير الرأي العام للقوات المسلحة التي تدون وتكتب بمعرفة المخابرات الحربية لا تترجم عن الموقف الحقيقي المعنوي والنفسي والاجتماعي لوحداتنا في القوات المسلحة.

وإذا كانت مثل هذه اللقاءات غير شرعية فإنني أقرر بأن كل لقاءاتي السابقة للقادة والجنود في الجبهة أو داخل معسكراتهم منذ عام ١٩٦٧ غير شرعية أيضًا. ولكن كان هذا الأسلوب هو الوحيد الذي نقل قواتنا المسلحة من الأعمال السلبية قبل عام ١٩٦٧ إلى معنويات إيجابية هدفها قتال العدو إسرائيل وتحرير الأرض. وإنني أشعر بالرغم من محاكمتي غير الموضوعية وإدانتي الظالمة أنني نجحت في إنشاء وتكوين وتنظيم وإعداد قوات مسلحة على أعلى درجات الوعي السياسي والوطني والقتالي لم تشهدها مصر في الزمن المعاصر.

كما أن هذا الأسلوب هو الوحيد مع الانضباط الكامل لخلق الروح القتالية وتطويرها ورفعها لإمكان هزيمة إسرائيل.

وكان الفريق صادق رئيس الأركان وحده يرى أن هذا الأسلوب فيه خروج عن حياد

القوات المسلحة، ولم يعاونني فيه خلال فترة وجوده معي، فقد اعتمدت على الله وعلى قادة آخرين كانوا مؤمنين بهذا الأسلوب وبأن القوات المسلحة إذا حدث حسب منطق وأسلوب صادق فهي عائدة بقدراتها وإمكانياتها ورجالها إلى السلبية التي عشناها في أزمنة سابقة، وبذا تفقد أهم مقوماتها القتالية والوطنية في نفس الوقت.

وإنني حتى كتابة هذه السطور لا أفهم معنى أو حدوتة لحيدة القوات المسلحة حيدة لجانب مَن وضد مَن ولماذا وهي جزء عضوي من الشعب؟ وكان هذا المفهوم الخاطئ والمدمر الذي ارتقى عليه الفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة سلم البطولة، وأقنع للأسف الرئيس السادات به ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ في نفس الوقت الذي بدأ يبحث مع العميد أمين الجندي المدعي العسكري مدى تطبيق تعديل المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية على شخصي نظير جهدي في رفع الروح القتالية والوطنية وإرادة القتال ضد إسرائيل بالإدراك والوعي السياسي والوطني فيما ادعاه في الاجتماع الخطير لقادة المنطقة المركزية يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١. وكان هذا الموضوع أيضًا هو محور حديث الفريق أول صادق ومحمد حسنين هيكل عن وثيقة إعدام للفريق فوزي ظهرت من مخبئها السري بعد إحدى عشرة سنة من المحاكمة.

وبالرغم من أن المحكمة اعتمدت على أقوال شاهدين فقط حددا ألفاظًا عامة وغير عامة لا يصح أن تكون أساسًا للإدانة مثل «استشعر أو فهم أو حس أو قدر أو أعتقد»، فإن المحكمة أخذت بهذه الشهادات في إدانتي ونال هذان الشاهدان مكافأتهما بعد صدور الحكم وهما اللواء عبد السلام توفيق الذي عين محافظًا ثم مديرًا للمخابرات العامة واللواء سعد مأمون الذي عين محافظًا. أما رئيس المحكمة اللواء عبد القادر حسن فقد رقي إلى رتبة الفريق.

هناك ادعاء آخر حرص الفريق صادق على عدم إدراجه في صحيفة الإدعاءات المقامة عليّ كما لم يرد ذكره في المحاكمة، وإنما أخذ طريقه إلى التشهير والإساءة إلى شخصي في الصحف والمجلات. وكان موضوعه عن اجتماعي بقيادات الوحدات الخاصة حتى

مستوى قادة الكتائب في إنشاص يوم ٨/ ٥/ ١٩٧١ وحضره جميع رؤساء هيئات القيادة العامة والمديرين وقيادة المنطقة المركزية والمستشارين السوفيت داخل الوحدات الخاصة، وكانت أكبر صالة اجتماعات في إنشاص تضم في هذا الاجتماع حوالي عشرين ضابطًا برتبة لواء من القيادة العامة، وأكثر من مائة قائد ورئيس عمليات لواءات وكتائب الوحدات الخاصة، بالإضافة إلى أكثر من عشرين مستشارًا سوفيتيًا. كان هدفي من هذا الاجتماع هو إقناع المقاتلين بالثقة في الأسلحة والمعدات المتداولة في الوحدات الخاصة. وأن هذه الأسلحة كاملة حسب المعدلات التنظيمية للكتائب واللواءات. وكان كلامي لهم عنيفًا وبلغة العتاب فيما سمعته من بعض قادة الوحدات الخاصة من التقليل من عدد وقدرة أسلحتهم، وأنهم يطالبون بالمزيد عما هو مقرر في التنظيم -وفي هذا الاجتماع استحلفت قادة كتائب الوحدات الخاصة بالله ألا يفقدوا ثقتهم في أسلحتهم، أو التقليل من شأنها مرة أخرى، وألا تكون علامة سيئة تلتصق بهم صفة عدم الرغبة في القتال.

وحرَّف الفريق صادق كعادته في التبليغ كلمتي وقصدي «أنني أريد أن أحتوي قادة الوحدات الخاصة إلى جانبي» - وكيف يتم ذلك وأنا القائد العام للقوات المسلحة- وأنني استحلفهم بالله وأخذت عليهم عهدًا كي يفهموا ويدركوا الهدف الحقيقي للقتال مع العدو؟ وأتساءل ما هو الوضع خلاف ذلك؟

ولوجود القادة والمستشارين السوفيت بأعداد كبيرة في هذا اللقاء المعنوي امتنع الفريق صادق عن أن يضم هذا الادعاء ضمن الادعاءات الأخرى القائمة عليّ وإنما دفعه إلى الصحافة والإعلام كي يستكملوا مادة الإساءة والتشهير باسمي وبأسلوب قيادتي.

وكان هذا الاجتماع شبيهًا بباقي الاجتماعات الأخرى التي وردت في الادعاءات الثلاثة التي ألصقت عليّ: كلها علنية، وكلها من صميم عملي، وكلها مجال لرفع القدرة القتالية لقواتنا المسلحة ضد العدو إسرائيل.

وكانت هناك ظواهر تدلل على الفخر والإعجاب لبعض القادة أثناء المحاكمة، فقد شهد قائد الجيش الثالث الميدانى اللواء عبد المنعم واصل في إجابته للمحكمة عن صحة

الإدعاءات قال: «أنا لا أتذكر شيئًا وأننا كنا منتظرين أمر الهجوم على العدو من الوزير السابق فى أى وقت»، وكانت هذه الإجابة هى التى تنطبق على الحالة قبل ١٣/ ٥/ ١٩٧١ تمامًا.

أما شهادة اللواء محمود فهمى عبد الرحمن قائد القوات البحرية فدلت على شجاعة وثقة فى النفس واعتزاز بثقل مركزه القيادى عندما وجه إليه المدعى العام الاشتراكى سؤالًا - عما إذا كان الوزير السابق يحرضكم للعمل د رئيس الجمهورية فكان رده: «نحن قادة كبار ولنا كلمتنا وأن الوزير السابق أهلنا إلى ذلك ولسنا فى حاجة إلى تحريض أو أحد يحرناه»، وحدث نقاش بينه وبين المدعى والمحكمة ظهر فيه معدن وشخصية القائد الميدانى فى ذلك الوقت بالإضافة إلى صفة الرجولة وأنه اتخذ موقفًا ثابتًا لنفسه فى القضية متحريًا له فى قول الحق غير متأثر بالضغط والتهديد الذى جعل الشهود الآخرين يتهاوون.

ضد يحرضنا

وبعد هذا الإيجاز فى توضيح موقفى من هذه المحاكمة الظالمة يمكننى القول بأن القضية رقم (١) لعام ١٩٧١ أمن دولة عليا كانت من وجهة نظر الرئيس السادات ضرورة سياسية للإطاحة بقادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية فى الدولة لتخليصه من الالتزام بيده معركة تحرير الأرض فى توقيتها المناسب، وتمكينه من الانفراد وحده بجميع السلطات فى الدولة، وأن يعمل بعد ذلك بعيدًا عن المعارضات السياسية لتغيير استراتيجية مصر من المواجهة إلى المصالحة مع إسرائيل.

قرار جمهورى بإسقاط باقى العقوبة:

قضيت فى معتقل أبى زعبل ثلاثين يومًا، وفى معتقل القلعة ١٧٤ يومًا، وفى تخشيبة الحلمية ٢٢٦ يومًا، وفى مستشفى المعادى العسكرى ٥٥٠ يومًا، مجموعها ٩٨٠ يومًا، أى سنتان وثمانية شهور وعشرة أيام.

كانت الصدمة النفسية وناموس التين الشوكى هما طابع الفترة الأولى فى معتقل أبى زعبل. وكان الإحساس بإهدار النفس الآدمية وفتران الحصون هما طابع الفترة الثانية فى معتقل القلعة، فى حين ظهرت علة النفس والبدن فى الفترة الثالثة فى تخشيبة الحلمية، وكانت

مراجعة النفس والضمير وتكشف الرؤية وإعادة شريط حياتي العسكرية هي طابع الفترة الأخيرة.

وجاء الفرج من عند الله بإسقاط باقي العقوبة مع اثنين من زملائي في قضايا سابقة هما عباس رضوان، والفريق أول محمد صدقي محمود يوم ٢٧ يناير ١٩٧٤. توجهنا نحن الثلاثة إلى مبنى المخابرات الحربية حيث قابلنا مديرها، كما حضر فريق أول أحمد إسماعيل على وزير الحربية إلى مبنى المخابرات الحربية للتهنئة أيضًا. وأخطرت عندئذ برغبة رئيس الوزراء ممدوح سالم في مقابلتي حيث أبلغني رسالة شفوية من الرئيس السادات بصدور قراره بالإفراج الشامل مع التمنيات بالصحة، ومع محاولة نسياني ما فات. ثم توجهت بعد ذلك إلى منزلي ونشرت كل الصحف اليومية خبر الإفراج عني يوم ٢٨/ ١/ ١٩٧٤، وصدر القرار الجمهوري رقم ٦٣/ ١٩٧٤ بالإعفاء من العقوبات الصادرة ضدي، كما نصت المادة الثانية في القرار على إعفائي من كافة العقوبات التكميلية والتبعية المترتبة على الأحكام الصادرة ضدي في القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكي، وكذا الآثار الجنائية المترتبة عليها.

وطلب المدعي العام الاشتراكي من محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب رفع الحراسة المفروضة على أموال وممتلكات عائلتي الصادرة في ١١/ ٥/ ١٩٧٢، واستجابت المحكمة لطلبه في جلستها ١٦/ ٧/ ١٩٧٤، وأخطرني المحامي العام للمدعي الاشتراكي بخطابه رقم ١٣٤٧ برفع الحراسة عني وعائلتي في نفس اليوم.

معاملة غير مألوفة:

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة العربية توقع عليه عقوبة السجن بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عامًا يقضي منها سنتين وشهرًا وسبعة عشر يومًا في مستشفيات عسكرية، ثم يصدر قرار بالإفراج عنه يعتبر أمرًا غير مألوف في عهد الرئيس السادات... لماذا؟...

تابع الرئيس السادات محاكمتى العسكرية أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة، وتبين له أن الإدعاءات العسكرية المقامة علىّ هى إدعاءات ظاهرية وضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الادعاء الذى كان ينوى إعلانه فى بيان رسمى ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ بعد إعلان استقالتى. وبالرغم من استجابة اثنين من شهود الإثبات للضغط والتهديد خلال تحقيق قضيتى عسكريًّا، فإن المحكمة اعتمدت شهادتهم التى بنيت على- الاعتقاد أو الإحساس أو الشعور أو الاستنتاج وليس على أدلة مادية تؤيد الإدعاءات.

وبذا تخلص الرئيس السادات من موضوع الساعة الذى كان يضعه فى مركز حرج للغاية داخل المحكمة واحتفظ الرئيس السادات لى وللفريق صادق أيضًا عدم إثارة موضوع موافقته على المعركة وتحديد ميعادها وهو الموضوع الحرج بالنسبة لشخصه.

كما تبين للرئيس السادات ضعف الادعاءات العسكرية، وأن أقوال شهود الإثبات لم يرد فيها أى إثبات أو تأكيد على قيامى بأى إجراء عسكرى غير مشروع، وأن الإدعاءات العسكرية قدمت للمحكمة ملء صحيفة الإدعاء بأى شكل مما لا يبرر ما قدره السادات بضرورة محاكمتى عسكريًّا ظنًّا منه أن موضوع رفضه للمعركة سيكون هو محور المحاكمة.

ولم يبق لدى الرئيس السادات من مأخذ ضدى سوى تصرفى فى تقديم استقالتى بقرار منى، الأمر الذى اتخذه مجالًا لتصعيد الموقف السياسى ضده وتصويره أنها استقالات جماعية بهدف إحراجه سياسيًّا ودستوريًّا.

كما شعر الرئيس السادات- بعد أن قرأ تقارير الرأى العام للقوات المسلحة- بمدى العلاقة والترابط المبنى على أسس عسكرية وخلقية بينى وبين أفراد القوات المسلحة، خاصة بعد أن تأكد للرأى العام أن ادعاء محاولتى لقلب نظام الحكم بالقوة ليس صحيحًا، وزاد عطف أفراد القوات المسلحة أكثر عندما كانوا يشاهدون ويسمعون إجراءات المحاكمة والإساءة لشخصى من صور ومشاهد لقائدهم وراء القضبان، ويستمعون للإساءة والتشهير الذى اتخذته وسائل الإعلام لتبرير المحاكمة، ولم تكن تصرفاتى أو تحركاتى اليومية خافية على الضباط والجنود خلال مدة قيادتى لهم، إذ إننى كنت دائمًا بينهم وفى

مواقعهم. وشكلت هذه العلاقة التربوية والعاطفية في إطار الانضباط السليم ضغطًا أدبيًا ومعنويًا من القوات المسلحة على الرئيس السادات للإفراج عنى.

وزادت قناعة الرئيس السادات أكثر بعد أن دارت عجلة القوات المسلحة مرة أخرى وفى ظروف متغيرة وتحت قيادة جديدة وتم جدل ومناقشات فى موضوعات حضرها الرئيس السادات وبرزت فيها مواقفى وقراراتى فكانت محل إكبار من جميع القادة الجدد، خاصة فى أشد المواقف العسكرية حرجًا خلال معركة أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذى جعل السادات يذكر اسمى ويشيد بأعمالى مرات كثيرة فى خطبه العلنية للشعب. وعندما ازداد الضغط الأدبى والمعنوى من الرأى العام- خاصة بين صفوف القوات المسلحة- قرر إسقاط المدة الباقية من العقوبة فى يناير ١٩٧٤- ولاقى هذا القرار استحسانًا لدى القوات المسلحة والشعب.

مقابلة شخصية مع الرئيس :

دعانى الرئيس السادات لمقابلة شخصية فى استراحته ببرج العرب يوم ١٩٧٤/٩/٢ لرفع المعاناة النفسية التى نتجت عن القضية تمهيدًا لاحتوائى بعد ذلك، وبادر بقوله وهو مقبل علىّ للسلام فى مدخل الاستراحة «بصمت لهم ياسى فوزى». وفهمت بعد هذه المقولة أن ما علق فى ذهنه حتى الآن هو ما ترتب على استقالتى من انفعال مع الأسى والحزن فقط، أما ما تلا ذلك من أحداث بالاعتقال والتحقيق والمحاكمة للقائد العام للقوات المسلحة الذى سند ظهره وأيده منذ اعتلى الحكم فلم يكن لها أى أثر فى نفسه. فسارعت بالرد عليه، وقلت: «ما هو سيادتك السبب، يعنى تأمرنى بالاستعداد ليده القتال وتحدد يومه، ثم تحرجنى أمام القادة والقوات المسلحة وترفض توقيع القرار وعاوزنى أنظر مواقف محرجة ومؤسفة أخرى بعد ذلك». فقال لى «أنا طلبتك للتهنئة بالإفراج ورفع المعاناة النفسية عنك مش عاوز تفتح الموضوع تانى وكمان تحاول نسيانه». واستطرد فى القول «أنا بادرت بطلبك بصفة خاصة تكريمًا لك ولن أكررها مع آخرين». وأدركت بعد هذه الجملة أنه لم يقدر الإساءة ولا التشهير، ولا طرح تهمة الخيانة العظمى، وما تلاها من

حكم أشغال شاقة على شخصي وأنا في قمة السلطة العسكرية ولى يد طولى فيما يكتسبه الآن من إيجابيات ومكاسب.

ثم عاد وقال «بقى بلدمتك يا فوزى عبد الناصر كان ناوى يحارب» فأجبته على الفور بنعم، وأنه- الرئيس الراحل- أصدر لى أمر القتال فعلاً على أن يكون بدء معركة الأرض فى آخر فترة وقف إطلاق النيران الأولى، وقلت «سيادتك تعلم ذلك، وللأسف كان هذا اليوم هو ذكرى الأربعين لوفاته». ولم يعلق الرئيس على كلامى، ولكنه غير موضوع الحديث وسألنى عن كيفية تعامل مع الفريق صادق طوال فترة وجوده معى، ثم نطق بألفاظ مضادة وهو يجز على أسنانه وقال «طلع خبيث وعميل وسوف يجيء له يوم». ولم أعلق كلمة على هذا الوصف، ولكننى اندهشت لصدوره من الرئيس السادات الذى جعل منه بطلاً بعد أحداث ١٣ مايو ١٩٧١. واعتقدت أن هناك حدثاً أكبر ارتكبه الفريق أول صادق ضد الرئيس السادات أكثر مما علمته من الرواية التى كانت بمناسبة إقالته من منصبه فى أكتوبر ١٩٧٣. ثم كرر الرئيس رغبته فى نسيان موضوع القضية، كما طلب منى عدم التردد فى طلب أى شيء أحتاج إليه، وانتهت المقابلة التى دامت حوالى الساعة.

مقابلة ثانية:

أخطرنى الفريق محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية بدعوة الرئيس السادات لمقابلتى يوم ٦ يناير ١٩٧٦ فى استراحة القناطر الخيرية من أجل المعاونة فى تسجيل أحداث الثورة، وبالذات هزيمة ١٩٦٧. وكانت مقابلة مثيرة للغاية شهدها نائب الرئيس محمد حسنى مبارك واستغرقت ساعتين.

شهدها

فتح الرئيس السادات الحديث عن رغبته فى تسجيل أحداث ثورة يوليو ١٩٥٢ بواسطة لجنة على مستوى عالٍ يرأسها النائب حسنى، وأن الزمن يمر سريعًا على شعب مصر بدون أن يعرف الحقائق عن الثورة وبالذات عن فترة معركة ١٩٦٧، وأننى عاصرت هذه الفترة وكنت فى موقع رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية، ولم يصدر عن المعركة أى كتب أو دروس، يمكن أن تعتمد عليها اللجنة فى كتابة تاريخ هذه المعركة. وقاطعت

الرئيس وذكرت له أننى أصدرت كتابًا خاصًّا ومفصلًا عن معركة يونيو ١٩٧٦ مدعمًا بالخرائط، وكان توزيعه مقصورًا على القادة فقط، وأعتقد أن النائب حسنى لديه نسخة- قائد القوات الجوية- ويمكن الاعتماد عليها فى كتابة تاريخ هذه الفترة. ولكن الرئيس قال «لا إحنا عاوزينك أنت كشاهد معاصر وعلى مستوى الأركان تجاوب على أسئلة تطرحها عليك فى تسجيل التاريخ»، ولكنى لم أوافق على هذا الأسلوب وقلت للرئيس «ده يبقى س و ج، ده يبقى تحقيق مش كتابة تاريخ»، وبدأت أتشكك فى نوايا الرئيس وفى اتجاهاته، وقلت له «أنا عاوز وقت لتذكر الأحداث وتحضير الموضوع»، ولكن الرئيس قاطع كلامى بتعجب وقال بتهكم «يعنى الفريق فوزى عاوز يتذكر. يعنى الفريق فوزى اللى أظهر أمام قادة الكرملين عندما اجتمعنا بهم فى موسكو أدلة على مكان وكمية قطع غيار ومعدات صواريخ الطائرات القاذفة الثقيلة أنها موجودة فى مخازننا فى قاعدة أسوان الجوية (وكانت المناقشة عن هذه المعدات حائرة بين الحاضرين وكان الرئيس ينوه عن دقة ذاكرتى فى موضوعات فرعية) وعاوز لسه يتذكر أحداث معركة ١٩٦٧».

واستطرد الرئيس فى الحديث وقال «لا فيه نقص فى المعلومات وفى الدوافع والأسباب كذا فى إدارة المعركة يعنى لو كان عبد الناصر الله يرحمه راح طارد المشير عبد الحكيم عامر ووضعك أنت بعد ضربة الطيران على طول زى ما رحت طارد الشاذلى عندما دخل اليهود فى الثغرة كنت على الأقل وقفت وصمدت فى المضايق وكانت المعركة تغيرت»، فقلت للرئيس السادات «الرئيس عبد الناصر كان بعيدًا عن إدارة المعركة وكان لا يرغب فى التدخل فى أى وقت خلالها». وتحول النقاش حول علاقة الرئيس عبد الناصر بالقوات المسلحة والمشير عبد الحكيم عامر، ونوهت فى هذا المجال بالصراع الخفى الذى كان قائمًا، واستحالة تدخل الرئيس عبد الناصر فى إدارة المعركة التى كان يديرها المشير عبد الحكيم عامر وحده. وسأل الرئيس أسئلة أخرى فى الموضوع وكانت إجاباتى عليها تصحيحًا لمفاهيم خاطئة. وكان السؤال الأخير للرئيس السادات «طيب إنت فاكر يا فوزى لما حضرت أنا مع الرئيس جمال عبد الناصر الله يرحمه يوم الجمعة ٢/٦/١٩٦٧ فى القيادة،

وصدق لكم جمال على الخطة وقال على بركة الله». ولكنى قاطعت الرئيس السادات وقلت «لم يحدث هذا» وهنا ظهر على ملامح السادات الضيق، وقال لى بلهجة الهزار «يظهر إنك عاوز ترجع القلعة تانى». ولم أقبل هذا التهكم بشخصى وقلت للرئيس «يعنى حتكسب إيه الآن أنا لا وزير حربية ولا حتى عسكرى، أنا أصبحت مواطن مدنى وعلى المعاش»، وارتفع صوته بالضحك وطلب كوب شاى للمرة الثانية. ثم بدأ يعطى تعليماته إلى النائب حسنى لاستقبالى فى مبنى قيادة الثورة- وهو المكان الذى اتخذته اللجنة مقرًا لها فقد قبل وجهة نظرى التى حددتها لمعاونة اللجنة فى تسجيل أحداث معركة ١٩٦٧ فى حدود خمسة عشر يومًا لكتابة الموضوع وتذكره، وأن يستدعى النائب حسنى مبارك جميع رؤساء تحرير الصحف والمجلات وكذا المصورين، وأن يتم استقبالى خارج مقر اللجنة فى اليوم الذى يتفق عليه، وفعلًا تم استقبالى فى يوم ٨/ ١/ ١٩٧٦ كما ذكر الرئيس السادات لنائبه وصدرت صحف يوم ٩/ ١/ ١٩٧٦ بصورة فى صدر الأهرام بجانب النائب حسنى مبارك والأستاذ سيد زكى ورئيس اللجنة العسكرية لتسجيل أحداث التاريخ، وتخصص يوم ٢١/ ٦/ ١٩٧٦ لى وسجلت فى هذا اليوم حوالى تسع ساعات دونت فى أحد عشر شريط تسجيل. وكان اعتقادى أن هذا التسجيل يعتبر سريًا إلى أن تنتهى اللجنة من تغطية الموضوع وإخراجه بعد الاستعانة بأكثر من مائة شاهد آخر، ولكن فوجئت برئيس تحرير جريدة الأخبار يطرح تسجيلاتى على صفحات جريدة الأخبار وأخبار اليوم فى حلقات إبتداء من ١١/ ٦/ ١٩٧٧، ولمدة خمسة أيام متوالية، لفت نظرى ونظر القراء بدرجة كبيرة ونقلت صحف الوطن العربى كلها عن الأخبار هذا التسجيل الطويل، واستنتجت نتيجة لنشر الموضوع السري- كما قال السادات- أنه أصبح علنيًا وأن اللجنة لن تنتهى من كتابة التاريخ كما طلبه الرئيس السادات. كما اقتنعت وقتها فقط بأن هذه دعوة لى لبدء كتابة مذكرات عن نفس الموضوع وغيره من موقعى كقائد فى القوات المسلحة المصرية حتى انتهائها فى ١٣ مايو ١٩٧١.

وبعد الإفراج أيضًا استمر الرئيس السادات في خطبه الكثيرة يذكر اسمى بالخير، وتناسى ما قدمه الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى من إساءة وتشهير للشعب وللقوات المسلحة قبل توقيع الحكم عليّ، ففى ٩/ ١٠/ ١٩٧٥، وهو يروى قصة خروج الفريق صادق قال: «ولا شك أن المقارنة بين جهد الفريق فوزى في تنفيذ الخطة ٢٠٠ وإهمال خليفته الفريق صادق في هذه الخطة هو الذى جعلنى أصدر في يناير ١٩٧٤ قرار الإفراج عن محمد فوزى رغم تورطه في مؤامرات مراكز القوى» واستطرد في القول «إن الوطن لا ينسى خدمات من وقف إلى جانبه في وقت الشدة حتى لو كان قد وقع في المحاذير التى تتعارض مع الصالح العام». (جريدة الأهرام يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٥).

وفى صحف ٤/ ٢/ ١٩٧٧ قال الرئيس السادات عند استعراضه لشخصيات رجال عبد الناصر قبل وبعد وفاته وأسلوب ارتباطهم بعبد الناصر والاتحاد السوفيتى قال عن «فوزى كان رجل شريف وعلشان كده أول ما تم الانتصار بتاعنا في ٧٣ على طول أخرجته لكن اللى باين قدام الناس كلها وقدام الدنيا إن الجيش معاهم، فبقى إن الداخلية والأمن والإعلام والجيش ووزير شؤون الجمهورية اللى عنده ورقى كله. كل شيء في الدولة في إيدهم واضح- ولهم حق الناس يقولوا إن الطريق إلى أى منصب في مصر يمر عبر موسكو». (جريدة الجمهورية ٤/ ٢/ ١٩٧٧).

قصة مثيرة مليئة بالمغالطات:

بعد انقضاء عشر سنوات من الحكم في القضية رقم ١/ ١٩٧١ أمن دولة عليا والتى أطلق عليها إعلاميا «قضية مراكز القوى» ظهر الفريق أول محمد أحمد صادق والسيد محمد حسنين هيكل بقصة عنوانها- إبراز وثيقة بخط الفريق أول فوزى محتوياتها كافية لإعدامه وآخرين معه- الأول نشرها في جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٨٢ وبتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٨٢، وأضاف إليها وصف شهامته وبطولته في إنقاذ الرئيس السادات من الإطاحة به. والثانى كرر نشرها في كتابه «خريف الغضب» ص ١١٠. ومعروف أن كليهما توطد الارتباط والتعاون بينهما بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، واستمرت المقابلات

والاتصالات بينهما كل أسبوع تقريبًا. وكلاهما تربطه بالآخر صفات مشتركة أهمها الطموح والشهرة.

أما موضوع «وثيقة إعدامى» كما سماها كل من الفريق أول محمد أحمد صادق، وصديقه محمد حسنين هيكل فهى توجيهات عسكرية صدرت منى إلى الفريق صادق يوم ٢١/ ٤/ ١٩٧١ بهدف وضعية جديدة لتأمين القاهرة. وهذه التوجيهات العسكرية كما نشرها كل منهما هى:

وزارة الحربية

مكتب الوزير

٢١/ ٤/ ١٩٧١

فريق صادق

باكر توسط وتنظيم وتخطيط مع

١- مخ حربية

٢- ق ر ٦ ميكا

٣- ل ٢٥ م

٤- شركة عسكرية

لأغراض تأمين القاهرة- أى احتمالات- نظام كود- أماكن تجمع- أرقام تل.. إلخ.

مصدر الأوامر (فوزي- شعراوي- سامي)

واجبات- ١- الإذاعة ٢- مدخل القاهرة ٣- حرب إلكترونية- قفل أجهزة لاس السفارات.

وهى توجيهات عسكرية عادية لم تأخذ درجة سرية أصدر مثلها يوميًا اثنين أو ثلاثة أو أكثر.

وبالرغم من وجود أجهزة وإدارات متخصصة فى هذا المجال- الأمن والتأمين) فإن توجيه هذه الأجهزة ومباشرة أسلوب تنفيذها هى من مسؤوليتى المباشرة.

وطالما أن هذه التوجيهات العسكرية الصادرة منى إلى الفريق صادق رئيس الأركان فى ذلك الوقت بوصفه المنفذ الأول لجميع تعليمات الأمن والتأمين وبطريقة مشروعة وعلنية وليس لها قصد سوى تأمين القاهرة كما هو وارد فى صلب التوجيهات، فما الداعى لإثارتها وتحريف معناها وقصدها لتكون أمر استعداد لوحدات مقاتلة من القوات المسلحة لقلب نظام الحكم بالقوة فى ٢١/ ٤/ ١٩٧١ ويقوم الفريق أول صادق بنشرها بعد أحد عشر عامًا من إصدارها.

إننى لست فى موقف دفاع عن موضوع مشروع هدفت من ورائه إلى صالح الدولة والقوات المسلحة ضمن اختصاصى ومسؤوليتى، وهو موضوع ليس له أى علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأى مواقف سياسية أو داخلية فى ذلك الوقت.

ولم يكن هناك أى قائد أو ضابط دون رتبتى أو مركزى يمكنه اعتراض أوامرى أو توجيهاتى أو يتشكك فيها أو يختلق معنى أو قصدًا غير ما هو مدون بصراحة وكتابة، كما أننى عودت القادة المقابلين تذكر التفصيلات الدقيقة فى مجال تنفيذهم لكل قرار يصدر منى منعًا للارتجال الذى كان غالبًا قبل عام ١٩٦٧.

والفريق أول محمد أحمد صادق يعلم تمامًا أهمية موضوع الأمن والتأمين، وقد صدرت إليه تعليمات مباشرة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بضرورة اهتمامه شخصيًا بهذا الموضوع مع ضرورة تنسيقه وربطه مع قوات الشرطة ومع رئاسة الجمهورية. ومن هنا جاء فى توجيهاتى ذكر اسمى الوزيرين المسؤولين والمشتركين مع القوات المسلحة فى هذا المجال وهما شعراوى جمعة وسامى شرف. ولا أغالى فى القول إذا ذكرت أن تعيين الفريق صادق رئيسًا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة فى سبتمبر ١٩٦٩ قد تم على أسس ودوافع أمنية.

وجاء نشر هذه التوجيهات بمعرفة الفريق أول صادق فى مايو ١٩٨٢ مفاجأة لى، إذ إنها وغيرها كثير لم تكن من الأهمية التى تجعلنى أعطيها مكانًا فى ذاكرتى أو فى أوراقى المكتبية أو الخاصة.

الخاصة

وبعد النشر بحثت في أوراق القضية رقم (١) أمن دولة عليا ووجدت أن الإدعاء المقدم على قد شمل في بنده ٢ و ٣ من أولاً محاولتي المزعومة لاستقطاب أو تمهيد أو التلميح لقادة وحدات الفرقة السادسة الميكانيكية، واللواء ٢٥ مدرع، وإدارة المخابرات الحربية، ومدير الشرطة العسكرية للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والعمل ضده وهي نفس الوحدات المذكورة في التوجيهات العسكرية التي يدّعي الفريق صادق أنه خبأها أحد عشر عامًا، وكان قادة هذه الوحدات قد حضروا جميعًا كشهود إثبات في محاكمتي العسكرية عام ١٩٧١.

فكيف يدّعي الفريق أول صادق أنه تستر على هذه التوجيهات ومحتوياتها وأخفاها عن الرئيس السادات وعن المحكمة لما لها من خطورة جسيمة قد تؤدي إلى إعدامي وزملائي في المحاكمة؟!!

وإذا كان الفريق صادق قد شعر يوم أن أصدرت إليه هذه التوجيهات العسكرية في ٢١/ ٤/ ١٩٧١ أن هدفي الواضح ليس هو تأمين القاهرة- كما هو مبين في هذا الأمر - فلماذا لم يراجعني في اعتقاده وظنه الخاطئ، وكنا نتقابل أكثر من مرة في اليوم الواحد حتى انتهاء خدمتي في ١٣/ ٥/ ١٩٧١؟

ولم يكن في ذهني وقت إصدار هذا الأمر يوم ٢١/ ٤/ ١٩٧١ غير التخطيط والتحضير ضد أعمال العدو المتوقعة وضرورة تجديد وتطوير خطة تأمين المنطقة المركزية (القاهرة الكبرى) الموضوعة منذ عام ١٩٦٨.

كما لم يكن هناك ارتباط زمني بين هذا الأمر يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١ وبين أحداث داخلية أو سياسية أعلنها لجعل الفريق صادق يفكر في تغيير هدف قراري الواضح في قمة الأمر من تأمين القاهرة إلى تحضيرات عسكرية تهدف إلى قلب نظام الدولة.

ولماذا لم يخطر الفريق صادق قائده الأعلى الرئيس السادات وهو أمر واجب عليه طالما بقي هذا الظن عنده؟

ولماذا لم يحضر الفريق صادق في المحاكمة كشاهد ويقدم هذه التوجيهات العسكرية كمستند رسمي مادي، بالإضافة إلى ما قدمه من ادعاءات ضدي؟

ألم يفكر الفريق صادق في الموقف قبل أن يهوى إلى هذا الظن الخاطئ ويسأل نفسه؟!

هل من المعقول أن يقبل الفريق أول فوزى على تدبير انقلاب عسكرى ويحرر كتابة ويخط بيده أمر الانقلاب أو الاستعداد له ويرسله إلى الفريق صادق للتنفيذ؟!

هل من المعقول أن يقوم الفريق أول فوزى بتدبير انقلاب عسكرى مستخدمًا القوات المسلحة ويكلف شخص الفريق صادق بتخطيطه وتنظيمه علنًا؟!

هل يشك الفريق صادق في موقفي من تأييد الشرعية الدستورية واستمرارها في الدولة منذ البداية؟!

هل يشك الفريق صادق في اتجاهاتي التنظيمية ووضعى للقانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ في شأن تنظيم أسلوب الدفاع عن الدولة، وأسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة، والتي دخلت بموجب هذا القانون داخل الإطار الطبيعي للدولة، وممارستي في تطبيق هذا القانون وجعل القوات المسلحة هي صمام الأمان للاحتفاظ بالشرعية الدستورية وتأمينها؟

ولم أجد إجابة واحدة توصلني إلى منطق الفريق أول محمد أحمد صادق وهدفه من نشر ما سماه «وثيقة إعدامي» عام ١٩٨٢ سوى ما أعرفه عن طبيعة شخصيته وأطماعه. وقد يكون هدفه من وراء الإثارة الصحفية، إعادة ذكرى بطولته الزائفة في ١٣ مايو ١٩٧١ والتي لم يسعد باستثمارها طويلًا.

وأختم قصة محاكمة القائد العام للقوات المسلحة عسكريًا- التي رويتها بالتفصيل بعد مرور أربعة عشر عامًا على وقائعها- بأن أوضح للقارئ النتائج والتطورات التي حلت بالقوات المسلحة عقب الإطاحة بشخصي يوم ١٣ مايو ١٩٧١.

الأمر الطبيعي ألا يحدث تغير جوهري في البنية الأساسية أو الاتجاهات العامة التي تتفق مع الاستراتيجية العسكرية للدولة عندما يتم تغيير قائد عام للقوات المسلحة بغيره، خاصة إذا تم هذا التغيير في غير أوقات العمليات الحربية. وفي هذه الحالة يقتصر إحساس

القوات بتغيير القائد العام على أسلوب التعامل والصفات والقدرات الشخصية الفارقة بين القائد القديم والجديد فقط.

ولكن الإطاحة بشخص القائد العام للقوات المسلحة يوم ١٣ مايو ١٩٧١ تمت من أجل تغيير جذرى فى المقومات المعنوية وفى السلطات القيادية للقوات المسلحة، كذا فى العلاقات العرضية والارتباط التنظيمى بين مؤسسات الدولة وأجهزتها السيادية بالقوات المسلحة. كل هذا التغيير من أجل تأهيل القوات المسلحة لقبول وتطبيق استراتيجية مختلفة كان الرئيس السادات قد عقد العزم على تنفيذها منذ بداية حكمه، وهى استراتيجية المصالحة مع إسرائيل والتى تستلزم بالضرورة التركيز على تهيئة أهم عنصر من عناصر المواجهة مع العدو وهو القوات المسلحة.

جاء التوجيه الأول فى التغيير الفكرى والعقائدى من القائد العام الجديد بضرورة التزام أفراد القوات المسلحة مبدأ الحياد- حياد بين من ومن لا أدرى؟ علمًا بأن القوات المسلحة جزء عضوى فى البنية الأساسية للشعب المصرى، وسرعان ما توضح المقصود من هذا التوجيه عندما أعلن الرئيس السادات- وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة- ضرورة إبعاد القوات المسلحة عن الشئون السياسية فى الدولة، وأن يقتصر واجبها كأداة مقاتلة دون وعى سياسى للدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه. ولم يدرك الرئيس السادات أن الدافع الرئيسى لتضحية المقاتل فى الميدان تعتمد أساسًا على قناعته وحماسه لتحقيق الهدف الذى يقاتل من أجله وهو الحفاظ على الكيان السياسى والوطنى لأهله وعشيرته وقومه. ولا يتم هذا الإدراك وقناعة المقاتل بهذا الكيان السياسى والوطنى إلا بالتوعية السياسية والإدراك الصحيح لمعنى الانتماء وضرورته لهذا الوطن الذى يستوجب منه التضحية فى سبيل تحقيقه. فإذا كان الوضع خلاف ذلك تنفيذًا لهذا التوجيه الجديد لتحول المقاتل إلى آلة متحركة ليس لها دافع معنوى وسياسى، ومن هذا المنطلق أنشأت «إدارة التوجيه المعنوى» وصحتها فى الواقع العملى «إدارة التوجيه السياسى والوطنى» وهى إدارة قيادية ضمن الهيكل التنظيمى للقيادة العامة للقوات المسلحة، وانتشرت شُعبها وأفرعها ووحداتها داخل تشكيلات

ووحدات القوات المسلحة، كما نصت التشريعات الملزمة فى واجبات القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو رئيس الجمهورية بضرورة التصديق سنويًا على تطور ونشر والتساع مجالات رفع القدرات المعنوية لدى أفراد القوات المسلحة، والتى تعتمد أساسًا على التوعية السياسية لجميع أفراد القوات المسلحة. فالقدرة القتالية للمقاتل عادة ما تقاس بمقدار ما يتمتع به من وعى سياسى ووطنى بالإضافة إلى كفاءته القتالية.

وكانت نتيجة هذا التوجيه الجديد أن بدأ انفصال فكرى وعقائدى بين الشعب ومؤسساته وبين القوات المسلحة أدى بالتدريج إلى السلبية فى إدراك النضال السياسى للشعب، ووصلت هذه الحالة إلى اللامبالاة لدى المقاتلين وأخذت هذه الحالة فى الهبوط النفسى حتى هزت إدارة القتال لدى أفراد القوات المسلحة.

وأكمل الرئيس السادات هذا الانفصال الفكرى والسياسى عندما أصدر التشريع الخاص بحرمان أفراد القوات المسلحة من حق الانتخاب، وهو الحق الذى كفله الدستور لجميع المواطنين دون استثناء، محاولًا بذلك القضاء على حماس أفراد القوات المسلحة والتزامهم الفورى واستعدادهم لضرورة إتمام معركة تحرير الأرض فى توقيتها المناسب، كما شعر المقاتلون أن الخيط الرفيع الذى كان يربطهم بالشعب قد قطع.

وجاء التوجيه الثانى من الرئيس السادات عندما وضع أسلوبًا جديدًا يحدد العلاقة التنظيمية بين القوات المسلحة وبين مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية بهدف تحقيق الانفصال العضوى وإنهاء العلاقات الطبيعية بينهما، وكان مجلس الدفاع الوطنى هو حلقة الوصل داخل الهيكل التنظيمى للدولة الذى يربط هذه العلاقة العضوية بين القمة السياسية وبين القوات المسلحة لكون الوزراء السياديين فى الدولة أعضاء فى هذا المجلس مثل: وزراء الخارجية والحربية والتخطيط والاقتصاد والداخلية والمخابرات العامة، وكان هؤلاء الوزراء بحكم اختصاصهم فى مجلس الدفاع أصحاب مركز مميز بالإضافة إلى حقهم فى الاتصال العرضى وتنظيم التعاون للمساعدة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية العسكرية التى تحددت بمعرفتهم كأعضاء فى مجلس الدفاع الوطنى.

ولكن الرئيس السادات حرص بعد ١٥ مايو ١٩٧١ على تجميد اختصاص وسلطات وتوصيات مجلس الدفاع الوطني ولم يدعه للانعقاد منذ هذا التاريخ.

وبذا حرم القوات المسلحة والقمة السياسية في الدولة من التوصيات والدراسات والإمكانات والمساعدات التي تنتهي بإقرارها من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى رسم وتحديد اتجاهات تنفيذ الاستراتيجية العسكرية بمعرفة القوات المسلحة على مستوى القمة السياسية للدولة.

واعتمد الرئيس السادات على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو المجلس الاستشاري لوزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وهو المجسد للقيادة الجماعية على مستوى القمة العسكرية في نفس الوقت. واتخذ الرئيس هذا المجلس كبديل لمجلس الدفاع الوطني مخالفًا بذلك نصوص القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ الذي ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة ويحدد أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة. وبدأ الرئيس يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ويترأس اجتماعاته ويتخذ من قراراته التوجيهات النهائية للقائد الأعلى للقوات المسلحة فانتقصت بذلك سلطة القائد العام في اتخاذ القرارات المباشرة بمعرفة هذا المجلس لرفعها للقائد الأعلى. وبهذا الوضع أصبح الرئيس السادات يمارس سلطات القائد العام في التوجيهات العليا والمصيرية بالإضافة إلى سلطاته كقائد أعلى ورئيس للجمهورية.

ونتيجة لهذه التغيرات التنظيمية في المجالس القيادية للقوات المسلحة اختلط الأمر لدى قادة القوات المسلحة وتشكيلاتها الميدانية والإدارية والفنية بالنسبة لتحديد المسؤوليات والاختصاصات بين هذه المجالس وما لبث أن امتد هذا الخلط بين القيادات أيضًا. كما أصبحت السلطة القيادية العملية مخالفة لنصوص القوانين التنظيمية السائدة في القوات المسلحة.

ولما كانت العلاقة القيادية بين القائد الأعلى للقوات المسلحة- الرئيس السادات وبين قادة القوات المسلحة قد أخذت طابع تنفيذ اتجاهاته وأوامره دون مناقشة أو دراسة عقب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، فإن الحقيقة المؤسفة تتضح في انفراد الرئيس السادات بكل

السلطات العسكرية وحده. وبهذا الأسلوب أصبح الرئيس السادات فقط صاحب القرار العسكري النهائي في شؤون الحرب والسلام في الدولة.

ولم يكن هذا التغيير في أسلوب القيادة والسيطرة وليدًا للدراسة أو مناقشة أو تطوير بقدر ما كان قصدًا أكيدًا من الرئيس السادات للسيطرة بشخصه على القوات المسلحة بوصفها أداة التنفيذ العملية للسلطة في مصر، واعيًا الدرس الذي عاصره عن قرب في الصراع الخفي الذي كان موجودًا بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر حول أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة.

وانتهى الرئيس السادات بعد أن فوض سلطة وتأثير مؤسسات الاتحاد الاشتراكي العربي وقيادته كذا سيطرته المباشرة على القوات المسلحة وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان كان الحكم في مصر يعتمد عليهما قبل ١٥ مايو ١٩٧١ - إلى الانفراد بالسيطرة على المقومات السياسية والعسكرية في مصر.

وعقوبة أخرى بعد ٧ سنوات على نفس الادعاء:

في يوم ١٤/ ٥/ ١٩٧٨ ألقى الرئيس أنور السادات خطابًا في مجلس الشعب أكد فيه عزمه على إتمام مسيرة التصحيح من خلال تشريعات تشمل تسعة مبادئ لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي هي:

أولًا: عدم جواز تقلد وظائف الإدارة العليا في الدولة، أو القطاع العام، أو الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات العامة والمهنية، أو الكتابة في الصحف، أو العمل في أي وسيلة من وسائل الإعلام، أو في أي عمل من شأنه التأثير في الرأي العام لكل من يثبت أنه يدعو أو يشارك في الدعوى لمبادئ تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها.

ثانيًا: لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أي نشاط سياسي لكل من:

١ - تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في ما عدا من كان ينتمي إلى الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة).

٢ - حكم بإدانته من محكمة الثورة في الجناية رقم ١/ ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكي.

٣- حكم بإدانته فى إحدى الجرائم الخاصة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين أو إيذاءهم بدنيًا أو معنويًا.

٤- يثبت ضده أنه أتى أفعالًا من شأنها إفساد السياسة فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر.

ثالثًا: الصحافة هى السلطة الرابعة للشعب.....

رابعًا: يضع مجلس الشعب التشريعات المنفذة لهذا الاستفتاء كما يسن العقوبات المناسبة لكل من يخالف هذه المبادئ.

خامسًا: يتولى المدعى العام الاشتراكى سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لأى مخالفة للقوانين التى يصدرها مجلس الشعب فى هذا الشأن.

سادسًا: ينظر مجلس الشعب فى أمر من يقدم ضده تقرير من المدعى الاشتراكى وفقًا لأحكام المبادئ السابقة ويكون قراره بأغلبية أعضائه.

وقدم المدعى العام الاشتراكى فى اليوم التالى قوائم بأسماء ٩١ منهم ممن أحيلوا إلى محكمة الثورة فى الجناية رقم ١ لعام ١٩٧١ كان اسمى الخامس فى الترتيب ضمن هذه القائمة، وذكر أمامه الحكم الذى صدر منذ سبع سنوات. ثم أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ ليحقق المبادئ السبعة التى طلبها الرئيس السادات.

ونتيجة لتطبيق هذا القانون عام ١٩٧٨ أصبحت «معزولًا سياسيًا»، ووجدت أن القرار الجمهورى رقم ٦٣٠ لعام ١٩٧٤ الصادر بالعفو عن باقى العقوبة فى الحكم الصادر ضدى عام ١٩٧١ قد نص على إعفائى من كافة العقوبات التكميلية والتبعية وكذا الآثار الجنائية المترتبة على الحكم فقط، أى أن القرار لا يكفى لرد اعتبارى فى الحكم الصادر ضدى عام ١٩٧١. وأن العزل السياسى الصادر بالقانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ يعتبر قائمًا على شخصى.

والأمر غير الطبيعى أن يصدر قانون العزل السياسى عام ١٩٧٨ دون أن يحدد بزمن معين، أى أن العزل يعتبر أبديًا منذ صدور هذا القانون عام ١٩٧٨ !!

إن هذا العزل السياسى يمنعنى من ممارسة حقوقى السياسية كأى مواطن فى المجتمع الذى أعيش فيه أى أصبحت فى الواقع العملى مواطناً من الدرجة الثانية.

إن عقوبة العزل السياسى التى طبقت على مجموعة ١٥ مايو- وعددهم ٩١ والذين وردت أسماؤهم فى قائمة المدعى الاشتراكى المرفقة مع القانون، والذين كانوا يمثلون قمة المؤسسات السياسية والدستورية فى الدولة- قد أسست وأقامت على من أدينوا فى الجناية رقم ١ لعام ١٩٧١ المدعى العام الاشتراكى ووقعت عليهم أحكامها عام ١٩٧١. وبصدور قانون العزل السياسى عليهم عام ١٩٧٨، فقد طبق عليهم عقوبتان الأولى عام ١٩٧١، والثانية عام ١٩٧٨ على إدعاء واحد، فهل هذا هو مفهوم العدل؟

وهل هذا ينطبق على مفهوم الحرية السياسية وحقوق المواطنين الذى نعيشه معًا كما كانت هذه المجموعة وهى تمثل مع مواطنين كثيرين الاتجاه الناصرى بفكره وأسلوبه ومبادئه. وبما أن الرئيس السادات- بعد ١٥ مايو ١٩٧١- أصبح فى موقف القوة بعد أن أطاح بمعارضيه السياسيين فكان من السهل عليه جدًّا أن يعزل فكر وتيار ومبادئ عبد الناصر إلى النهاية- وكان هذا هو هدفه من استصدار تشريع العزل السياسى تحت مظلة وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى عام ١٩٧٨. تمهيدًا للقضاء على استراتيجية المواجهة مع الاستعمار وإسرائيل والتحول فى نفس الوقت إلى استراتيجية المصالحة مع العدو.





استراتيجية المصالحة مع الاستعمار وإسرائيل



الفصل الخامس عشر

استراتيجية المصالحة مع الاستعمار وإسرائيل

بعد الاطلاع على محتويات ووقائع فصول هذه المذكرات يتبين لنا أن الرئيس السادات تمكن وحده من تغيير استراتيجية المواجهة- التي كان العرب جميعًا قد اتخذوها سياسة قومية لهم طوال خمسة وعشرين عامًا من الصراع العسكري السياسي ضد إسرائيل- إلى استراتيجية مصالحة معها تعتمد أساسًا على اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التغيير.

تولى الرئيس السادات الحكم في مصر خلفًا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر وكانت شرعية تولى الحكم تعتمد أساسًا على كونه المرشح الوحيد للرئاسة بحكم شغله منصب نائب الرئيس منذ ١٩٦٦/١٢/٢٠. ولم يكن الرئيس السادات مقتنعًا بأن شرعيته بهذه الطريقة تساعده على توطيد حكمه، كما أنها ليست كافية لتحقيق زعامة شعبية تصل به إلى ما وصل إليه سلفه.

١٩٦٩

عاصر الرئيس السادات استراتيجية المواجهة طوال زعامة الرئيس الراحل عبد الناصر، ولكنه عندما تولى الحكم رأى في شخصيته وقدراته أن لن يقوى على مواصلة التصدي لتحديات هذه الاستراتيجية والتزاماتها القيادية، فبدأ يطور الظروف الداخلية والإقليمية وعلاقاته بالقوى العظمى كي يتمكن من تطبيق استراتيجية أخرى كانت هي استراتيجية المصالحة.

وكانت بداية خطوات الرئيس السادات لتطبيق استراتيجية المصالحة قد توضحت لي بعد شهر واحد فقط من توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ وخلال النصف الأول من عام ١٩٧١ وقد عاصرتها عن قرب، كما تبين لي نتيجة لتعليقاته أو ردود أفعاله عن أحداث معاصرة أن المخطط الشخصي للرئيس السادات سوف ينتهي إلى استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، إذ إنها في اعتقاده الشخصي هي أسهل الطرق وأقربها إلى تحقيق آماله الذاتية

للوصول إلى قمة الزعامة المصرية التي ينشدها إذا تمكن من تحقيق السلام ونبذ الحرب وما يعقب ذلك من رخاء له وللشعب أيضًا.

ولم يهتم الرئيس السادات- عند بداية تفكيره في تطبيق هذه الاستراتيجية- بمضمون السلام ونتائجه وضماناته ولا بمفهوم الرخاء وعائده بقدر ما كان مركزًا على إمكانية حصوله على الزعامة الشعبية أولًا، زعامة يتوق إلى أن تفوق في شكلها وانتشارها ما كان يتمتع به الزعيم الراحل عبد الناصر. وكان الرئيس السادات يعتمد أساسًا على ما ذكره لي من أن قدراته الذاتية- وتاريخه الوطني- التي لم يتمكن من إظهارها طوال ثمانية عشر عامًا كفيلة لبلوغه الحد الأقصى لهذه الآمال.

وبدأ الرئيس السادات بإعلان تعهدات واضحة للشعب والمؤسسات الدستورية والسياسية التي لم يتغير قادتها وأفرادها برحيل الزعيم عبد الناصر، وأولاها الرئيس السادات ثقته وموافقته على أن تشاركه في قراراته المصيرية.

وبعد أن استقر له الحال، وثبت مركزه كرئيس للجمهورية ورئيس للاتحاد الاشتراكي العربي، ونجاحه في الاتصالات السرية مع الإدارة الأمريكية بدأ يتخذ من الخطوات غير العلنية وسيلة لتحقيق استراتيجية المصالحة مع إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة.

وتفهم الرئيس السادات معادلة ميزان القوى في المنطقة منذ البداية، ووجد أن طرفي المعادلة هما مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي في جانب بينما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الجانب الآخر، وأن استراتيجية المصالحة التي يهدف إليها تستوجب منه تكريس جهوده على النحو الذي يجعله ميالًا إلى انتقاله وشعبه إلى طرف المعادلة الآخر.

وكانت الخطوات التالية هي برنامج محكم لعمل الرئيس السادات منذ البداية:

١- ضمان الاتصال المباشر السري مع الإدارة الأمريكية وتبادل الفهم والآراء والاتجاهات.

٢- تغيير الهدف الاستراتيجي للدولة- وما تبع ذلك من تغيير الاستراتيجية السياسية (حل جزئي بدلًا من التسوية الشاملة)، كذا الاستراتيجية العسكرية (١٠ كم شرق القناة بدلًا من التحرير الشامل للأرض).

٣- شجع وأيد إظهار ضعف إمكانيات وقدرات القوات المسلحة المصرية.

٤- إحباط إرادة القتال لدى الشعب والقوات المسلحة (يضعد رقم الخسائر المتوقعة أمام الجنود، ثم يعلن في التليفزيون «أنا لا أقبل إراقة دماء أولادي في الوقت الذي يمكنني فيه تحرير سيناء سلمياً».

٥- إبعاد كل تيار أو اتجاه و جماعة تعوق تحقيق أهدافه.

٦- يجعل من وسائل الإعلام طريقاً لإشهار أسلوبه.

٧- حجب الحقائق والواقع عن الشعب ومؤسساته.

٨- الإنفراد بالسلطة والبحث عن الأضواء العالمية للشهرة والزعامة.

ولكن الرئيس السادات من تنفيذ جميع هذه الخطوات بالتدريج دون أن يفصح عنها جملة.

وكان على الرئيس السادات أن يواجه عدة قوى كي يمكنه الانفراد بإصدار القرار المصري الذي يوصله إلى هدفه في تحقيق استراتيجية المصالحة، وكانت قوى المعارضة الداخلية في مصر هي أولى هذه القوى. وجاءت قوة الاتحاد السوفيتي- بوصفه مركز الثقل في معادلة التوازن وهي في نفس الوقت مصدر الدعم العسكري والاقتصادي المصري- ثانية هذه القوى، وكان التخلص من الاتحاد السوفيتي يحتاج من الرئيس السادات أسلوباً مرناً وحذراً لإخراجه من المعادلة، وكانت القوة الأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان المطلوب طبقاً لتخطيط الرئيس السادات أن يوطد العلاقات مع الولايات المتحدة بحيث تجعل الموازنة مع إسرائيل متساوية. وعند وصول الرئيس السادات إلى هذا الحد تخيل أن حل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً في متناول يده، وأنه يحقق بذلك استراتيجية المصالحة مع إسرائيل.

ولكن الرئيس السادات تجاهل في تخطيه التزاماته القومية ووزن القوى العربية التي تمثل في حقيقتها دول العالم العربي كله. وكان تجاهله في هذا الشأن يحقق رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل في نفس الوقت.

وأخذ الرئيس السادات فى شهر نوفمبر ١٩٧٠ فى فتح الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع الإدارة الأمريكية للتعرف على اتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى الصراع العربى- الإسرائيلى. وكانت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ما زالت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧.

كان موشى ديان قد اقترح فى هذا الشهر اقتراحًا أشار فيه إلى «أنه قد يكون من الحكمة بالنسبة لإسرائيل أن تنسحب قواتها شرق القناة إلى مسافة تتراوح بين ثلاثين وأربعين كيلو مترًا فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية»* وبالرغم من أن الرئيس السادات قد ندد باقتراح ديان أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ١٦/ ١٢/ ١٩٧٠ فإن لفظ انسحاب القوات الإسرائيلية من شرق القناة بدون قتال أعطى الرئيس السادات بريقًا لامعًا جعله يفكر فى الاقتراح أكثر من مرة.

وزادت قناعة الرئيس السادات بفكرة ديان، خاصة بعد أن علم بتقديرات قيادة الجيش المبدئية عن مدى الخسائر فى الأفراد التى قد تحدث عند عبور القناة عنوة تمهيدًا لتحرير الأرض. ولم يكن الرئيس السادات على استعداد لتقبل أى خسائر فى القوات المسلحة تؤدى فى النهاية إلى اهتزاز قيادته الجديدة. وكان موضوع الخسائر عمومًا أحد المحاذير التى رسمها الرئيس السادات فى تخطيطه منذ البداية.

ظل الرئيس السادات يفكر فى أسلوب التخلص من التزامه بحتمية إصدار قرار المعركة استكمالًا لتخطيط الرئيس الراحل عبد الناصر. وجاءت فكرة إحياء ميثاق طرابلس الذى وضع إطاره الرئيس الراحل فى طرابلس فى ديسمبر ١٩٦٩، فوجد أن خطوات تنفيذه مع إعلاء شأنه إعلاميًا تحت شعار قومية المعركة وإعطائه أسبقية تفوق أى موضوع استراتيجى آخر سوف تلاقى ترحيبًا كبيرًا لدى الشعب، وأن السير فى هذا الموضوع الوحدوى الكبير سوف يكون عذرًا مقبولًا لتأجيل قرار المعركة عن ربيع عام ١٩٧١، وهو التوقيت الذى كان ملتزمًا به منذ البداية.

(*) انظر كتاب أمريكا والعرب وإسرائيل لوليام كوانت ترجمة عبد العظيم حماد، ص ١٩٤.

ودعا الرئيس السادات رؤساء دول ميثاق طرابلس يومى ٣ و ٤ من نوفمبر ١٩٧٠، فحضر كل من الرئيس جعفر نميرى ومعمر القذافى للقاهرة، واتفقا مع الرئيس السادات على السير بخطوات حيوية فى هذا المجال. وصدر بيان بهذا الشأن أيده الرئيس حافظ الأسد، كما اتفق الرؤساء على عقد الدورة الثانية لدول ميثاق طرابلس فى القاهرة فى ٢٠ يناير ١٩٧١ لاستكمال خطوات الاتحاد.

وقبل حلول يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٠ – وهو نهاية فترة وقف إطلاق النيران الأولى – طلبت من الرئيس السادات معرفة اتجاهه فى هذا الشأن فكان جوابه «اجتمعوا يا فوزى ومعاكم محمود رياض وشوفوا الموقف إيه»، هذا يدلل على علامات استسلام الرئيس بتركه مسئولية الموقف السياسى والعسكرى للوزراء والقادة المسئولين فى ذلك الوقت، ثم كانت توصية هيئة الأمم، وإحياء ذكرى الأربعين لرحيل الزعيم جمال عبد الناصر يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٠ تغطية مقبولة لحتمية مد فترة وقف إطلاق النيران حتى يوم ٤ فبراير ١٩٧١. ولكن ظل شبح معركة تحرير الأرض بالنسبة للرئيس السادات قائمًا. واضطر لرفع شعارها فى كل خطبة ولقاءاته الرسمية.

وعندما اجتمع الرؤساء الأربعة لمصر وسوريا وليبيا والسودان فى القاهرة يومى ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٧١ تكشف أهداف وأسلوب كل دول فى شأن تكوين هذا الاتحاد، كما أكد الرؤساء ووفودهم رغبتهم فى عدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية، وأن قرار المعركة يجب أن يكون لمصر فقط. وكان الرئيس السادات قد وضع فى قمة جدول الأعمال «بحث الموقف السياسى والعسكرى بعد يوم ٤ فبراير ١٩٧١».

فاجأ الرئيس السادات المؤسسات الدستورية والسياسية والشعب يوم ٤ فبراير ١٩٧١ بإعلانه مشروعًا سلميًا يهدف إلى تجزئة القضية مع استعداده لإعادة فتح قناة السويس إذا قبلت إسرائيل مشروعه. كما أعلن امتداد فترة وقف إطلاق النيران لمدة شهر ينتهى فى ٧/ ٣/ ١٩٧١ لإعطاء الفرصة لدول العالم لدراسة مشروعه الذى يهدف إلى السلام كما قال.

وكان الرئيس قد تجاهل توصية مجلس الدفاع الوطنى الموسع والذى ضم أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء بالإضافة إلى أعضاء المجلس فى اجتماعه الذى تم فى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٢ فبراير ١٩٧١ وترأسه الرئيس، وقد اتفق الحاضرون جميعًا على ضرورة استئناف القتال مع إسرائيل بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الثانية، أى يوم ٥ فبراير ١٩٧١.

وتمكن الرئيس السادات- بعد إعلانه هذا الاقتراح يوم ٤ فبراير ١٩٧١- من أن يجمد قرار المعركة وأن يعطى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الفرصة لاستثمار اقتراحه وتعميق أسلوب الحوار وتبادل الآراء بينه وبين إسرائيل بواسطة وزير الخارجية الأمريكى روجرز ومساعده سيسكو اللذين وصلا للقاهرة فى محاولة للوصول إلى مشروع يحقق التسوية الشاملة. وتبين للرئيس السادات أن إسرائيل ترفض أى اقتراح للتسوية إلا بعد تقديم الرئيس لتنازلات سياسية كبيرة، وأن الإدارة الأمريكية غير قادرة على الضغط على إسرائيل لقبول أى مشروع سلمى لا يحقق أهدافها السياسية والعسكرية فى المنطقة. وتحولت العلاقات غير المنظورة التى بدأها الرئيس السادات إلى ضغط سياسى من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عليه، وأعلن فى ذلك الوقت استعداده لدراسة اقتراحات إسرائيل الجديدة عن مشروع حول إعادة فتح قناة السويس والذى شملت فقراته انتقاصًا لسيادة مصر وعزلها عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذى تسعى إليه إسرائيل. وكان استعداد الرئيس السادات لدراسة المشروع الإسرائيلى بداية مرحلة تنازلات سياسية وتأكيدًا واضحًا لاستبعاد الرئيس السادات لاحتمالات أى معركة مع إسرائيل فى حين خيمت على القوات المسلحة المصرية مرحلة اللاحرب واللاسلم.

وكان الرئيس تيتو قد نصح الرئيس السادات عند زيارته لمصر فى أواخر فبراير ١٩٧١ بضرورة سحب مبادرته وأوصاه بعدم مد فترة وقف إطلاق النيران بأن تستغل مصر الموقف العالمى والإقليمى- بعد رفض إسرائيل قبول قرار مجلس الأمن وانشغال

الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام وأن الرأى العام العالمى في جانب القضية العربية- وبأن تبذل مصر كل ضغط ممكن عسكريًا أو سياسيًا. وأضاف تيتو أن الهدف الأمريكية الآن هو مجرد كسب الوقت لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب التى يمكن أن تؤثر بطريقة مدمرة على الروح المعنوية لدى أفراد الشعب والقوات المسلحة المصرية. وأضاف أنه من الأفضل أن تبكر مصر في اتخاذ قرارها لتحقيق هدفها الاستراتيجى. ولم يقتنع الرئيس السادات برأى تيتو خاصة عندما ذكر رفض مبادرته، بل كان هذا الرأى سببًا لبداية حالة من الجفاء في العلاقات الثنائية بين الرئيس السادات ويوغوسلافيا. وانضم لرأى الرئيس تيتو جميع وزراء خارجية الدول الصديقة لمصر.

وجاء دور الاتحاد السوفيتى ليعانى من سياسة الارتجال والتخبط التى اتبعها الرئيس السادات الذى تعمد نشوب معركة كلامية في لقاء القمة المصرى السوفيتى يوم ١٩٧١/٣/٢ في موسكو عن موضوع شكلى لا يصح أن يحدث على مستوى الرؤساء، وانتهى بحرمان القوات المسلحة المصرية من لواء جوى لطائرات قاذفة صاروخية ثقيلة مخصصة للردع. كما أصبحت العلاقات بين الرئيس وبين القادة السوفيت يشوبها عدم الثقة والتشكك الحذر، وكان أول صدام مع الاتحاد السوفيتى الذى حرص الرئيس السادات على أن يبعده عن قضية الصراع العربى الإسرائيلى.

كانت مبادرة الرئيس السادات يوم ٤ فبراير ١٩٧١- والتى لم توافق عليها إسرائيل وانتقاده رؤساء الدول الصديقة وقادة وأعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية في مصر- الأمر الذى جعل المعارضة السياسية لأسلوبه وسياسته تظهر على السطح داخل مصر.

وانتقدها

ولقد جعلت أساليب معالجته لبدء معركة تحرير الأرض، ومحاولة تأجيلها، ثم إظهار رغبته في عدم تنفيذها بمناورات وأساليب خداع كنت أول ضحاياها- جعلت المعارضة تزداد وتتكتل ضده، الأمر الذى جعله يخرج عن اتزانه ويحاول احتواء القوات المسلحة لجانبه تمهيدًا لإقصاء المعارضين لسياسته.

وتعمق الخلاف بينه وبين المعارضة عندما وقع الرئيس السادات على مشروع اتفاق الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا يوم ١٧ ابريل ١٩٧١ دون اهتمام بمركز مصر القيادي بين الدول العربية.

وهنا تبين للرئيس السادات أن كل خطواته التي قام بها بشخصه- دون إشراك مستشاريه أو معاونيه في الحكم أو المؤسسات الدستورية والسياسية التي تعهد في بداية حكمه بأن يشركها في إصدار القرارات المصيرية التي تؤثر على مستقبل الشعب- قد فشلت فشعر باهتزاز مركزه وفقده للسيطرة وتعرضت هيبة حكمه إلى فقدان الثقة مع الشعب ومع الدول الصديقة التي كانت تتابع تحركاته الداخلية وموقفه بعد حكم الزعيم جمال عبد الناصر.

ولم تتعد هذه المعارضة في أشد حالاتها إطار الحوار والجدل والمناقشة والعتاب الذي وصل إلى النقد في قليل من الحالات داخل نطاق المؤسسات وبالأسلوب الديموقراطي.

ولكن الرئيس السادات كان قد وصل إلى حالة عصبية حادة مدفوعًا بما قرره من وعود والتعهدات للإدارة الأمريكية وصمم على الإطاحة بجميع قادة وأعضاء المؤسسات السياسية والدستورية الذين عارضوه في سياسته وخطه الجديد- في ضرورة المصالحة مع إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية- وتعلل الرئيس السادات عقب إعلان خمسة من الوزراء- بينهم وزير الحربية واثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا- استقالتهم مساء يوم ١٣ مايو ١٩٧١ وصور هذا التصرف بأنه محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وأسرع في نفس الليلة- والحقد يملأ قلبه- إلى القبض على أكثر من ألفي مواطن وعلى رأسهم ١٢٩ قياديًا هم قمة المؤسسات السياسية والدستورية وأودعهم السجون وطالب بمحاكمتهم جميعًا.

كما انتهز الرئيس السادات فرصة خلو جو المعارضة نهائيًا، واستغل عملية القضاء عليها بتصعيد شعارات وهمية لجذب الشعب إليه، كان أولها طرح مجال التوسع في الديموقراطية، وثانيها رفع شعار ثورة تصحيح أطلق عليها ثورة ١٥ مايو لتكوين قاعدة شعبية جديدة

يبنى عليها شرعية دستورية وسياسية جديدة كان يفتقدها يوم تولى الحكم بعد رحيل الزعيم عبد الناصر.

وكان رد فعل القوى الخارجية المؤثرة - وهى العرب وإسرائيل والقوات العظميان - كالآتى:

أن الشعوب العربية تحسرت نفسيًّا على هذا الإجراء وتشككت فى قدرة الرئيس السادات على استكمال مشوار الزعيم عبد الناصر وحده.

أما بعض الحكومات العربية فقد اعتقدت من الرئيس السادات بطلًا، وقدرت أنه سوف يتمكن وحده من تغيير خط الرئيس عبد الناصر، لكنه لن يقوى على مجابهة إسرائيل ومن يساندها.

أما الاتحاد السوفيتى فإنه تعمد كعادته عدم التعرض للشئون الداخلية فى مصر، وأخذ يراقب الوضع الداخلين ويتابع خطوات السادات نحو علاقته بإسرائيل والدول العربية، ومدى تأثير ذلك على موقفه بوصفه المصدر الوحيد لدعم مصر وقواتها المسلحة. وكان يرى أن الرئيس السادات لن يتوفر لديه العزم أو المقومات الأساسية بعد ضياع وتفكك الجبهة الداخلية لخوض معركة تحرير الأرض فى ذلك الوقت.

الداخلى

أما إسرائيل فاستحسنت القضاء على عناصر المعارضة الذين كانت تصورهم على أنهم صقور الصراع معها، غير أنها انتهت فى تحليلها إلى أن تعاملها مع مصر سوف يقتصر على شخص الرئيس السادات دون شعب مصر وحكومته، وأن فقد السادات سوف يضيع معه أى انجازات سياسية قد تتحصل عليها إسرائيل من خلاله وحده.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت أكثر القوى سرورا لاعتقادها الراسخ بأنه أصبح ممكنًا وميسورًا التفاهم مع الرئيس السادات وحده فأخذت تشجعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات الثنائية معها، كما دفعته إلى التخلص من تواجد الاتحاد السوفيتى فى مصر الذى يمثل بالنسبة لها شر المصائب.

علمًا بأن الرئيس السادات أعلن إدراكه للمخطط الأمريكي في المنطقة منذ البداية، وأنه تحدث عن هذا المخطط بصراحة متناهية إذ قال «نحن نعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية لها ثلاثة أهداف في المنطقة أولًا: إخراج الاتحاد السوفيتي منها ونحن نرى أن الاتحاد السوفيتي صديق في الحرب والسلام، ثانيًا: عزل مصر عن الأمة العربية ونحن لا نستطيع القبول تاريخيًا ومصيريًا بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدرًا ومستقبلًا، ثالثًا: ضرب التجربة الاشتراكية في مصر ونحن نؤمن بطريقنا في التطور ونصمم عليه إلى آخر مدى»(*).

ولم تكن هذه الاتجاهات تعنى قول الصدق والواقع في ذهن الرئيس السادات بقدر ما كانت تفرضها الظروف والمناورات السياسية كأسلوب ضغط إعلامي على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الرئيس السادات بعد ست سنوات بالتحديد حقق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كاملة.

وبعد نجاح الرئيس أنور السادات في الإطاحة بقمة أجهزة الحكم السياسية والدستورية والتنفيذية والأعضاء القياديين والمؤثرين في الاتجاه الاشتراكي العربي كون حكومة وأجهزة تنفيذية أخرى يمكنها مساعدته تحت مظلة ما أسماه ثورة ١٥ مايو إلا أنه احتفظ بجميع سلطات الدولة في يده، ولم يستطع أحد من هؤلاء القادة السياسيين والتنفيذيين وكذا قادة القوات المسلحة الجدد أن ينصح أو يرشد أو يلفظ حرف «لا» للرئيس منذ ١٥ مايو ١٩٧١، كما دخلت الدولة والشعب في طريق التسيب والنفاق والاسترخاء، وتساءل المواطنون عن خطوة الرئيس التالية ومصر معركة تحرير الأرض.

كانت الخطوة التالية للرئيس السادات هي العمل على التقليص التدريجي لتواجد الاتحاد السوفيتي في مصر طبقًا لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكانت عملية شاقة على الرئيس السادات، إذ إن علاقته بالاتحاد السوفيتي منذ البداية لم تكن تتخللها أي شائبة سوى ما حدث داخل جلسات القمة المصرية السوفيتية في لقاء يوم ٢/ ٣/ ١٩٧١،

(*) من حديث الرئيس السادات يوم ١١/ ١١/ ١٩٧١.

وما عدا ذلك فإن إشادة الرئيس السادات بتعاون وصداقة الاتحاد السوفيتي مع مصر كانت في قمتها. وكان قد أكد عقب رحيل الزعيم عبد الناصر أن العلاقة المصرية السوفيتية علاقة استراتيجية أبدية، وأنه يطالب الاتحاد السوفيتي باسم شعب مصر وقواته المسلحة بقاء المستشارين السوفيت والوحدات السوفيتية المقاتلة الصديقة في مصر وقد طلب تقنين هذه العلاقة وتثبيتها بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون في أواخر مايو ١٩٧١ بعد الإطاحة بمعارضيه السياسيين والعسكريين.

ولكن الرئيس ادعى على الاتحاد السوفيتي - بعد مرور سنة واحدة فقط على توقيعه اتفاقية مايو ١٩٧١ - تقاعسه في توريد صفقات الأسلحة والمعدات حسب طلباته، وأصدر فجأة قرارًا فرديًا بالاستغناء عن جميع المستشارين السوفيت، وأفراد الوحدات المقاتلة السوفيتية، والطيارين وأطقم الدفاع الجوي، وأطقم الوحدات الإلكترونية، والوحدات البحرية المعاونة في بورسعيد خلال أسبوع من تاريخ إصداره للقرار في يوليو ١٩٧٢.

تجاوب الاتحاد السوفيتي مع قرار الرئيس المفاجئ وسحب الوحدات والأفراد والمعدات خلال أسبوع إلى الاتحاد السوفيتي، وشملت:

جميع المستشارين السوفيت- جميع أفراد الوحدات المقاتلة السوفيتية الصديقة التي كانت تدافع جوًا عن منطقة السد العالي- جميع الطيارين والفنيين الجويين والأرضيين لعدد ٤ لواءات جوية مقاتلة قاذفة جميع أفراد وأطقم فرقة صواريخ أرض/ جو سام ٣- جميع أطقم التدريب في القوات الجوية والدفاع الجوي والأجهزة الإلكترونية والاستطلاع الذين ارتبط عملهم بالقوات السوفيتية في العمق المصري- والمدربين السوفيت القائمين على تدريب أطقم مصرية للصواريخ والمقاتلات والأجهزة الإلكترونية، والسحب مع الأفراد والأطقم جميع المعدات العسكرية السوفيتية التي لا تملكها مصر، وكانت قد تمركزت في العمق المصري استكمالًا لمهام القوات السوفيتية وهي:

٢ لواء صواريخ سام ٦ جو/ أرض للارتفاعات المتوسطة الموجودة في منطقة السد العالي- ٤ طائرات ميج ٢٥ من مطار غرب القاهرة- ٢ قرقاطة بحرية تمركزت في بور سعيد لمساعدة الجيش الثاني وعند هجومه شرقًا في سيناء وكذا تكثيف الدفاع الجوي عن

منطقة بور سعيد- جميع طائرات الاستطلاع الأستراتيجية التى كانت متمركزة فى مطار مطروح.

أما الخبراء السوفيت وكانوا يعملون بعقود رسمية مع وزارة الحربية وتدفع لهم دون غيرهم مرتباتهم، فقد صدر قرار بوقف تجديد أو إحلال غيرهم.

وحدث فراغ فى قدرات الدفاع الجوى والقوات الجوية ووحدات الاستطلاع الاستراتيجى والتعبوى، الأمر الذى قطع الأمل فى احتمال حدوث معركة مع العدو إسرائيل هذا العام على الأقل.

ولم تتمكن القوات المسلحة المصرية من تعويض هذا الفراغ إلا بعد أن تحصلت على صفقات كبيرة من الاتحاد السوفيتى عقدها الفريق أول أحمد إسماعيل على، واستكملت تدريب أطقم الدفاع الجوى والطيارين بدلًا من السوفيت. وكانت هذه الصفقات تغطية من الاتحاد السوفيتى لما ادعاه الرئيس أنور السادات بتقاعس الاتحاد السوفيتى عن دعم القوات المسلحة المصرية. أما من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى فكانت استجابة لمنطق التعاون والصداقة المعقودين بين البلدين، وتوازنًا مع ما حصلت عليه إسرائيل من أسلحة فى صفقتها المشهورة التى عقدها الرئيس نيكسون عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ حتى يبقى الاتحاد السوفيتى على تعهده ووفائه لشعب مصر وقواته المسلحة، وحفاظًا على ميزان القوى العسكرية فى المنطقة بعد خروج القوات المسلحة السوفيتية من مصر.

وفى عام ١٩٧٦ وجد الرئيس السادات أن تعميق دخوله فى صف المعادلة الأمريكية الإسرائيلية لن يتحقق مع وجود أى أثر يدلل على تعاون وصداقة مصر مع الاتحاد السوفيتى فعمل على إلغاء معاهدة التعاون والصداقة- التى كان قد وقعها معه فى أواخر مايو ١٩٧١- من جانب واحد عليًا بأن المعاهدة كانت قائمة لمدة خمسة عشر عامًا.

وهكذا تمكن الرئيس السادات من الإطاحة بالقوة الثانية التى كان يجب- بحكم التعاون والصداقة والدعم التاريخى على مدى عشرين عامًا- أن يكون لها رأى وتأثير فى مسيرة أحداث الصراع الإسرائيلى العربى.

ولم يبق أمام الرئيس السادات سوى تأثير قوة الاتحاد السوفيتي العظمى التي تحتم اشتراكه في المؤتمرات العالمية التي تختص بحل النزاع العربي/ الإسرائيلي على مستوى دولي.

وجاءت ثلاث فرص تقرر فيها على مستوى دولي عقد مؤتمر جنيف بهدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن الرئيس السادات- رغبة منه في إبعاد جميع أطراف النزاع عدا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل- تعمد إفشال المحاولات الثلاث حتى تنحصر المفاوضات المباشرة بينه وبين إسرائيل والإدارة الأمريكية فقط.

وجاءت الفرصة الأولى عام ١٩٧٣ عقب نجاح مؤتمر القمة العربي المصغر في الجزائر في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٣، وظهور التضامن العربي وتصميم العرب على بلوغ هدفهم في التسوية الشاملة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، خاصة بعد نجاحهم في استخدام سلاح تخفيض إنتاج البترول ومنعه عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبذا كانت الفرصة أمام العرب المتضامنين كبيرة في الوصول إلى تسوية شاملة عن طريق مؤتمر جنيف الدولي.

ولكن تمكن كيسنجر من تغيير اتجاه التضامن العربي وتأثيره إلى طرح فكرة فك الاشتباك الأول وقبلها السادات، وانعقد مؤتمر جنيف يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٧٣ فأسفر عن تشكيل لجنة لفك الاشتباك على الجبهة المصرية فقط، وضاعت الفرصة الأولى لاستغلال مؤتمر جنيف للوصول إلى التسوية الشاملة.

وجاءت الفرصة الثانية في عام ١٩٧٤ وتعمد الرئيس السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة يوم ١/ ٣/ ١٩٧٤ قبل وصول جروميكو للمنطقة بيوم واحد. وبعد فك الاشتباك مع سوريا ورفع الحظر البترولي كان أمام العرب فرصة لعقد مؤتمر قمة عربي تمهيدًا للاتفاق على هدف جماعي يحقق التسوية الشاملة خلال مؤتمر دولي في جنيف، ولكن الرئيس السادات عطل هذا الاتجاه الجماعي التضامني، وطلب تأجيل مؤتمر القمة العربي، ودخل مع كيسنجر في موضوع فك الاشتباك الثاني وهو الاتفاق المنفرد مع إسرائيل.

أما الفرصة الثالثة التي تم فيها إجهاض عقد مؤتمر جينيف في أواخر عام ١٩٧٧، فقد أثبت للعالم كله أن خطوات عقد هذا المؤتمر تحولت إلى مهزلة سياسية لعب الرئيس كارتر والسادات واللوبي الصهيوني وبيجين- الذي فاز حزبه في الانتخابات في أوائل هذا العام- أدوارًا يمكن إخراجها في تمثيلية سياسية ينفر تكرارها، وقد تمت فصولها على الوجه التالي:

في إبريل عام ١٩٧٧ يلتقي السادات بكارتر في واشنطن ويظهر رغبته في التوصل إلى سلام دائم وعادل تضمنه الدولتان العظميان ويعيد للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، ولكن السادات يرفض منطق إسرائيل بالنسبة لمشكلة الحدود الدفاعية، كما يقرر استحالة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل بسبب وقائع الماضي الدامي بين الدولتين. ويقرر كارتر بعد هذا اللقاء العمل على فتح طريق انعقاد مؤتمر جينيف مرة أخرى.

الرئيس كارتر يواصل العمل للاتفاق مع السوفيت على أسلوب التسوية في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر جينيف يحضره جميع أطراف النزاع على أن يتم عقده قبل نهاية هذا العام.

في أغسطس ١٩٧٧ يقوم سايروس فانس وزير خارجية كارتر بزيارة للمنطقة العربية في محاولة للإسراع بالتحضير لعقد مؤتمر جينيف للسلام، ويعلن بعد عودته إلى واشنطن أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام بجينيف إذا أعلنت قبولها للقرار ٢٤٢.

في أول أكتوبر ١٩٧٧ يصدر بيان أمريكي/ سوفيتي مشترك يدعو إلى عقد مؤتمر جينيف بمشاركة ممثلين عن كافة الأطراف في النزاع بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، وأكد البيان على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكانت هذه أول مرة تتحدث فيها الحكومة الأمريكية عن «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني.

رحبت الدول العربية ومنظمة التحرير بهذا البيان كما أيدته فرنسا والدول العربية والعالم الثالث، وأكد كارتر موقف حكومته في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في

٤ أكتوبر ١٩٧٧ عندما أعلن أنه يجب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

هاجت إسرائيل البيان الأمريكي السوفيتي المشترك وخطاب كارتر في الأمم المتحدة وأعلن بيجين- متحديًا الولايات المتحدة ورئيسها كارتر- أن كل الأراضي الفلسطينية هي جزء من إسرائيل كما أصدر قرارًا ببناء مزيد من المستعمرات.

يسرع موشى ديان- وزير خارجية إسرائيل الموجود في نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة- بتحريك القوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة، ويخطر كارتر أن هذه القوى تعارض البيان الأمريكي السوفيتي المشترك.

وفي نفس الوقت يرسل الرئيس السادات خطابًا شخصيًا إلى كارتر يقوم بتسليمه السيد/ إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر يطالب كارتر «بعدم القيام بأي إجراء يعرقل التوصل إلى بدء المباحثات الثنائية مع إسرائيل».

وهنا يلاحظ الضغط الثنائي من الرئيس السادات وموسى ديان في توقيت واحد على الرئيس كارتر، كما يلاحظ تراجع الرئيس السادات عن مطلبه في إبريل ١٩٧٧ للرئيس كارتر.

يتراجع الرئيس كارتر إزاء ضغط الرئيس السادات واللوبي الصهيوني معًا، ويكلف وزير خارجيته للاجتماع بموشى ديان بسرعة والتوصل معه إلى بيان آخر يلغي أو يقلل من تأثير البيان أمريكي السوفيتي المشترك الصادر في أول أكتوبر.

في ٥ أكتوبر ١٩٧٧ أي بعد خمسة أيام من صدور البيان الأول تعلن الولايات المتحدة وإسرائيل في بيان مشترك إسقاط مضمون البيان الأمريكي السوفيتي وتؤكد أن ما جاء به ليس شرطًا مسبقًا لاجتماع مؤتمر جنيف. وهكذا نجحت إسرائيل في إلغاء أثر البيان الصادر من القوتين العظميين وأصبح ذلك محل دهشة دول العالم كله لشرعة التراجع الأمريكي أمام الضغط الصهيوني والذي أيده الرئيس السادات في خطابه الشخصي لكارتر.

في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٧ تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تدين فيه إسرائيل لبناء المستوطنات، بينما تصوت ١٣١ دولة

لصالح القرار، وكذا يزداد وضوح تحيز الرئيس كارتر لإسرائيل بتصريحه أمام وفد يهودى «أنه ينتحر سياسياً إذا قام بعمل يضر إسرائيل».

فى الجانب الآخر اتفق وزراء الخارجية العرب أثناء حضورهم الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة اجتماع مجلس الجامعة العربية فى تونس فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٧ للنظر فى إمكان الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى.

يجتمع وزراء خارجية الدول العربية فى تونس ويتشكك الحاضرون فى نية الرئيس السادات على الذهاب إلى القدس، ولكن حضور وزير خارجية مصر إسماعيل فهمى الاجتماع واشتراكه يؤثر فى صياغة القرار الذى اتفق عليه وزراء الخارجية العرب بالإجماع، وينص على الالتزام بوحدة العمل العربى، وإسقاط محاولات العدو إسرائيل لتجزئة الصراع، والعمل على دعم منظمة التحرير الفلسطينية، وحدد المجتمعون ١٥ فبراير ١٩٧٨ موعدًا لاجتماع مؤتمر القمة العربى.

كان الرئيس كارتر قد شعر بالمأزق الحرج بعد استجابته للضغط الصهيونى وإصدار البيان الأمريكى الإسرائيلى، كذا لتراجعه عن خطابه فى الجمعية العامة يوم ٤ أكتوبر فأرسل خطابًا شخصيًا إلى الرئيس السادات ردًا على خطابه المرسل مع إسماعيل فهمى يطلب فيه «أن يقوم الرئيس المصرى بعمل يساعده على التغلب على هذه العقبة الخطيرة»، ولا يتأخر السادات فى الرد على كارتر بقوله: «أنه على استعداد للقيام بشىء لا يتوقعه الرئيس كارتر».

يعلن السادات مفاجأته بقبوله دعوة مناحم بيجين لزيارة القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، فى نفس الوقت الذى كان وزير خارجيته يرتبط بالالتزامات العربية لتوحيد القرار العربى ضد إسرائيل والتحضير لانعقاد مؤتمر جنيف.

السادات يطير إلى القدس فى ١٩٧٧/١١/١٩، ويتابع العالم كله بدهشة مشاهد الاستقبال الكبير الذى أعدته إسرائيل لرئيس أكبر دولة عربية يهبط بالقدس ويدعو إلى إقامة سلام دائم مع إسرائيل، فى الوقت الذى تحتل فيه إسرائيل أراضى ثلاث دول عربية وتعلن رسميًا أنها لن تعود إلى حدود يونيو ١٩٦٧ وأنها لن تسمح بقيام دولة فلسطين.

كان قرار الرئيس السادات بزيارة القدس قرارًا فرديًا يسعى إلى تقويض مساعى القوتين

العظمين والدول العربية جميعًا لانعقاد مؤتمر جنيف، ولم يسعد بهذه المفاجأة سوى إسرائيل، بينما كانت هذه الخطوة من الرئيس السادات قاسية على وزير خارجيته إسماعيل فهمي الذي قدم استقالته فورًا، كما اعتذر وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض عن مصاحبة الرئيس السادات في هذه الزيارة وفضل تقديم استقالته أيضًا.

كان الشعور الطاغي في العواصم العربية هو الحزن والألم لخروج رئيس أكبر دولة عربية عن خط المواجهة العربية ضد إسرائيل وظهور علامة واضحة تدلل على لهث الرئيس السادات لقبول صلح منفرد مع إسرائيل مما تحقق لها في النهاية ما رفضه العالم العربي بكل نظمه وشعوبه طوال ثلاثين عامًا.

وأخيرًا تمكن الرئيس السادات بعد وضع يده في يد القادة الإسرائيليين والرئيس كارتر من أن يحبط المساعي الداعية إلى عقد مؤتمر جنيف ووضع العالم كله أمام الأمر الواقع كي يصل إلى حل منفرد مع إسرائيل.

ويلاحظ أن الفرص الثلاث المتاحة لعقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط جاءت جميعًا عقب:

- اتفاق القوتين العظميين معًا.

- عزم الدول العربية وتضامنها للقيام بعمل عربي موحد والتصميم على بلوغ الهدف في التسوية الشاملة للصراع وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

وكانت أسباب فشل وإجهاض المساعي الداعية إلى انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط قد تولدت نتيجة مباشرة الاتصالات غير المألوفة بين الرئيس السادات وقادة إسرائيل والإدارة الأمريكية التي تمكنت من خداع الرئيس السادات وحقق أهداف إسرائيل في المحاولات الثلاث.

وبذا تمكن الرئيس السادات - عن عمد - من تعطيل إفشال جميع المحاولات الثلاث بهدف الوصول منفردًا إلى تحقيق استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، وأعطى الفرصة في نفس الوقت إسرائيل كي تحقق أهدافها التوسعية والسيطرة على كل دولة عربية على حدة، بعد أن

لإسرائيل

نجحت في إخراج القوة المصرية الزائدة من المواجهة العربية.

ودخل الرئيس السادات منفردًا في محاولة التوازن الأخرى- وهي الولايات المتحدة وإسرائيل- وتمت المصالحة مع إسرائيل بتوقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في مارس ١٩٧٩. وحقق الرئيس السادات استراتيجية المصالحة بين إسرائيل ومصر في غياب قوى المعارضة الوطنية في الداخل والقوى العربية والاتحاد السوفيتي في الخارج.

وقد استغرق تنفيذ خطوات التحول في الاستراتيجية المصرية من المواجهة إلى المصالحة تسع سنوات (١٩٧١- ١٩٧٩)، شعر خلالها الشعب المصري بالتغيير التدريجي في استراتيجية الدولة، الأمر الذي انعكس على أسلوب عمله وإنتاجه مما خلق اضطرابًا في أموره المعيشية والحصول على القوت اليومي.

وكانت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي الطابع المميز لهذه الفترة، الأمر الذي أصاب الهيكل التنظيمي للدولة بالاضطراب المستمر وكثرة تغيير قياداته وكوادره.

ففي مجال السلطة التنفيذية تم تغيير سبعة رؤساء مجالس وزراء هم على التوالي: الدكتور/ محمود فوزي- الدكتور/ عزيز صدقي- الرئيس أنور السادات- الدكتور/ عبد العزيز حجازي- السيد/ ممدوح سالم- الدكتور/ مصطفى خليل- الرئيس أنور السادات.

كما تولى مسؤولية السياسة الخارجية خلال هذه الفترة ثمانية وزراء خارجية هم على التوالي السادة: محمود رياض- الدكتور/ مراد غالب- الدكتور/ محمد حسن الزيات- السيد/ إسماعيل فهمي- الدكتور/ بطرس بطرس غالي (وزير دولة)- محمد إبراهيم كامل- الدكتور/ مصطفى خليل- الفريق أول/ كمال حسن علي.

وتولى مسؤولية شؤون الدفاع عن الدولة سبعة وزراء حربية (دفاع) هم على التوالي: الفريق أول/ محمد فوزي- الفريق أول/ محمد أحمد صادق- المشير/ أحمد إسماعيل علي- المشير/ محمد عبد الغني الجمسي- الفريق أول/ كمال حسن علي- الفريق أول/ أحمد بدوي سيد أحمد- المشير/ محمد عبد الحليم أبو غزالة.

كما تولى مسئولية الأركان العامة للقوات المسلحة ثمانية رؤساء أركان حرب هم على التوالى: الفريق/ محمد أحمد صادق- الفريق/ سعد الدين الشاذلى- الفريق/ محمد عبد الغنى الجمسى- الفريق/ محمد على فهمى- الفريق/ أحمد بدوى سيد أحمد- الفريق/ محمد عبد الحليم أبو غزالة- الفريق/ عبد رب النبى حافظ- الفريق/ إبراهيم عبد الغفور العرابى.

أما فى مجال السلطة التشريعية فقد تولى مسئولياتها أربعة مجالس تشريعية خلال فترة السنوات التسع، وبالرغم من وضع دستور دائم فى بداية هذه الفترة فإن كثرة تعديله أبعدت عنه صفة الدوام.

وكان التغير فى السلطة القضائية مماثلًا للتغير الذى تم فى السلطة التنفيذية بالإضافة إلى ما أدخل عليها من تشريعات جديدة للمدعى العام الاشتراكى أوجدت ازدواجًا فى الصلاحيات والمسئوليات بين الهيئات القضائية.

أما على المستوى القومى والإقليمى والدولى فكان رد فعل تحول استراتيجية مصر من المواجهة إلى المصالحة مؤثرًا، إذ تقلص نشاط وفاعلية المنظمات القومية والإقليمية والدولية التى كانت مرتبطة ارتباطًا سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وثقافيًّا بالقاهرة مركز الإشعاع التحررى والنضال ضد الاستعمار وإسرائيل، خاصة بعد ظهور النتائج السلبية لمعاهدة الصلح مع إسرائيل، من هذه المنظمات جامعة الدولة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الإسلامية، الأمر الذى عمق العزلة مصر على المستوى القومى والإقليمى والعالمى.

***



(١٦)

نتائج ودروس



الفصل السادس عشر

نتائج ودروس

هل استراتيجية المصالحة والسلام حققت لمصر والعرب ما وعدت به. وهل المعلومات عن أحداث ووقائع وظروف استراتيجية المصالحة والسلام واضحة للحكم على نتائجها وتأثيرها على شعب مصر والعرب. وهل يحق للرئيس السادات حاكم مصر أن ينفرد بقرار مصيري يغير استراتيجية الأمة العربية كلها وشعب مصر جزء من هذه الأمة؟

إن الرئيس السادات تمكن وحده من تغيير استراتيجية المواجهة مع إسرائيل - والتي تعهدت الدول العربية جميعًا وتضامنت منذ خمسة وعشرين عامًا على تطبيقها - إلى استراتيجية المصالحة والسلام مع إسرائيل. وقد صمم على اتباع تلك السياسة دون أن يستشير أو يناقش أو يخطر رئيس أي دولة عربية.

وقد عمد في ذلك إلى دفع شعب مصر عنوة لاقتفاء أثره من أجل اتباع استراتيجية المصالحة بدعوى أنها استراتيجية السلام والرخاء.

واعتمد منذ البداية على الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطاها ثقته وحبه كي تحقق له، ولشعبه - كما ادعى - ثمار تلك الاستراتيجية.

إن الرئيس السادات منذ البداية تجاهل قيمة العرب وتحالفهم ودعمهم والارتباط السياسي والأمني والدفاعي معهم، وكذا لم يضع في حسبانه العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والأمريكية وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

إن قرار الرئيس السادات وهو يسعى إلى اتباع استراتيجية المصالحة والسلام لم يضع أي اعتبار لمطالب والتزامات الأمن القومي لمصر ولا للحرب، متغاضيًا عن مراجعة أهداف إسرائيل التوسعية في الوطن العربي، وهي الأهداف المحفوظة عن ظهر قلب لكل ضابط وجندي ومعروفة بوضوح لكل عربي.

وهو بذلك ضرب عرض الحائط بجميع مقررات وأهداف وخطط العرب التى صدرت عن مؤتمرات القمة العربية طوال معاصرته لقمة الحكم فى مصر، والتى حددت استراتيجية المواجهة مع إسرائيل طوال خمسة وعشرين عامًا كسياسة قومية ملزمة. علاوة على ذلك فقد تحدى الإحساس الوطنى والشعور القومى والدينى لكل الشعوب العربية والإسلامية بتوقيع اتفاق صلح مع إسرائيل. تحت ضغط موقف عسكرى مؤقت تهاوت معه إرادته وقدم تنازلات سياسية وعسكرية فقدت على أثرها شعوب الأمة العربية حماسها فى الصراع مع إسرائيل.

لقد مكن الرئيس السادات إسرائيل من الحصول على نصر سياسى وعسكرى على العرب، ما كان ليتحقق لولا تصميمه بعناد على الوصول إلى قمة الزعامة على حساب سيادة وكرامة ومصالح العرب.

إن الرئيس السادات تمكن- عام ١٩٧٤- من الضغط على الدول العربية المنتجة للبترول لرفع الحظر الذى أقرته تأييدًا لموقف مصر فى معركتها مع إسرائيل عام ١٩٧٣، حتى يتمكن من خلال هذا الضغط أن يصل إلى هدفه فى المصالحة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بينما نجد أن عكس هذا الاتجاه قد حدث عندما استطاعت القوى العربية عام ١٩٦٤، ١٩٦٥- عندما كانت فى المواجهة مع الاستعمار- أن تنجح فى ملاحقته، وطرد مستغليه فى منطقة الخليج العربى وإعادة بترول العرب للعرب.

اعتمد الرئيس السادات- فى تبرير اتجاهه الاستراتيجية المصالحة مع إسرائيل- على الادعاء الأمريكى «بأن قدرات العرب العسكرية مجتمعة لا يمكنها مواجهة إسرائيل»، ولم يكن هذا مقياسًا صحيحًا لقدرات العرب مجتمعين.

فإن المواجهة العسكرية لكل العرب فى حرب شاملة لم تحدث خلال الجولات العسكرية فى فترة المواجهة مع إسرائيل.

وحتى تقاعس بعض العرب لعدم القدرة لم يكن مبررًا للخروج عن الإجماع العربى، وتغيير استراتيجية مصر القومية.

كما أن الأخطاء العسكرية التى اقترنت بإدارة الحرب أو الإعداد لها أو توقيتها، وكذا الضرر المادى الذى أصاب شعوب ودول المواجهة العربية، لا يعنى إطلاقًا أن البديل له هو اتباع استراتيجية المصالحة والسلام مع إسرائيل. فإن جميع الجولات العسكرية التى تمت لم تصل إلى نتيجة نهائية للصراع، إذ إنها لم تجبر أحد الطرفين المتصارعين على الاستسلام، أو عقد اتفاق على إنهاء الحرب، أو عقد معاهدة صلح وسلام ينتهى بموجبها الصراع.

ومن المؤكد أن استراتيجية المصالحة والسلام مع إسرائيل لم تحقق للعرب ولا لشعب مصر الأهداف الاستراتيجية القومية أو الوطنية التى اتفق العرب عليها وقرروا بالإجماع تحقيقها.

وعلى الرغم من زعم الرئيس أنور السادات- مدافعًا عن استراتيجية المصالحة والسلام- إن هدفه بل أمله أن يعيش أجيال شبابنا فى سلام، وأن يتحقق لكل فرد من الشعب الرخاء والطمأنينة ونبذ سياسة الحروب مؤكدًا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر الحروب، فقد اكتشف المواطن العربى والمصرى أن النفوذ والسيطرة الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية قد حلت بالمنطقة العربية، وأن الخلل فى التوازن الاستراتيجى وفى القيم الإنسانية والخلقية قد أصبح طابع الموقف الحالى نتيجة لتطبيق استراتيجية المصالحة والسلام.

وكانت مصر تقود الوطن العربى وتواجه أى تحد خارجى، فأصبحت مصر فى ظل استراتيجية المصالحة تواجه تحديًا من داخلها طابعه التحلل والتسيب الخلقى والاجتماعى.

أما المواطن المصرى، فبعد أن كان ذا هوية شرعية وحضارية على مستوى الوطن العربى كله، فأصبح بعد المصالحة كيانًا ضائعًا تتلقفه الدول العربية للمشاركة فى تنميتها وتطورها. كما انعكس تغير السياسة الخارجية والداخلية على شعوره وإحساسه.

وتساءل المواطن المصرى عند هدفه وعن عدوه وعن مستقبله وعن أمله، فلم يجد ردًا مقنعًا. وبحث عن الرخاء فلم يجده، وبحث عن السلام فلم يشعر به، بل وجد طريقه مملوءًا بالهموم والمشاكل فى مأكله وملبسه ومسكنه وكذا فى دخله، ودفعته همومه الخاصة إلى الانفصال عن الكيان الوطنى والقومى، وتملكه الإحساس بالاغتراب.

إن استراتيجية المصالحة- يلازمها الطغيان الإسرائيلي والتسلط الأمريكي- عزلت مصر عن العالم العربي، فاختلت موازين القوى بخروج مصر من المواجهة العربية الإسرائيلية. بحيث يتحقق لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهم يسعيان إلى تعميق استراتيجية المصالحة والسلام ما يأملان من سلام في المنطقة العربي تحت سيطرة وهيمنة إسرائيلية. ولا يخفى مضمون السلام في المفهوم الإسرائيلي، وهو واضح في قولهم: «إن السلام يتحقق في الأرض العربية حينما يفهم العرب أنهم هنا بدافع الرحمة وليس الحق».

ولم يسبق تطبيق استراتيجية المصالحة أي تمهيد نفسي للمواطنين بعد أن كانت آمالهم وتضحياتهم مركزة في أذهانهم على استراتيجية المواجهة مع إسرائيل.

فاستراتيجية المصالحة- التي اقتنع بها الرئيس السادات وحده- جاءت على غير ما يتوقعه الشعب في توقيتها وفي مضمونها، إذ إنه في الوقت الذي بنى آماله وخطواته على تنفيذها ظل ينادي ويرفع شعار المعركة للشعب، ويؤكد أن المعركة أولًا، والمعركة ثانيًا، والمعركة أخيرًا.

واعتبر العرب جميعًا أن خروج مصر عن الإجماع العربي، وتحويل الشعب المصري بثقله وقدراته وتضحياته من استراتيجية المواجهة إلى استراتيجية المصالحة، هي ردة من الرئيس السادات ضد الإجماع العربي، فقاطعوا الرئيس السادات سياسيًا.

إن استراتيجية المصالحة مكنت إسرائيل من تهديد الأمن القومي للعرب، وسمحت لإسرائيل والاستعمار الجديد من التسلل داخل المجتمع العربي بهدف تمزيقه.

ونتيجة لضياع الإحساس بالانتماء الوطني والقومي انفرط الشباب إلى خارج الوطن، ساعيًا وراء ارتفاع الدخل وتركت التنمية الوطنية للقدر.

وتفاقمت المشاكل الاجتماعية والمعيشية والتضخم، وبرزت شريحة استغلالية تعمل لصالحها فقط، وتسعى إلى جعل الشعب تابعًا مستهلكًا لا منتجًا. كما حدث اتساع للفوارق بين الطبقات، الأمر الذي كانت ثورة يوليو تسعى لتذويبه.

كما فرغت مصر من أي هدف استراتيجي سياسي أو عسكري كان يستقطب المواطنين ويوحد أفكارهم وعملهم واتجاهاتهم، فابتعد الشعب عن الحكومة وانتشرت السلبية

والاستهتار، وضاعت فى ذيولها القيم الأخلاقية أيضًا.

إن موافقة مصر على اتباع استراتيجية المصالحة مع إسرائيل عام ١٩٧٨، أخرجت مصر بثقلها البشرى والاقتصادى والعسكرى ووزنها القيادى العربى والدولى من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى.

وأتاحت لإسرائيل فرصة الانفراد بالمنطقة لتحقيق أهدافها فى غياب أكبر قوة مؤثرة فى المنطقة، وهى مصر.

إن وزن مصر عالميًا يقاس بما يتفق مع ثقل تأثيرها وحجم وجودها فى العالم العربى، وقدرة مصر على التفاعل مع الشعوب العربية وهى الطريق الوحيد لخلق الحركة الإيجابية التى تنفق وتأثيرها القومى.

وبعد خروج مصر من المواجهة العربية نجد أن الخلافات بين الدول العربية قد ازدادت، وساهم الاستعمار وإسرائيل فى تعميق هذه الخلافات إلى الحد الذى أدى إلى تفتيت الجهد العربى الجماعى. وأصبح تهديد أمن كل دولة على حدة أمرًا محتملاً، بالإضافة إلى قيام كل دولة عربية بتنمية اقتصادها على أسس إقليمية لا قومية، ومع اختلاف النظم السياسية فى كل منها، أصبح من غير المحتمل ظهور حاكم عربى يمكن أن يقال عنه إنه زعيم العرب، مثلما كان الحال مع الرئيس عبد الناصر. كما أنه ليس من المحتمل أيضًا أن تحصل دولة عربية على اعتراف من كل العرب بأنها الدولة القائدة. وبذا يكون توحيد كلمة العرب أو هدفهم أو تضامنهم أمرًا مستعصيًا وهذا ما دبره الاستعمار وإسرائيل منذ البداية.

كما أن انفصال القوة العسكرية المصرية- بقدراتها ومقوماتها القتالية والفنية- عن المواجهة العربية، قد جعل ميزان القوى العسكرية فى المنطقة لصالح إسرائيل.

وفى نفس الوقت لا يمكن للقوى العربية- وهى مجتمعة من غير مصر - أن تواجه القوة الإسرائيلية، فجميع أسلحتها ومعداتها وقواتها من غير الخبرة والقدرة القتالية المصرية، لا يمكنها من أن تحقق التوازن مع إسرائيل.

وستظل أهداف الأمة العربية لإعادة الحقوق الفلسطينية مجمدة، بل فى طريقها إلى النسيان والزوال، طالما أن القدرة والكفاءة العسكرية المصرية قد خرجت من الميدان.

أما عن سيناء - وهي جزء من مصر وتخضع لسيادتها - فقد أقرت مصر - بحكم توقيعها على معاهدة السلام في ٢٥ مارس ١٩٧٩ - بأن معظم أجزائها قد نزع سلاحها، وفرغت من قواتها المسلحة التي استعيض عنها بقوات أجنبية متعددة الجنسيات تغلب فيها القوات الأمريكية لصالح الدولة المعتدية إسرائيل تأميناً لسلامة اعتداءاتها في المستقبل. وكان المفروض أن توجد بأراضيها منطقة منزوعة السلاح (بنفس الحجم) تأميناً لمصر من عدوان إسرائيل عليها.

وهذا الوضع العسكري لسيناء خاصة بعد أن استكملت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء القاعدتين الحربيتين العالميتين في النقب الجنوبي - أتزيون وأيتام - سوف يحول منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية لتكون قاعدة لقوات الانتشار السريع الأمريكي دون أي رقابة من أحد.

وقد أمنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنطقة أكثر بعد اتفاقها على ميثاق التحالف الاستراتيجي الأبدي مع إسرائيل.

وكان الرئيس السادات قد عرض على الولايات المتحدة الأمريكية استعداده للاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي، وتخزين الأسلحة والمعدات والذخيرة لقوة الانتشار السريع الأمريكية، كذا لتوفير القواعد الجوية والبحرية لتسهيل عملية التدخل والانتشار والردع الأمريكية، عندما يستدعى ذلك الموقف في الخليج أو غيره. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقبل هذا العرض، نظراً لارتباطها الاستراتيجي بحليفتها إسرائيل.

وكان لشرط تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية - وما احتوته من موضوعات أجبرت مصر على توقيع اتفاقات ثنائية عديدة في شتى المجالات لتجديد وتثبيت أسلوب التعاون بين البلدين في إطار تطبيق هذه العلاقات - تأثيره الضار على الأمن القومي حين سمحت استراتيجية المصالحة أن يتمركز مكتب المعلومات والاستطلاع والتجسس الإسرائيلي في وسط القاهرة بينما كانت استراتيجية المواجهة تمنع أفراده من التسلل عبر الحدود.

وكان إعطاء أولوية لجوهر المعاهدة المصرية الإسرائيلية - في حالة تعارضها مع أي اتفاقات أمنية في محيط العالم العربي - أثره الكبير في فقد مرونة الحركة السياسية والعسكرية، التي كانت مصر تقودها وتنميها في العالم العربي.

أما اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية، منذ البداية فى عملية الصلح بين مصر وإسرائيل، فقد كان يهدف إلى تقليص التواجد السوفيتى وإحلال السلام والاستقرار فى المنطقة، من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية فيها.

كما كان أمل الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نجاحها فى إتمام عملية السلام بين مصر وإسرائيل، هو الوصول إلى حالة استرخاء عسكرى فى المنطقة، تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية مبررًا للإحجام عن إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة مثلما حدث فى أعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠.

وإدراك إسرائيل لهذا التقدير الأمريكى كان محل اعتبار فى تخطيطها التوسعى العدوانى، قبل أن تستكمل انسحابها من سيناء تنفيذًا لمعاهدة الصلح والسلام مع مصر. فقامت باستئناف عملياتها العدوانية على العراق والأرض المحتلة ولبنان، مما أدى إلى إعادة التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة. وعاد الضغط الصهيونى على الولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار فى الإمداد والدعم العسكرى.

وكان تجاوب الولايات المتحدة الأمريكية فى دعم إسرائيل هذه المرة قد تجاوز حد الإمداد بالأسلحة والمعدات إلى تحالف استراتيجى حقق لإسرائيل كل أمانيها العسكرية والاقتصادية، مما قلب ميزان القوى، وأصبح التفوق العسكرى لإسرائيل ساحقًا بالنسبة للقوى العربية جميعًا، بل واتسع مجال العمل الاستراتيجى لإسرائيل لتكون القاعدة التموينية والإمداد الدائم الثابت لقوات الانتشار السريع الأمريكية فى وسط مسرحين عالميين هما: المحيط الأطلسى والمحيط الهندى.

وفى تقديرى، أن هذا التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لم يكن يتحقق ويصبح واقعًا مجسدًا فى المنطقة العربية إلا عندما تمكن الاستعمار وإسرائيل من تحييد القوى المصرية، بل وعزلها عن القوى العربية الأخرى. فى حين أن التوازن الاستراتيجى بين مصر وإسرائيل كان هو الدعامة الأساسية التى يرتكز عليها صراع الشرق الأوسط من وجهة نظر القوتين الأعظم.

إن فقد التوازن العسكري في المنطقة بين العرب وإسرائيل سوف يؤهلها لاستمرار الاعتداءات دون رادع، إلى أن تحقق إسرائيل أهدافها التوسعية وسيطرتها على حساب العرب وبالتدريج.

فإسرائيل تعتمد على القوة العسكرية دائمًا لتحقيق أهدافها التوسعية أما منطق والتزامات الاتفاقيات والمعاهدات بين العرب وإسرائيل فلا يساوى قيمة الورق الذى ضم هذه الاتفاقيات حتى لو كانت على مستوى دولى. والمثل فى ذاكرة العرب واضح منذ اعتدت إسرائيل على سيناء عام ١٩٥٦ نتيجة شعور بن جوريون بالقوة، إذ قال وقتئذ: «إن سيناء ليست أرضًا مصرية، وأعلن ضمها إلى إسرائيل - أما بالنسبة للاتفاقيات التى وقعتها إسرائيل مع مصر (يقصد اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩) فقد ماتت ودفنت».

إن إحساس إسرائيل بالتفوق على العرب جعلها نقطة ارتكاز، تعتمد عليها استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لتحقيق وضمان مصالحها الاستغلالية الاقتصادية والسياسية فى المنطقة.

الواقع

وأدى هذا الواقع إلى سيطرة وتحكم إسرائيل فى نوعية ومقدار أى أسلحة ومعدات عسكرية، تبيعها الولايات المتحدة الأمريكية لأى دولة عربية بدعوى الحفاظ على توازن القوى بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة دائمًا..

كما أن هذا الواقع أدى إلى استقطاع الجزء الأكبر من المعونات الأمريكية الخارجية لإسرائيل سنويًا، ثمنًا لقيام إسرائيل بضمان المصالح الأمريكية فى العالم العربى.

ولكى تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حالة الاستقرار والمصالحة عمدت إلى دعم مصر اقتصاديًا وعسكريًا من خلال معونات مالية، جاءت بشكل قروض مشروطة وعقيمة تأكيدًا منها على ربط وتوثيق علمية الاستقرار والسلام بالاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية الأمريكية، وبالتنسيق والتعاون مع إسرائيل. وبذا يصبح من العسير جدًا على مصر أن تحاول تغيير هذا الارتباط مستقبلًا.

هذا بالإضافة إلى الدعم العسكرى الأمريكى المحدود سنويًا، والذى يهدف إلى صبغ الأسلحة والمعدات المصرية بالصبغة الأمريكية بالتدريج المحسوب. وبذا أصبح القيد على مصر فى استخدامه ضد إسرائيل، فى أى ظروف من الظروف- مستقبلًا أمرًا واقعًا، تطبيقًا للعرف الدولى السائد بأن السلاح الأمريكى لا يواجه سلاحًا أمريكيًا فى أى بقعة من العالم.

الاستعمار

وليس لدى بعد أن وضحت بعض النتائج والدروس فى التطبيق العملى لاستراتيجية المصالحة مع الاستعمال وإسرائيل إلا أن أعيد إلى ذاكرة القارئ أهداف إسرائيل التى عرفها العرب جميعًا منذ عام ١٩٤٨، وهى:

١- الاعتماد على القوة العسكرية وتنميتها وتطويرها دائمًا لتحقيق أهداف وأمانى إسرائيل.

٢- الارتباط بقوى عظمى تضمن لها الأمن والدعم.

٣- العمل على تبديد الطاقات العربية، وتمزيق الصف العربى تمهيدًا للتوسع الجغرافى بالتدريج.

ثم أتساءل مع القارئ- ألم تكن استراتيجية المصالحة والسلام التى سعى إليها الرئيس السادات، وحققها، وأجبر شعب مصر على تطبيقها عاملًا أساسيًا فى تحقيق أهداف إسرائيل؟

كما يحق للمواطن المعاصر الذى تحيطه الحيرة ويشمله الارتباك فى الفكر وفى الاتجاه أن يتساءل:

أكان الطريق الصحيح للتحرير من السيطرة ومواجهة العدوان أن يتبع شعب مصر استراتيجية المواجهة والقتال، أم استراتيجية المصالحة والسلام؟

وأيهما أفضل للشعب: حرب تفضى إلى هزيمة فى معركة تكتيكية تنتهى بهدنة أو وقف إطلاق نيران، دون مساس بالبنية والكيان القومى وميزان القوى؟ أم مصالحة وسلام ينتهيان بما هو أسوأ من الهزيمة؟

ويظل التساؤل للمواطن الذى نال قسطاً من الوعى السياسى والوطنى عن حرب يخوضها يخضوها شعب صلب الإرادة مصمم على النصر، أو إلى إطار من الأمان والرخاء المؤقت المغلف بسلام يجود به الأعداء اللذين يبغون السيطرة والتوسع؟

خاتمة

من العسير أن نجد دولة حضارية تقوم بتغيير استراتيجيتها العليا بنفس السرعة التى قامت بها مصر، تغيير استراتيجيتها من المواجهة ضد الاستعمار وإسرائيل إلى استراتيجية المصالحة معهما وكانت مصر قد مارست وطبقت بالتعاون مع جميع الدول العربية استراتيجية المواجهة ضدهما لفترة زمنية طويلة جاوزت ربع قرن.

والمفاجأة الأكثر هولًا أن تغيير هذه الاستراتيجية العليا لمصر لم تكن وليدة نكسة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تبرر وتجيز هذا التغيير بل على العكس جاء هذا التغيير على أثر تفوق فى ميزان القوى لمصر وسوريا على إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣.

ولذا أصبح هذا التغيير فى الاستراتيجية العليا فى حد ذاته نقطة تحول كبيرة فى تاريخ مصر المعاصر. وسوف يظل هذا التحول قائمًا لسنين طويلة طالما أن أسباب ودوافع وأحداث وتطورات هذا التحول خافية على الشعب.

وسوف تظل إرادة الشعب الحرة كامنة إلى أن تفجرها أحداث تلقائية من عواقب هذا التحول تمس عن حدوثها كيانه وقوته وكرامته. ويحضرنى فى هذا المجال مثل واقعى نتج عن هذا التحول وهو فقد مصر لمقومات تأمين حدودها الشرقية ضد مطامع عدو الشعب الأزلى إسرائيل معبرًا عن قول الجنرال ديجول «غير القادر على حماية حدوده يفقد معنى وجوده».

وليس هناك أى شك فى أن تحليل ودراسة أسس وأهداف استراتيجية المصالحة التى حددها الرئيس أنور السادات وأجبر الشعب على تطبيقها ليس الغرض منها اجترار الماضى القريب وذكر أحداثه وتطوره بقدر ما هى مسئولية نضالية الهدف منها إدراك الشعب ووعيه كذا الاستفادة من دروس ونتائج استراتيجية المصالحة لتجنب الوقوع فى نفس الأخطاء والانزلاق إلى نفس المحاذير من أجل بلورة استراتيجية تبنى أساسًا لتحقيق مصالح وأمانى الأمة العربية وحقوقها التاريخية المشروعة بعيدًا عن مؤثرات وخطط وأهداف استراتيجية القوى العظمى.

والله الموفق،



صور تذكارية من أرشيف المؤلف



لقاء بين القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام عام ١٩٦٨



الفريق أول محمد فوزي والسيد ياسر عرفات والزميل محمود رياض
بعد توقيع اتفاقية القاهرة ١٩٦٩



الرئيس عبد الناصر يستعد لركوب مركبة القيادة الميدانية استعداداً لمتابعة إحدى المشروعات التدريبية عام ١٩٦٩



الرئيس جمال عبد الناصر ومحمود رياض والفريق أول محمد فوزي
قبل عقد المؤتمر القومي العام في يوليو ١٩٧٠



لقاء ودي بين القائد العام للقوات المسلحة
وجندي مقاتل في الجبهة عام ١٩٦٩



الرئيس عبد الناصر والفريق أول محمد فوزي يتابعان التدريب المشترك
للوحدات الميدانية قبل التحاقها بالجبهة عام ١٦٩٦



الرئيس عبد الناصر والفريق أول محمد فوزي يتابعان التدريب المشترك
لوحدات مدرعة من عربة القيادة الميدانية عام ١٩٦٩



توجيهات معنوية وسياسية للرئيس عبد الناصر للضباط وضباط الصف عام ١٩٧٠



الرئيس عبد الناصر بين القادة والضباط

في لقاء معنوي وسياسي شرق القاهرة عام ١٩٦٨



تلقين ابتدائي للرئيس عبد الناصر قبل بداية المناورة عام ١٩٦٩



الرئيس عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة يتابع تحركات الوحدات المدرعة والميكانيكية في منطقة التدريب عام ١٩٧٠



الرئيس جمال عبد الناصر يستمع إلى لقاءات التوجيه المعنوي والسياسي
لأفراد القوات المسلحة عام ١٩٦٨



الرئيس عبد الناصر يستمع إلى التعليق على أداء التدريب المشترك
للوحدات المدرعة عام ١٩٧٠



الرئيس جمال عبد الناصر عند وصوله ميدان تدريب القوات المدرعة عام ١٩٦٩



الرئيس عبد الناصر يتابع مناورات وتدريب فرقة مشاة عام ١٩٦٨



لقاء معنوي وسياسي لرجال القوات المسلحة عام ١٩٦٨



الرئيس عبد الناصر قبل ركوب عربة القيادة الميدانية لمتابعة مناورات وحدات القوات المسلحة عام ١٩٦٩



الرئيس عبد الناصر والفريق أول محمد فوزي وأحد قادة اللواءات المدرعة
أثناء التدريب المشترك عام ١٩٦٨



الرئيس عبد الناصر وقائد الجيش الثاني الميداني في تجول سريع
في مدينة الإسماعيلية عام ١٩٧٠



الشعب والقوات المسلحة حول جثمان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
صباح يوم ١/ ١٠/ ١٩٧٠



استقبال رؤساء الدول المشاركة في جنازة الراحل الرئيس عبد الناصر
صباح يوم ١/ ١٠/ ١٩٧٠



كلمة القائد العام للقوات المسلحة يوم تخريج دفعة جديدة
من طلبة الكلية الحربية عام ١٩٦٩



محاضرة وتوجيهات من الفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة

في مايو ١٩٧٠



هدايا رمزية للشباب المؤهل لأداء الخدمة الوطنية عام ١٩٧٠



توزيع شهادات التقدير والكفاءة لخريجي الكلية الجوية عام ١٩٧٠



الفريق أول محمد فوزي في لقاء مع مشايخ قبائل سيناء



توزيع شهادات التقدير والكفاءة لنسور القوات الجوية عام ١٩٧٠



استقبال وفد عسكري من الكويت برئاسة الشيخ سعد الله الجابر الصباح
وزير الدفاع الكويتي عام ١٩٦٩



قادة القوات المسلحة واستعراضهم لتخة الرمل التي تمثل أهداف معادية قبل قيام الطائرات المقاتلة القاذفة بضربها بالقنابل والصواريخ عام ١٩٧٠



الطيارون الجدد عند حلف يمين الولاء في احتفال التخريج عام ١٩٧٠



الفريق أول محمد فوزي في استقبال مرشال الاتحاد السوفيتي جريشكو عام ١٩٦٨



في رحاب جامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٦٩



إصدارات الدار

كتب سياسية

1. **وثائق ناصر**
المؤلف: جمال خالد عبدالناصر
إصدار 2018

2. **استراتيجية المصالحة**
المؤلف: الفريق/ محمد فوزى
إصدار 2019

3. **عبد الناصر والثورة الأفريقية**
المؤلف: د/ محمد فايق
إصدار 2019

4. **عبد الناصر الإنسان**
المؤلف: د/ مصطفى بكرى
إصدار 2018

5. **خطر اليهود: بروتوكولات حكماء صهيون**
المؤلف: محمد خليفة التونسى
إصدار 2019

6. **جمال عبد الناصر: مواقف وقضايا**
المؤلف: عمرو صابح
إصدار 2019

كتب أدبية

1. **ابن أبى**
المؤلف: أحمد فؤاد درويش
إصدار 2018

2. **راسلاس أمير الحبشة**
المؤلف: صموئيل جونسون
إصدار 2019

3. **الأب جوريو**
المؤلف: أونوريه بلزاك
إصدار 2019



٩ مختار المصرى ، مصر الجديدة ، القاهرة
ت/ ٢٤١٨٣٥٦٠ (٢٠٢+)
info@falouga.com

طوال المرحلة الناصرية كانت استراتيجيتنا السياسية والعسكرية والاقتصادية هي استراتيجية المواجهة العربية الشاملة للعدوان والتوسع الإسرائيلي والمساندة الأمريكية له.

هي استراتيجية تحقق لمصر تحررها الوطني، وتفجر العديد من الثورات العربية وتألقت الهوية العربية، واعتدل ميزان القوى في الصراع العربي الاسرائيلي، وارتفعت ودعمت موجة حركات التحرر الوطني وأواصر التضامن النضالي في العالم أجمع ضد الصهيونية والامبريالية الامريكية خاصة.

ومع المرحلة الساداتية، تم الانقلاب على هذه الاستراتيجية واستبدل بها استراتيجية أخرى هي استراتيجية المصالحة التي كانت اسرائيل تسعى جاهدة لتحقيقها منذ اغتصابها للأرض العربية الفلسطينية عام ١٩٤٨. إن استراتيجية المصالحة هي استراتيجية تعطي لاسرائيل مشروعية كاملة لعدوانها وتوسعها واغتصابها، وتغير ميزان القوى وتهدر اهداف وآمال ومصالح وامن الشعب المصري والأمة العربية عامة.

ما هي عناصر وأسرار وابعاد هذه الاستراتيجية الخطيرة؟

وما هي الدروس والاعباء والواجبات النضالية التي تلقيها على أمتنا العربية؟

هذا ما يعالجه في هذا الكتاب معالجة على درجة رفيعة من الدقة والموضوعية، رجل كان في قلب الأحداث هو (الفريق أول محمد فوزي) وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في أواخر عهد الرئيس جمال عبد الناصر وبداية فترة رئاسة أنور السادات.



